مقاصد الشريعة في تمويلات المصارف الإسلامية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م في ماليزيا: دراسة تقويمية

إعداد

دوغان دليل جولتكين

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

٢٠٢٢م

مقاصد الشريعة في تمويلات المصارف الإسلامية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م في ماليزيا: دراسة تقويمية

إعداد

دوغان دليل جولتكين

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في كلية معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا

نوفمبر ٢٠٢٢م

ملخّص البحث

تتناول هذه الدراسة قضية معاصرة وهي التنمية المستدامة، التي تمّت الموافقة عليها في معظم البلاد، وكذلك بدأت أكثر هذه البلاد بتطبيقات تؤدّي إلى تحقيقها، والجانب الثاني في الدراسة هو مكانة التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة وتوافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي دراسة فقهية مقاصدية في تطبيقات الصيرفة الإسلامية الماليزية، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى أثر التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة ومقاصد الشريعة، وإظهار مدى مراعاة مقاصد الشريعة خلال توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية، الدراسة اعتمدت على منهجين أساسيين وهما المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، المنهج الاستقرائي لتتبّع أقوال العلماء والفقهاء والخبراء في علم الاقتصاد الإسلامي بما يتعلّق بقضية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتمويل الإسلامي وتوافقهما مع مقاصد الشريعة الإسلامية، بينما يأتي المنهج التحليلي لمناقشة ما تمّ جمعه من الموادّ العلمية والفقهية والإحصائيات الصادرة من الجهات المعنيّة بخصوص التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية الماليزية وتصنيفها للوصول إلى أدقّ نتيجة في الموضوع، ولقد توصّلت الدراسة إلى نتائج أهمّها أن البنوك الإسلامية الماليزية تقوم بتوظيف التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة لكنّها تحتاج إلى مزيد من التعزيز لتحقيق مقصد حفظ الدين وحفظ النسل من خلال الصيغ الشرعية عيّنة الدراسة، وتركيز البنوك على منتجات ومشاريع تعود إليها بربح أكثر من غيرها، ويتّضح ذلك في توزيع التمويلات المصرفية حسب العرض الذي تمّ الحصول عليه من تقارير البنوك السنويّة، كما أنه يجب على البنوك الإسلامية الماليزية مراعاة احتياجات المجتمع الماليزي في تخصيص تمويلاتها المصرفية من خلال الصيغ الشرعية، فهي من أفضل التجارب عالميا في محو الفقر والجوع، وتحسين الوضع الاقتصادي والمالي للشعب، وجودة التعليم، وإيجاد بيئة مناسبة للعيش الكريم.

ABSTRACT

This study deals with a contemporary issue, which is sustainable development, that has been approved in most countries, and most of these countries have also started with applications that lead to their achievement. The main objective of this study is to reach the impact of Islamic finance in achieving sustainable development. The purposes of Sharia are to show the extent to which Islamic financing formulas are used in achieving sustainable development in Malaysian Islamic banking. The study relied on two basic approaches, namely, the inductive approach and the analytical approach. The inductive approach follows the sayings of scholars, jurists and experts in Islamic economics with regard to the issue of sustainable development and its relationship to Islamic finance and their compatibility with the purposes of Islamic law, while the analytical approach is to discuss the collected scientific and jurisprudential materials and statistics issued by the concerned authorities regarding Islamic finance in Malaysian Islamic banking and their classification to reach the most accurate result in the matter. The study has reached important results, Malaysian Islamic banks employ Islamic finance to achieve sustainable development and need further strengthening to achieve the goal of debt preservation and the preservation of offspring through legal formulas. The banks focus on products and projects that return to them with more profit than others, and this becomes clear in distributing bank finances. According to the offer obtained from annual bank reports, Malaysian Islamic banks must take into account the needs of the Malaysian society in allocating their bank finances through the Shariah formulas. It is one of the best global experiences in eradicating poverty and hunger, improving the economic and financial situation of the people, enhancing the quality of education, and creating a suitable environment for a decent life.

APPROVAL PAGE

The thesis of Dogan Delil Gultekin has been approved by the following:

_____

Hossam El-Din Ibrahim Mohamed
Supervisor

_____

Bouhedda Ghalia
Co-Supervisor

_____

Akhtarzaite Binti Hj. Abdul Aziz
Internal Examiner

_____

Kamal Tawfiq Hattab
External Examiner

_____

Mohamed Elwathig Saeed Mirghani
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that is has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Dogan Delil Gultekin

Signature: ……..……..…… Date: …...…….

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٢م محفوظة لـ: دوغان دليل جولتكين

مقاصد الشريعة في تمويلات المصارف الإسلامية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م في ماليزيا: دراسة تقويمية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: دوغان دليل جولتكين

التوقيع: ..... التاريخ: .....

أهدي هذا البحث المتواضع

إلى والديّ العزيزين اللذين بذلا ما في وسعهما في سبيل تربيتي والدفع بي إلى العلم والتعلم

فلولاهما ما وصلت إلى هذا النجاح ولا أحصي ثناء عليهما

...

وإلى زوجتي الغالية التي كانت سندا لي والتي عانت ما لا يتحمّله أحد وصبرت معي في رحلتي العلمية واهتمّت بتربية أولادي طوال هذه الفترة،

...

وكلّ من علّمني وأضاء بعلمه عقلي وهدى بجوابه الصحيح حيرتي وسؤالي

...

وإلى جميع من ساندني ودفع بي إلى طريق العلم والتعلم،

راجيا من المولى ﷻ أن ينال القبول والنجاح

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله على توفيقه، ومَنّه وفضله وجوده، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وخاتم أنبيائه ورسله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. بمناسبة إنجازي لهذا البحث المتواضع فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **لمشرفي الفاضل الأستاذ المشارك الدكتور حسام الدين إبراهيم محمد**- وفقه الله ورعاه- الذي تفضّل وشرفني بالإشراف على هذه الأطروحة، وبذل النفس والنفيس في تقويم اعوجاجها، وأسد لي النصح والتشجيع، فلسان مقالي قاصر على شكره، فأسأل الله أن يتولى شكره، فجزاه الله خير الجزاء. كما أتقدم بخالص الشكر إلى مشرفتي الثانية على البحث **الأستاذة المشاركة الدكتورة بوهيدة غالية**- حفظها الله ورعاها- على إشرافها وتوجيهاتها القيّمة، والتي تشرّفت بأخذ العلم منها خلال دراستي. وإلى كل الأساتذة والعاملين بالقسم والكلية على ما يقدمونه من خدمات وجهد في سبيل العلم وأهله، كما لا يفوتني أن أشكر الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا على الفرصة التي أتاحتها لي لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية، وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى **وزارة التربية والتعليم التركية** لدعمها المادي كما لا يمكنني أن أنسى الشكر **لجمعية البنوك التشاركية التركية (TKBB)** التي مددت يدها العون إليّ في أسوأ الظروف خلال دراستي، وكلّ من ساعدني وأرشدني ونفعني في هذه الرحلة العلمية.

والحمد لله رب العالمين

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

صفحة الطبع والنشر ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... ط

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث ٣

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٤

حدود البحث ٥

منهج البحث ٥

الدراسات السابقة ٦

الفصل الثاني: التمويل الإسلامي وخصائصه وأهدافه وأنواعه ومقاصده وواقعه في التجربة الماليزية ١٦

المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأهدافه وخصائصه ١٦

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والمصطلحات المشتبهة وذات الصلة بها.....١٧
المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي.....٢١
المطلب الثالث : أهداف التمويل الإسلامي ٢٦
المبحث الثاني: أنواع التمويل العام والتمويل الإسلامي ومقاصده ٣٠
المطلب الأول : أنواع التمويل بمفهومه العام.....٣١
المطلب الثاني: أنواع التمويل الإسلامي.....٤٠
المطلب الثالث: مقاصد التمويل الإسلامي ٦٥
المبحث الثالث: واقع التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية ٧٠
المطلب الأول : نشأة الصيرفة الإسلامية الماليزية وتطوّرها ٧١
المطلب الثاني: واقع قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية والتمويل الإسلامي.٧٢

الفصل الثالث: التنمية المستدامة أهدافها وواقعها في التجربة الماليزية ٧٥
المبحث الأول: نظرة عامّة لخطة التنمية المستدامة وأهدافها ٧٦
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة ٧٦
المطلب الثاني: نشأة فكرة التنمية المستدامة ٨٠
المطلب الثالث: أهداف خطة التنمية المستدامة ٨٤
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في التجربة الماليزية.....٩٦
المطلب الأول: لمحة تاريخية جيوسياسية عن ماليزيا ٩٦
المطلب الثاني: أهمّ مقوّمات التجربة الماليزية في التنمية المستدامة ومؤشراتها٩٩
المبحث الثالث: تحديّات التنمية المستدامة في ماليزيا.....١٠٦
المطلب الأول: تحديّات التنمية المستدامة الاقتصادية في ماليزيا.....١٠٧
المطلب الثاني: تحديّات التنمية المستدامة السياسية في ماليزيا.....١٠٨
المطلب الثالث: تحديّات التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية في ماليزيا.١١٠
المبحث الرابع: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.....١١٤

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص وخصائصه.....١١٤
المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص.....١١٦
المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في دعم النموّ الاقتصادي.....١١٨
المطلب الرابع: العوامل الخاصة لنموّ القطاع الخاص.....١٢١
المبحث الخامس: مشكلات التنمية المستدامة ونقدها.....١٣٠
المطلب الأول: انتقادات حول مصطلح التنمية المستدامة ١٣٠
المطلب الثاني: تقديم الاقتصاد على البيئة.....١٣٢
المطلب الثالث: عدم العدل في توزيع الثروات والدخل ونموّ الاقتصادات.١٣٤
المطلب الرابع: تقديم مصالح البشرية على حماية البيئة وحملة التصنيع ١٣٧
المطلب الخامس: بعض الانتقادات الأخرى للتنمية المستدامة ١٣٩

الفصل الرابع: صيغ التمويل الإسلامي المصرفي المتعلقة بالتنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية ١٤١
المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة ١٤٢
المطلب الأول: صيغة المرابحة (للآمر بالشراء) وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة ١٤٢
المطلب الثاني: صيغة المشاركة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.....١٤٨
المطلب الثالث: صيغة الإجارة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.....١٥٢
المطلب الرابع: صيغة المضاربة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة.....١٥٧
المطلب الخامس: صيغة الاستصناع وأثره في تحقيق التنمية المستدامة.....١٦٠
المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرع وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة..... ١٦٥.
المطلب الأول: القرض الحسن وأثره في تحقيق التنمية المستدامة ١٦٥
المطلب الثاني: الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة.....١٦٦

المطلب الثالث: الوقف وأثره في تحقيق التنمية المستدامة ١٧٠
المبحث الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية ١٧٦
المطلب الأول: دور صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية..... ١٧٧
المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرّع في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية..... ١٨١
المطلب الثالث: إسهامات الصيرفة الإسلامية وفوائدها في تحقيق التنمية المستدامة ١٩٠

الفصل الخامس: تقييم أداء التمويل الإسلامي المصرفي في التجربة الإسلامية الماليزية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى مراعاة مقاصد الشريعة فيه ١٩٤
المبحث الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التجربة الماليزية..... ١٩٥
المطلب الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بنك **HSBC AMANAH**..... ١٩٥
المطلب الثاني: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) ١٩٩
المطلب الثالث: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بنك **RHB ISLAMIC**..... ٢٠٢
المبحث الثاني: مدى مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجربة الماليزية. ٢٠٨
المطلب الأول: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ الدين ٢٠٩

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ النفس.....٢٠٩
المطلب الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ العقل ٢١٤
المطلب الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ النسل ٢١٧
المطلب الخامس: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ المال ٢١٩
المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.....٢٢١

خاتمة البحث ٢٢٥
نتائج البحث.....٢٢٥
توصيات البحث ٢٢٦

المصادر والمراجع.....٢٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة وأفضل التسليم على رسوله الكريم، وعلى آله الطيّبين الطّاهرين وعلى أصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد!

ممّا لا شكّ فيه أن التمويل الإسلامي أصبح في يومنا حقيقة واضحة، حيث تمكّن من التفاعل مع نظام الاقتصاد المعاصر أي الربويّ بسبب انتشاره الواسع والقيام به في كثير من بلاد العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وازدياد حجم رؤوس الأموال الموظّفة، باعتبار المصارف والمؤسّسات التمويلية الإسلامية لتطوير صيغ وتطبيقات التمويل الإسلامي، فكلّما زادت مكانتها وتطبيقها ونشاطاتها كلّما انعكس هذا على اقتصاد البلاد والمجتمعات، ولذلك هي بمثابة عصب الاقتصاد ومحرك التنمية، لأنها تحفظ وتحافظ على الأموال واستثمارها في شكلها الشرعي.

ليس هناك تشريع من التشريعات إلاّ وله مقاصد يهدف إلى تحقيقها والوصول إليها، فالشريعة الإسلامية باعتبار مصدرها السماويّ وهو الوحي الإلهي كذلك لها مقاصدها تهدف إلى تحقيق تلك المقاصد بجلب المنافع للعباد ودفع المضار عنهم، ومن أهمّ الساحات التي تبرز فيها مقاصد الشريعة الإسلامية هي ساحة المالية الإسلامية التي جعل الله مقصدها الأساسيّ مصلحة العباد، فهي مبنيّة على منفعة الناس من حيث الأهداف والحِكم والمقاصد لا شكّ فيها، وبناء على ذلك يجب على الإنسان أن يراعي تلك المقاصد في جميع النشاطات والعمليات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، ويسيرها وفقا لأوامر الله ومقاصده.

أما التنمية المستدامة فهي حديثة كمصطلح مع أنها موجودة في الإسلام كمفهوم، حيث إن التنمية تعتمد على فكرة النموّ والنهضة في مجالات مختلفة، وهذه هي فكرة العمارة والعمران

التي أشارت إليها نصوص كثيرة تمثل ركائز التنمية المستدامة، ووضعت ضوابطا ترتّب علاقة الإنسان بالبيئة من أجل الحفاظ على مواردها وقدرة هذه الموارد على تلبية احتياجات من يعيش عليها، فهذه الحملة الصادرة أي خطة التنمية المستدامة عن الأمم المتحدة في القرن الماضي تمكّنت من الانتشار حول العالم في غاية السرعة إلى أن دخلت في خطط مستقبليّة في معظم البلدان، وبدأت الدول المتقدمّة وغيرها تخطيط مستقبلها وفق هذه الحملة، ومنها ماليزيا، هي من الدول التي تتّبع ذلك المنهج في شتى المجالات داخل الدولة وخارجها، فهي تعتبر من الدول التي تسعى لتطبيق خطة التنمية المستدامة في شتى المجالات، مع كل هذه المحاولات والحملات من أجل تحقيق وإنشاء مستقبل للأجيال القادمة هناك مشاكل وتحديات في الموضوع، وهذا البحث يدرس مدى مشروعية خطة التنمية المستدامة بشكل عام وعلى وجه الخصوص في تطبيقات المصرفية الإسلامية الماليزية.

تعد تجربة ماليزيا في مجال التنمية المستدامة من أفضل التجارب عالميا، حيث إنها من رواد الاقتصاد الإسلامي أيضا، وأكد رئيس وزراء السابق في حديثه في اجتماع الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة أن ماليزيا مصرّة على خطتها لعام ٢٠٣٠م ومن ضمن أهداف ماليزيا ١٧ في التنمية المستدامة: محو الفقر والجوع، تحسين الوضع الاقتصادي والمالي للشعب، جودة التعليم، إيجاد بيئة مناسبة، الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين استغلالها، توفير الطاقة النظيفة والمناسبة، السلام والعدل، الصحة، والرفاهية للشعب وغيرها[١]، ولا شك أن ما وصلت إليه ماليزيا من الريادة والصدارة في مجال التنمية المستدامة لم يأت عن عبث وإنما أتى من عزم الدولة وبذلها لتحقيق الأهداف المرسومة، وعليه فإن هذه التجربة يمكن نقلها إلى دول أخرى كالدول العربية، ولا سيما أن هذه الدول تتوافق منهجيا مع ماليزيا في أصعدة مختلفة، بناء عليه تمّ اختيار ماليزيا كنموذج لهذه الدراسة، ويكون ذلك عن طريق تقييم تطبيقات التمويل الإسلامي التي تُستخدم في سبيل تحقيق تلك الخطة في ماليزيا، فجاء البحث تحت عنوان: **(مقاصد الشريعة في تمويلات المصارف الإسلامية وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ماليزيا: دراسة تقويمية)**.

---

[١] https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/malaysia شوهد في ٠٢/٠١/٢٠٢٠.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مدى مشروعية خطة التنمية المستدامة في التجربة الماليزية، ومدى موافقتها مع مقاصد الشريعة التي أخذت الصيرفة الإسلامية أسسها منها، والتي تهدف إلى معالجة مشاكل المجتمع اقتصاديا، حيث إن ماليزيا تعدّ من الدول التي تبذل جهودها من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة، وهي من أقوى الدول التي نجحت في ذلك، لقد شهدت مرحلة السبعينات في ماليزيا أسوء المراحل من حيث ارتفاع نسب الفقر حيث شكل نسبة الفقر ٤٩،٣٪ في بداية السبعينات، وبفضل السياسات التنموية الخماسية التي تم وضعها من قبل السلطات الماليزية، حتى تقلصت نسبة الفقر سنة ٢٠١٦ إلى حوالي ٠،٦٪[٢] غير أن هذه النتائج لم تتوقف عند نهاية التسعينات بل مازالت مستمرة إلى غاية يومنا هذا، ولاشك أن تحقيق ماليزيا لهذه النتائج والأهداف جاء نتيجة اهتمامها البالغ بخطتها وسياستها التنموية المستمرة، و هناك جهود ومساهمات بذلت من قبل الحكومة الماليزية والتي بدأت من عام ١٩٧٠، بالإضافة إلى أنها تحاول تخطيط النظام الاقتصادي المنظم الهادف لإحداث عمليات التنمية التي تؤدّي إلى إنعاش وتعزيز التنمية الشاملة وتحقيق معدلات نموّ عالية.

والتنمية المستدامة صارت المنظمة الأساسية لخطط الاقتصادية المستقبلية في دول كثيرة حول العالم، والاقتصاد الإسلامي من أهمّ الوسائل التي تُستخدم لتحقيق تلك الخطط عن طريق الصيرفة الإسلامية خاصة، هنا أيضا يظهر لنا الجانب الآخر من إشكالية البحث، ألا وهو ما مدى مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في خطة التنمية المستدامة، كما سيسعى البحث لتقييم صيغ التمويل الإسلامي التي تقوم بها الصيرفة الإسلامية الماليزية لتحقيق خطة التنمية المستدامة ومدى ملائمتها لمقاصد الشريعة الإسلامية.

أسئلة البحث

يحاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم التمويل الإسلامي وأهدافه ومقاصده في التجربة الماليزية؟

---

[٢] https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/malaysia شوهد في ٢٠٢٠/٠١/٠٢.

٢. ما مفهوم خطة التنمية المستدامة وأهدافها وواقعها في التجربة الماليزية؟ ومدى كيفية موافقتها مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها؟
٣. ما أهمّ صيغ التمويل الإسلامي المتعلقة بالتنمية المستدامة في التجربة الماليزية؟
٤. كيف أدت صيغ التمويل الإسلامي المصرفي في التجربة الماليزية دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وكيف راعت تحقيق مقاصد الشريعة فيها؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تقديم تصوّر عام للتمويل الإسلامي وأهدافه وكيفية تحقيق مقاصده في التجربة الماليزية.
٢. بيان خطة التنمية المستدامة الماليزية وأهدافها وكيفية موافقتها مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
٣. إبراز أهمّ صيغ التمويل الإسلامي المتعلقة بالتنمية المستدامة في التجربة الماليزية.
٤. سرد تقييم أداء التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التجربة الماليزية وبيان مدى موافقاتها مع مقاصد الشريعة وأثرها في تحقيق تلك المقاصد.

أهميّة البحث

تبرز أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

١. أن التمويل الإسلامي أداة من أدوات نهضة الأمم اقتصاديّا، وله فعّاليته الخاصة في سدّ احتياجات الحكومات والأفراد لتحقيق مصالحهم العامّة والخاصة.
٢. أن التنمية المستدامة خطة معاصرة ومقدمّة لتحقيق أهداف معيّنة، فهذه الأهداف بحالتها الطبيعية تقابل مقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا ما أدّى إلى دراسة الموضوع من ناحية الشريعة الإسلامية.

٣. إظهار أهميّة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التطبيقات الماليزية.

٤. إبراز دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وموافقتها مع مقاصد الشريعة الإسلامية من خلال الصيرفة الإسلامية الماليزية.

حدود البحث

تركّز هذه الدراسة على بيان قضية صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الصيرفة الإسلامية الماليزية، وستتناول من أهمّ أنواع صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح، وهي المرابحة المشاركة والإجارة، وسوف يكون التركيز على فترة معينة وهي ما بين ٢٠١٥ و٢٠٢٠، وتبحث في هذه من ناحية نظرية فقهية، وخطة التنمية المستدامة الماليزية مع بيان علاقتها بالخطة الصادرة عن الأمم المتحدة بالإضافة إلى موافقتهما مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وسيكون هذا عن طريق دراسة واقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا واستقراء القرارات الصادرة عن الجهات والمؤسسات المنظمة والاطلاع على الدراسات والمقالات ذات الصلة بموضوع البحث مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية فيه، وبناء على هذا ستتمحور حدود هذه الدراسة حول:

أولاً: التركيز على واقع خطة التنمية المستدامة الماليزية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

ثانياً: التركيز على دراسة تطبيقات الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال صيغ التمويل الإسلامي، وتوضيح تلك الصيغ والمنتجات المعمول بها في الصيرفة الماليزية.

ثالثا: أثر تطبيق هذه الصيغ في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك أثرها في تحقيق مقاصد الشريعة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

منهج البحث

ينتهج الباحث –إن شاء الله– في هذه الدراسة المناهج التالية:

١. **المنهج الاستقرائي**: وذلك بجمع المادة العلمية اللازمة المتعلقة بدراسة الموضوع سواء عن طريق مباشر أو غير مباشر لتأصيل عناصر الموضوع وأقوال العلماء

فيها، ويعتمد الباحث هنا على الكتب الفقهية القديمة والأبحاث الفقهية المعاصرة من المذاهب، وقرارات وتوصيات المجامع الفقهية، وهيئات ومؤسسات تنظيم الصناعة المالية المعتبرة، والكتل والأبحاث والمقالات ذات الصلة بالموضوع.

٢. **المنهج التحليلي**: هذا لبيان ما اعتمد عليه أهل العلم في أقوالهم، ودراسة مدى صلاحيته لتحقيق مقاصد الشريعة وتوظيف أوصافها في الموضوع محلّ الدراسة، ومناقشة ذلك في ضوء مقاصد أطراف العملية المصرفية، كما وظف الباحث نتيجة محصلة الاستقراء من معلومات في تحليل مفهوم التمويل الإسلامي المصرفي وعلاقته بالمصرفية الإسلامية وخطة التنمية المستدامة، وفي معرفة أهدافه، وفي حكمه الشرعي والقواعد الفقهية الناظمة له، وفي مقاصد العامة، وفي واقعه في التجربة الماليزية بدراسة واقع المرابحة والمشاركة والإجارة، في التجربة عبر إبراز الجهود المصرفية في سبيل تنظيم كل واحد منها، ثم عرض آليات المنتجات والمشاريع المتعلقة بها، والوصول أخيرًا إلى تقييم الأساليب الثلاث في ضوء المقاصد الضرورية الخمسة، ومقاصد التمويل الإسلامي المصرفي. إضافةً إلى تحليل واقع خطة التنمية المستدامة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية في التجربة الماليزية، والتركيز على دراسة تطبيقات الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال صيغ التمويل الإسلامي، وتوضيح تلك الصيغ والمنتجات المعمول بها في الصيرفة الماليزية، وأخيرا أثر تطبيق هذه الصيغ في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك أثرها في تحقيق مقاصد الشريعة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

الدراسات السابقة

لقد اعتنى الباحثون بموضوع التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة جدا، كما لا يُخفى اهتمامهم بالاقتصاد الإسلامي ومن ضمنه التمويل الإسلامي أيضا، وزادت أهميّة الموضوع منذ زمن قريب بسبب اختلاط هاتين المجالين على وجه الخصوص، بناء عليه قام بالباحث باستفادة المصادر الموجودة في هذا الباب منها الكتب والرسائل الجامعية والمقالات والأوراق العلمية وغيرها ذات الصلة بالموضوع على النحو التالي:

المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية[٣]، للباحث رياض الخليفي، ناقش موضوعه في مبحثين، حيث درس في المبحث الأول فقه المقاصد الشرعية، وتناول فيه إسهامات العلماء في علم المقاصد الشرعية قديما وحديثا و تعريف المقاصد الشرعية و أهمية العلم بالمقاصد الشرع تقاسيم المقاصد بالإضافة إلى بعض المسائل في الضروريات، وقسّم المبحث الثاني إلى قسمين، تطرّق فيهما مقصد حفظ المال في الشريعة الإسلامية والمقاصد الشرعية في المعاملات المالية، مع أن الدراسة كلها تفيد الباحث إلا أن المطلب الأخير من المبحث الثاني له أهميّة خاصة، حيث إنه يدرس المقاصد التي تخص المعاملات المالية في خمسة أبواب، وهي مقصد العدل ومقصد الصدق والبيان ومقصد التداول ومقصد الجماعة والأتلاف والتعاون ومقصد التيسير ورفع الحرج، ويركز على كل واحدة منها بالتفصيل.

لا شكّ أن هذه الدراسة ستفيد الباحث في بحثه هذا، إلا أن المؤلف اقتصر على بيان المقاصد العامة في المعاملات المالية وهذا من الجانب النظري فقط، أما مكانة تلك المقاصد في المعاملات المالية المعاصرة والصيرفة الإسلامية المعاصرة تنقص الدراسة، والجانب التطبيقي كذلك ما لم يتناوله المؤلف في دراسته، وهذا ما سيحاول البحث استكماله في بحث قدر المستطاع مشيرا إلى أنه سيستفيد من هذه الدراسة في التأصيل.

دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة[٤]، للدكتور أبو زيد، حاول الدكتور في بحثه هذا التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة بحكم طبيعتها الجديدة، والوقوف على أثر هذه الطبيعة في تحقيق تلك التنمية، وهذا من الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالبحث، هذا البحث المتواضع يتناول التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية بصورتها الجديدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة والوقوف على أثر هذه الصورة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك يحاول إثبات صحة 'أن

---

[٣] رياض منصور الخليفي ، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، (جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، م١٧، ع١، ص٣-٤٩.

[٤] محمد عبد المنعم أبو زيد. **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة، القاهرة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

الطبيعة الخاصة والمميزة للمصارف الإسلامية تساعدها على القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، ولكن هذه المحاولة تقتصر على الجانب النظري فقط وليس الجانب التطبيقي، والباحث قسّم دراسته إلى ثلاثة مباحث، احتوى في المبحث الأول احتوى على تعريف ماهية التنمية المستدامة والمصارف الإسلامية وطبيعتهما، والعلاقة المشتركة بين الإثنين كأساس الدراسة لهذا الموضوع، ويلي المبحث الثاني باستهداف التعرف على دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص تلقي الأموال وتوظيفها لديها، وكذلك معرفة أثر الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي من اهتمامات المبحث، أما المبحث الثالث والأخير درس الباحث فيه طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي للبنوك الإسلامية ومدى تأثيره على قيامها بتحقيق التنمية المستدامة.

المباحث التي تطرق إليها المؤلف في دراسته تفيد في التأصيل لبعض الأحكام المتعلقة بالموضوع، وعلى الرغم من ذلك، فإن الدراسة لم تتعرض لبعض المسائل المتعلقة بالبعد المقاصدي في الموضوع، وكذلك اقتصار الدراسة في الجانب النظري، وسيقوم الباحث بمحاولة إضافة تلك الجوانب في دراسته.

الإسلام والتنمية المستدامة (رؤية جديدة)[٥]، للدكتور الجيوسي، وهو كتاب معاصر ومهمّ في الموضوع رغم صغر حجمه، فإن الدكتور عودة يقدم نموذجا للاستدامة يعتمد على المبادئ الاسلامية. ويشرح المؤلف ان الالتزام بمسؤولية بيئية وعدالة اجتماعية وحكم رشيد هو امر متجذر في اصول ومصادر الاسلام. ويضيف بأن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق في هذه الأيام باتباع المبادئ الرئيسية في الإسلام. ويضيف الدكتور الجيوسي بأن الخطوة الحتمية على الطريق باتجاه المجتمعات المستدامة هو من خلال تعليم الاجيال القادمة على قيم الاستدامة المستمدة من الإسلام، حيث إن الدكتور قسم الكتاب إلى عدة فصول، تناول في الفصل الأول مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها، وحاول في ذلك الفصل مراجعة التطورات والمصطلحات المستعملة في التنمية المستدامة، نَقد النموذج الاقتصادي الرأسمالي القائم على آليات السوق، مُناقشة أسس التنمية المستدامة، تقييم مدى ملائمة وعقلانية النموذج التقليدي للتنمية

---

[٥] عودة راشد الجيوسي. **الإسلام والتنمية المستدامة (رؤية جديدة)**، (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، د.ط، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

المستدامة لدول العالم النامي، وتقديم المفاهيم الأساسية للاستدامة من منظور إسلامي، إضافة إلى ذلك يتساءل الباحث حول مفهوم التنمية المستدامة، ويدّعي أن هناك حاجة لإعادة التفكير في ذلك المفهوم، وباشر في الفصل الثاني في التساؤل حول التنمية المستدامة من وجهة نظر الإسلام، وجاء تركيزه في إيجاد وابتكار مصطلحات جديدة للاستدامة مستمدة من الإسلام، وتطوير فهم شامل للتنمية من منظور إسلامي، كذلك تحديد خصائص الأبعاد الروحية والثقافية السائدة في مجال الاستدامة بالإضافة إلى تحديد تصور أوسع لمفهوم الاستدامة والرعاية من وجهة نظر إسلامية، كما هو لخص أهداف الفصل الثالث في عرض المصطلحات الأساسية في حقوق الأراضي والملكية في الإسلام وأهميتها للمناهج القائمة على الحق في إدارة الموارد الطبيعية وتحديد المصطلحات الأساسية للعدالة وآثارها على التنمية المستدامة ومناقشة مفهوم التجارة العادلة في ضوء القيم الإسلامية وقيمتها في عالم تسوده العولمة، ويهدف الفصل الرابع إلى تسليط الضوء على جوهر الإحسان من خلال استكشاف مفهوم الفن الإسلامي والهندسة المعمارية الإسلامية وربطه بالاستدامة بصفة عامة، ويناقش المدينة الإسلامية كرؤية للمستقبل، وأكمل في الفصل الخامس الحديث عن العدالة الاجتماعية، حيث إنه يقسّم النظام الاجتماعي الإسلامي إلى ثلاثة أقسام، وهي الأمة والأسرة والفرد، وما يركز فيه الباحث هنا هو الأمة مع تقديم دراسة حالة عن الوقف كنموذج للتماسك الاجتماعي، وناقش الباحث في الفصل السادس التلوث والفساد وتغيّر المناخ، ويرد على تلك المفاهيم بالآراء الإسلامية، ويقترح حلول من وجهة نظر إسلامية، أما في الفصل الأخير هو يأتي بالنقد النظام التعليمي الحالي الذي يعاني من عدم وجود رؤية بيئية، ويضع خطوط عريضة لأسس التعليم من أجل الاستدامة من منظور إسلامي.

ممّا سبق ذكره أن الكتاب في غاية الأهميّة للبحث من حيث مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وتحدّياتها، اتّضح ذلك من مناقشة المؤلف الموضوع بالتفصيل، وهذا ما سيستفيد الباحث منه في الجانب النظري للموضوع، ولكن يلاحظ أن المؤلف لم يخصّص في دراسته شيئا يتناول فيه التمويل الإسلامي ومقاصدها، وهذا ما سيحاول الباحث تحقيقه في دراسته.

علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده[٦] للدكتور دوابة، جاء هذا الكتاب محتوياً على المقدمة وثلاثة عشر فصلا، تناول المؤلف في الفصل الأول تعريف علم الاقتصاد الإسلامي ومفهومه ونشأته وتطوره، وفي الفصل الثاني قام بعرض المقاصد الكلية لعلم الاقتصاد الإسلامي، وذكر منها الاستخلاف وحفظ المال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدل، ويقول عن تلك المقاصد إنها تتمثل في تحقيق مصالح الإنسان في الدنيا والآخرة، وبمعنى آخر تحقيق الرفاة للإنسان في الدنيا والآخرة، الفصل الثالث المعنون بأسس الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده يحتوي على الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي، فالفصل يستهدف الوقوف على تلك الأسس التي لا تنفصم مطلقا عن المقاصد الاقتصادية الإسلامية، بل تتحرك في إطارها ولا تتجاوز حدودها، سمّى المؤلف الفصل الرابع بالمشكلة الاقتصادية في ضوء مقاصد الاقتصاد الإسلامي، وعرّف فيه المشكلة الاقتصادية بعدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية في أي مجتمع من المجتمعات، ثم قسّم الفصل الخامس إلى قسمين وهما الإنتاج والمقاصد الاقتصادية الإسلامية وعناصر الإنتاج والمقاصد الاقتصادية الإسلامية، وهذا المبحث استكمالا لما قبله، حيث إنه يهتمّ بالإنتاج الذي هو أساس عمارة الأرض وعامل رئيس في تحديد سلوك واتجاهات المستهلكين، ويتطرّق الباحث في الفصل السادس إلى الاستهلاك في ضوء مقاصد الاقتصاد الإسلامي، فالاستهلاك له صلة قوية بالإنتاج، حيث إنه المحرّك الرئيسي للإنتاج، والاقتصاد الإسلامي يضبط الاستهلاك كمّاً وكيفاً بصورة تحقق الرشادة الاقتصادية، والباحث بعد تعريف الاستهلاك في المبحث الأول يشرح الاستهلاك وصلته بالمقاصد الاقتصادية الإسلامية في المبحث الثاني، ثم ركز المؤلف في الفصل السابع على موضوع التوزيع، وجاء هذا في مبحثين هما التعريف بالتوزيع والتوزيع والمقاصد الاقتصادية الإسلامية، في المبحث الأول عرّف التوزيع قائلا تقسيم الدخل القومي بين عناصر الإنتاج من موارد طبيعية وعمل ورأس مال وتنظيم، والمقصود من هذا التعريف تقسيم الثروة والدخل بين أفراد المجتمع وفقاً للأحكام والمقاصد الاقتصادية الإسلامية، ويشرح في المبحث الثاني ضوابط التوزيع الوظيفي والشخصي.

---

[٦] أشرف محمد دوابة. **علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده**، (القاهرة: دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

بعد تلك الفصول المذكورة قام الباحث ببيان علاقة بعض الوسائل التمويلية والاستثمارية ومقاصد الاقتصاد الإسلامي، واختار منها الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي والتأمين التكافلي والأسواق المالية، بناء عليه تبرز علاقة هذا الكتاب بالموضوع المقترح في المقاصد الشرعية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي وهو الجانب التأصيلي، ويستفيد الباحث من جميع القضايا التي تطرّق إليها المؤلف في كتابه، ويضيف عليه مسألة التنمية المستدامة والجانب التطبيقي من التجربة الماليزية.

رغم كثرة الدراسات والأبحاث المعاصرة وتعدد المؤتمرات والندوات العلمية حول التنمية المستدامة لم يجد الباحث دراسة بحثت الموضوع بشكله المقترح، مع ذلك ليس يزعم أن هذه الدراسة هي الوحيدة حول الموضوع تماما، بعد الاطلاع على دراسات وأبحاث ومقالات علميّة حاول الباحث الاستفادة من الدراسات الهامّة كما سبقت، وهو رأى اهتماما بالموضوع من قبل الباحثين في جوانب مختلفة للموضوع نفسها، مع ذلك أن هذه المصادر لم تتناول موضوع الباحث كما هو سيدرسه، حيث إن هذه الدراسات إما قامت باحتواء الجانب النظري فقط، وإما تناولت الموضوع من الجانب التطبيقي ولكن بدون مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية، وما سيفعله الباحث في هذه الدراسة تناول الجانب النظري في الموضوع بالإضافة إلى الجانب التطبيقي من خلال الصيرفة الإسلامية الماليزية، وكذلك سيقوم بتقييم خطة التنمية المستدامة الماليزية وخطة التي صدرت عن الأمم المتحدة ومقارنتهما بمقاصد الشريعة المتعلقة بالتمويل الإسلامي، بناء عليه يدمج هنا الجانب النظري والتطبيقي في بحثه، وكذلك اختيار الباحث ماليزيا نموذجا جاء بناء على ريادة ماليزيا في الاقتصاد الإسلامي أيضا.

التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدارت[٧]، تأليف الدكتور غزلاني بالاشتراك مع حكار حنان، فالبحث يعتبر من الدراسات المتعلقة بالموضوع مباشرة، حيث تعرّض الباحثان للتجربة الماليزية في ساحة التنمية المستدامة التي قدمت للعالم مشروعا تنمويا معاصرا بين الحداثة والإسلام، ويرى الباحثان أن ماليزيا واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة، لأنها تعتمد في سياستها هذه على الذات، وبناء عليه

---

[٧] وداد غزلاني. حنان حكار. التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدارت، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (مجلة محكمة علمية دولية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م) ع٣، ص٦-١٨.

جاءت إشكالية البحث في كيفية مساهمة الاعتماد على الرأسمال الفكري في النهوض بأعباء التنمية المستدامة في ماليزيا، ويستهدف البحث تسليط الضوء على إحدى التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة ومحاولة الاستفادة منها، وفكرة الدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي، وكذلك التركيز على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، ومحاولة لتحقيق هذه الأهداف، فقد قسّم الباحثان الدراسة إلى عدة محاور، منها محور التنمية المستدامة والتنمية البشرية، في هذا المحور درس الباحثان الجانب النظري والمفاهيمي للموضوع، فشرحا التعريفات الهامّة والأولية في الموضوع مثل التنمية المستدامة والبشرية، وتناول الباحثان في المحور الثاني أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا، وأتوا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفصّلوا السياسات الماليزية في هذه الأبعاد الثلاثة ورؤيتها، وناقش الباحثان في المحور الثالث الاستثمار في الرأسمال الفكري وانعكاساته على التنمية المستدامة، في هذا الجزء الصغير عرض لنا الباحثان أن فلسفة التنمية في ماليزيا تقوم على أن التنمية البشرية تقود إلى المساواة في الدخل، وأن نهضة المنظومة التعليمية ونموّها تأتي بسياق تنمويّ متكامل ينعكس على تحسين باقي القطاعات، وفي القسم الثاني من الجزء نفسه وصل الباحثان إلى أن ماليزيا هي من الدول التي تسعى إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال تأسيس منظومة تعليمية ذات جودة عالية والتركيز على العلوم الدقيقة والتكنولوجية بدرجة كبيرة تماشيا مع الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعيشها العالم ككل، وقامت بإكثار دعائم مختلفة لتنويع المهارات واستثمار القدرات والطاقات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلبة الماليزيين أو الأجانب، وكذلك الحكومة الماليزية تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام أنشطة البحث الجامعية لأهداف تجارية، ونتيجة تلك الجهود إيجاد نخبة من الخبراء الاختصاصيين في المجالات التي تحتاج إليها البلاد، أما في المحور الرابع والأخير تطرّق الباحثان إلى الرؤية التنموية الماليزية ١٩٩٠ – ٢٠٢٠ واستدامة التنمية، وذكرا أهداف ماليزيا في خطة التنمية المستدامة وهي تركز على أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة التي تضع خطة استراتيجية تشمل ثلاثين عاما تحقق التنمية المستدامة، والوحدة الوطنية ودعم القدرة التنافسية الماليزية والتغلب على نقاط الضعف الاقتصادية واهتمام البيئة وخلق مجتمع رقمي فعال تأسيس اقتصاد قادر على المنافسة.

أجاد المؤلفان مناقشة الموضوع وأصابا في الجانب التطبيقي، لكن الباحث يدرس في الموضوع المقترح الإشكالية المطروحة في مقاصد التمويل الإسلامي، والتي لم يتناولها المؤلفان في دراستهما، كما تجدر الإشارة إلى أن الباحث سيستفيد من هذه الدراسة في جانب التطبيق.

Role of Islamic Economics and Finance in Sustainable Development Goals[8]

للأستاذين Salman Ahmed Shaikh و Abdul Ghafar Ismail، هذا البحث له صلة مباشرة بالموضوع، حيث إن الباحثين قسّماه إلى مقدمة وأربعة أبواب وخاتمة، وتمكن مشكلة البحث في أن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) متوافقة مع الروح والفلسفة الإسلامية أم لا؟ يمكن لمؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامية مثل الزكاة والوقف أن تساهم في زيادة الجهود في المشاريع والبرامج غير المجدية تجاريًا ولكنها حيوية اجتماعيًا، هناك إمكانيات كبيرة للتمويل الإسلامي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال نهج مثل توسيع الوصول إلى التمويل، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتوسيع نطاق التكافل، المشاريع الإنتاجية القائمة على القطاع الحقيقي في التمويل الإسلامي لها آثار إيجابية على النظام البيئي، وفي المقدمة يشرح المؤلفان التحديات التي نواجهها بسبب عدم اهتمامنا بالتنمية والنمو، بالإضافة إلى مفهوم التنمية المستدامة ودور التمويل الإسلامي فيها، في الباب الأول يناقشان التحديات البيئية وتحديات التخلف التي نواجهها اليوم، يشرحان في الباب الثاني كيف يمكن للفلسفة الإسلامية ونظرة العالم أن تجدد مواقفنا وتوقعاتنا تجاه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتحديات البيئية، في الباب الثالث يتطرق الباحثان إلى إمكانية مؤسسات التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل الزكاة والوقف أن تساهم في زيادة الجهود في المشاريع والبرامج غير المجدية تجاريًا، ولكنها حيوية اجتماعياً، في الباب الرابع والأخير يتناولان إمكانية التمويل الإسلامي في تحفيز الجهود في تعبئة الأموال للتمويل المستدام، خاصة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

إذا نظرنا إلى ما سبق ذكره نفهم أنه دراسة مهمّة، حيث إنه اهتمّ بالجانب التطبيقي في الموضوع بشكل جيد من خلال التطبيقات الحقيقية مثل الزكاة والوقف، ولكنه في الوقت نفسه

---

[8] Ismail, Abdul Ghafar, Shaikh, Salman Ahmed. (2017). *Role of Islamic Economics and Finance in Sustainable Development Goals (SDGs).* IESTC Working Paper Series, Working Paper No. 5. Bangi: Islamic Economic Studies and Thoughts Centre.

اختصر الموضوع في صيغ معدودة جدا من التمويل الإسلامي، كما أنه لم يتطرق إلى الجانب النظري ولم يقم باختيار أية دولة من الدول كنموذج بل اكتفى بعرض الموضوع بصفة عامة، كذلك الدراسة لم تتناول البعد المقاصدي في الموضوع، فالباحث في دراسته هذه سيحاول إضافة الجانب التأصيلي بالإضافة إلى البعد المقاصدي، وهذا سيكون عن طريق نموذج معيّن كي تحصل لنا معلومات دقيقة وحقيقية.

أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية: دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر[٩]، للدكتورين ابن عزة وفتحي، ممكن نلخص مشكلة هذا المقال في مدى تأثير تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة في الجزائر، حيث صنّف المؤلّفان مقالهما في ثلاثة محاور أساسية، وهي أدوات وتطبيقات التمويل الإسلامي ومكانة التمويل الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة ومساهمة المصارف الإسلامية الجزائرية في التنمية المستدامة –عرض تجربة مصرف السلام والبركة الجزائري، كما هو واضح أن المقال من الدراسات التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، فهما يهدفان في دراستهما هذه إلى تسليط الضوء على أهمّ أساليب التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة، وهذا ما سيدرسه الباحث في دراسته أيضا، إضافة إلى ذلك يقوم الباحثان بعرض تجربة بنك السلام والبركة بالجزائر ومساهمتها في التنمية المستدامة، وطرح الإشكالية يأتي في مدى تأثير إشكالية تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة في تجربة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، لا شكّ أن الباحث سوف يستفيد من هذا البحث، إلا أنه لم يتناول البعد المقاصدي وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ومن جانب آخر أنه قام بعرض تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية، فهذا البحث سيفيد دراسة الباحث منهجيا ونظريا لا شكّ فيه، ولكنه من حيث الجانب التطبيقي يختلف عن دراسة الباحث هذه، فهو يحاول سدّ هذه الثغرات أكثر بالبحث العلمي.

---

[٩] إكرام ابن عزة. أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية: دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ج٩، ع١٦، ص٣٢-٥٢.

صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة[١٠]، هذا المقال قدمه الدكتور سلامة فرج لمجلة الفقه والقانون بالعنوان السالف ذكره، وهو يحاول الرد على سؤال 'كيف تُسهم صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة؟'، حيث إن التمويل الإسلامي يعتبر أحد مرتكزات التنمية وبعدا من أبعادها، وتناول الدكتور مقاله في مبحثين، درس في المبحث الأول مفهوم التمويل الإسلامي وعلاقته بالتنمية المستدامة، ووضح فيه ضوابط التمويل الإسلامي العامة، ثم تعرّض لخصائص التمويل الإسلامي، وفي المبحث الثاني ناقش أثر صيغ التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة، حيث إنه قسم أنواع صيغ التمويل إلى إثنين، في الأول هو تناول صيغ التمويل الإسلامية القائمة على أساس الاسترباح وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الثاني صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرع وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، ويختم بحثه بعرض أهمّ ما توصّل إليه من النتائج، منها تقوم الضوابط الشرعية لتحقيق التنمية المستدامة على أساس منع الضرر، وعدم الإخلال بمصلحة مشروعة للنفس أو للغير تعمدّيا أو إهمالا، تساهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الربح في تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة أمور مثل زيادة النمو الاقتصادي وخفض تكاليف المشاريع.

يستفيد الباحث من مقال الدكتور من جميع الجوانب التي تطرق إليها، والذي يضيفه الباحث على المسائل التي تناولها الدكتور هو إخضاعها لتحقيق المناط لمعرفة مدى توافقها مع مقاصد الشريعة، وبيان الجانب الناقص الآخر هو الجانب التجريبي من خلال التطبيقات الماليزية.

---

[١٠] صلاح الدين طلب سلامة فرج. صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة الفقه والقانون**، (مجلة محكمة إلكترونية شهرية تعنى بنشر الدراسات الشرعية والقانونية، المملكة المغربية، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ع٧٧، ص٢٠-٣٦.

الفصل الثاني

التمويل الإسلامي وخصائصه وأهدافه وأنواعه ومقاصده وواقعه في التجربة الماليزية

تمهيد

لقد بذلت الحكومة الماليزية قصارى جهودها منذ عقود في القيام بمشاركة المسلمين بشكل فعال في موضوع تنمية البلاد من خلال تنمية المصرفية الإسلامية، وبدأت هذه المحاولة من خلال المبادرة الفريدة في تاريخ ماليزيا بتأسيس أول بنك إسلامي في البلاد وهو بنك إسلام ماليزيا عام ١٩٨٣م[١]، وشهد التاريخ بعدها نموّ هذا القطاع بشكل تدريجي ومخطط له بعناية تامة، حيث أصبح نظاما متكاملا للصيرفة الإسلامية يقوم بعرض منتجات وخدمات متنوعة وقطاعا حيويا يلعب دورا هامّا في تمويل المشاريع التي تنهض البلاد من خلالها ومركزا دوليا ذا أهميّة بارزة في المالية الإسلامية، ويحاول هذ الفصل إبراز أهم مراحل تنمية المصرفية الإسلامية في ماليزيا وأهدافها ومقاصدها وحيادية العوامل الرئيسية المساهمة في نجاحها وكيفية أساليب التمويل الإسلامي فيها وعرض منتجات وخدمات مصرفية إسلامية متعددة ومتنوعة، وسيكون هذا من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأهدافه وخصائصه.

المبحث الثاني: أنواع التمويل العام والتمويل الإسلامي ومقاصده.

المبحث الثالث: واقع التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية.

المبحث الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأهدافه وخصائصه.

انتشر نظام الاقتصاد الإسلامي والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم الإسلامي وغير الإسلامي في العقود الأخيرة، وفرضت المعاملات المالية الإسلامية نفسها على أكثر

---

[١] https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/ شوهد في ٢٠٢٠/٠١/٠٢.

المؤسسات الاقتصادية حول العالم[٢]، وازداد نسبة الأموال المستثمرة في العالم الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كبير للغاية، ويجذب هذا الانتشار إقبالا شديدا من المجتمعات على المعاملات المالية المنضبطة بضوابط الشريعة، حيث إن نسبة الثقة في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ارتفعت ارتفاعا هائلا، وبهذا نال نظام الاقتصاد الإسلامي اعتراف المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وخاصة في عالم الإسلامي والعربي، بناء عليه يجب البداية بتعريف أهمّ المصطلحات التي سوف تأتي في البحث كثيرا، وهذا سيكون كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي والمصطلحات المشتبهة وذات الصلة بها

ليس كل المصطلحات المتعلقة بمجال علم الاقتصاد الإسلامي موجودا في كتب المصطلحات الفقهية، والمصطلحات المعاصرة على وجه الخصوص، فلذلك في هذا المبحث مع أن الباحث استفاد من معاجم المصطلحات الفقهية راجع إلى المصادر المعاصرة في الموضوع ليبيّن معاني المصطلحات الحديثة، وسوف يأتي بتعريف المصطلحات المشتبهة والمتعلقة بموضوع الدراسة هنا حتى يتّضح معنى التمويل تفصيلا، وهو سيكون بالترتيب كالآتي:

تعريف الاقتصاد لغة: الاقتصاد من أصل ق-ص-د، ومعناه التوسط والقصد والاعتدال كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان:١٩]، وفي قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾ [المائدة:٦٦]، وجاء في لسان العرب بمعنى 'التوسط واستقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير'، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتّر كما يقال فلان مقتصد أي لم يسرف ولم يقتّر بل استقام[٣]، يشرحه مؤلّف القاموس المحيط 'باستقامة الطريق وضدّ الإفراط كالاقتصاد'[٤]، وذكر في المعجم الوسيط 'بقصد

---

[٢] محمد عثمان شبير. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**. (عمان: دار النفائس، ط٦، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٢٥٢-٢٦٣.

[٣] محمد بن مكرم بن ابن منظور علي جمال الدين الأنصاري. **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، ط١، د.ت.)، ج٥، ص٣٦٤٢.

[٤] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي. **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٣١٠.

الطريق قصدا: استقام، وقصد في الأمر: توسّط، اقتصد في أمره: توسّط فلم يُفرِط ولم يفرِّط'[٥]، ولقد عرّفه العزّ بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام بأنه 'رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، والمنازلة ثلاثة: التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما'، وقال: وللاقتصاد أمثلة في استعمال مياه الطهارة، فلا يُستعمل من الماء إلا قدر الإسباغ (الإتمام والكفاية)، ولا ينقص ذلك عن الُمدّ في الوضوء والصاع في الغسل، لأنه قد نقل عن رسول الله ﷺ أنه ''كان يتوضّأ بالمدّ، ويغتسل بالصاع''[٦]، ويبدو أن الاقتصاد اعتياد يجب مراعاته ولو كان المسلم يتوضّأ من نهر جارٍ[٧]، يرى الباحث أن الاقتصاد اعتدال في تصرّفات الإنسان كلها سواء اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك من التصرّفات، ولا شكّ التصرّفات الاقتصادية هي التي تبرز مفهوم في يومنا.

تعريف الاقتصاد اصطلاحا: الاقتصاد بالمعنى الاصطلاحي ليس بعيدا عن التعريف اللغوي، لا سيّما فيما قيل مسبقا في استعمال المياه وغيرها، إذ الاقتصاد في الاصطلاح يُطلق على دراسة سلوك الإنسان في إدارة وتنمية الموارد النادرة لتوفير حاجاته[٨]، وهذا ليس محصورا على المعاملات فقط، بل في كل أمور المسلم في حياته، حتى في العقوبات والتأديب، كما هو مأخوذ من أساس العدل والتوسط.

تعريف الإسلام: قيل في لسان العرب بأن الإسلام من الشريعة إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به النبي ﷺ، يقال فلان مسلم أي استسلم لأمر الله ومخلص لله في العبادة[٩]، إخلاص الدين لله والدخول في دين الإسلام، وأظهر الخضوع والقبول لما أتى به النبي محمد ﷺ والدين الذي جاء[١٠].

---

[٥] عبد الحليم منتصر. عطية الصوالحي. محمد خلف الله أحمد. **المعجم الوسيط**، (إصدارات مجمع اللغة العربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م)، ص٧٣٨.

[٦] العزّ بن عبد السلام. **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج٢، ص٢٠٥-٢٠٦.

[٧] رفيق يونس المصري. **أصول الاقتصاد الإسلامي**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص١٣.

[٨] المصدر السابق، ص١٤.

[٩] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٣، ص٢٠٨٠.

[١٠] عبد الحليم منتصر. **المعجم الوسيط**، ص٤٤٦.

تعريف وماهية علم الاقتصاد الإسلامي: لا شكّ أن الاقتصاد الإسلامي أوشك أن يكون علما مستقلا من العلوم، وهو أخذ مكانته في غاية السرعة في العالم كله، حيث إنه يُعرف ' بالعلم الذي يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية'[١١]، وفي تعريف آخر قيل إنه 'العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها'[١٢].

يعرف د. محمد شوقي الفنجري بأن 'هذا العلم يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقا لأصول الإسلامي وسياسته الاقتصادية'، كما أنه يذكر لنا وجهين للاقتصاد الإسلامي بعد تعريفه، أولهما الأصول والمذهب، والمقصود منه مجموعة القيم والمبادئ والسياسة الاقتصادية التي أتت به نصوص الكتاب والسنة، والثاني التطبيق أو النظام، وهذه عبارة عن الخطط والأساليب العلمة والاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة أو المسؤولة في كل مجتمع[١٣]، في تعريف آخر وأشمل جاء أنه 'العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته'، والباحث يرى أن هذا أقرب الى التعريف الشامل والكامل[١٤].

بعد التعريفات التي مرّت يميل الباحث إلى أن علم الاقتصاد الإسلامي أعمّ وأشمل وأوسع مما يُعرف، وأنه مجال معاصر للتحدي أمام النظام التقليدي الحالي، والاقتصاد الإسلامي يبحث عن كل ما يتعلّق بالثروة والمال بصورة عامّة، وكذلك ما يتعلّق بالاستثمار والإنتاج ومسائل التوفير والخدمات والغنى والفقر، ويكون انطلاق هذا العلم الجديد نصوص الكتاب والسنّة أي المبادئ الإسلامية والشرعية، ولا يمكن مخالفته لهذه الأصول، بناء عليه يرى الباحث أن الاقتصاد الإسلامي علم يبحث عن كلّ ما يتعلق بالمال والثروة وتوظيفها واستخدامها وفقا للأصول والقواعد الشرعية في مصلحة الأمة أجمع كما يجب.

---

[١١] عبد الرحمن يسري أحمد. **الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص١٨.

[١٢] يسري أحمد. **الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**، ج٢، ص٢٠٥-٢٠٦.

[١٣] محمد شوقي الفنجري. **بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص٧٦-٧٨.

[١٤] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي. **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، (بريدة: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط١١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص١٨.

تعريف المال: كلّ ما تُمُوّل، ويطلقه البعض على الفضة والذهب، وغيرهم على ما سواهم، وقيل سمّي مالا لأنه يميل إليه الناس بالقلوب، ونرى تعرفا يقول إن المال ما كان فيه منفعة مقصودة مباحثة شرعا لغير حاجة أو ضرورة، وله قيمة مادّية بين الناس[١٥]، وما ملكته من جميع الأشياء، المال في الأصل ما يُملك من الذهب والفضة، ثمّ أطلق على كل ما يُقتنى ويُملك من الأعيان، وأكثر ما يُطلق عند العرب على الإبل، لأنها كانت أكثر أموالهم، ومال أهل البادية النعم[١٦].

ليس بالإمكان أن نتصور الحياة في عالمنا بدون المال، فالمال هو عصب الحياة وأساسها، والمجتمعات تتقدّم بناء عليه، لأنه المنظّم الأساسي في توفير الاحتياجات والخدمات، ولقد أخذ نصيبه من الإسلام، حيث إنه نظر إليه بنظرة خاصة واعطاه ما يستحقه من الاهتمام، فنقول إن المال كل ما ينتفع به ويتملك، وقد يكون هذا نقودا أو معادن مثل الذهب والفضة أو المنفعة[١٧].

تعريف التمويل والتمويل الإسلامي: التمويل بشكله العام أن يقدّم شخص للآخر ثروة سواء من نقود أو أشياء بغرض الاستثمار، وهذا يكون بتقديم عناصر إنتاجية دون طلب السداد على الفور، ولكن هذا التعريف يشمل جميع عقود التبرع والمعاملات المحرّمة مثل القرض الربوي، أما إذا أردنا تحديده بالمباح والإسلامي فقط نقول إنه تقديم ثروة، عينّة أو نقديّة بقصد الاسترباح من صاحبها إلى شخص آخر يديرها ويتصرّف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية[١٨]، لا يخلو التعريف الثاني عن فارق بارز، وهو جوهر التمويل الإسلامي الذي نصّ عليه الكتاب بقوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهذا الفارق الذي يميّز البيع والربا.

---

[١٥] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٣٨٨.

[١٦] أحمد الشرباصي. **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، (بيروت: دار الجيل، د.ط. ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص٤٤٨.

[١٧] طاهر حيدر حردان. **الاقتصاد الإسلامي المال – الربا – الزكاة**، (عمّان: دار وائل للنشر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، ص١٩.

[١٨] منذر قحف. **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد العالمي للبحوث والتدريب، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، ص١٢.

في تعريف آخر يذكر د. السرطاوي بأن التمويل الإسلامي قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة لآخر كتبرّع أو على سبيل التعاون، ويكون من أجل الاستثمار والحصول على ربح يتمّ تقسيمه بين الطرفين على نسبة معيّنة تمّ الاتفاق عليها مسبقا[١٩]، من خلال تلك التعاريف يرى الباحث أن التمويل الإسلامي هو عبارة عن النماذج والصيغ المختلفة تتضّمن توفير الموارد المالية والاقتصادية لأي نشاط مالي أو اقتصادي عن طريق الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يُعدّ التمويل الإسلامي من أسرع قطاعات التمويل العالمي نموا، وهذا ما يعطيه الأهمية الأساسية ويجذب المهتمّين والباحثين ويدفعهم إلى دراسة الموضوع بصورة عامة، حيث إن الاقتصاد والتمويل الإسلامي ليس محصورا في البنوك الإسلامية فقط، بل وصل إلى ما وصله نظام الاقتصاد التقليدي، ففي هذا المطلب سوف يذكر الباحث خصائص التمويل الإسلامي العامة وأنواعها، وهي التمويل الإسلامي كما يلي:

الخاصية الأولى: لا تتضمن أساليب التمويل الإسلامي أدنى شبهة للربا أخذا وعطاء، وهذه مستندة إلى القاعدة الإسلامية والمتمثلة بقول الله ﷻ[٢٠] بحرمة التعامل بالربا بأي نوع من الأنواع، فتلك الأساليب بديلة للنظام التقليدي الربوي، هذه الخاصية الأولى التي لا بدّ من وجودها فيمن يدّعي أنه يتعامل على أساس التمويل الإسلامي، وهي تمنع الظلم وتحمي حقوق الفقير في تنمية موارده[٢١].

الخاصية الثانية: التمويل الإسلامي مرتبط بالسوق الحقيقي، والمقصود بمصطلح السوق الحقيقي هو الأسواق التي تنتج السلع والخدمات ويتمّ تبادلها فيها، وهذا قد يكون بالاستثمار

---

[١٩] عبد المجيد قدي. بوزيد عصام. **التمويل في الاقتصاد الإسلامي – المفهوم والمبادئ**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا" المنعقدة بالجزائر يومي ٥-٦ مايو ٢٠٠٩، ص٤.

[٢٠] البقرة: ٢٧٥

[٢١] خالدي خديجة. **خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**، ورقة علمية مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، الجزائر.

أو الإنفاق، فالاستثمار الحقيقي هو توجيه المال نحو المشروع الذي يهدف إلى امتزاج وسائل الإنتاج ببعضها البعض، بناء عليه يأتي ربح هذه العملية ربحا حقيقيا ظهر في زيادة الإنتاج[٢٢]، أما الإنفاق الحقيقي هو أن يكون التمويل في مشاريع مباحة في الشريعة، ولا ينفق فيما يخالف لمقاصد الشارع ويبتعد عن كل ما يتصل بالحرام، بناء عليه تمويل تلك العمليات يكون عن طريق عمليات الإنتاج بالمشاركات بمعنى آخر بتكوين مؤسسات أو شركات تقوم بإنتاج السلع والخدمات الحقيقية، إضافة إليه لا يتمّ التمويل في نظام التمويل الإسلامي على أساس قدرة العميل على سداد الدين فقط، وإنما يقوم المصرف بالكشف على دراسة الجدوى لمشروع العميل، فلا بدّ أن يكون ظاهرة اقتصادية حقيقية مرتبطة بقطاع الإنتاج للسلع أو الخدمات[٢٣]، ويترتّب على ذلك ما يلي:

- ليس هناك تمويل لجدولة الديون، لأنها ليست مرتبطة بالإنتاج.

-كل عمليات التمويل مرتبط بمشروع أو سلعة معيّنة ولا يمكن تحويله من قبل العميل إلى استعمال آخر.

- يعتمد عائد المموّل في المشاركات على نتيجة المشروع المقدم محلّ التمويل خلافا للنظام الربوي، فلا يحقّ له الربح في كل حال من الأحوال[٢٤].

الخاصية الثالثة: أساس الربح في جميع أنواع التمويل الإسلامية هو التملك، لأن جميع عقود التمويلية الإسلامية تقوم على التملك التام والحقيقي لسلعة أو خدمة أو أصل إنتاجي ينتج سلعا أو خدمة ما، على سبيل المثال في تمويل البيع يُستحقّ الربح في الثمن الآجل بسبب تملك العين، وتُستحقّ الأجرة في الإجارة بملك للعين المؤجرة ومنافعها، وكذلك في التمويل

---

[٢٢] محمد، قويدري. الزهراء، فاطمة سبع. أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبّق في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة التراث**، (جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، ج٨، ع١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، ص٢٧٩.

[٢٣] قحف، منذر. **أساسيات التمويل الإسلامي**، (ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية ISRA، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٥٨.

[٢٤] محمد قويدري. **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبّق في الاقتصاد الإسلامي**، ص٢٧٨.

بالمشاركة بالخسارة والربح، الجهة المموّلة هو المالك لمال المضاربة أو حصته من مال الشركة أو لأصل ثابت المنتج، فيستحق الربح بملكه[٢٥].

الخاصية الرابعة: ممّا يتميّز به التمويل الإسلامي أيضا الالتزام الأخلاقي والعدالة الاجتماعية، هذه العناصر الأساسية يشترطها التمويل الإسلامي، حيث إنه لا يقدّم أيّة خدمة من الخدمات لإنتاج وصناعة الخبائث وأنواعها، لأنه لا يجوز تملّك أيّة سلعة في الشريعة الإسلامية إلا إذا تكون طيبة ولا خبيثة، فنعرف بهذا الأسلوب أن التمويل الإسلامي ليس فقط تمويلا غير ربويّ، بل له جانب أخلاقي يمنع الظلم والأذى للإنسان، فلذلك ينبغي أن نعرف أن التمويل الربوي ليس فقط ممارسة الحرام بل هو ممارسة الحرام وفيه ظلم وأذية للإنسان، وهذا وجه آخر يختلف فيه التمويل الإسلامي عمّا غيره.

النقطة الثانية في هذه الخاصية كما ذكرت مسبقا هي العدالة، إن العدالة أساس توازن الكون، وهو مطلب أساسي للحياة واستمرارها واستقرار العيش فيها، وهذا المبدأ مبنيّ على أساس يعود إلى أمر إلهي وهو حرمة الظلم بين العباد والامر بالعبد في قوله تعالى ﷻ: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ**﴾ [النحل:٩٠]، وانطلاقا من هذا المبدأ فإن الإسلام يحرّم كلّ المعاملات المبنيّة على الظلم لأحد الطرفين، ولعلّ أبرز تلك المعاملات التعامل بالربا أخذاً وعطاءاً، وتُقرّر الشريعة أن المقرض له رأس ماله فقط، والمقترض عليه أن يردّ ما أخذه بحسن الخلق دون زيادة، وهذا ما ليس فيه ظلم للطرفين، ويتضمّن المبدأ جميع التعاملات والعمليات المالية وغيرها في السوق بين الطرفين ومن ضمنها الاحتكار والتسعير غير عادلة في السوق والأجور غير عادلة في سوق العمل وعدم العدالة في توزيع الثروات وعدم توفير فرص المنافسة في السوق وإلى آخره[٢٦]، العدالة التي يأمرها الإسلام والموافق لمقاصد الشارع تشمل كل هذه العناصر ولا بدّ من إصلاحها حيث لا يُظلم أحد كما ورد في قول الله ﷻ: ﴿ **يا اَيُّهَا الَّذينَ اٰمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا اِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنينَ، فَاِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِه وَاِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُسُ اَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٧٩].

---

[٢٥] منذر قحف. **أساسيات التمويل الإسلامي** ، ص٥٩.

[٢٦] حسن سرى. **الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأهداف وخصائص،** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٢٦-٢٦.

إذا جمعنا ما سبق مما ذكرناه نجد أن التمويل الإسلامي وبمعنى أشمل الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبادئ رئيسية أساسية، ولا يمكن ترك هذه المبادئ المتميزة، ولعلّ أهمّها كالآتي:

١. **ارتباطه بالعقيدة:** لقد أخذ الاقتصاد الإسلامي أسسه ومبادئه من الشريعة الإسلامية، حيث إن الشريعة سمحت بجميع الأنشطة الاقتصادية والمالية والتمويلية على أساس المصلحة وليست العبودية خلافا للعبادات، في هذا الإطار أي ضمان مصالح العامة يتمّ السماح بالقيام بتلك العمليات ما لم يظلم الناس بعضهم بعضا مثل الربا وغيره من التعاملات الضارة ذات المفاسد، فالمسلم عندما يقوم بأية عملية تجارية أو مالية أو اقتصادية فلا بدّ من ألا ينسى هذا الارتباط والمبدأ الذي بُني عليه، يرى الباحث أن هذا الجانب أهمّ من الأخرى، حيث كل فعل أو تصرّف في حياة الإنسان يجب أن يكون خادما لدين الله في نهاية المطاف، فإن خالف المسلم هذه الظاهرة لضاعت كلّ أعماله وإن صحّ الفعل.

٢. **الواقعية:** الاقتصاد والتمويل الإسلامي واقعي لا خيالي، وهو لا يميل أبدا إلى الأفكار والأنشطة الخيالية، لأن مقاصده وأهدافه واقعية تنفع الإنسان والمجتمع، ولا يحلق بالمسلم في خيالات يتعذّر تحقيقها[٢٧] خلافا للاقتصاد الاشتراكي الذي يفرض المساواة المطلقة أو في الاقتصاد الرأسمالي الذي يرى أن مصلحة المجتمع تتحقق إذا حقق الفرد لنفسه، وبمعنى آخر أن المصلحة الكلية للمجتمع تتماشى مع المصلحة القصوى للفرد[٢٨]، وهذا يُبدي أن نظام الاقتصاد الإسلامي فريد[٢٩]، وأنه ينظم هذا السوق وهذه المعاملات الاقتصادية بناء على مصالح المجتمع بالعدل

---

[٢٧] علي فلاق. **تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ووسائله ومؤسساته**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص١٣.

[٢٨] حسين عبد المطلب الأسرج. صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة دراسات إسلامية**، (ألمانيا: جامعة ميونخ، MPRA، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ع٨، ص٣.

[٢٩] سعد طبري. **دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٦٦.

لا بالظلم، فالأصل في المعاملات هو المصالح والمقاصد، فلذلك لم يمنع الإسلام من المعاملات إلا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا.

٣. **الأخلاقية:** يتميز التمويل الإسلامي بالالتزام بالأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافا للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن التمويل والاستثمار في المشروعات المنافية لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، لأن التمويل الإسلامي لا يهدف إلى كسب المال فقط، إنه نظام أخلاقي في والقت نفسه، حيث إن الإسلام أمر بالعدل فيما بين الناس في التجارة، ويجب على المسلم في تجارته ومعاملاته أن يتحلّى بالصفات الحميدة المأخوذة من الكتاب والسنة، ومن هذه الصفات الأمانة والصدق لقوله ﷻ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [الأنفال: ٢٧]، ومنها الوفاء بالوعود كما جاء في قول الله ﷻ: ﴿**وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا**﴾ [الإسراء: ٣٤]، كذلك على المسلم أن يتميّز بالسماحة والمرونة قي تعاملاته مع الناس، وأن يلتزم بالعدل في الكسب، ويكون قنوعا بما كتب الله له، وهو يراعي الحلال والحرام في ممارسة نشاطاته الاقتصادية بما أحلّ الله تعالى[٣٠].

يرى الباحث أن هذه العناصر الثلاثة المذكورة أساس في معاملات المسلمين الاقتصادية فيما بينهم، خلافا للنظام التقليدي الذي لا يهدف إلا الربح وكسب المال والزيادة بأية طريقة من الطرق، ولا يراعي الصحيح والخطأ والعدل والظلم، لأن هذا النظام لا يهمّه إلا الزيادة في المال، فالإسلام يمنع هذه السلبيات ويدعو المسلمين إلى التعامل بالعدل والخلق الحسن والواقعية فيما بينهم.

---

[٣٠] البقرة: ٢٧٥.

المطلب الثالث: أهداف التمويل الإسلامي

يسعى التمويل الإسلامي الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، فهدف التمويل الإسلامي ليس فقط السعي خلف الربح وزيادة رأس المال، وإنما أيضا تحقيق المنهج الاسلامي في جميع المعاملات والأنشطة المالية والاقتصادية، فالتمويل الإسلامي يحاول تحقيق أهداف كثيرة ولعلّ أهمّها كما يلي:

١. **تطبيق الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات:** هذا الهدف يعتبره الباحث هو الأول، حيث إن كل أعمال المسلمين قائمة على أساس إرضاء الله وإقامة أحكامه وتطبيق شريعته، ومجال المعاملات من أكثر المجالات حيويّا في حياة الإنسان، فيبرز الوجه التطبيقي فيها صريحا، وعلى المسلم ومن يقوم بأي عمل في هذا المجال أن يجعل هدفه الأول والأصلي تطبيق الشريعة الإسلامية كما طلبت منه[٣١]، بناء عليه فإن في قطاع المعاملات والتمويل خدمات تمويلية مصرفية كثيرة يتمّ تطبيق الشرع من خلالها، ونذكر بعضها هنا:

- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير في المصارف الإسلامية، وحسابات الودائع التي يشارك فيها العميل والبنك في الارباح والخسائر وفقاً لعقد المضاربة الشرعي.
- شراء وبيع السلع والمنتجات بطريقة المرابحة، وهذه الطريقة تمكن المتعاملين من الناس من شراء السلع وسداد قيمتها على دفعات متعدّدة وفقاً للشرع والصيغة المريحة.
- مشاريع استثمارية مشتركة متعدّدة الأحجام وفقا لأسلوب المشاركة مع أفراد أو مؤسسات بحيث يتمّ الاتفاق على تقسيم الأرباح والخسائر على نسب معينة.

---

[٣١] علي صاري. فتحي دغرير. **واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة،** (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية صفاقس – الجمهورية التونسية والذي نظّمته جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة خلال الفترة ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ / ٦ / ٢٠١٣م)، ص٦.

- فتح الاعتمادات المستندية بالأسلوب الشرعي حيث يشارك العميل البنك الإسلامي في استيراد سلع معينة ويتمّ الاتفاق مسبقا على نسب معيّنة في توزيع الأرباح والخسائر.

٢. **المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية:** إن دور التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية في مساهمة التنمية الاقتصادية ونهضتها في المجتمعات الإسلامية أمر أساسي، خاصة أن هذه المصارف هي جزء من المجتمعات نفسها، فعليه استخدام قوتها الاقتصادية والمالية في دفع عجلات تطور البلاد وتنميتها، وهناك طرق مختلفة في دعم المجتمع والبلاد بساهمة التمويل الإسلامي والمصارف ومنها الاستثمار في المشاريع الإنتاجية الأساسية في البلدان، استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في إنتاج الغذاء اللازم للمجتمع ومساهمة في تنمية القطاع الزراعي[٣٢].

٣. **المساهمة في توفير الخدمات الاجتماعية:** على المصارف الإسلامية الاهتمام بالمشاريع الاجتماعية من خلال التمويل والدعم المادي كذلك، وتلك المشاريع والأنشطة لا بدّ أن تخفّف معاناة المواطنين وحلّ بعض مشاكلهم الاجتماعية، وقد ساهمت المصارف الإسلامية ببعض البرامج في ذلك منها جمع الزكاة والصدقات والتبرعات وتوزيعها على المستحقين، كذلك تقديم القروض الحسنة لأصحاب المهن والمؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى تشجيع مزاولة مشاريع مُنتجة في المجتمع[٣٣].

لقد تمّ تقديم مفهوم التمويل الإسلامي بالإضافة إلى عناصره المختلفة، وكلّ هذه يُبدي للباحث أن التمويل الإسلامي في أصله نظام وافٍ وكافٍ بجوانبه المتعدّدة، وهو بديل شرعيّ ومنطقيّ ومُنصف وعادل لنظام التمويل التقليدي أو الرأسمالي أو غيره من الأنظمة، وفي نهاية

---

[٣٢] علي صاري. فتحي دغرير. المصدر السابق، ص٧.

[٣٣] نغم حسين نعمة. رغد محمد نجم. المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** (كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج١٢، ع٢، ص١٢٥-١٢٨.

المبحث يرى الباحث أن تقديم الفروق بين النظامين الإسلامي والتقليدي سوف يكون مفيدا وتكتمل الصورة للقارئ، فهناك فروق جوهرية من عدة جوانب سواء من حيث التشابه أو الاختلاف تميّز التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي خاصة لما يتميّز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوفر في التمويل الربوي، وهي في صورة الجدول كالآتي:

الجدول رقم (١): أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتقليدي[٣٤]

أوجه الاختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	التمويل الإسلامي يقوم في جميع معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالربا	التمويل التقليدي قائم في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا) أخذا وعطاء
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية	يقوم الربح في التمويل التقليدي على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفائض المالي فقط
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الإسلامي بالتوزيع التوازني للثروة، وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل	هذا التمويل يُقَدّم إلى من عنده ضمان ما وحالته المادية أحسن من غيره، وهذا لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق
ارتباط العمل بالتمويل	في هذا النوع من التمويل للعمل تأثير في إنماء المال الممول	لا يهتمّ ولا ينظر التمويل التقليدي في هذا الأمر
العلاقة مع العملاء	العلاقة بين الطرفين علاقة مشاركة ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي	علاقة دائن بمدين بالإضافة إلى الارتباط

[٣٤] زبر عياش. سميرة مناصرة. التمويل الإسلامي كبدل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة- الجزائر، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ج٢، ع١، ص١٢٠.

	والمستمر، بالإضافة إلى أنه في ظل هذا التمويل تراعى ظروف العملاء	الضعيف والمؤقت، وفي ظل هذا التمويل لا تراعى ظروف العملاء وبالتالي الحجز على الرهن
صيغ التمويل	وجود تنوع صيغ تمويلية تلبي حاجات المجتمع مع موافقتها للشريعة الإسلامية	وجود صيغة واحدة أساسية في التمويل التقليدي للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة فحسب
النتائج البعدية	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع والمنتجات	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد

الجدول رقم (٢): مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية[٣٥]

أوجه المقارنة	**المصارف الإسلامية**	**المصارف التقليدية**
النشأة والتأسيس	نشأت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية، والدافع الأساسي لها كان دينياً	ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة
أساس التعامل	قائمة على أساس الشريعة الإسلامية وتطبيقها دون فائدة (الربا)	قائمة على أساس الفائدة المصرفية
النقود	وسيلة للتجارة وتوسط في المبادلات المالية	هي سلعة يتم الاتجار بها، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة
صيغ التمويل	الإجارة والبيوع والمشاركة الخ.	تقوم بالإقراض في شكل قرض مباشر

[٣٥] نغم حسين نعمة. رغد محمد نجم. **المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات**، ١٣٦.

التكافل الاجتماعي	تبرعات وقرض حسن والزكاة	تبرعات فقط
الضمانات المطلوبة	ضمان المشروع ودراسة جدواه وكفلاء	ضمانات عقارية وتجارية وشخصية
الأهداف العامة[٣٦]	**اقتصادياً**: تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناجمة عن ممارسة الأعمال الشرعية. وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي. **اجتماعياً**: تطهير المعاملات المصرفية من الربا ورفع الحرج عن المسلمين وإعادة بناء النظام الاقتصادي على أساس الإسلام ودعم التنمية وفق أحكام الشريعة	تعظيم حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين وإقراضه بفارق يمثل ربح المصرف مع التركّيز على عاملي المخاطر والربحية في جميع تعاملاتها

المبحث الثاني: أنواع التمويل العام والتمويل الإسلامي ومقاصده

لا شكّ أن هناك كثير من أنواع وصيغ التمويل في قطاع الصيرفة، فالشريعة الإسلامية أجازت بعضها ومنعت بعضها الأخرى، فالتمويل بمفهومه العام يأخذ أساليب متنوّعة يحكمها عدة عوامل، وهذه العوامل تشكّل فروقا جوهريّة في بناء منتجات التمويل، بحيث تمكّن المختصين به من رسم خريطة أنواع التمويل، وفي هذا المبحث سوف تأتي أنواع التمويل العام من خلال العوامل المذكورة أدناه، ومن ثمّ صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في المصارف الإسلامية كما يلي:

---

[٣٦] سامر مظهر قنطقجي. **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، (سورية: مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) https://kantakji.com/files/SK_BakmsDifferences.pdf شوهد في ٢٠/٠٤/٢٠٢١م.

المطلب الأول: أنواع التمويل بمفهومه العام

إن أقسام التمويل بمفهومه العام كثيرة، وهذه الأقسام نستخرجها من عوامل متعدّدة، وكل عامل يتّجه إلى أهداف مختلفة، بناء عليه كل نوع من أنواع التمويل يكون لغرض مختلف ومن منطلق مختلف كذلك، هناك عوامل عديدة تحدّد أنواع ومصادر التمويل، ولعلّ أهمّها كما يلي:

أولاً: نوعية طالب التمويل: هذا العامل يبيّن لنا نوعية الهيئة الراغبة في الحصول على التمويل، وطبيعة قانونيتها، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين وهما:

١. **التمويل الشخصي:** المستفيد هنا يكون فردا طبيعيا.

٢. **تمويل المؤسسات والشركات:** المستفيدون شخصيات معنوية اعتبارية.

نسبة حصول هذه الهيئات على التمويل معتمدة على قوّة المالية الحالة والمستقبلية وملائمتها، وكذلك ثقة المصرف مؤثّر آخر في تحديد نتيجة هذا النوع من التمويل، مؤسسات التمويل الإسلامي نجحت بشكل كبير في تلبية الحاجات والرغبات من قطاع الشركات، بينما الوضع ليس كذلك في تمويل الأفراد والشخصيات الحقيقية، حيث إن مُعظم تمويلات الأفراد يتراوح ما بين مرابحات[٣٧] أو تورّق منظّم[٣٨]، فيرى الباحث أن قطاع تمويلات الأفراد يحتاج إلى الابتكار طبيعة وأنواع المنتجات المقدمة وعلى وجه الخصوص في تمويل الخدمات.

ثانياً: الغرض من التمويل: هدف التمويل الأساسي هو تسهيل المبادلات والأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وهذا يكون بغرض الاستثمار والاستهلاك، وهذا أصل النشاط الاقتصادي وأوّل مرحلة في تنمية الثروة وفي تحقيق الرفاهية للمجتمع، فلو كان الإنسان يملك ما يكفيه لإتمام تلك الأنشطة المالية لما كان يلجأ إلى التمويل، وإذا وُجدت مبادلة نافعة نشأت الحاجة إلى للتمويل، وفي هذه اللحظة يضيف التمويل قيمة مضافة للاقتصاد بصورة عامة، حيث إنه

---

[٣٧] محمد عبد الحميد محمد فرحان. **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهمّ مصادر التمويل**، (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، د.ط. د.ت.) ص٤١.

[٣٨] رائد نصري أبو مؤنس. التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، (جامعة فلسطين، غزة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ج٩، ع١، ص٣٣٠.

يساعد في إتمام نشاط اقتصادي نافع حقيقي ما كان بالإمكان إتمامه لولا وجود التمويل[٣٩]، بناء عليه هذا العامل للتعبير عن الهدف الذي يقدّم التمويل من أجله، وينقسم إلى إثنين وهما:

١. **التمويل الاستثماري**: المقصود منه توفير المال اللازم للمشروعات، وهذا الجزء مخصّص لخلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروعات[٤٠]، وما يؤدّي إلى زيادة التكوين من الرأسمالي للمشروع[٤١]، وهذا النوع يشكّل عدة صيغ من التمويل منها المشاركة والاستصناع.

٢. **التمويل الاستهلاكي**: المقصود من التمويل الاستهلاكي هو أن تُوفّر المؤسسات التمويلية الأموال لوحدات العجز أي المستهلك، والمستهلك هذا ملتزم برد تلك الأموال في وقت لاحق كما اتفقوا عليه مسبقا، وهذا النوع يمثّل التمويل للأفراد بغرض شراء السلع المعمرة السيارة والثلاجة، ويتمّ سداد هذا النوع من التمويل بالأقساط[٤٢]، التمويل الاستهلاكي يختلف عن التمويل الاستثماري بفروق جوهرية، حيث إن الشخص الذي يقوم باستخدام هذا النوع من التمويل لا يهدف إلى استثمار شيء ما، بل هو مستهلك المال للسلع ولو كانت معمرة، وهذا الاستهلاك النهائي وليس لإنتاج أية سلعة[٤٣]، وهذه العملية يحكمها عقد

---

[٣٩] سامي سويلم. **المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد**، (مقالات في التمويل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص ٢٥. https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d985d982d8a7d984d8a7d8aa-d981d98a-d8a7d984d8aad985d988d98ad984-d8a7d984d8a5d8b3d984d8a7d985d98a-d8afd8b3d8a7d985d98a-d8a8d986-d8a5.pdf شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٣.

[٤٠] أحمد ياسين عبد. عزيز إسماعيل محمد. التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميّته الاقتصادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع**ة، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص٤٦٨.

[٤١] منذر قحف. محمود غسان. **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ص١٦٦.

[٤٢] محمد عبد الحميد محمد فرحان. **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهمّ مصادر التمويل**، ص٣٣١.

[٤٣] عبد الرحيم الساعاتي. التمليك الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية: تقويم شرعي، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) م٢١، ع١، ص٤-٥.

الإقراض في المصارف التقليدية، وهذا يعني أنه عملية ربويّة، أما في البنوك الإسلامية لها تكون ضمن عقود المداينات ولعلّ أبرزها المرابحة،

الاستهلاك قرار يتّخذه المستهلك لتلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي يحتاج إليها، وهو يتوجّه إلى التمويل من أجل هذه السلع والخدمات في حالات كثيرة، منها في حالة عدم توفّر القدرة المالية، أو التوسع في الاستهلاك، أو مواجهة الحوادث والطوارئ، أو رفع المستوى المعيشية، أو السهولة في الحصول على السلع والخدمات عن طريق التمويل وبطاقات الائتمان.

أما التمويل الاستثماري هو إنتاج إضافيّ حقيقيّ، وهذا من خلال المشروعات التي تخلق فرصا جديدة للإنتاج وزيادة التكوين الرأسمالي، وأي شيء يؤدّي إلى النفقات التي يترتّب عليها توسيع قطاع الإنتاج وطاقة المشروع يُعتبر الاستثماري دون الاستهلاك، وهذا قيمة مضافة في الاقتصاد الكلّي.

ثالثاً: مصدر التمويل: التمويل من حيث مصدره ينقسم إلى قسمين كالآتي:

١. **التمويل الذاتي (الخارجي):** يُعرّف هذا النوع بأنه تمويل الشخص من الوحدة الاقتصادية نفسها شخصا طبيعيا كان أم معنويا، كذلك يُسمى تمويلا داخليّاً، وبنسبة للمؤسسة أنه تلك الموارد المتكونة بواسطة النشاط الاقتصادي الأساسي والمحتفظ بها كمصدر تمويل للعمليات المستقبلية[٤٤]، أما بالنسبة للشخص الطبيعي هو التمويل الذي يحصل عليه من خلال عائلته مثل الأخ والأب وأي فرد آخر يمنحه مبلغا ليشتري به سلعة أو هدية يريدها، وهذه الطريقة وسيلة تحويلية تمنح تمويل النشاط لنفسه معتمدا على موارده[٤٥]، دون اللجوء إلى أيّ مصدر آخر مثل المؤسسات التمويلية أو غيرها من الجهات المموّلة، في هذا النوع من التمويل تأخذ التمويلات بواسطة الأقارب والأصدقاء نسبة كبيرة كونها تمويلا صغيرة،

---

[٤٤] ، إلياس بن ساس. قريشي، يوسف. **التيسير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص٢٤٠-٢٤١.

[٤٥] مبروكة هاجر بن عايشوش. **أثر التمويل الذاتي على النموّ الداخلي للمؤسسات الاقتصادية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص٥.

وطريقة السداد تكون مريحة جدا بينهم، ولا يدفع الشخص عائدا، لأن الغرض من هذا التمويل الابتعاد عن مؤسسات التمويل ذات الغرض الربحي.

٢. **التمويل الخارجي**: في هذا النوع يتمّ التمويل وتوفير المال من مصدر خارج الوحدة الاقتصادية، وهذا عن طريق لجوء المشروع إلى المدّخرات المتاحة في الأسواق المالية أو عن طريق زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم في السوق بالنسبة للمؤسسة، وصيغ التمويل الإسلامي ومنتجاته جميعا تُعتبر تطبيقات على التمويلات من مصدر خارجي، فالمؤسسة المالية الإسلامية تجمع جميع رؤوس أموالها وأموال المودعين هادفة استثمار تلك الأموال عن طريق منتجات تمويليّة لمن يريد الحصول على تمويل بالعائد الربحي[٤٦].

رابعاً: ربحيّة التمويل: التمويل بصفة عامة مبنيّ على تقديم عائد لمصدره بغضّ النظر عن نوع العائد، وهذا تمويل استرباحيّ، وضدّه ما هو خالٍ عن تقديم أي عائد لمصدر التمويل، وقد يُسمّى تمويلا تبرّعيا، مثل القروض الحسنة والصدقات، أو يقدّمه أحيانا الحكومات لرعاياها لأسباب مختلفة ودون عائد مثل التمويل للعقار، فإذا قصدت الجهة المموّلة ربحا من التمويل يُسمّى تمويلا استرباحيّا، أما إذا لم يقصد بذلك فيكون هذا كمساعدة إنسانية ويُسمّى تمويلا تبرّعيا[٤٧].

لقد مرّ ذكره سابقا أن التمويل له مَهمّة كبيرة في الاقتصاد، وأنه يُسهّل المبادلات والأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي تجلب القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي ويشجعها، وهذا يؤدّي إلى تنمية الثروة ويحقّق الرفاهية الاقتصادية، فبناء عليه يستحقّ التمويل مقابل هذه المهمّة الكبيرة عائدا من القيمة المضافة التي يحقّقها من خلال النشاط الاقتصادي، وإن لم تكن هذه القيمة لا يوجد مسوّغ للعائد، بل هذا تكلفة إضافية وخسارة للنشاط[٤٨]، والدين الذي هدفه

---

[٤٦] رائد نصري أبو مؤنس. **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية**، ص٣٣٣.

[٤٧] منذر قحف. محمود غسان. **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، ص١٥٧.

[٤٨] سامي سويلم. **حقيقة التمويل الإسلامي**، (مقالات في التمويل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص٢. https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d985d982d8a7d984d8a7d8aa-d981d98a-d8a7d984d8aad985d988d98ad984-d8a7d984d8a5d8b3d984d8a7d985d98a-d8afd8b3d8a7d985d98a-d8a8d986-d8a5.pdf شوهد في ٢٠٢١/٤/٢٥.

ربح في الاقتصاد الإسلامي لا ينشأ إلا مقابل نشاط اقتصادي حقيقي سواء من السلع أو المنافع أو الخدمات، فلا يجوز أن ينشأ الدين بهدف الربح وهو لا يحقّق نشاطا اقتصادياً حقيقيّاً، لأنه يكون ربّا كما هو الربا دين دون مقابل حقيقي، أمّا الذي يُسمح له بتحقيق عائد للتمويل هو ما يُسبّب توليد وجلب القيمة المضافة وتعزيز نموّ الاقتصاد فقط[٤٩].

خامساً: ضمان الدين الناتج عن التمويل: الثقة من أهمّ مقوّمات العمليّة التمويليّة، وهي بدورها تمثّل مدى مقدرة العميل ورغبته في سداد الدين ووفائه بالالتزامات كافة، وهذا معيار جوهريّ للبنك في اتّخاذ قرار منح التمويل، واعتمادا على هذا العامل نستطيع أن نقسم التمويل إلى قسمين كما يلي:

١. **تمويل غير مضمون:** إذا كانت مخاطرة عدم السداد مرتفعة في التمويل يُسمّى غير مضمون، في هذه العملية قد يمنح المصرف عميله التمويل دون ضمانات، والمصرف من حيث الثقة في عميله يعتمد على متانة وقوة مركزه الماديّ، وحسن سمعته بالإضافة إلى أنه يقدر على استعمال التمويل الممنوح له استعمالا حسنا صحيحا كما هو مطلوب، في هذه الحالة يجب على المصرف القيام بجمع المعلومات والبيانات اللازمة كافة للتأكّد من صحّة القوّة الماليّة لعميله وقدرته على سداد الدين بشكل مقبول ومعروف لديه[٥٠]، ويجدر بالذكر أن من أهمّ أنماط التمويل الإسلامي غير المضمون هو التمويل بالمضاربة، وهذا النوع بحدّ ذاته يشكّل المخاطرة مسوّغا لاستحقاق العوائد، لأن صاحب التمويل أو الرأسمال يمنح تمويلا نقديّا لصاحب العمل من دون تقديم أي ضمان من أنواع الضمانات في خصوص إرجاع الرأسمال، وهذا يُعتبر التمويل برأسمال مخاطر.

٢. **التمويل المضمون:** التمويل المضمون هو عكس ما ذكرناه سابقا، فتُطلق هذه التسمية على التمويل إذا كانت المخاطرة في عدم سداد الدين منخفضة أو منعدمة، يطلب المصرف من العميل ضمانات عينيّة أو شخصيّة يراها وسائل تأمين، وهذا للإقدام على عملية منح التمويل، وهذه الضمانات في الوقت نفسه

---

[٤٩] سامي سويلم. **المصدر السابق**، ص٥.

[٥٠] رائد نصري أبو مؤنس. **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية**، ص٣٣٤.

ضد خطر عميل المصرف، وبالإمكان تقسيم هذا النوع من التمويل إلى قسمين حسب نوع الضمان في العملية كما يلي:

أ. **التمويل بضمان عينيّ**: قد يشترط المصرف تقديم العميل ضمانا عينيّا، وقيمة هذا الضمان يكون أكبر من قيمة التمويل المطلوب.

ب. **التمويل بضمان شخصيّ**: قد لا يطلب المصرف من عميله ضمانات عينيّة، ويكتفي بوعد العميل الذي أخذه على عاتقه اعتمادا على شخصيته ذات السمعة الحسنة وثقة بقوّته المالية، أحيانا يطلب المصرف النوعين من الضمانات، الضمان الشخصي والضمان العينيّ، ويُرى هذا النمط التمويلي في أنواع التمويلات الناتجة عن المداينات والبيوع كافة مثل بيع المرابحة والإجارة.

سادساً: مدّة التمويل: يتمّ تقسيم التمويل في مجموعات مختلفة ومن ضمنها التقسيم حسب الزمن أو المدّة فيه، والتمويل من حيث المدّة ينقسم ثلاثة أقسام، وهي تمويل قصير الأجل، تمويل متوسط الأجل، وتمويل طويل الأجل[٥١].

١. **التمويل قصيرة الأجل**: يُقصد بالتمويل قصيرة الأجل تلك الأموال التي يحصل عليها العميل (مؤسسة أو شخص) من الغير على أن يردّها حلال فترة زمنيّة لا تزيد عن عام عادة، وتلك الأموال تكون موجهة لنشاط الاستغلال[٥٢]، ويُقصد هنا بنشاط الاستغلال كل العمليات التي يقوم بها العميل (مؤسسة أو شخص) في فترة لا تتعدّى سنة واحدة، وهذه النشاطات عادة ما تتكرّر باستمرار خلال عمليّة الإنتاج، ومثال ذلك المبالغ التي يتمّ تخصيصها لأجور العمّال أو لشراء بعض الاحتياجات والمدّخرات اللازمة لإكمال عمليّة الإنتاج التي يقوم العميل بتسديدها من إيرادات نفس دورة الإنتاج[٥٣].

---

[٥١] رائد نصري أبو مؤنس. **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية**، ص٣٣٥.

[52] بقاش وليد. ابن دادة عمر. حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمعاصرة**، (الجزائر: جامعة المسيلة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، م٤، ع١، ص٥٥.

[٥٣] جميل أحمد توفيق. **أساسيات الإدارة المالية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ت، د.ط.)، ص٣٤٠.

٢. **التمويل متوسّط الأجل:** عادة ما يُنظر إلى التمويل متوسط وطويل الأجل كمصدر لتمويل الأصول الثابتة[٥٤]، وفي هذا النوع فترة التمويل أطول من الذي سبق نسبيّا، مع أن هناك آراء مختلفة[٥٥] حول فترة سداد التمويل متوسّط الأجل إلا أنه بالإمكان القول إن فترة السداد هذا التمويل لا تقلّ عن عام ولا تتجاوز ١٠ سنوات[٥٦] ، ويتمثل هذا التمويل عادة في المعدّات والمشتريات والآلات الخاصة الربحية[٥٧]، وينقسم إلى قسمين كالتالي:

أ. **القروض المباشرة:** المصدر الرئيسي في القروض المباشرة هو البنوك وشركات التأمين، وقروض البنوك عادة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، بينما قروض شركات التأمين ما بين ٥ و١٥ عام، وفي القروض المباشرة تتعرّض البنوك لخطر تجميد الأموال وعدم سداد الدين[٥٨].

ب. **التمويل بالاستئجار:** أحيانا المؤسسة تختار استئجار الأصول الثابتة بدلا من شرائها لتلبية احتياجاتها لفترة زمنية معيّنة، لأن حيازة تلك الأصول مكلّفة للغية بالنسبة للمؤسسة، وفي حالة شراء تلك الأصول يتمّ تجميد مبالغ كبيرة من الأموال، وفي الوقت نفسه تقدر البنوك تلبية الحصول على الخدمات الاقتصادية الموجودة في أصول ثابتة دون شرائها، فيتّجه البنك

---

[٥٤] جميل أحمد توفيق. **المصدر السابق**، ص٣٦٨.

[٥٥] عبد المؤمن بن علي. صالح، حليمة بوصبيع. **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي – الجزائر، يومي ٦-٧ ديسمبر ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، ص٢. وليد، بقاش. عمر، بن دادة. **المصدر السابق**، ص٥٥. أبو مؤنس، رائد نصري. **المصدر السابق**، ص٣٣٦.

[٥٦] ابن عزة هشام. **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ١٤٣٢هـ٢٠١١م)، ص٣٥.

[٥٧] توفيق، جميل أحمد. **أساسيات الإدارة المالية**، ص٣٤١.

[٥٨] هشام، بن عزة. **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ص٣٥.

إلى هذه الطريقة حتى يوفّر من الأموال، ويستأجرها لفترة معيّنة ومقابل دفعات إيجار[٥٩].

٣. **التمويل طويل الأجل:** التمويل طويل الأجل ملجأ معظم المؤسسات للقيام بالعمليات الاستثمارية طويلة الأجل[٦٠]، وهذا قد يكون لشراء الأصول الثابتة مثل وسائل الإنتاج أو العقارات، أو الأراضي أو المباني وغيرها، وتزيد مدّة هذه الاستثمارات أو العمليات عن ٧ أو ١٠ سنوات[٦١]، وبإمكاننا تقسيم هذا كذلك إلى قسمين:

أ. **أموال الملكية:** مصدرها الأسهم العادية والممتازة.

ب. **أموال الاقتراض:** مصدرها قروض طويلة الأجل والسندات[٦٢].

---

[٥٩] محمد أيمن عزت الميداني. **الإدارة التمويلية في الشركات**، (الرياض: شركة العبيكان للنشر، ط٣، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص٥١٢.

[٦٠] علي شاكر محمود. أثر التمويل طويل الأجل في صافي الربح: دراسة تحليلية لعيّنة من المصارف العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، (المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، م٧، ع٢٠، ص٢١٩.

[٦١] توفيق، جميل أحمد. **أساسيات الإدارة المالية**، ص٣٦٨.

[٦٢] عبد المؤمن بن علي. صالح، حليمة بوصبيع. **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ص٢.

الجدول رقم (٣): تقسيم مصادر التمويل حسب المدّة

التمويل طويل الأجل	التمويل متوسّط الأجل	التمويل قصيرة الاجل
أموال الملكية	قرض مباشر	قرض تجاري
أموال المقترضة	تمويل بالاستئجار	قرض مصرفي

سابعا: مصادر التمويل الربحي: يتمّ تقسيم هذا النوع الذي يهدف إلى تحقيق ربح إلى قسمين وهما كالآتي:

١. **التمويل التجاري:** التمويل الذي تقدّمه المصارف لعملائها التجاريين لتوفير الاحتياجات الجارية يُسمّى تمويلا تجاريّا، وهذا عادة يكون قصير الأجل، ويتمتّع المموّل في هذا النوع من التمويلات بصفات التاجر، ويتحلّى ربّ المال بهذه الصفات كاملة فيتّخذ القرارات المتعلّقة بالاستثمار وحده، ومن ضمنها اختيار السلعة المطلوبة والقيام بتخزينها وبيعها أو تأجيرها[٦٣].

٢. **التمويل المالي:** تُسمّى عملية التمويل التي فيها سلطة المموّل ضئيلة ويُترك ميزة اتّخاذ القرارات بخصوص الاستثمار بالتمويل المالي، وهذا خلاف التمويل التجاري، بناء على ذلك في هذا النوع من التمويل للمموّل أن يقرّر في نقطتين فقط:

[٦٣] عبد المجيد قدي. بوزيد عصام. **التمويل في الاقتصاد الإسلامي – المفهوم والمبادئ**، ص٤-٥.

- اختيار الطرف المدير وتحديد الشروط والقواعد العامة بينهما، ومن هذه الشروط النشاط الاستثماري ومجال ذلك كالمضاربة.
- اختيار الأصول الثابتة التي سيتمّ استثمارها مع اختيار الإدارة كالمزارعة والمساقاة[٦٤].

ثامناً: توافقه بالشريعة الإسلامية: ولا ينقسم التمويل بهذا الاعتبار إلا إلى قسمين، وهما إما أن يكون تمويلا متوافقا مع الشريعة الإسلامية في مصدر التوفير والآليات والتقديم والغرض من طلبه والعائد فيه، وإما يكون مخالفا للشريعة الإسلامية بسبب نقص أو اختلاف أي حلقة من تلك الحلقات.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الإسلامي

لقد سمحت الشريعة الإسلامية بعملية الإقراض أو التمويل في إطار شروط وضوابط معيّنة، وهذه العملية تتمّ عن طريق المصارف الإسلامية أو ما يقوم بها من المؤسسات التمويلية والاستثمارية، ولا شكّ أن المبدأ الرئيسي في هذه المصارف والمؤسسات هو تحريم الربا، لأن الإسلام لا يقرّ بكون التمويل وساطة أو وسيلة لتنمية المال أو مولّدا للدخل، فالإسلام يهدف إلى عداة اجتماعية ويمنع جميع الطرق والوسائل التي تؤدّي إلى كسب مال دون حق.

إن قطاع الصيرفة الإسلامية هو من ينافس البنوك التقليدية في المعاملات المالية، وقيامه بذلك يكون من خلال المراعاة للأسس والقيم والمقاصد التي وضعتها الشريعة الإسلامية، وهناك صيغ كثيرة تقوم بها المصارف الإسلامية، وفي هذا المطلب سيعرض الباحث تلك الصيغ، إلا أنه يفضّل أن يأتي بمقدمة وجيزة حول نشأة وتأسيس قطاع المصارف الإسلامية وتاريخه.

نشأة المصارف الإسلامية: الصيرفة الإسلامية نشأت نتيجة تصدّي علماء المسلمين ومفكريهم للبنوك التقليدية وتعاملها الربوية منذ أن دحلت في بلادهم[٦٥]، وقاموا بتحذير المسلمين من التعامل مع تلك البنوك ومعاملاتها الربوية، هذا التحذير أتى بطرح بدائل مع في الوقت نفسه، فظهرت أول تجارب في هذا المجال في البلدان الإسلامية في الستينات.

---

[٦٤] رائد نصري أبو مؤنس. **التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية**، ص٣٣٨.

[٦٥] محمد عثمان شبير. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ص٢٥٦.

١. التجربة الأولى للصيرفة الإسلامية مع أنها لا لم تكن تُظهر شعارها الإسلامي هي تجربة مدينة **"ميت غمر"** بجمهورية مصر العربية، حيث تمّ افتتاح أول فرع لها كمصرف ادخار محليّ مبنيّ على مبادئ الشريعة الإسلامية[٦٦]، وهذا المصرف كان يخطّط عملها على أن تفتتح وحدات مصرفية في كل قرية أو منطقة لجمع المدخرات من الناس كي تُوظّف تلك المدخرات في استثمارات إسلامية على المضاربة، وثمّ يُوزّع الربح حسب الاتفاق ليُستخدم في تلبية احتياجات أهالي المنطقة، وهذه العملية كانت تحت إشراف ومراقبة المؤسسة المصرفية العامة، ولكنّها مع نجاحها واجهتها عراقيل عديدة فتوقفت نهائيا عن العمل بعد مدة وجيزة[٦٧].

٢. التجربة الثانية أيضا من مصر، في عام ١٩٧١ صدر قانون منصوص على تحريم الربا وهو قانون **بنك ناصر الاجتماعي**، وفي العام نفسه بدأ البنك يستقبل الودائع ويقوم باستثمارها في مشروعات صغيرة مختلفة[٦٨]، وتتمّ العملية بتوزيع الأرباح حسب حصّة أصحاب الأموال في الاستثمار، ثم تلته لجان الزكاة التطوعية في جميع أنحاء مصر[٦٩].

٣. لما وصل التاريخ إلى السبعينات التي أخذت المصارف الإسلامية وصفها مؤسسات التمويل والاستثمار في منتصفها أقرّ في المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية تأسيس بنك إسلامي يستهدف دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسمّوها **البنك الإسلامي للتنمية**، وهذا البنك بدأ عمله في عام ١٩٧٥، وهو

---

[٦٦] أحمد عبد العزيز النجار. **بنوك بلا فوائد**، (جدة: دار السعودية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص٦٧-٦٨.

[٦٧] خالدي خديجة. البنوك الإسلامية: نشأة، وتطوّر وآفاق، **مجلة دفاتر MECAS**، (جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، م١، ع١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٢٧٧.

[٦٨] ، عائشة الشرقاوي المالقي. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، (بيروت: المركز العربي الثقافي للنشر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) ص٦٨.

[٦٩] حيدر يونس الموسوي. جواد، كمال كاظم. المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، (الجامعة القادسية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، م١١، ع٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) ص١٠٠.

أول مؤسسة دولية تتقيّد بأحكام الشريعة في تطبيقاتها وأساليبها وأهدافها، وعقبها إنشاء **بنك دبي الإسلامي** كذلك، وتميّز هذا البنك بكونه أول بنك نشأه الأفراد، وفي نظام العمل الأساسي في البنك أن جميع معاملاته قائمة على أساس الشريعة، ومن ضمنها الخدمات المصرفية وتوفير المشاريع الاستثمارية وتمويلها والحوالات وغير ذلك من الأنشطة المصرفية[٧٠].

٤. وشهد العالم العربي والإسلامي إنشاء ثلاثة بنوك إسلامية في عام ١٩٧٧، أوّلها **بنك فيصل الإسلامي السوداني**، أسّست مجموعة بنوك فيصل الإسلامية للمساهمة في النشاطات المصرفية، وبنك فيصل الإسلامي السوداني كونها شركة مساهمة يستهدف إلى دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القيام بكل أنواع النشاطات المصرفية والمالية وفقا للأحكام الشرعية[٧١].

بنك فيصل الإسلامي المصري من البنوك التي تمّ تأسيسها في عام ١٩٧٧، بدأ البنك بأعمال مصرفية ب ٥٠٠ ميلون دولار أمريكي، البنك يقوم بجميع أنواع المعاملات المصرفية ومن ضمنها الأعمال الاستثمارية والتجارية وإنشاء شركات والمساهمة في مشاريع الاقتصادية وغيرها من الأنشطة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية[٧٢].

بيت التمويل الكويتي تمّ افتتاحه كأول مؤسسة مالية إسلامية في دولة الكويت، كذلك أسّست كشركة مساهمة، وباشر أعماله في عام ١٩٧٨، وقام بترخيص هذه الشركة كل من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية ووزارة العدل ووزارة المالية[٧٣] على أساس الاستبعاد الفوائد والربا من كل نشاطاتها المصرفية والتجارية[٧٤].

---

[٧٠] محمد عثمان شبير. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ٢٥٨.

[٧١] محمد عثمان شبير. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ٢٥٩.

[٧٢] عوف محمد الكفراوي. **البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ص٢٤٩-٢٥١.

[٧٣] عائشة الشرقاوي المالقي. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، ص٧١-٧٢.

[٧٤] انظر: بيت التمويل الكويتي، عقد التأسيس والنظام الأساسي، https://www.kfh.com/dam/jcr:260e418e-d4d3-46be-b61c-feb17cdbc1d4/Memorandum%20&%20Articles%20of%20Association%20Arabic.pdf شوهد في ١٤ يونيو ٢٠٢١.

لقد ظهرت الحاجة في العالم العربي والإسلامي إلى اتحاد تلك المؤسسات لتسهيل وتيسير الأمور التجارية والمصرفية فيما بينهما بعد مشاهدة هذه التطورات في قطاع الصيرفة الإسلامية وازدياد أعداد المصارف الإسلامية، ويجمع هذه البنوك **الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية** تأسس سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٦م بعد التصديق اتفاقية إنشائه من قبل رؤساء المصارف الإسلامية، وتمّ ترحيب إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ونشاطه من أجل النهوض باقتصاديات الشعوب الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ومقر الاتحاد مكة المكرمة[٧٥].

وعقبت تأسيس تلك البنوك مؤسسات أخرى جديدة ومنها البنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٨ وبنك البحرين الإسلامي في عام ١٩٨٠ والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية في عام ١٩٨١ ودار المال الإسلامي في عاصمة سويسرا في عام ١٩٨١ أيضا[٧٦]، وهكذا استمرت المصارف الإسلامية في التطور إلى يومنا، حيث بلغ عدد المصارف الإسلامية إلى ٣٤ في عام ١٩٨٣، وإلى ١٩٥ في عام ١٩٩٧، وأخيرا إلى ٢٠٠ مؤسسة مالية إسلامية سنة ٢٠٠٠[٧٧].

بعد هذه المقدمة المتواضعة عن تاريخ المصارف الإسلامية ونشأتها يأتي الباحث بصيغ التمويل الإسلامي الصادرة والطبقة في هذه المصارف، لا شكّ أن هناك أنواع كثيرة من التمويلات، بعضها أكثر استعمالا من بعض، لأن احتياجات المجتمع من يحدّد هذا، لذلك قد نجد أن المجتمع يفضّل ويتّجه إلى المرابحة في بلد ما، وفي بلد آخر قد يختار المجتمع المضاربة وإلى آخره، فنحن هنا سوف نقدّم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية من البداية، وهذا سيكون كالترتيب الآتي:

- **المرابحة**
- **المضاربة**
- **المشاركة**
- **الإجارة**

---

[٧٥] عوف محمد الكفراوي. **البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، ٢٦٥-٢٦٧.

[٧٦] عائشة الشرقاوي المالقي. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، ص٧٣-٧٩.

[٧٧] خالدي خديجة. البنوك الإسلامية: نشأة، وتطوّر وآفاق، **مجلة دفاتر MECAS**، ص٢٢٧.

- **السلم**
- **الاستصناع**
- **المزارعة**

١. **المرابحة لغة:** هو من أصل الرِبْحِ، وقيل عن الرِبْحِ الزيادةُ الحاصلةُ في المبايعة[٧٨]، وكذلك النَّمَاءُ في التَّجْرِ، ويُقال رَبِحَ في التِجَارَةِ ورَابَحْتُهُ وتجَارَةً مُرْبِحَةً، والعرب يقول للرجل إذا دخل في التجارة بالرِّبْحِ والسَّمَاحِ، ورَبِحَ فلانٌ، وبَيْعٌ مُرْبِحٌ، ورَحِبَتْ التِجَارَةُ[٧٩]، وكذلك يُطلق على الزيادةُ الحاصلةُ على رأسِ لمالِ نتيجةَ تقْلِيبِ المالِ في عمليّات التَبَادُلِ المختلِفَةِ[٨٠]، والمرابحة مشتقة من هذا الأصل.

اصطلاحا: للمرابحة تعريفات عديدة أطلقها الفقهاء والمختصّون، وسوف يأتي الباحث بتعريفات عدة من المعاصرين والقدماء قدر الإمكان، من هذه التعريفات هو تعريف البنك الإسلامي للتنمية، يعرّف البنك المرابحة ببيع الشخص ما تملّكَهُ بالشراء بالسعر الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم[٨١]، في تعريف الشيخ المناوي قيل البيع بزيادة على الثمن الأول[٨٢]، من تعريفات الفقهاء القدماء أنه بيع الشخص سلعته مرابحة ببيان رأس المال ومقدار الربح وما يزاد في الثمن[٨٣]، وأيضا يذكر الشيرازي في كتابه المهذب في الفقه الشافعي أنه يجوز بيع السلعة مرابحة، وهو أن يبين رأس المال ومقدار الربح، بأن يقول: ثمنها مائة، وقد بعتك إياها برأس مالها

---

[٧٨] الراغب الأصفهاني. **المفردات**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق: دار القلم، ط٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص٣٣٨.

[٧٩] ابن منظور. **لسان العرب**، ج١، ص١٥٥٣.

[٨٠] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء** ، ص٢٢٦.

[٨١] فخري حسين عزي. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ورقة مقدمة في ندوة عقدت في الخرطوم خلال الفترة ٢٥-٢٧ رجب ١٤١٣هـ الموافق ١٨-٢٠ يناير ١٩٩٣م، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢)، ص٣٨.

[٨٢] عبد الرؤوف المناوي. **التوقيف على مهمّات التعاريف**، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، (القاهرة: دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص٣٠٢.

[٨٣] إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز بادي الشيرازي أبو إسحاق. **التنبيه في الفقه الشافعي**، تحقيق: مركز الخدمات، (القاهرة: دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص٩٥.

وربح درهم في كل عشرة، فجاز البيع به لأن الثمن معلوم كما لو قال بعتك بمائة وعشرة[٨٤]، وقيل في المذهب الحنفي إن المرابحة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، وهو بيع جائز لاستجماع شرائط الجوائز[٨٥].

من تعريفات المرابحة المعاصرة أنها تقوم على أساس الكشف عن رأس مال السلعة المباعة للمشتري، حيث إن البائع مستأمن في الإخبار عن ثمنها الأصلي، فيدفعها إلى المشتري دفعاً لحاجته، نظير ربح معلوم[٨٦]، في تعريف آخر يقال إن المرابحة أن بيع رجل سلعته بثمن مؤجّل أو بأقساط معلومة، ويزيد في ثمن السلعة مقابل الأجل[٨٧]، صورة المرابحة الحديثة والمستعملة أن يتّفق العميل والمصرف على أن يقوم العميل بشراء السلعة بربح معلوم مقدما بعد شرائها البنوك[٨٨]، والشيخ القرضاوي في تعريفي يقول وأما المرابحة المصرفية الحديثة هي أن يتقدّم العميل إلى المصرف وهو راغب في شراء سلعة، إلا أنه لا يمتلك ما يكفيه من المال لسداد شراء السلعة نقدا، والبائع لا يبيعها إلى أجل، فيقوم المصرف بشرائها نقدا، وبيعها إلى العميل بسعر مؤجّل أعلى متفق عليه[٨٩].

لقد مرّ ذكر تعريفات عديدة عن بيع المرابحة من مصادر قديمة وحديثة، كما وردت لها تعريفات عديدة وإن اختلفت الصياغة إلا أن لها دلالة واحدة في جميع التعريفات، ويرى الباحث أن الموضوع يدور حول بيع البضاعة بثمن الشراء وزيادة ربح معلوم، فيقوم البائع في

---

[٨٤] إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز بادي الشيرازي أبو إسحاق. **المهذب في الفقه الإمام الشافعي**، تحقيق: محمد الزحيلي، (بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص١٣٣.

[٨٥] علي بن أبي بكر المرغياني برهان الدين أبو الحسن. **الهداية شرح بداية المبتدئ مع شرح العلامة عبد الحي اللكنوي**، تحقيق: نعيم أشرف نور محمد، (باكستان: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م) ج٥، ص١٥٦.

[٨٦] سعد عبد محمد. مي حمودي عبد الله. عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (كلية معترفة بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٢ م) م١، ع٣١. ص٤.

[٨٧] سعد بن تركي خثلان. **فقه المعاملات المالية المعاصرة**، (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، د.ط. ١٤٣٣/٢٠١٢م)، ص١٠٤.

[٨٨] حسام الدين بن موسى عفانة. **يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة**، (أبو ديس، فلسطين: دار الطيب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص١٠٣.

[٨٩] القرضاوي، يوسف. **بيع المرابحة كما تجريها المصارف الإسلامية**، (دمشق: مؤسسة الرسالة، د.ط. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص١١٥.

المرابحة بتعريف المشتري بثمن شراء سلعته، ويأخذ منه ربحا ما، فلذلك تعتبر المرابحة من بيوع الأمانات، حيث إنها معتمدة على إخبار المشتري بثمن السلعة وتكلفتها والزيادة التي عليها، من الممكن أن يستنبط هذا التعريف الشامل مع دلالتها من التعريفات التي سبق ذكرها، كما أن الباحث يرجّحه أيضا، ولا شكّ أن المرابحة لها شروط وقواعد في تطبيقها، سوف يأتي الآن العرض بضوابط أو شروط المرابحة ونختم هذا الموضوع.

شروط المرابحة: المرابحة من أكثر المعاملات المالية الإسلامية استخداما وتفضيلا، وهذا يزيد من أهميّتها، في هذه الفقرة يختصر الباحث الكلام في شروط صورتها القديمة والمطبّقة حالياً مع بعضهما قدر المستطاع.

١. أن يكون الثمن الأول والربح معلوما[٩٠]، يشترط في عقد المرابحة أن يكون رأس المال معلوما للمتعاقدين محل العقد، لأن بيع المرابحة هو بيع بالثمن الأول، وهذا العبء يقع على البائع، اشترط جميع الفقهاء معرفة رأس المال للسلعة للمتعاقدين، لأنه ليس هناك طريق آخر لمعرفة الثمن، أما الربح كذلك لا بد أن يكون معلوما من قبل المشتري[٩١]، حيث إن المرابحة من بيوع الأمانة.

٢. أن يكون عقد المرابحة خاليا من الربا، لقد ذكر الباحث سابقا أن المرابحة من بيوع الأمانة، لذلك اشترط لصحة عقد المرابحة أن يكون خاليا من المحظورات الشرعية والربا من أكبرها في المعاملات المالية خاصة، فلذلك يجب ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من الأموال الربوية، مثلا إذا اشترى البائع مكيلا بجنسه فلا يجوز له بيعه مرابحة، لأن في هذه الحالة الزيادة ستكون ربا وليس ربحا، أما إذا اختلف الجنس فتجوز الزيادة[٩٢].

---

[٩٠] محمد بن أحمد بن عرفة المالكي الدسوقي. **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج٣، ص١٥٩.

[٩١] شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي الشربيني. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م)، ج ٢، ص ٤٧٦.

[٩٢] جمال الدين محمد بن مكرم الكاساني. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٢٢١-٢٢٢.

٣. أن يكون العقد الأول صحيحا، المرابحة بيع بالثمن الأول، فلذلك لا بد أن يكون العقد الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لا تجوز المرابحة، لأن ما يبنى على فاسد فهو فاسد.

٤. أن يكون رأس المال من المثليات كالعدديات أو المكيلات والموزونات، فإن كان لا مثل له أو قيميّاً لا يجوز بيع السلعة مرابحة[٩٣]، لأن المرابحة كما سبق ذكره هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ما، وبهذا الوجه هي تعتبر من بيوع الأمانة، لذلك يجب أن تكون بعيدة عن الأمور الربوية.

من الجدير بالذكر أن المرابحة المطبّقة في الصيرفة الإسلامية آخذة في الامتداد والتوسع في معظم الدول، وهذا يجعلها من أهمّ صيغ التمويل الإسلامي من وجهة نظر الباحث، هكذا واختُتم موضوع المرابحة كي ينتقل البحث إلى الصيغة الثانية من صيغ التمويل الإسلامي.

٢. **المضاربة: لغة:** هو مفاعلة من الضرب، وهو السير في الأرض[٩٤]، وهي لغة أهل العراق في التعبير، لفظ مضارب يطلق على من يعمل، لأنه هو من يضرب في الأرض روحا ومجيئا ابتغاء الرزق[٩٥]، ومن معانيها اللغوية أنها على وزن مفاعلة، مشتقة من الضرب، بمعنى السير في الأرض[٩٦]، في قوله تعالى: {**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ ۙ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**} [المزّمّل:٢٠]، وعقد المضاربة سُمّي بهذه التسمية لأن العاقدين يضربان في الربح[٩٧]،

---

[٩٣] الخطيب الشربيني، **المصدر السابق**، ج ٢، ص ٤٧٧.

[٩٤] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (القاهر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د.ط. د.ت.)، ص١٨٣. المناوي. **التوقيف على مهمّات التعاريف**، ص٣٠٨.

[٩٥] محمد بن أمحد بن أبي سهل السرخسي. **المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ج٢٢، ص١٨.

[٩٦] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص١٣٨.

[٩٧] قاسم بن عبد الله القونوي. **أنيس الفقهاء**، (بيروت: دار الكتب العلمي، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م) ص٩٢.

اصطلاحا: المضاربة عُرّفت بتعريفات متقاربة في الاصطلاح ومنها؛ عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر[٩٨]، قيل في تعريف من الأحناف إنه عقد شركة بمال من جانب وعمل من جانب أي هو شركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر هذا في الشرع[٩٩]، كذلك جاء في تعريف آخر بأنها دفع مال أو في معناه معلوم قدره لا صبرة نقد ولا أحد كيسين في كل واحد منهما مال معلوم تساوي ما فيهما أو اختلف إلى من يتّجر فيه بجزء معلوم من ربحه له أو لأعبده أو لأجنبيّ مع عمل معه[١٠٠]، ورد في تعريف آخر أنها أن يدفع (المالك) إليه (العامل) مالاً ليتّجر (العامل) فيه والربح مشترك (بينهما)[١٠١]، جاء في تعريف آخر أنها عقد بين طرفين، يدفع فيه الأول مالاً إلى الطرف الآخر ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب ما اتفقا عليه من نسبة[١٠٢].

وفي آخر تعريف اخترناه من منشورات البنك الإسلامي للتنمية أن المضاربة والقراض في معنى واحد وهو عقد جائز شرعا كان معروفا في الجاهلية وعمل به الصحابة في عهد الرسول ﷺ فأقرّهم عليه، كما ورد في موقف مع عمر بن الخطاب حينما أسلف أمير البصرة أبو موسى الأشعري ابني عمر –عبد الله وعبيد الله– (رضي الله عنهم جميعا) فاشتريا بضائع من العراق ورجعوا بها إلى المدينة فربحا منها، أراد أبوهم مصادرة أموالهم على أساس أن المال من بيت المال، فدافع ابناه عمّا حدث قائلان لو نقص هذا المال أو هلك لضمنّاه، وقال أحد المسلمين للخليفة أن يجعله قراضا، فأخذ عمر رأس المال

---

[٩٨] الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص١٨٣.

[٩٩] عثمان بن علي الزيلعي. **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، (القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ط١، ١٣١٤هـ/١٨٩٦م)، ج٥، ص٥٢.

[١٠٠] منصور بن يونس بن إدريس البهوتي. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، (بيروت: دار عالم الكتب، د.ط. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ج٣، ص٥٠٨.

[١٠١] الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج٣، ص٣٩٨.

[١٠٢] محمد أحمد حسين. **المضاربة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان: "التمويل الإسلامي – ماهيته، صيغه، مستقبله "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المنعقد في ٢٦ ماي ٢٠١٤، رام الله– فلسطين، ص٣.

ونصف الربح وأبنائه المصف الآخر من الربح، هذا الموقف يرينا أن هذا العقد جائز ومشروع بوجود التراضي، طرفي العقد، المال ومحلّ العق وتقسيم الربح[١٠٣].

يرجحّ الباحث أن يحدّد تعريفا مختصرا وشاملا بعد عرض التعريفات السابقة في صيغة وجيزة قدر إمكانه كالآتي: "المضاربة (القراض) من العقود المشروعة يعتمد على دفع مال معلوم قدره أو ما في معناه لمن يستطيع تحريكه بطرق شرعية مع المشاركة في نسبة معلومة من الربح".

أركان المضاربة وشروطها: المضاربة لا تختلف عن بقية العقود المعروفة في الاقتصاد الإسلامي في الأركان، حيث إنها تعتمد على عدّة أركان وهي:

- **العاقدان:** وهما صاحب المال والعامل المضارب، أما صاحب المال فهو صاحب رأس المال الذي يرغب في استثماره للحصول على الربح، وهو قد يكون فردا أو مصرفا أو مؤسسة، بينما المضارب هو الذي يشارك بخبرته ويستدمها في استثمار ذلك المال بنسبة معلومة من الربح، في هذه العملية أخطار لكلا الطريفين، ربّ المال يتحمّل أخطار رأس ماله والمضارب يخاطر بعمله مقابل النسبة المتفقة عليها من عائد[١٠٤].
- **الصيغة:** أداة التعبير عن إرادة الطرفين في موضوع العقد، وتكون باللفظ كأن يقول قارضتك على مال قدره كذا، ويقول الطرف الآخر: وافقت، وخلاصة القول إنه إيجاب وقبول، كل ما يؤدي هذا المعنى مقبول[١٠٥].
- **المعقود عليه ومحل العقد:** هذا ما يُسمّى موضع العقد في المضاربة، وعبارة عن رأس المال والعمل والربح، ولكن لا يُعتبر الربح ورأس المال من محلّ العقد في

---

[١٠٣] فخري حسين عزي. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٣٠.

[١٠٤] مختار أبوبكر جبرين. **عقد المضاربة والمرابحة كوسيلتي للاستثمار في البنوك الإسلامية (دراسة لبنك جائز بنيجيريا)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٦م)، ص٦٤.

[١٠٥] محمد سكحال المجاجي. **أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المالكي**، بيروت: دار المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص١٨٧.

الحقيقة، لأن الأصل هنا أن يقدّم العامل من الجهد أو المنفعة التي تُستخدم في تحريك رأس المال من طرفه، وربّ المال يتقدم بنسبة معيّنة من الربح مقابل ذلك بالاتفاق سلفا[١٠٦].

شروط المضاربة: لقد ذكرنا أركان المضاربة باختصار، والآن يأتي الباحث بشروط ذلك العقد بصورة وجيزة أيضا:

- أولا: يجب أن يكون صاحب رأس المال أهلا للتوكيل ومالكا للتصرف فيما يريد التوكيل فيه، والعامل أن يكون أهلا للوكالة بمعنى ألا يكون ممنوعا شرعا من التصرف.
- ثانيا: بالنسبة للمال أن يكون معلوما ومسلّما من المالك إلى العامل، ويكون نقدا ومضروبا، أي عملة من العملات التي يتداولها الناس في المبادلات المالية أو الذهب والفضة، والمقصود بالمضروب أن المسكوك أو المطبوع[١٠٧].
- ثالثا: الشروط التي تخصّ العمل في المضاربة هي أن يكون العمل تجارة، ولا يجوز استخدام المضارب في خارج نطاق البيع والشراء في الأعمال الحرفية الإضافية وغيرها، كذلك من شروط

العمل ألا يقوم ربّ المال بالتضييق على المضارب في تصرفاته[١٠٨].

أنواع عقد المضاربة: المضاربة ينقسم إلى قسمين من حيث الإطلاق والتقييد ومن حيث اعتبار الأشخاص كالآتي:

---

[١٠٦] محمد سكحال المجاجي. **أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المالكي**، ص١٧٦.

[١٠٧] جبرين، مختار أبوبكر. **عقد المضاربة والمرابحة كوسيلتي للاستثمار في البنوك الإسلامية (دراسة لبنك جائز بنيجيريا)**، ص٦٦.

[١٠٨] عبد الرزاق رحيم جدي الهيي. **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٤٥٩.

- **المضاربة المطلقة:** هي أن يدفع صاحب المال للعامل مالا كي يستثمره حسب الكيفية التي يراها دون تقييد أو تعيين للمكان والزمان أو من يعامله من الأشخاص وبالحرية المطلقة[١٠٩].
- **المضاربة المقيدة:** في هذه الصورة يقيّد صاحب المال المضارب ببعض القيود تخصّ عمله، ولا بد من اعتبار تلك القيود إذا كانت مفيدة، أما إذا لم تكن كذلك فتُلغى ولا يُعتبر[١١٠].
- **المضاربة الفردية:** يقوم بها فرد واحد بتحريك أو تشغيل المال بنفسه، وصاحب المال يقوم بفرض الشروط التي يريدها.
- **المضاربة المشتركة:** في هذا النوع يُعتبر البنك أو المؤسسة المالية مضاربا أمام أصحاب الأموال لاستثمار أموالهم، وبإمكانه أن يعرض نفسه باعتباره رب المال أو وكيل عن أصحاب الأموال على أن تُوزَّع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة والخسارة على أصحاب الأموال[١١١].

٣. **المشاركة: لغة:** هي من أصل ش-ر-ك في اللغة، والشِّرْكة أو الشَّرِكة سواء في المعنى، وهي مخالطة الشريكين، ولما يُقال اشتركنا بمعنى تَشَارَكْنا، واشترك الرجلان أي شارك أحدهما الآخر، والشريك هو المشارك[١١٢]، الشِّركة والمشاركة هي خلط المِلْكَيْن، وهو أن يوجد شيء لاثنين فصاعدا، عيناً كان هذا الشيء أم معنىً، كمشاركة الإنسان والفرس في الحيوانيّة، ويُقال شرِكْتُه وشارَكْتُهُ[١١٣].

المشاركة اصطلاحا: تُعدّ صيغة التمويل بالمشاركة كذلك من أهمّ صيغ التميل الإسلامي، وهي أحد أنواع العقود المعتمدة في قطاع الصيرفة وخاصة في الصيرفة

---

[١٠٩] جبرين، مختار أبوبكر. **المصدر السابق**، ص٧١.

[١١٠] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٤، ص٨٦١.

[١١١] ربيع محمد عبد الرحمن. محمد نظام جمال الدين. المضاربة -الفردية والمشتركة- دراسة فقهية، **مجلة الصراط**، (جامعة سلطان أحمد شاه الإسلامية باحانج، م٢، ع١٨، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م) ص١٤٤.

[١١٢] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٤، ٢٢٤٨.

[١١٣] الأصفهاني. **المفردات**، ص٤٥١.

الإسلامية، ومن تعاريفها أنها الاشتراك بين شخصين أو أكثر في استثمار مالٍ أو أموال معيّنة على أساس اقتسام الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل وتوزيعها[١١٤]، كذلك يُقال عنها إنها تعاقد اثنين أو أكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي، بهدف تحقيق الربح أو العائد، والطرفان إمّا يتساويان في رأس المال والعمل فيُسمّى شركة المفاوضة، أو يتفاوتان في العمل ورأس المال فيُسمّى شركة العنان[١١٥].

الجهة المموّلة في هذا العقد يقوم بتوفير اللازم من رأس المال لطالبه، والشريك الثاني عليه تحريك المشروع والعمل والإنجاز فيه، بينما البنك أو المموّل يتابع تسيير العمل، ويكون الربح لكلّ الأطراف حسب النسبة المتفقة عليها سابقا[١١٦]، وتوزيع الربح أو تحمّل الخسارة يتمّ على قواعد وأسس متفقة عليها سلفا، وتلك القواعد كالآتي:

- أن يكون رأس المال من النقود، كذلك يجوز أن يكون من العروض (عينيّ) بشرط أن يتمّ تقييمها بالنقود.
- يأخذ المشارك حصّة مقطوعة تمثّل نسبة مئوية من صافي الربح أو مبلغا نقديّا مقابل إدارته للمشروع اتفقوا عليه سابقا.
- المتبقي من الربح الصافي يُوزّع بنسبة مساهمة كلّ منهم في اجمالي التمويل.
- توزيع الخسارة يكون حسب نسبة رأس مال كلّ شريك[١١٧].

أما أنواع المشاركة تتعدّد حسب مجال الاستخدام ونوع النشاط إلى الأقسام التالية:

---

[١١٤] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص٦.

[١١٥] وهبة الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ص٤٣١-٤٣٢.

[١١٦] نعيم حنك. **التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٦م)، ص٢٨-٢٩.

[١١٧] عبد الرحمن ماهر. **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، https://www.researchgate.net/publication/316941118_sygh_altmwyl_alaslamyt_wathrha_fy_alnshat_alaqtsady_drast_halt_albnk_alaslamy_lltnmyt، ص١٠-١١. شوهد في ٢٠٢١/٦/١٨.

١. **المشاركة الثابتة:** يتمّ في المشاركة الثابتة إسهام المشاركين برأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم أساسا، ويتملّك كلّ واحد من الشركاء حصّة معيّنة من رأس المال بصفة دائمة، ويدار المشروع حسب اتفاق الأطراف، وذلك كلّ واحد منهم يأخذ الربح حسب الحصص التي اتفقوا عليها[١١٨].

٢. **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** هي الصورة الثانية في المشاركة ومستجدة للتمويل، استجدّتها المصارف الإسلامية من أجل استثمار الأموال، وتلبية حاجات عملائها، وتُسمّى بالمشاركة المنتهية بالتمليك أحيانا، وهي بصورة عامة اتفاق طرفين على إحداث شركة مِلْك بينهما في مشروع أو عقار أو غير ذلك يشتريانه، على أساس أن تنتهي بانتقال حصّة أحد الشريكين (تكون حصّة المموّل أي البنك) إلى الآخر تدريجيا بعقود مستقلّة[١١٩]، وفي هذا النوع أيضا يشترك الأطراف في الربح ويتحمّلون الخسارة سويّا[١٢٠].

ممّا سبق ذكره يرى الباحث أن الفرق بين المشاركة الثابتة والمتناقصة يتّضح في موضوع الزمن واستمرار الشراكة، حيث إن في المشاركة الثابتة يتفّق الأطراف على البقاء في المشروع حتى النهاية أو انفضاض الشراكة بأحد الأسباب، أما في المشاركة المتناقصة يتمّ الاتفاق على أن يخرج أحد الطرفين من المشروع ويتنازل عن حصّته لشريكه، وهذا يكون بالقصد والنيّة من الأطراف مذ بداية العقد.

٤. **الإجارة: لغة:** الإجارة مأخوذة من أجر يأجر لغة، وهو العوض، لذلك يُسمّى الثواب أجرا، وهو اسم للأجرة أو الكراء، يُقال الأجر جزاء العمل، والأجر والأجرة ما يعود من ثواب العمل في الدنيا أو الآخرة[١٢١]، وفي لسان العرب قيل

---

[١١٨] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٤٣٤.

[١١٩] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٤١٦-٤١٧.

[١٢٠] نعيم حنك. **التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجا**، ص٣٣.

[١٢١] أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (القاهرة: دار المعارف، ط٢)، ص٥.

إن الإجارة من أَجَر يأْجِرُ، وهو ما أعطيتَ من أجر في العمل، والأجر هو الثواب[١٢٢].

اصطلاحا: لها تعريفات لدى الفقهاء، فقالوا عنها بأنها تمليك منفعة بعوض، وهي كذلك عقد يفيد تمليك منفعة معلومة مقصودة من العين المستأجرة بعوض، وأيضا هو عقد يفيد منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض غير ناشئ عن المنفعة، وفي تعريف آخر يرجّحه الباحث أن الإجارة عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم، وقيل إنه عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة بعوض معلوم[١٢٣].

في عقد الإجارة يتمّ نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص إلى شخص آخر مقابل إيجار متّفق عليه، وبمعنى أوضح إن الإجارة تفيد إعطاء حقّ الانتفاع على أصل معيّن وليس المقصود منها إعطائه مقابل المجهود الإنساني، وذلك يضمن عدم بقاء الأصول عاطلة بينما يسهّل الأمور للشركات والمستأجرين أيضا من حيث الأعباء المادّيّة الثقيلة والمكلّفة[١٢٤]، وبالاختصار أن الإجارة عقد يؤجّر فيه المؤجّر معدّات أو أصول إلى المستأجر مبلغ ومدة يتفقان عليهما، ونبقى ملكيّة العين المؤجّرة لمالكها مع إمكانيّة انقالها أيضا[١٢٥].

الإجارة المنتهية بالتمليك: تمليك منفعة بعض الأعيان كالدور والمعدات مدة معينة من الزمن بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل على أن يملك المؤجّر العين المؤجّرة

---

[١٢٢] ابن منظور. **لسان العرب**، ج١، ص٣١.

[١٢٣] عبد الستار أبو غدة. **الإجارة**، (جدة: مجموعة دلة البركة، شركة البركة للاستثمار والتنمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٩-١٠.

[١٢٤] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص١٠.

[١٢٥] بارش فضيلة. لحيلح الطيب. الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، **مجلة حوليات الجزائر**، (جامعة الجزائر، م٣٢، ع٤، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، ص٢٠٠.

للمستأجر بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو في أثنائها بعد سداد جميع مستحقّات الأجرة أو أقساطها[١٢٦].

عقد الإجارة له أركانه كذلك، وهذه الأركان لا بدّ منها في العقد كي يصحّ، وهي كالتالي:

- **العاقدان:** المؤجّر صاحب العين والمستأجر المنتفع به.
- **الصيغة:** الإيجاب والقبول بصيغة واضحة ومفهومة[١٢٧].
- **المعقود عليه:** يقصد به الأجرة والمنفعة، كذلك لا بدّ من بيانهما جنسا وقدرا وصفة صراحة دون غموض[١٢٨].

هذه الأركان هي لا بدّ من وجودها كي يصحّ العقد، أما بالسنبة لأنواع الإجارة التي تتعلّق بموضوع البحث اثنين عند الاقتصاديين المعاصرين[١٢٩]، وهما الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية، ونشرحهما في الآتي:

- **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين على أساس تمليك منفعة معروفة من أصل مالي كتأجير المعدّات أو من إنسان كتأجير عمالة، أهمّ نقطة في هذا النوع هو أن الأصل المؤجَّر يبقى ملكا للمؤجِّر بعد انتهاء العقد، وهذا المعروف لدى الفقهاء.

---

[١٢٦] خنوش سعيد. الإجارة المنتهية بالتمليك وإشكالاتها الفقهية دراسة شرعية تحليلية، **مجلة حوليات الجزائر**، (جامعة الجزائر، م٣٠، ع١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص١٣.

[١٢٧] أبو غدة. **الإجارة**، ص١٥.

[١٢٨] محمد عبد العزيز حسين زيد. **الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص١٧.

[١٢٩] زكريا هاما. **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (كلية أحمد إبراهم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠٠٤م)، ص١٦.

- **الإجارة التمويلية**: هذه التسمية تُطلق على الإجارة المنتهية بالتمليك[١٣٠]، وفيه يشتري الطرف الأول الأصول التي يحتاجها المستأجر، ثم يؤجِّرها له بأجرة تضمن له استرداد سعر الأصل مع هامش ربح مناسب، ويتفق الطرفان أثناء إبرام العقد على انتقال الملكية إلى المستأجر بعد انتهاء مدة العقد[١٣١].

الجدول رقم (٤): الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف

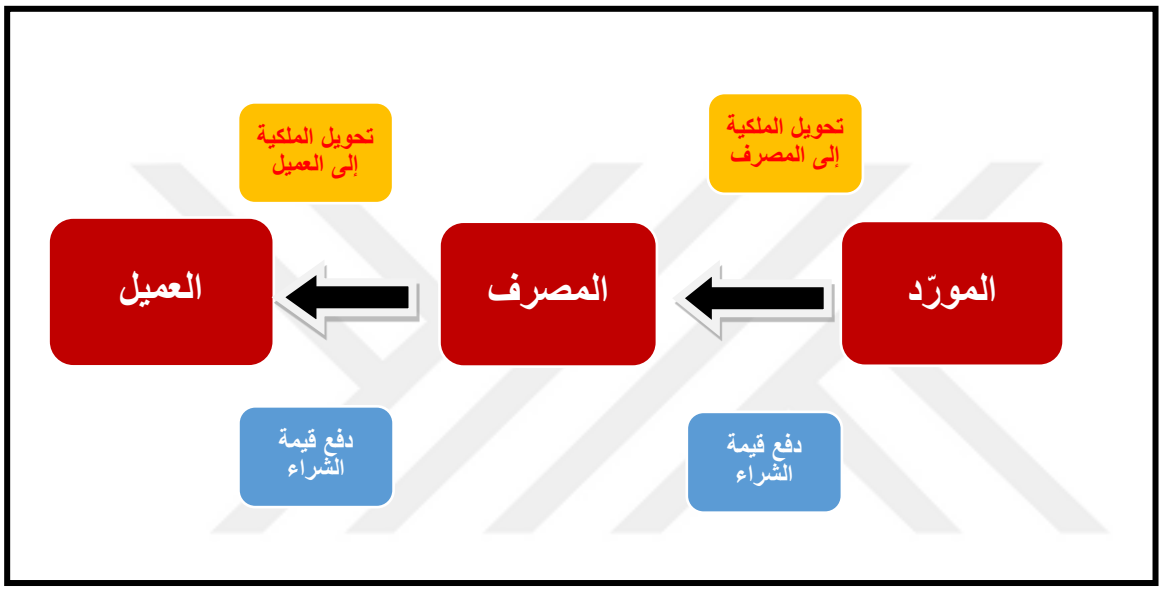

٥. **السّلم**: **لغة**: السّلمُ هو الاستسلام، ويُروى بكسر السين وفتحها، وهما لغتان للصلح، والسلم هو الانقياد أيضا[١٣٢]، وقيل عنه إن السين واللام والميم معظم أبوابها من الصحة والعافية، والسّلم بالتحريك هو السلف وزنا ومعنى، والسّلم لغة

---

[١٣٠] علي أبو الفتح أحمد شتا. **المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي**، بحث تحليلي من إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، ص٢٩.

[١٣١] زكريا هاما. **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك**، ص١٧.

[١٣٢] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٣، ص٢٠٧٩.

أهل الحجاز، أما في لغة أهل العراق فيُسمّى سلفاً، ويطلق السلف في اللغة أيضا ويراد به الإعطاء والترك الذي لا منازعة فيه[١٣٣].

اصطلاحا: عُرّف السّلم في الاصطلاح بتعريفات عدة، منها بيع الآجل الموصوف في الذمة بثمن حال[١٣٤]، جاء في كتاب التعريفات أنه اسم لعقد يُوجب الملك في الثمن عاجلا، وفي المثمّن آجلا، فالمبيع يُسمّى مُسلّما فيه، والثمن رأس المال، والبائع يُسمّى مُسلِّما إليه، والمشتري ربّ السَّلم[١٣٥]، بناء على التعريفات السابقة أن السّلم بيع سلعة يعد فيه البائع بتوريد بعض السلع للمشتري في تاريخ مؤجل أي مستقبلي مقابل ثمن محدّد مقدّما، ويدفع هذا الثمن في الحال كاملا، فيتمّ دفع الثمن نقدا ولكن يؤجّل تسليم السلعة المشتراة[١٣٦].

شروط السّلم: السّلم له شروط عدّة اتّفق عليها العلماء بصفة عامّة، وهذه الشروط في الآتي:

أ. ألا يكون البدلان ممّا يمتنع النَّساء فيهما.

ب. كون المسلّم فيه دينا موصوفا في الذمة[١٣٧].

ت. أن يكون المسلّم فيه معلوم القدر[١٣٨].

ث. أن يكون السّلم مؤجّلا[١٣٩].

---

[١٣٣] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين. **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ج٣، ص٩٠.

[١٣٤] محمد رواس قلعه جي (قلعجي). **معجم لغة الفقهاء**، (بيروت: دار النفائس، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م) ص٢٢٢.

[١٣٥] الجرجاني، **معجم التعريفات**، ص١٠٤.

[١٣٦] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص١١.

[١٣٧] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٢٩٨.

[١٣٨] البهوتي. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، ج٣، ص٢٩٨.

[١٣٩] عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني. **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط. د.ت.)، ج٢، ص٤٣. العباس بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي. **الفروق**، (بيروت: دار عالم الكتب، د.ط. د.ت.)، ج٣، ١٠٧٤.

أركان السّلم: أركان السّلم لا تختلف عن أركان عقد البيع المعروفة في الفقه كونه من أنواع البيوع أيضا[١٤٠]، فتكون أركانه في الجملة كالآتي:

أ. العاقدان

ب. المعقود عليه

ت. الصيغة (الإيجاب والقبول)[١٤١]

إذا توفرت تلك الشروط والأركان المذكورة التي تمّ ذكرها سابقا يصحّ عقد السّلم، ويمكن استخدام هذه الصيغة لتمويل المنشآت الإنتاجية والتي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل وكذلك في تمول المشروعات الزراعية.

أنواع السّلم: سوف يأتي ذكر ثلاثة أنواع من بيع السلم كالآتي:

أ. **السّلم المقسط**: هو أن يسّلم البائع ما يلزم عليه تسليمه من المسلّم فيه على مرات أو دفعات متعدّدة، كما اتّفق طرفان على ١٢٠ كيس من الدقيق خلال سنة ويتمّ تسليم ١٠ أكياس من الدقيق كل شهر، وأجاز جمهور العلماء هذا الشكل قياسا على البيع بالتقسيط[١٤٢].

ب. **السّلم الموازي**: أن يعقد المسلّم إليه (البائع) عقدا آخر مع طرف ثالث كي يحصل على السلعة التي تمّ الاتّفاق على مواصفاتها دون الربط بين العقد الأول، وقد قيل بجواز هذا العقد أيضا كونه منفصلا عن العقد الأول[١٤٣].

---

[١٤٠] محمد أمين بن عمر عابدين. **ردّ المحتار على الدرّ المختار**، تحقيق: عادل لأحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، (بيروت: دار عالم الكتب للطباعة والمشر والتوزيع، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م)، ج٧، ص٤٥٥.

[١٤١] محمد كوسى علي. **دور السّلم في إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية: دراسة فقهية تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية المختارة في ماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٨م)، ص٢٦.

[١٤٢] موفّق الدين أبي بحمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة. **المغني**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي – عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٦، ص٤١٩.

[١٤٣] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، **المعايير الشرعية**، (المنامة: هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م)، ص٢٨٠.

ت. **السّلم المنظّم**: قسّم بعض الباحثون المعاصرون منهم الأستاذ الدكتور علي محيي الدين القرّه داغي بيع السّلم إلى قسمين، القسم الأول هو السّلم الموازي كما سبق ذكره وقالوا بجوازه أيضا، أما الثاني هو السّلم المنظّم الذي يشبه التورّق المنظّم، وهذا يكون بين العميل والبنك، كما أن قبض الثمن لا يتمّ حقيقة، وإنّما يتمّ الإجراءات كلها عن طريق الأوراق والتوقيع فقط، ويقول إن التنظيم الذي يؤدّي إلى التحايل وخداع الناس غير جائز، والمنظّمة التي في السّلم المنظّم هي منظّمة صوريّة فقط، فلذلك على المسلم أن يبتعد عن تلك الطريقة[١٤٤]، لأن هذه الطريقة محظورة شرعا قياسا على التورّق المنظّم[١٤٥].

يرى الباحث في موضوع السّلم نقطة مهمّة تجب الإشارة إليها، وهي تشبيه بيع السّلم ببيع المعدوم، إن الشريعة الإسلامية تمتاز بالتكامل والانسجام، وقد يتّهم بعض الناس الشريعة الإسلامية بالتناقض وعدم الانسجام بين أحكامها، حيث إنها قامت ببيع المعدوم أثناء التعاقد، وفي الوقت نفسه أنها تبيح بيع السلم، والسّلم بيع يتمّ فيه التعاقد على شيء غير موجود أثناء العقد، فلذلك يجب التفريق بين بيع السلم وبيع المعدوم كي يزول الإشكال فيه، وسوف يقوم الباحث بعرض الفوارق بينهما قدر المستطاع على شكل الجدول كما يلي[١٤٦]:

---

[١٤٤] علي، محمد كوسى. **دور السّلم في إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية: دراسة فقهية تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية المختارة في ماليزيا**، ص٣٩-٤٠.

[١٤٥] **مجمع الفقه الإسلامي** قرار رقم ١٧٩/٥/١٩، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في الإمارات العربية المتّحدة، من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ الموافق ٢٦-٣٠ أبريل ٢٠٠٩م، متاح على: https://iifa-aifi.org/ar/2302.html

[١٤٦] جمعة بنت حامد يحي الحريري الزهراني. عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة: دراسة فقهية، **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**، (كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، م١، ع٣٠)، ص٣٦.

الجدول رقم (٥): أبرز الفوارق بين السّلم وبيع المعدوم

السلم	بيع المعدوم
١. لا ينعقد بيع السلم على شيء معدوم وجوده مجهول، بل على شيء موصوف في الذمة، فيقوم بعضه مقام بعض.. **٢**. بيع السلم ينصب على سلعة يشترط فيها أن يغلب وجودها عند الأجل، وهذا يجعل احتمال وجوده عند الأجل المحدد قوياً. **٣**. في السلم لو لم يتم التسليم عند الأجل المتفق عليه بين البائع والمشتري يخير المشتري في أن يفسخ العقد ويأخذ الثمن أو يضرب له أجل جديد أو أن يأخذ شيئاً مساوياً له في القيمة، وكل هذه الأمور تجعل الفرق في السلم ضئيلاً، وإن كان واردا على المعدوم أثناء التعاقد.	**١**. ينعقد هذا البيع على شيء معدوم وجوده مجهول، فمثلاً من تعاقد على إنتاج بستان بعينه أو أرض بعينها، فقد تنتج وقد لا تنتج، وإذا أنتج البستان أو الأرض فهو مجهول المقدار والصفة. **٢**. لا ينصب هذا البيع على سلعة يشترط فيها أن يغلب وجودها عند الأجل، وهذا يجعل احتمال وجوده عند الأجل المحدد غير قوي. **٣**. في هذا البيع بمجرد العقد يدخل المبيع في ضمان المشتري، فإذا لم يوجد لم يلتزم البائع بتسليم شيء، ولا يرد الثمن، وإذا وجد المبيع بقدر أقل من المتعاقد عليه فليس من حق المشتري أن يطلب الباقي، وإذا وجد بأكثر فليس من حق البائع أخذ شيء من المشتري.

٦. **الاستصناع**: **لغة**: الاستصناع من أصل صَنَعَ، وهو استصنع – يستصنع – استصناع، يعني طلب صناعة شيء، ولما يُقال استصنع الشيءَ أي دعا إلى صنعه[١٤٧]، وسؤال الصنع وطلبه[١٤٨]، استصنع فلانا أو استصنع شيئا من غيره أي طلب منه أن يصنع له[١٤٩].

اصطلاحا: إذا نظرنا إلى المصادر الفقهية سوف نجد أن الحنفية هم من خصّصوا باباً مستقلّاً للاستصناع بالإضافة إلى وضع الشروط والأركان له، بينما الجمهور تطرّق إليه

---

[١٤٧] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٤، ص٢٥٠٨.

[١٤٨] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٥٥.

[١٤٩] عبد الحليم منتصر. عطية الصوالحي. محمد خلف الله أحمد. **المعجم الوسيط**، ص٥٢٥.

في أبواب السّلم، فلذلك نأخذ معظم المعلومات عن الاستصناع من مصادر الأحناف[١٥٠]، فعرّف صاحب مرشد الحيران الاستصناع بأنه طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع[١٥١]، وقال الكاساني عنه عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل[١٥٢]، وقال بعض المعاصرين إن الاستصناع عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص[١٥٣].

أركان الاستصناع: أركان الاستصناع ثلاثة، هي في الآتي:

- الصيغة.
- العاقدان.
- المعقود عليه.

شروط الاستصناع: لقد اشترط لصحة عقد الاستصناع شروط عدّة كالآتي:

أولا: بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته، على المستصنع أن يبيّن كل مواصفات الشيء الذي يطلبه جنسا ونوعا وقدرا وصفة.

ثانيا: أن يكون الشيء المطلوب ممّا يجري فيه تعامل الناس في صناعته صنعا، فلا يصحّ الاستصناع ممّا ليس فيه تعامل، والذي فيه تعامل الناس في عصرنا قد توسّع للغاية، وقد يشمل الثياب وأنواع الصناعات المهمة من سفن وطائرات وسيارات وآلات المصانع ومعدّاتها بالإضافة المجالات المعروفة مثل الأحذية والأواني والأمتعة[١٥٤].

---

[١٥٠] موسى بلا محمود. **صكوك الاستصناع وتطبيقاتها وفق ضوابط هيئة الأوراق المالية بماليزيا دراسة تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، (كلية أحمد إبراهم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٠م)، ص١٥.

[١٥١] محمد قدري باشا. **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان**، (القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ط٢، ١٣٠٨هـ/١٨٩١م)، ص٧٤.

[١٥٢] الكاساني. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ج٥، ص٢-٣.

[١٥٣] كاسب بن عبد الكريم البدران. **عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، (الرياض: جامعة الملك فيصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص٥٩.

[١٥٤] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٥٨.

ثالثا: اختلف علماء المذاهب في تحديد زمن للعقد، ومنهم من اشترط تحديد الزمن ومنهم من رفض التحديد[١٥٥]، ولكن الصاحبين في المذهب وبعض المعاصرين يرون وجوب تحديد الزمن في العقد دفعا للخصومات[١٥٦].

لقد تمّ بيان عقد الاستصناع من صيغ التمويل الإسلامي، ولكن البعض يرى أن الاستصناع هو بيع السلم في الحقيقة، فالباحث يرى أن العقدين مختلفان، لذلك يقوم بعرض بعض الفروق البارزة بين السّلم والاستصناع كي يتّضح الأمر كالآتي:

الجدول رقم (٦): أهمّ الفروق بين السّلم والاستصناع[١٥٧]

السلم	الاستصناع
١. المبيع في السّلم دين أي إن السّلم يكون في شيء غير موجود في الحال ويوجد في المستقبل بغير تصنيع. **٢**. يشترط الجمهور (ما عدا الشافعية) في السّلم أن يكون مؤجّلا إلى أجل معلوم، والسّلم في الحال لا يصحّ. **٣**. السّلم عقد لازم ولا يجوز فسخه بإرادة أحد العاقدين. **٤**. يشترط قبض الثمن كاملا في مجلس العقد.	**١**. المبيع في الاستصناع عين، ويجري فيما يحتاج إلى التصنيع. **٢**. ولا يصحّ عند أبي حنيفة اشتمال الاستصناع على الأجل بينما الصاحبان يجيزان تأجيله عملا بالعرف. **٣**. الاستصناع غير لازم ويجوز لأي طرف من الطرفين فسخه. **٤**. لا يشترط قبض الثمن أثناء العقد في الاستصناع.

وبهذه المقارنة بين السّلم والاستصناع تمّ اختتام موضوع الاستصناع، ويليه عقد المزارعة والمساقاة من صيغ التمويل الإسلامي كي ننتهي من جميع الصيغ.

---

[١٥٥] الكاساني. **المصدر السابق**، ج٥، ص٣.

[١٥٦] موسى بلا محمود. **صكوك الاستصناع وتطبيقاتها وفق ضوابط هيئة الأوراق المالية بماليزيا دراسة تحليلية**، ص٢٧.

[١٥٧] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٣٠٤.

٧. **المزارعة: لغة:** هي في اللغة من أصل زَ-رَ-عَ وزَرعَ – يَزْرَعُ – زرَعٌ وزراعة، وزَرعَه أي بَذَرَه، أو زرعَ الحبَّ، والمزارعة مشتقّة منها،[١٥٨] وزرَعَ الأَرضَ أي حَرَثَها للزراعة، وزرع الحبَّ أي بَذَرَهُ[١٥٩].

اصطلاحا: هي عقد بين طرفين على أساس أن يوفّر الأرض أحدهما والثاني يزرع تلك الأرض والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، وتُعتبر المشاركة بينهما في الوقت نفسه[١٦٠]، وعُرِّف بأنها معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يُقسّم الحاصل بينهما بالحصص التي يتّفقان عليها وقت العقد، فهي نوع شراكة على كون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، على أن تزرع الأرض، وتكون حاصلتها بينهما[١٦١]، وفي جاء في تعريف من إصدارات البنك الإسلامي للتنمية أن يُؤجّر مالك الأرض أرضه المعلومة لآخر ليزرعها زرعا معلوما لمدّة معلومة، فإن كانت الأجرة جزءاً معلوما ممّا تنتجه الأرض مثلا كان العقد لازما لطرفيه[١٦٢].

لا شكّ أن هذه الصيغة من أهمّ صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها في القطاع الزراعي وفي معاملات البنك الزراعية، ويرى الباحث خاصة تزداد أهميّة تلك الصيغة في البلاد التي تستورد نسبة كبيرة من الموادّ الغذائية من احتياجاتها رغم وجود مساحات كبيرة ومتاحة للزراعة.

أركان عقد المزارعة: لا يخلو عقد المزارعة من أركان وشروط كبقيّة العقود، وقيل إن أركانها الإيجاب والقبول، وبعض العلماء قال بصيغة معيّنة خاصة بالمزارعة وبعضهم قالوا بأن شروع العمل أيضا يكفي ولا حاجة لألفاظ معيّنة[١٦٣].

شروط صيغة المزارعة: هناك عدّة شروط تجعل المزارعة صحيحة وهي كالآتي:

---

[١٥٨] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٣، ص١٨٢٦.

[١٥٩] عبد الحليم منتصر. عطية الصوالحي. محمد خلف الله أحمد. **المعجم الوسيط**، ص٣٩٢.

[١٦٠] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص١٣.

[١٦١] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٤١١.

[١٦٢] فخري حسين عزي. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٤٣.

[١٦٣] بنك التضامن الإسلامي. **المزارعة وأحكامها الفقهية**، (خرطوم: سلسلة مطبوعات بنك التضامن الإسلامي، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م) ص٢٤.

- أن يكون الحاصل بين الشريكين
- أن تكون شركتهما مبنيّة على كيفيّة توزيع العائد
- تحديد مدّة المزارعة يكون مناسبا لإتمام عملية الزرع فيها
- أن تكون الأرض المستخدمة صالحة للزراعة
- تحديد نوع الزراعة وكل ما يتعلّق بها من الأشياء اللازمة بالاتفاق
- ممارسة الزرع ومعرفة صلاحية الأرض الزراعية[١٦٤]

الشروط المذكورة هي إضافة إلى شروط العقد العامة، ولا بدّ من مراعاتها كي يصحّ عقد المزارعة وتُدفع الخصومات.

٨. **المساقاة: لغة:** مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم شخص على سقي النخيل والكرم ومصلحتهما، وسكون له من رَيْع ذلك جزء معلوم، وجاء في لسان العرب أن المساقاة في النخيل والكروم على الثلث والربع وما أشبهه[١٦٥].

اصطلاحا: لا يختلف استعمال الفقهاء لها عن معناها اللغوي اختلافا بارزا، فهم عرّفوا المساقاة بأنها معاملة الشخص شخصا آخر على شجر مغروس، ليتعهّده بالسقي وعمل سائر ما يحتاج إليه إلى مدة معلومة على أن يكون الثمر بينهما[١٦٦]، وفي التعريف الذي يميل إليه الباحث أيضا يقال إنها متعاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها، وكذلك أنها دفع شجر مغروس معلوم ذي ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء شائع معلوم من ثمره، ويُقال لصاحب الشجر مُساق وللآخر عامل[١٦٧].

أركان المساقاة: يمكننا تخليص أركان المساقاة كالتالي:

---

[١٦٤] محمود محمد علي محمود إدريس. جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار وتطيرها: التمويل بالمزارعة نموذجا، **مجلة التراث الدولية في الثروة والتمويل الإسلامي**، (معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، م١، ع٢، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م) ص١٦٣.

[١٦٥] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٣، ص٢٠٤٥.

[١٦٦] ورقاء يونس يحي الطائي. المساقاة والمزارعة وأحكامهما في ضوء أحاديث كتاب (الصحيح البخاري) للإمام البخاري: دراسة مقارنة، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، (القاهرة: جامعة عين الشمس، م٤، ع٤٩، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص٣٢٥.

[١٦٧] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٤١٢.

- العاقدان
- مورد المساقاة: وهو ما له ثمر مأكول من الشجر.
- الصيغة
- العمل: يشترط أن ينفرد العامل بالعمل وباليد تسليمًا للعام.

شروط المساقاة:

- أن يكون العاقدان ذو أهلية.
- أن يكون محل العقد من الشجر الذي فيه الثمر.
- التسليم الشجر إلى العامل
- أن يكون الناتج شركة بين الاثنين، وأن تكون حصة كل واحد منهما جزءًا مشاعًا معلوم القدر
- تحديد المدّة[١٦٨].

المطلب الثالث: مقاصد التمويل الإسلامي

إن الشارع قصد من تنزيل شريعته حفظ مصالح ما خلقه في العاجل والآجل، وجعل أساس هذه الشريعة مبنيّاً على الحِكم والمصالح، فكان الأسلوب الصحيح لتلك المصالح لزوم المقاصد في الأفعال والتصرفات الخاصة والعامة، بناء عليه أن مقاصد الشارع ضوابط مسددة للفعل الإنساني عموما وللعمل الاجتهادي على وجه الخصوص[١٦٩]، والاقتصاد الإسلامي من أكثر المجالات التي تبرز فيها مقاصد الشارع كونه مبنيّا على مصالح الخلق في الأصل، كما هو معلوم أن فقه المعاملات تهدف إلى تحقيق مصالح الناس والعدل في المجتمع من الناحية الاقتصادية والمالية، وأحكام المعاملات ليست بأحكام تعبُّديّة بل موضوعة بناء على مصلحة الناس والمجتمع، من هذا الاعتبار وجب علينا شرح أسس علم مقاصد الشريعة في هذا الباب كي يتمّ

---

[١٦٨] https://www.alukah.net/sharia/0/68397/#ixzz6ynV6xUqt شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٥.

[١٦٩] محمود رفيع. **البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي ثلاثون عاما من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة فترة ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ أبريل ٢٠٠٨م المنعقد بجدة – المملكة العربية السعودية. ص٢٥٦.

استيعاب الموضوع الذي سوف يأتي في الأبواب القادمة، بناء عليه سوف يأتي الباحث ببيان أسس مقاصد الشريعة ويقوم بتبيينها قدر الإمكان ومن ثمّ يأتي بمقاصد التمويل الإسلامي كالتالي:

المقاصد لغة واصطلاحا: جاء في مقاييس اللغة أنها من أصل قَ-صَ-دَ (قَصَدَ)، وهذه الحروف الثلاثة أحدها يدُلّ على إتيان شيء وأمّه، وأما الآخر دلالته على الاكتناز في الشيء، فيُقال قّصَدْتُه قَصداً ومَقْصِداً[١٧٠]، وغير ذلك من المعاني اللغوية جملتها تدلّ على أنها طلب شيء بعينه، والتوجه، والاستقامة، والتوسط، وتلك المعاني المناسبة لمقاصد الشريعة، حيث إنها تطلب مصالح العباد بعينها وتتوجّه إليها وتعتمدها على استقامة ووسطية في التكليف[١٧١].

وأما في الاصطلاح لها تعريفات عديدة للغاية، ولكن سيقدمّ الباحث التعريف الذي يرجّحه ويرى أنه تعريف شامل المعاني وهو أن مقاصد الشريعة هي الغايات التي وضعتها الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد، وهي تنقسم إلى ثلاثة: المقاصد العامة: هي التي تراعيها الشريعة تعمل على تحقيقها في كل أبوابها التشريعية أو في كثير منها، وهذا الذي يعنيه العلماء عن مقاصد الشريعة، والمقاصد الخاصة: التي تهدف الشريعة إلى تحقيقها في باب معيّن، أو في أبواب قليلة متجانسة من أبواب التشريع، أما المقاصد الجزئية: ما يقصده الشارع من كل حكم شرعي من إجاب أو تحريم أو ندب أو كراهة[١٧٢].

فأفعال العباد كلها إن كانت فردية خاصة وإن كانت جماعية تُصنَّف باعتبار مصالحها إلى الخمسة وباعتبار مراتبها إلى ثلاثة كالآتي:

أ. **أقسام مقاصد الشريعة باعتبار نوعها:** لقد أستقرأ العلماء المقاصد في نصوص الشريعة مُثبتين أنها منقسمة إلى خمس كليّات ضرورية باعتبار نوعها.

---

[١٧٠] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين. **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص٩٥.

[١٧١] محمد بكر إسماعيل حبيب. **مقاصد الشريعة تفصيلا وتفعيلا**، إدارة الدعوة والتعليم سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكّم، (مكة: رابطة العالم الإسلامي، ع٢١٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص١٥.

[١٧٢] أحمد الريسوني. **نظرية المقاصد عن الإمام الشاطبي**، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص١٩.

- **مقصد حفظ الدين**: المراد من الدين هنا هو دين الإسلام الذي نزل على سيدنا وسيّد المرسلين ﷺ، حيث شرع الله هذا الدين لتنظيم علاقة العباد بربّهم، وذلك كي تتحقّق الغاية من خلقهم بعبودية الله والاستخلاف في الأرض، وترتيب حياتهم من كلّ النواحي، فهذه العلامات كلها تستدعي وجود أحكام ووسائل تكون سبيلا للحفاظ على مقصد الدين، وذلك بالحفاظ على ما يقيم أركانه ويثبت قواعده بالإضافة إلى درء الفساد الواقع أو المتوقع عليه[١٧٣].
- **مقصد حفظ النفس**: الحياة أول الحقوق الأساسية وأهمّها، لذلك تهدف الشريعة إلى حفظ النفس البريئة، وإذا انعدمت الحياة انعدمت الحقوق، ومنح الله الخالق الحياة للإنسان، وقام بتحريم ونهي جميع التصرفات التي تؤدّي إلى الاعتداء عليه، ويُفهم هذه الأمور من قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذلكم وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [الأنعام:١٥١]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ [البقرة:١٧٣]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [القبرة:١٧٩]، كل هذه الآيات تدلّ على الأمور التي وضعتها الشرع من أجل حماية النفس من الاعتداءات.
- **مقصد حفظ العقل**: الإنسان مخلوق مميّز عن بقية المخلوقات بوجود العقل فيه، لقد منح الله الإنسان العقل كي يكون أحسن الخالقين في حالة استخدامه بطرق سليمة، وقال الله تعالى: ﴿**وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [البقرة:٧٣]، وفي آية أخرى ﴿**قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [آل عمران:١١٨]، هذه الآيات وغيرها تبرز أهميّة العقل، وقد شرع الله

---

[١٧٣] محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي. **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ص١٩٤-١٩٥.

أمورا تحفظ العقل، وأمر باستخدامه بطرق صحيحة ولغايات مشروعة، ومنع الأمور المفسدة بسبب أخلالها العقل[١٧٤].

- **مقصد حفظ النسل**: النسل من الأمور المهمّة للغاية في الإسلام، لأنه النقطة الأساسية في دوام الأمة، والأسرة نقطة بداية هذه الأهميّة كونها أساس الأمة والمجتمع وباعتبارها المكوّن الأول للأولاد، لذلك تنظيم العلاقة الأسرية والعلاقات التي بين أفراد الأسرة وحقوقهم مهمّ للغاية، وفي الوقت نفسه يحضّ الشرع على الزواج لاستمرار النسل، ومنع عن الزنا حفاظا على النسب، وحرّم العلاقات الغير جائزة، وكذلك حثّ على تنظيم العلاقة بين الجنسين بالضوابط التي وضعها[١٧٥].
- **مقصد حفظ المال**: المال قوام الحياة، وبه يتمّ الحفاظ على المقاصد الأخرى، أما الشريعة أحلّت أبواب كسب المال وحثّت عليه، ووضعت ضوابط وطرقا مشروعة للكسب، وحرّمت منها ما يُفسد ميزان العدل في المجتمع حيث قال الله تعالى: ﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ [البقرة:٢٧٥]، وسمح الشرع بجميع أنواع كسب المال المشروعة مثل التجارة والزراعة والصناعة وغيرها، ومنعت من الأمور الفاسدة كالربا والرشوة والسرقة وتبذير المال وغيرها من الأمور التي تؤدّي إلى الاعتداء على المال وكسبها بطرق صحيحة شرعا، وقال تعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الجمعة:١٠]، وجعل الشارع الدفاع عن المال مشروعا أيضا[١٧٦].

ب. **مراتب مقاصد الشريعة**: كما مرّ ذكره سابقا أن مراتب مقاصد الشريعة تنقسم إلى ثلاثة، وهذا التقسيم معتمد على قوة المصلحة وأهميتها كالآتي:

---

[١٧٤] محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي. **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية** ، ص٢٣٧.

[١٧٥] النساء:٣، الإسراء:٣٢، النور:٢، الأعراف:٨٠-٨١، الأحزاب:٥٩.

[١٧٦] أحمد الريسوني. **نظرية المقاصد عن الإمام الشاطبي**، ص٢٨٤.

- **الضروريات**: يقول الإمام الشاطبي في حقّ الضروريات "فمعناها أنها لا بدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرِ مصالح الدنيا على الاستقامة، بل على فساد وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين"[١٧٧]، وهي تُطلق على مقاصد الشريعة الخمسة جملة أي المقصود بالضروريات هو الحفظ على مقاصد الشريعة الخمسة التي مرّ ذكرها.
- **الحاجيات**: النقطة الأساسية بين الضروريات والحاجيات هو إذا لم يشرع الشارع حكما ما يحفظ المقاصد الحاجية فإنه لن يفوت دين ولا نفس ولا عقل ولا نسل ولا مال، بل تبقى أصول هذه المقاصد محفوظة، ولكن هذا الحفظ لا يكون أكمل وأتمّ إلا إذا روعيت هذه المقاصد[١٧٨]، ومثال ذلك إباحة الفطر في رمضان للمريض والمسافر والشيخ الكبير وإلى آخره.
- **التحسينيات**: المقصود من التحسينيات المصالح التي تتضمنها محاسن العادات، والمصالح الحاصلة من تجنّب المدنّسات التي تأنفها العقول الراجحات، ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق[١٧٩]، فلا يختلّ بفقدانها نظام الحياة كما هو الحال في المقاصد الضرورية، ولا يدخل على المكلّف حرج أو ضيق كما هو الحال في المقاصد الحاجية، ومثال ذلك ستر العورة وطهارة الثوب والبدن.

---

[١٧٧] إبراهيم بن موسى بن محمد بن اللخمي الشاطبي. **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، (المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج٢، ص١٧-١٨.

[١٧٨] محمد عبد العاطي محمد علي. **الضروريات والحاجيات والتحسينيات**، بحث مقدم في المؤتمر العام الثاني والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٨-١١ ربيع الأول ١٤٣١هـ الموافق ٢٢-٢٥ فبراير ٢٠١٠.

[١٧٩] الشاطبي، **المصدر السابق**، ج٢، ص٢٢.

مقاصد الشريعة الخاصة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي: بعد الاطّلاع على المصادر المعنيّة وآراء المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي يمكننا تلخيص مقاصد الشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد بصورة وجيزة فيما يأتي:

- تحقيق الاستخلاف والتمكين من الأرض، وذلك بتعميرها وإصلاحها لصالح البشرية جمعاء
- تحقيق التنمية الشاملة للإنسان والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً.
- حفظ المال وتنميته بالاستثمار وتداوله بالعقود، وعد تضيعها، والالتزام فيه بمنهج الوسط الاستهلاك المجافى للتبذير والإسراف، وللبخل والتقتير، لأن المال قيام المجتمع فقال تعال: ﴿ولا تُؤتُوا السفَهاء أَموالَكُم الَّتي جعلَ اللَّه لَكُم قياماً﴾ [النساء:٥].
- تحقيق رسالة المال والملكية أداء دورهما الاجتماعي والتكافلي داخل المجتمع الإسلامي، ثم المجتمع الإنساني، فالمال مال الله، والإنسان مستخلف فيه، لذلك يجب عليه أن يؤدي ما أوجبه صاحب المال من الإنفاق والتكافل الأسري والاجتماعي[١٨٠].

المبحث الثالث: واقع التمويل الإسلامي في التجربة الماليزية

لا شكّ أن التمويل الإسلامي مندرج تحت الصيرفة الإسلامية، بناء عليه في هذا المبحث سيقوم الباحث بعرض نشأة قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية وتطوّره في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سيأتي بتحليل واقع الصيرفة الإسلامية الماليزية كالآتي:

---

[١٨٠] http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/11/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A3.%D8%AF.-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%BA%D9%8A.pdf شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٧.

المطلب الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية الماليزية وتطوّرها

تُعدّ ماليزيا من أهمّ وأكبر وأقوى الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي من حيث الاقتصاد والصناعة والتطوّر الحضاري، وقد أنجزت هذه الدولة في العقود الأربعة الماضية تحقيق قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت من الدول الكبرى في آسيا من خلال التوسع في الصناعة والاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص كبيرة لتحسين مستوى الدخل للأفراد، ونجحت في علاج مشاكل الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل إلى درجة كبيرة، أضافة إلى ذلك هي تُعتبر من أكثر الدول الإسلامية المهتمّة بقطاع الصيرفة الإسلامية[١٨١].

بدأ الماليزيون بالحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا في عام ١٩٦٣ عندما فكّروا في أن يهتمّوا بإجاد آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، فقاموا بتأسيس مؤسسة اسمها "**تابونغ حجي**" (**Tabong Haji**)، تأسست في نوفمبر عام ١٩٦٢، وبدأت العمل رسميا عام ١٩٦٣[١٨٢]، وكانت تهدف هذه المؤسسة إلى ادخار أموال المواطنين الراغبين في أداء الحج، ويتمّ استثمارها في طرق متوافقة مع الشريعة، بناء عليه تكون هذه النقود خالية من الفوائد التي يتمّ الحصول عليها من البنوك التقليدية الربويّة، وقد أنجزت هذه المؤسسة نظاما ادخاريا وخدميا إسلاميا خاليا عن مشكلات البنوك التقليدية.

انتقلت فكرة البنوك الإسلامية إلى ماليزيا في بداية الثمانينات بعد نجاح فكرة "تابونغ حجي"[١٨٣]، وقد أدركت ماليزيا أن الطفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في دول الخليج لابد لها أن تستفيد منها، فبدأت تؤسس لتبني الصيرفة الإسلامية من خلال إيجاد مؤسسات تعليمية بحثية، وجلب الخبراء من الدول العربية، وشجع المنح الدراسية حتى يهيئ الأرضية للاقتصاد الماليزي حديث النشأة، لم يأخذ الأمر وقتا، خاصة وأن الفكرة نظريًا قد تم التنظير لها وبلورتها، ولم يبقَ إلا الناحية التطبيقية، وفي عام ١٩٨٣م تمّت المصادقة على قانون البنوك

---

[١٨١] ابتسام ساعد. رابح خوني. تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، م٩، ع٣٠، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، ص٣٤٣.

[١٨٢] https://www.tabunghaji.gov.my/en/corporate/corporate-information/about-us شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٨.

[183] Saleh Ali Husseini, *Islamic Banking Revolution in Malaysia: A Review*, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 4, 2019, p267-68.

الإسلامية[184]، وتمّ بموجبه إنشاء أول بنك إسلامي **Bank Islam Malaysia (BIMB)** [185]، وتمّ إعداد أهداف هذا البنك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

بعد القيام المشجع في بنك إسلام جعلت الحكومة هدفها في رفع مستوى ماليزيا إلى أن تكون من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام ١٩٩٣م قام بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) بتقديم نظام مصرفي ثنائي سمي بـ"نظام المصرفية الإسلامية" **(Islamic Banking Scheme)"IBS"** نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية الربوية كي يتمّ تسريع نشر المنتجات والمعاملات المصرفية الإسلامية للعملاء في أقرب وقت ممكن، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية الربوية المشاركة في تقديم وعرض المنتجات والمعاملات المصرفية الإسلامية من خلال فروعها الموجودة، حيث قامت ٢٤ بنك تقليدي ربويّ باستجابة لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة ١٦٦٣ فرعا[186].

منحت الحكومة الماليزية فرصة بإنشاء بنك إسلامي ثانٍ، وهو بنك "معاملات ماليزيا" **"Bank Muamalat"** في عام ١٩٩٩م كي يسرع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية[187]، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية للبنوك الأخرى وتشجيعها للتحول إلى مصارف إسلامية كاملة، حيث كان يهدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي نحو تحقيق ٢٠ في المئة من إجمالي حصة السوق المصرفي في ٢٠١٠، كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية، فبدأ كل من بنك لراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا[188].

المطلب الثاني: واقع قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية والتمويل الإسلامي

أعطى نظام المصرفية الإسلامية قوة كبيرة للتمويل الإسلامي في ماليزيا، حيث شهدت حركة العمل المصرفي الإسلامي تصاعدا بارزا، وتمّ تسجيل النموّ السنوي المتوسط قدره ٤٩٪ من

---

[184] Muhammad Ridhwan AB Aziz, *Islamic Banking and Finance in Malaysia: System, Issues and Challenges*, USIM Publisher, Malaysia, 2013,p:11.

[185] https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/. شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٨

[186] Norma Md. Saad & Others, *Macro Economic Application in Southeast Asian Countries*, , International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004, p:52.

[187] https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/. شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٨

[188] Sulaiman Abdullah Saif Al Nasser. Joriah Muhammed, *Introduction to History of Islamic Banking in Malaysia*, Emerald Insight Publishing, V29, I2, 2013, p83-84.

حيث الأصول بين ١٩٩٥-١٩٩٩م، ولما وصلت ماليزيا إلى عام ٢٠٠٠م سجّل القطاع المصرفي الإسلامي نموّا قويّا للأصول بنسبة ٣٠٪ لتصل إلى ٤٧,١ مليار رينجيت، وتُعدّ ماليزيا اليوم من روّاد الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك، وهو ما يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي في عام ٢٠١٥م، وذكرت وكالة "فيتش" في تقريرها لعام ٢٠١٥م أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بلغ ٣٩٠ مليون رينجيت مع نهاية عام ٢٠١٥م، وهذا ما يعادل ٢٧٪ من قروض نظامها المصرفي، ونسبة نمو التمويل الإسلامي صعدت إلى ١٦,٢ ٪ في عام ٢٠١٥م، بينما بقي في نظام المصرفي التقليدي في ٥,٢٪، ومعدل نمو سنوي بلغ ١٨,٢٪ منذ عام ٢٠١١م مقارنة بمتوسط نمو بلغ ٧٪ بالنسبة للبنوك التقليدية[١٨٩].

منذ انطلاقه يتمتع التمويل الإسلامي بميزة تنافسية راسخة ومعترف بها، وينمو في ظل محيط يتعزز باستمرار بالبيئة التشغيلية والتنظيم والأنظمة الضريبية المواتية، والأهم من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة، فعلى مدى السنوات الماضية تضاعف حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتوسع من ٢٢٨ مليار رينجيت نهاية ديسمبر ٢٠٠٩م إلى ٣٥٥ مليار نهاية ديسمبر ٢٠١٥م[١٩٠].

ممّا تبيّن للباحث أنّ البنوك الإسلامية القائمة في ماليزيا تتبّعت نموذج **BIMB (ISLAM MALAYSIA BERHAD BANK)**، وتمّ تسجيل ١٦ مصرفا إسلاميا مرخّصا حتى عام ٢٠١٩م من قبل **BNM (MALAYSIA BANK NEGARA)**، وتلك البنوك قدمت مخططًا مصرفيًا إسلاميًا يشمل البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث إن معظم البنوك تقدم في ماليزيا مخطط الصيرفة الإسلامية بسبب وجود طلب مرتفع من المسلمين وغير المسلمين في ماليزيا، إلى جانب ذلك أصبح امتياز نظام الخدمات المصرفية الإسلامية عاملاً في تطوير الخدمات المصرفية في ماليزيا، حيث يوجد عنصر تقاسم الأرباح والخسائر في كل معاملة مصرفية، وهذا يجعل أي

---

[١٨٩] https://www.reuters.com/search/news?blob=Fitch%3A+Islamic+Finance+in+Malaysia%3A+An+Evolved+Sector شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٩.

[١٩٠] https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical-bulletin-december-2015 تقارير البنك المركزي موجودة في الرابط، شوهد في ٢٠٢١/٦/٢٩.

مخاطر طبيعية لا يتحملها طرف واحد فقط كما هو الحال في النظام المصرفي التقليدي، بل يتحملها كلا الطرفين أي البنك والعميل، ويرى الباحث أن ذلك أدّى إلى قيام مخطط الصيرفة الإسلامية بجذب البنوك والمجتمعات ذات الخلفيات الدينية والعرقية المختلفة للمشاركة.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة أهدافها وواقعها في التجربة الماليزية

تمهيد

كانت الموارد الطبيعية تعتبر غير محدودة ولا تنضب ولا تكلف حتى السبعينيات، ومع ذلك منذ هذه السنوات فإن الرأي القائل بضرورة الحدّ من تدمير الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم بدأ يكتسب وزناً، بعد مؤتمر ستوكهولم للإنسان والبيئة الذي عقد في عام ١٩٧٢م بدأ تطوير السياسات التي تغطي العدل في البيئة وحق الأجيال القادمة في الحياة بما فيها البيئة والموارد الطبيعية الموجودة فيها، مع بدء مناقشة هذه المشكلة البيئية التي ظهرت بعد الثورة الصناعية بدأ العديد من المفكرين في التفكير في حماية الموارد الموجودة، فأدّت القضايا البيئية المتزايدة إلى إدراج القضايا الأخرى المتعلقة بالاستدامة في مناقشات التنمية إضافة إلى المخاوف التقليدية بشأن النمو، ونتيجة تلك المناقشات والمباحثات ظهرت أن الموارد سوف تنتهي في المستقبل القريب إن كان يستمرّ الوضع بالشكل نفسه، وكذلك تمّ الاعتراف بأهميّة الاستدامة وتنميتها، وهذا ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها، حيث إن المبادئ الإسلامية وقيمها قائمة على عدم التبذير والإسراف، وهي النقطة الأساسية في هذا البحث كما هو سيأتي عرضه، ففي هذا الفصل سيقوم الباحث بتناول الموضوع من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة عامّة لخطّة التنمية المستدامة وأهدافها.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في التجربة الماليزية

المبحث الثالث: تحدّيات التنمية المستدامة في ماليزيا

المبحث الرابع: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

المبحث الخامس: مشكلات التنمية المستدامة ونقدها

المبحث الأول: نظرة عامّة لخطّة التنمية المستدامة وأهدافها

بدأت قيود النمو والتنمية تختفي مع التطورات التكنولوجية واكتشاف احتياطيات جديدة من الموارد الطبيعية واستخدام الاحتياطيات غير الملائمة اقتصاديًا في السابق، وفي واقع الأمر تطور مفهوم التنمية بمرور الوقت مع إدراج مفهوم المساواة بين الأجيال وتحوّل إلى مفهوم التنمية المستدامة، المساواة بين الأجيال تعني أن لكل جيل نفس المستوى من الرفاهية أو الفرص مثل الأجيال الأخرى، والطريقة لتحقيق ذلك هي عدم تدهور البيئة واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية مع فهم مستدام[١].

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة بعدة طرق مختلفة حتى يومنا هذا، حيث إنه موضوع يتم التعامل معه من قبل العديد من التخصصات المختلفة، ولذلك نرى تعريفات عديدة، وسيقوم الباحث بتعرف كل من التنمية والمستدامة، وثم يأتي الباحث بتعريف التنمية المستدامة كمصطلح في الآتي:

التنمية لغة واصطلاحا: هي لغة من أصل نَمَاَء، والنماء الزيادة بصورة عامة، ويقال نما الزرع ونما الورد ونما المال، والتنمية منها كأن يقال نمّى الشيء أو الحديث أي أنماه[٢]، ويقال نما المال نموّا أي كثر.

التنمية في الاصطلاح يأتي بمعان عدة، منها التنمية هي النموّ المدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو الميادين الفرعية مثل التنمية الصناعية والتنمية الزراعية[٣].

---

[١] مدحت أبو النصر. ياسمين مدحت محمد. **التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، د.ط. ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م)، ص٧٩–٨٠.

[٢] عبد الحليم منتصر. عطية الصوالحي. محمد خلف الله أحمد. **المعجم الوسيط**، ص٩٥٦.

[٣] إبراهيم العسل. **التنمية في الإسلام مفاهيم– مناهج وتطبيقات**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ص٦٠.

يقول د. محمد توفيق صادق إن التنمية عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل ومستمر ب العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة. والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد، وتتوقف درجة أثر وتأثر وبالتالي أهمية كل من جوانب هذه العملية الاجتماعية على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية من جهة وعلى الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية من جهة أخرى[٤].

في تعريف آخر أن التنمية التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معيّنة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[٥].

لا تعني التنمية ازدياد الإنتاج والدخل الزائد وحسب، بل هي تعني تغيير وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه، ولذلك لابد من الاشارة إلى الفروق بين التنمية والنمو، حيث إنهما لا يتفقان في المعنى بسبب وجود فوارق تميّز كلا منهما، ولعلّ أهم تلك الفوارق يتضح في أن النمو يخصّ العالم الصناعي المتقدم بصفة عامة، بينما التنمية تتعلّق بظروف المجتمعات النامية (المتخلفة)، لذلك فإن التنمية لا تنحصر في زيادة الكميات الاقتصادية الموجودة في المجتمع وحسب، وإنما تتطلب تعديلا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم، ولكن النموّ هو زيادة في أحد أو بعض الكميات الاقتصادية التي تسير إلى نوع

---

[٤] محمد توفيق صادق. **التنمية في دول مجلس التعاون**، مجلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع١٠٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٤٥.

[٥] العسل، إبراهيم. **المصدر السابق**، ص٦١.

من التغير الكمّي أساسا، فهو نتاج لعملية التنمية، بمعنى أنه لا يمكن الحصول على نموّ إلا بواسطة العملية التنموية، ومن هنا يعتبر النموّ هو المحصلة لعملية التنمية الشاملة[٦].

إن الإسلام قام بمعالجة القضايا الاجتماعية كافة قبل كل فكر أو إيديولوجية سبقه، حيث إنه يحثّ على عمارة الأرض واستثمار مواردها أيضا، وهذه هي التي تُعبّر عنها في الكتابات الاقتصادية الحديثة بلفظ التنمية[٧]، بمعنى آخر أن الإسلام استخدم عملية التنمية وطبّقها فعليّا وإن لم تكن موجودة كمصطلح، ولكن وضعت لها بدائل من الألفاظ المترادفة من نصوص القرآن والسنة مثل "التعمير، العمارة، الحياة الطيبة والتشييد"، ولفظ التنمية متقارب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي[٨]، فالتصوّر الإسلامي للتنمية قائم على أساس أن الله خلق الكون واستخلف البشرية في الأرض كي تقوم بعمارته وفق المنهج الذي وضعه الخالق أيضا، والإنسان كونه أحسن الخالقين مسؤول عن هذه المهمة وقادر على فعلها، والقواعد المنظمة للحياة وعمارتها حملها رسل الله للناس[٩]، وهي تتابعت حتى وصول رسالة الإسلام التي أوصلها رسول الله ﷺ، والعمارة أو بلفظها الحديث التنمية في الإسلام تتميّز بالشمول والتوازن والواقعية والعدالة والمسؤولية والكفاية والإنسانية.

الاستدامة لغة واصطلاحا: أصل الكلمة من دَامَ (دَ–وَ–مَ)، ويُقال دام الشيء – يدُومُ ودوماً، أي ثبتَ ودار وأقام وتحرّك وسكن[١٠]، والاستدامة من مشتقات هذا الأصل.

---

[٦] فكرون السعيد. **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – دراسة نظرية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٧٠.

[٧] زليخة بلحناشي. **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٨٥.

[٨] عماد فراح. **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (شعبة المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة والعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص٣.

[٩] إبراهيم العسل. **التنمية في الإسلام مفاهيم– مناهج وتطبيقات**، المصدر السابق، ص٦٣.

[١٠] عبد الحليم منتصر. عطية الصوالحي. محمد خلف الله أحمد. **المعجم الوسيط**، المصدر السابق، ص٣٠٥.

أصبحت كلمة المستدامة مفهومًا موسعًا ومستخدمًا على نطاق واسع في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم تقرير برونتلاند (**BRUNDTLAND**) مصطلح التنمية، ونشرته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧م، حيث إنها تُعرّفها في هذا التقرير بأنها قدرة البشر على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة[١١]، كذلك تُعرّف الاستدامة اصطلاحا بأنها مفهوم بيئي في الأساس، ويعني الحفاظ على استمرارية الحياة اعتمادا على الموارد الطبيعية[١٢]، وفي تعريف آخر قيل إنها التطور المستديم الذي يلبي الحاجات الآنية من دون صب الاهتمام على قابلية الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم[١٣].

مفهوم التنمية المستدامة: تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة بعدة طرق مختلفة حتى يومنا هذا، حيث إنه يتم التعامل معه من قبل العديد من التخصصات المختلفة، كان التعريف الأكثر قبولًا في تقرير برونتلاند الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧م كما مرّ ذكره سابقا، وفقا لتقرير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٠م فإن التنمية المستدامة هي "إنها العملية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"، ومعنى ذلك أن هذا المفهوم له ثلاثة أبعاد رئيسية، أولا عدم استدامة النمو الحالي، والثاني هو تلبية احتياجات اليوم، أي القضاء على الفقر، والبعد الثالث هو ضمان حياة ورفاهية الأجيال القادمة والحفاظ على الضغط على البيئة عند مستوى لا يهدد الحضارة أثناء القيام بكل هذا[١٤].

إن التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي متقارب بالتعريفات التي سبق ذكرها، فإن ما سبق كله عن التنمية المستدامة يدخل ضمن مقاصد الشريعة لا شكّ فيه، حيث إن

---

[١١] https://undocs.org/ar/A/CONF.216/PC/2 تقرير منشور في موقع الأمم المتحدة، ص٤.

[١٢] https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9/ شوهد في ٢٠٢١/٧/٣.

[١٣] https://www.environmental-auditing.org/media/2936/sustainability-reporting-concepts-frameworks.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/٣.

[14] Tuba ERYILMAZ, *Sustainable Development and Sustainable Development in Turkey*, MA Thesis, Baskent University, Ankara-Turkey, 2011. p.5.

الشريعة تهدف إلى الحفاظ على الكليات الخمس وهي الدين، النفس، النسل، المال والعقل، والحفاظ على تلك الكليات لا يمكن تحقيقه للأفراد بمعزل عن المجتمع، إنما يتحقق من خلال استغلال موارد البلاد وتنميتها وحسن إدارة المجتمعات، وهذا الذي يتقابل مع مفهوم التنمية المستدامة الحديثة، إلا أنه لا يُعرف باسم التنمية المستدامة، ولكن هناك علاقة قوية والتداخل بينهما من حيث الأهداف والغايات، وتفصيل ذلك سوف يأتي في الفصول القادمة من خلال اختيار بعض التطبيقات من قطاع الصيرفة الإسلامية[١٥].

التنمية المستدامة في المنظور الاقتصادي يختلف حسب طبيعة الدول النامية والمتقدمة كما يميل إليه الباحث أيضا، فبالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد والطاقة الطبيعية في رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا، أما بالنسبة للدول المتقدمة تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية لديها، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا[١٦].

المطلب الثاني: نشأة فكرة التنمية المستدامة

مع بدء مناقشة المشاكل البيئية التي ظهرت بعد الثورة الصناعية، بدأ العديد من المفكرين في التفكير في حماية الموارد الموجودة، أدت القضايا البيئية المتزايدة إلى إدراج القضايا المتعلقة بالاستدامة في مناقشات التنمية إلى جانب المخاوف الموجودة بشأن النمو، ومن المفهوم أن الزيادة في الناتج القومي لا تعني التنمية، و أن سياسات التنمية يجب أن تقضي في المقام الأول على الفقر، لهذا السبب ظهرت مساعي جديدة مثل التنمية البيئية والتنمية المستدامة والتنمية

---

[١٥] مصطفى عطية جمعة. **الإسلام والتنمية المستدامة**، (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، ص١٧٥.

[١٦] سهيل زغود. مرازقة حكيمة. هماش، ساعد. التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، **المجلة الدولية لتخطيط التنمية الحضرية والمستدامة**، (بريطانيا: المنظمة الأوروبية العربية لبحوث البيئة والمياه والصحراء، م٦، ع١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص١٤.

الثقافية منذ السبعينيات، في هذه العملية كانت جهود الأمم المتحدة (**UN**) والمؤتمرات والاجتماعات والتقارير المختلفة هي القوة الدافعة في تطوير المفهوم.

كان الاجتماع الأول الذي نوقشت فيه إدارة الموارد البيئية على نطاق عالمي هو مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٧٢م في ستوكهولم، وفي الاجتماع الذي عقد بمشاركة كل من الدول الصناعية المتقدمة والنامية تم تحديد حقوق الأسرة في بيئة صحية ومنتجة، ومن أهم جوانب المؤتمر محاولة معالجة قضية حماية البيئة على مستوى الحكومات والسياسيين، في نهاية المؤتمر تم نشر بيان ستوكهولم المؤلف من ٢٩ بندا، بحيث يكون هذا البيان أداة دائمة لتطوير التعاون البيئي الدولي والدبلوماسية البيئية على الرغم من عدم استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوثائق المعتمدة في المؤتمر، فإنه لن يكون من الخطأ القول إن أسس هذا المفهوم قد تم وضعها في هذا المؤتمر بسبب العلاقة بين البيئة والتنمية وأهمية حماية البيئة للأجيال القادمة في مؤتمر ستوكهولم[١٧].

لن يكون من الخطأ أن نقول إن تقرير لجنة برونتلاند الذي نُشر في عام ١٩٨٠ بعد مؤتمر ستوكهولم كان مؤثرًا في عملية تطوير مفهوم التنمية المستدامة، تم نشره في وقت نوقش فيه ما إذا كانت مسؤولية التلوث تقع في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول الفقيرة في مواجهة التكاليف الاقتصادية لمعالجة المشاكل البيئية، كما لفّ التقرير الانتباه إلى عدم وجود عمل مشترك بشأن المشاكل البيئية وأدخل مناقشة جديدة من خلال التأكيد على أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تساهم في اقتصادات البلدان الفقيرة من أجل منع التلوث البيئي[١٨].

بدأ مناقشة مفهوم التنمية المستدامة أكثر في عام ١٩٨٧م، عندما أنشأ تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف أيضًا باسم "تقرير برونتلاند" الذي نشرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية صلة بين المشاكل البيئية والتنمية الاقتصادية في هذا السياق، حدد تقرير برونتلاند في المقام الأول ثلاثة أهداف على هذا النحو، تم التأكيد على تطوير تعاون دولي جديد من شأنه أن يؤثر على سياسات إعادة النظر في القضايا البيئية والتنموية، وتقديم مقترحات واقعية للتعامل مع هذه القضايا وإجراء التغييرات اللازمة التي ستؤثر على وعي الأفراد والمنظمات التطوعية

---

[17] Tuba ERYILMAZ, *Sustainable Development and Sustainable Development in Turkey.* p.7.
[18] Pinninti Krisha Rao, *Sustainable Development: Economics and Policy*, Oxford: Blackwell Publishing, 2000, p. 8–9.

والحياة التجارية والمعاهد والحكومات، وبالتالي فإن التقرير يتناول على وجه الخصوص حماية البيئة والاقتصادات و يؤكّد على أن الناس مرتبطون ارتباطًا وثيقًا، ولفّ الانتباه إلى ضرورة التعاون العالمي بشأن التنمية المستدامة[١٩].

كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو البرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢م أحد أهم الاجتماعات في تطوير مفهوم التنمية المستدامة، وتمّ التأكيد في الاجتماع على أن البشر هم محور التنمية المستدامة، وأن لكل إنسان الحق في حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، مع هذا المؤتمر توسع نطاق المفهوم بشكل كبير، واكتسب مكانًا في مجال دراسة العديد من التخصصات، بالإضافة إلى ذلك في الوثيقة التي تمّ قبولها والمسماة **AGENDA 21** (جدول أعمال القرن ٢١) المعتمدة في المؤتمر تمّ تقييم المفاهيم والقضايا مثل المستوطنات البشرية المستدامة، والتنمية المستدامة للجبال، وتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ، والتنمية المستدامة للغابات بطريقة توضيحية.

مع وثيقة **AGENDA 21** (جدول أعمال القرن ٢١) التي تم قبولها في قمة ريو كخطة عمل لنهج التنمية المستدامة، تم إسناد أدوار نشطة للمنظمات التطوعية في ضمان التنمية، تتكوّن الوثيقة من ثلاثة أجزاء رئيسية وجزء إضافي واحد، ويتضمن ٤٠ جزءًا في المجموع، يحتوي كل فصل من هذه الفصول التي تم تناولها بطريقة شاملة للغاية على أحكام تحت عناوين فرعية مختلفة، بينما يُذكر أن الحكومات ستكون مسؤولة بشكل أساسي عن التنفيذ الناجح لجدول أعمال، تم التأكيد في هذه الوثيقة على الحاجة إلى ضمان المشاركة النشطة للجمهور والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى في هذه العملية، الأولويات الرئيسية في هذا الجدول كالتالي:

- تحديد سياسات التمويل لجميع مجالات البرنامج
- خلق موارد جديدة
- تحديد الأدوات التقنية والاقتصادية الممكنة تطبيقها
- تعزيز العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية بما يتماشى مع نهج "الإدارة اللامركزية"

[19] Tracey Strage, Anne Bayley. *Sustainable Development, Linking Economy, Society, Environment*, OECD Publishing, 2008, p. 24.

- تنمية التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية
- والمشاركة النشطة من المجتمعات

اجتماع مهم آخر نوقشت فيه التنمية المستدامة هو مؤتمر التنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرج، والذي كان يهدف إلى إجراء تقييم شامل في الذكرى العاشرة للمؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في ريو، خلال المؤتمر قد اهتمّ المشاركون بقضايا مثل تقييم الوضع الحالي للدول في إعداد استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، والمشاكل التي واجهتها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والخبرات المكتسبة، ووضع التوصيات، والاستفادة من تجارب برزت منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المقدمة.

إضافة إلى ما سبق قد عقد مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤م[٢٠]، ومؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥م، ومؤتمر بكين العالمي الرابع المعني بالمرأة عام ١٩٩٥م، ومؤتمر اسطنبول للموئل الثاني لعام ١٩٩٦م[٢١]، باعتبارها مؤتمرات قمة مهمة أخرى تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة.

كانت أهم وثيقة تم قبولها في نطاق التنمية المستدامة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي هي خطة العمل الخامسة لعام ١٩٩٢م، الميزة الأكثر أهمية للدراسة التي نُشرت تحت عنوان "نحو الاستدامة"، حيث إنها أول برنامج يرى الحكومات المحلية كشركاء حكوميين، الحكومات المحلية هي الجهات الفاعلة الرئيسية لم يتمّ اعتبارها شركاء فحسب، بل تمّ الاعتراف بأن العديد من المبادرات لا يمكن تنفيذها إلا من قبل الحكومات المحلية[٢٢].

أما خطة التنمية المستدامة المستهدفة إنجازها في حلول ٢٠٣٠م، والتي تتكوّن من ١٧هدفا رئيسيا تمّ الاتفاق عليها من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هي آخر مرحلة وصلتها التنمية المستدامة، وهذه الخطة اعتمدت عليها في عام ٢٠١٥م، ولم تزل قوةً دافعة رئيسية للحكومات وجميع الجهات المعنية بالتنمية، وإطاراً مرجعياً تسترشد به في سعيها

---

[٢٠] https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/PoA_en.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/٤.

[٢١] https://unhabitat.org/ar/node/2971 شوهد في ٢٠٢١/٧/٤.

[22] Official Journal of Europan Communities, *Towards Sustainability*, A Eurpoan Community Programme of Policy and Action in Relation to the Environment and Sustainable Development. No: C 183. p.93-94. https://ec.europa.eu/environment/archives/action-programme/env-act5/pdf/5eap.pdf شوهد في ٢٠٢٠/٠٥/٠٢.

إلى النهوض بالتنمية المستدامة. تتسم الخطة بالتكامل، وتشدّد على أهميّة التغيير المنهجي لتحقيق التحوّل المنشود؛ وتستبعد أي طرح يبقي على خيار "العمل كالمعتاد" ضمن طرق العمل[٢٣]، وتفصيل أهدافها سوف يأتي في الجزء المقبل.

المطلب الثالث: أهداف خطة التنمية المستدامة

الغرض الرئيسي من نهج التنمية المستدامة التي نشأت نتيجة للضرر الهائل الذي يلحقه البشر بالبيئة نتيجة للإنتاج وزيادة عدد سكان العالم والابتكارات التكنولوجية بعد ثورة الصناعة هو التقليل من هذه الأضرار وخلق المزيد من الوعي الوقائي ضد احتياجات الأجيال القادمة.

تطمح خطة عام ٢٠٣٠ إلى تحقيق ١٧ هدفاً رفيع المستوى من أهداف التنمية المستدامة (**SDGs**) و١٦٩ غاية محددة، تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، هذه التطلعات إلى الكرامة الإنسانية و"عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" تتماشى تمامًا مع مبادئ وأهداف التنمية من منظور إسلامي أي مقاصد الشريعة، وتلك الأهداف كما يلي:

١. **القضاء على الفقر**: هذا الهدف يعني القضاء على الفقر بكلّ أشكاله وأنواعه وفي كل مكان، لأن الفقر ليس فقط عدم أو قلّة المصادر المالية لاستمرار العيش والحياة الكريمة، ولكن لعلّ الجوع وسوء التغذية من أكبر مظاهر الفقر، وكذلك حرمان الفرد من الاستفادة من الخدمات العامة، والتي تعاني من هذه المشكلة هي الدول النامية والأقلّ نماء.

إن قلة أو عدم الموارد المالية ذات تأثير مزدوج على الدولة وعلى الفرد، ولتخفيف هذا التأثير يجب حشد موارد مالية من مصادر مختلفة منها الدول ذات الاقتصاد القويّ لمساعدة الدول النامية والأقل نماء والدول الفقيرة لتوفير جودة الخدمات التي تقدمها هذه الدول[٢٤].

---

[٢٣] https://www.unescwa.org/ar/focus/2030-agenda شوهد في ٢٠٢١/٧/٤.

[٢٤] محمد أمين المفتي. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وعلاقتها بجودة التعليم وجهة نظر، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، (القاهرة، جامعة عين الشمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، م٤٩، ع٤٩، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م)، ص١٦٨.

٢. **القضاء التام على الجوع:** القضاء على الجوع وتوفير الاحتياجات الغذائية، والتغذية اللائقة وتعزيز الزراعة المستدامة، يُعدّ الجوع من أحد مظاهر الفقر، وعلى الصعيد العالمي يعاني واحد من كل تسعة أفراد سوء التغذية[٢٥]، ولا شكّ أنه يؤدى إلى ضعف بنية الفرد وعدم السلامة، وهذا يؤثر بدوره تأثيرا سلبيا على الجهاز المناعي لدى الإنسان مما يجعله عرضة للأمراض المختلفة، وبناء على خطة التنمية المستدامة ينبغي بحلول عام ٢٠٣٠ القضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق تحسين نوعية الأراضي والتربة لضمان مضاعفة المنتجات الزراعية وتصنيعها في صورة منتجات غذائية مما يساعد في تحسين التغذية للفرد في الدول النامية والأقل نماء والفقيرة.

٣. **الصحة الجيدة والرفاه:** هذا الهدف يعني لنا تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وبالرفاهية من خلال تحقيق رعاية صحية كافية تتيح الفرص للحصول على المواد الطبية اللازمة من الأدوية واللقاحات وكشوف دورية وعلاج إدمان المخدرات وغير ذلك من الاحتياجات، وضمان غذاء متكامل ومياه شرب نظيفة، ومسكن مناسب للعيش، وقبل كل هذه إتاحة بروتوكولات وقائية للإصابة من الأمراض وخاصة المستوطنة مثل الملاريا، والإيدز وغيرها من الأمراض المعدية، وبالإضافة إليه توفير مقومات صحة جيدة للأمهات مما يكفل إنجابا لأجيال تتمتع بصحة الجسم والعقل ومتابعتها من الناحية الصحية وقاية وعلاجا، إذا تحقق هذا فنتيجته مجتمع سليم صحيا وفرد سليم بدنيا وعقليا[٢٦].

٤. **التعليم الجيد:** كما ذكرنا سابقا أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عالمية وشاملة وغير قابلة للتجزئة وترك شخص في الخلف، التعليم الجيد من أهداف

---

[٢٥] https://www.who.int/ar/news/item/11-09-2018-global-hunger-continues-to-rise---new-un-report-says شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

[٢٦] تقرير من مدير منظمة الصحة العالمية العام، https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA72/A72_11Rev1-ar.pdf ٢٠١٩، ص٢-٣. شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

التنمية المستدامة – ضمان تعليم جيد شامل ومنصف وتعزيز التعلم مدى الحياة الفرص للجميع – يلعب دورًا مركزيًا في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة ومرنة، يهدف الهدف الرابع هذا من أهداف التنمية المستدامة إلى رفع المستوى وتحقيق التعليم محفز للتغيير الأوسع نحو التنمية المستدامة، التعليم حق أساسي لكرامة الإنسان، كما أن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة له علاقة متبادلة الروابط عبر خطة عام ٢٠٣٠، والصول إلى التعليم الجيد هو وسيلة للتواصل الاجتماعي وتقليل عدم المساواة، التعليم ضروري لبناء قاعدة المعرفة نحن بحاجة إلى معالجة التحديات الحرجة مثل تغير المناخ، التعليم سيساعد الشباب في التحضير للتوظيف في الوظائف ذات المهارات العالية للثورة الصناعية، والتعليم أساس المجتمعات المسالمة والمؤسسات الفعالة[٢٧].

٥. **المساواة بين الجنسين:** المقصود من هذا الهدف هو المساواة بين الجنسين، إن المساواة بين الجنسين من أحد أهمّ حقوق الإنسان التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي السلام في المجتمعات، ويتطلب الهدف تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إجراءات جريئة ومستدامة تعالج العوائق الهيكلية والأسباب الجذرية للتمييز، وعلى نفس القدر من الأهمية، يتطلب الأمر الأخذ بقوانين وسياسات تعزّز المساواة بين الجنسين، على أن تكون مدعومة بموارد كافية، فضلا عن تقوية المساءلة عن الالتزامات المقطوعة فعلا تجاه عدم المساواة[٢٨].

٦. **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** الغرض من وضع هذا الهدف هو حصول كل فرد على مياه شرب نظيف ونقيّ بالتساوي بحلول عام ٢٠٣٠، في حين تم إحراز

---

[٢٧] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. **تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة – التعليم حتى عام ٢٠٣٠ في التخطيط والسياسة القطاعية الشاملة**، دليل تقني موجّه لمكاتب اليونسكو الميدانية، ص١١-١٤. https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/246475a.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

[٢٨] الأمم المتحدة. **تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩**، ص٣٢.
https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf
شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

تقدم كبير في زيادة الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، لا يزال المليارات من الناس – معظمهم في المناطق الريفية – يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية، في جميع أنحاء العالم، لا يحصل واحد من كل ثلاثة أشخاص على مياه شرب آمنة، ولا يمتلك شخصان من كل خمسة مرافق أساسية لغسل اليدين بالماء والصابون ، ولا يزال أكثر من ٦٧٣ مليون شخص يمارسون التغوط في العراء[٢٩]، ومن الغايات التي تحاول الخطة تحقيقها من خلال هذا الهدف كالتالي:

- بحلول عام ٢٠٣٠ تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة لجميع الأشخاص
- بحلول عام ٢٠٣٠ تحقيق إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي والنظافة العامة الملائمة والعادلة للجميع وإنهاء التغوط في العراء مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي في ظروف حساسة وخاصة
- بحلول عام ٢٠٣٠ تحسين جودة المياه عن طريق الحدّ من التلوث، والقضاء على الإغراق وتقليل إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة وخفض نسبة المياه العادمة غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن على مستوى العالم
- بحلول عام ٢٠٣٠ زيادة كفاءة استخدام المياه بشكل كبير في جميع القطاعات وضمان السحب والإمداد المستدامين للمياه العذبة لمعالجة ندرة المياه والحدّ بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه[٣٠].

٧. **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** هذا الهدف بمعنى ضمان حصول الناس جميعا بتكلفة مقبولة على خدمات الطاقة الحديثة الآمنة المستدامة، وكذلك يُستهدف من خلاله مع ازدياد الطاقة المتجددة في العالم إلى توظيف صحيح وآمن للأجهزة

---

[٢٩] https://www.un.org/sustainabledevelopment/water-and-sanitation/ شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

[٣٠] https://www.iaea.org/ar/min-nahn/alhadaf-6-min-ahdaf-altanmiat-almustadamt-almiah-alnazifat-walsirf-alsihiyi شوهد في ٢٠٢١/٧/٥.

التكنولوجية والإلكترونية وتوظيفها في شتى مجالات الحياة والعمل، والخدمات المختلفة وخاصة التعليم، ومن الواضح أن هن أساليب وتطبيقات إلكترونية تعتمد على الطاقة سواء الكهربائية أو الطاقة الجافة خاصة بعد الظروف الراهنة التي شهدها العالم في الجوائح، وبدون ضمان للطاقة وتوافرها للجميع يصعب إتاحة تعليم جيد أو حتى مناسب للمتعلم في الوقت نفسه[٣١].

٨. **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** تعزز أهداف التنمية المستدامة النمو الاقتصادي المستدام، ومستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار التكنولوجي، وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل أمر أساسي لتحقيق ذلك، وكذلك التدابير الفعالة للقضاء على العمل الجبري والرق والاتجار بالبشر، مع وضع هذه الأهداف في الاعتبار فإن الهدف هو تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠[٣٢].

٩. **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** يعد الاستثمار والابتكار في البنية التحتية من المحركات الحاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية، نظرًا لأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في المدن، فقد أصبحت وسائل النقل العام والطاقة المتجددة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وبالمثل فإن الصناعات الجديدة ونمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمران مهمان للغاية، والتقدم التكنولوجي هو المفتاح لإيجاد حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية والبيئية مثل خلق وظائف جديدة وزيادة كفاءة الطاقة، يُعدّ دعم الصناعات المستدامة والاستثمار في البحث العلمي والابتكار من الطرق المهمة التي تجعل التنمية المستدامة ممكنة، وهذا ما يأمل أصحاب هذا الهدف.

---

[٣١] محمد أمين المفتي. **أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وعلاقتها بجودة التعليم وجهة نظر**، ص١٧٢.

[٣٢] https://www.undp.org/sustainable-development goals?utm_source=EN&utm_medium=GSR&utm_content=US_UNDP_PaidSearch_Brand_English&utm_campaign=CENTRAL&c_src=CENTRAL&c_src2=GSR&gclid=CjwKCAjw_o-HBhAsEiwANqYhp2fHEtiAP6kax8AQl3V-7vOM5d2-xMldFzJffrGDRYmyXM666BZqyxoC_ogQAvD_BwE#decent-work-and-economic-growth شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

١٠. **الحدّ من أوجه عدم المساواة:** إن التفاوت في الدخل آخذ في الارتفاع – فأغنى ١٠ في المائة لديهم ما يصل إلى ٤٠ في المائة من الدخل العالمي، في حين أن أفقر ١٠ في المائة يكسبون ما بين ٢ إلى ٧ في المائة فقط[٣٣]، إذا أخذنا في الاعتبار عدم المساواة في النمو السكاني في البلدان النامية، فقد زاد عدم المساواة بنسبة ١١ في المائة، ازداد التفاوت في الدخل في كل مكان تقريبًا في العقود الأخيرة، ولكن بسرعات مختلفة، وإنها الأدنى في أوروبا والأعلى في الشرق الأوسط، تتطلب هذه الفوارق الآخذة في الاتساع في سياسات سليمة لتمكين ذوي الدخل المنخفض، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق، عدم المساواة في الدخل يتطلب حلولا عالمية، وهذا ينطوي على تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تشتد فيها الحاجة، إن تسهيل الهجرة الآمنة وتنقل الأشخاص هو أيضًا مفتاح لسد الفجوة الآخذة في الاتساع.

١١. **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** ينتشر التوسع الحضري في العالم بشكل متزايد، فمنذ عام ٢٠٠٧ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وتُعد المدن والمناطق الحضرية مراكز قوة للنمو الاقتصادي – فهي تساهم بنحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أنها في الوقت نفسه تمثّل حوالي ٧٠ في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من ٦٠ في المائة من استخدام الموارد، ويؤدّي التوسع الحضري السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقرية، وعدم كفاية هياكل الأساسية والخدمات (مثل نظام جمع النفايات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والطرق، والنقل)، وإثقالها بالأعباء، وإلى تفاقم تلوث الهواء، والزحف الحضري العشوائي دون أي تخطيطٍ، ولمواجهة هذه التحديات وضع ١٥٠ بلدا خططا

---

[٣٣] https://www.tr.undp.org/content/turkey/tr/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

حضرية وطنية نصفها تقريبا في مرحلةً التنفيذ، وسيساعد ضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل جيد على منو المدن بصورة أكثر استدامة وشمولا للجميع[٣٤].

١٢. **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة يجب على الفور تقليل بصمة الناس البيئية من خلال تغيير طريقة إنتاجنا واستهلاكنا للسلع والموارد، الزراعة هي أكبر مستهلك للمياه في جميع أنحاء العالم، ويمثل الري الزراعي حوالي ٧٠ ٪ من جميع المياه العذبة التي يستخدمها البشر، تُعتبر الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية المشتركة وطريقة التخلص من النفايات السامة والملوثات أهدافًا مهمة أيضًا في تحقيق هذا الهدف، وأن تشجيع الصناعات والشركات والمستهلكين على إعادة التدوير وتقليل النفايات لا يقل أهمية عن تشجيع البلدان النامية على اعتماد أنماط استهلاك أكثر استدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لا يزال استهلاك جزء كبير من سكان العالم منخفضًا، ولا يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، يُعد تقليل هدر الغذاء العالمي للفرد بمقدار ما لا يقلّ عن النصف على مستوى البائعين والمستهلكين أمرًا حاسمًا أيضًا في إنشاء سلاسل إنتاج وتوريد أكثر كفاءة، يمكن أن يؤدي القيام بذلك إلى تحسين الأمن الغذائي ودفع الانتقال نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد[٣٥].

١٣. **العمل المناخي:** يدعو الهدف ١٣ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وهو مرتبط بشكل جوهري بجميع الأهداف الستة عشر الأخرى لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لمواجهة تغير المناخ، يؤثر تغير المناخ الآن على كل بلد في كل قارة، إنه يعطل الاقتصادات الوطنية ويؤثر على الأرواح، ويكلف الناس والمجتمعات والبلدان ثمنا باهظا اليوم وسيكون أكثر في الغد، تتوفر الآن حلول ميسورة التكلفة وقابلة للتطوير لتمكين البلدان من القفز إلى

---

[٣٤] الأمم المتحدة. **تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩**، https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf ص٤٤، شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

[٣٥] **برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في تركيا:** https://www.tr.undp.org/content/turkey/tr/home/sustainable-development-goals/goal-12-responsible-consumption-and-production.html شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

اقتصادات أنظف وأكثر مرونة، تتسارع وتيرة التغيير حيث يتجه المزيد من الناس إلى الطاقة المتجددة ومجموعة من التدابير الأخرى التي من شأنها تقليل الانبعاثات وزيادة جهود التكيف، لكن تغير المناخ هو تحدٍ عالمي لا يحترم الحدود الوطنية، الانبعاثات في أي مكان تؤثر على الناس، إنها قضية تتطلب حلولًا تحتاج إلى تنسيق على المستوى الدولي وتتطلب تعاونًا دوليًا لمساعدة البلدان النامية على التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، وكان من ضمن هدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة لمعالجة تغير المناخ اعتمدت البلدان اتفاقية باريس في **COP21** في باريس في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥[٣٦]، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام، في الاتفاقية وافقت جميع الدول على العمل للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين ، وللسعي إلى ١,٥ درجة مئوية.

١٤. **الحياة تحت الماء:** بسبب الدفء والكيمياء والتيارات والحياة، تحافظ محيطات العالم على الأنظمة العالمية التي تجعل الأرض صالحة للسكنى للبشر، الطريقة التي ندير بها هذا المورد الحيوي مهمّة للغاية وضرورية للبشرية ككل وأيضًا لموازنة آثار تغير المناخ، يعتمد أكثر من ثلاث مليارات شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لكسب عيشهم، ومع ذلك نظرًا للإفراط في استخدام ٣٠٪ من مخزون العالم السمكي، فقد انخفض إلى ما دون مستوى المنتجات المستدامة، تمتص المحيطات أيضًا حوالي ٣٠٪ من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه الإنسان، منذ بداية الثورة الصناعية يشهد العالم زيادة بنسبة ٢٦٪ في تحمض المحيطات[٣٧]، وصل التلوث البحري الذي يأتي في الغالب من مصادر برية إلى مستويات خطيرة، يوجد بالمعدل المتوسط ١٣٠٠٠ قطعة من النفايات البلاستيكية لكل كيلومتر مربع من المحيط، تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى إدارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من التلوث على نحو مستدام، فضلاً عن معالجة

---

[٣٦] https://www.un.org/sustainabledevelopment/climate-action/ شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

[٣٧] **برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة في تركيا:** https://www.tr.undp.org/content/turkey/tr/home/sustainable-development-goals/goal-14-life-below-water.html شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

آثار تحمض المحيطات، ستسهم زيادة الحفظ من خلال القانون الدولي والاستخدام المستدام للموارد الموجودة في المحيطات في التخفيف عن بعض المشاكل التي تواجه محيطات العالم[٣٨].

١٥. **الحياة في البرّ:** تعتمد حياة الإنسان على الأرض في الغذاء وسبل العيش كما تعتمد على المحيطات، توفر النباتات ٨٠٪ من الإمدادات الغذائية للناس، ونعتمد على الزراعة كمورد اقتصادي مهم ووسيلة للتنمية، والغابات تغطي ٣٠٪ من سطح الأرض، وتوفر موائل حيوية لملايين الأنواع من المخلوقات كما هي مصادر مهمة للهواء النظيف والمياه، وأيضا هي مواجهة حاسمة في مكافحة تغير المناخ، يشهد العالم اليوم تدهور التربة على نطاق غير مسبوق، وصلت خسارة الأراضي الصالحة للزراعة إلى ٣٠ – ٣٥ ضعف المعدلات التاريخية، كما يتزايد الجفاف والتصحر كل عام، مما يتسبب في خسارة ١٢ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت نفسه يؤثر على المجتمعات الفقيرة، من بين ٨٣٠٠ سلالة حيوانية معروفة انقرض ٨٪، و٢٢٪ معرضة لخطر الانقراض، تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى حماية واستعادة النظم البيئية الأرضية مثل الغابات والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال بحلول عام ٢٠٣٠، يعد وقف إزالة الغابات أمرًا حيويًا أيضًا للتخفيف عن آثار تغير المناخ، يشرط هذا الهدف اتخاذ إجراءات فورية للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءًا من تراث الدنيا المشترك[٣٩].

١٦. **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** لا يمكن للإنسان أن يتوقع تنمية مستدامة بدون حكم فعال قائم على السلام والاستقرار وحقوق الإنسان وسيادة القانون، الناس يعيشون في عالم منقسم وكل قسم يتزايد، في حين أن السلام والأمن

---

[٣٨] https://www.un.org/sustainabledevelopment/oceans/ شوهد في ٢٠٢٠/٠٧/٠٢.

[٣٩] الأمم المتحدة. **تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩**، https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf ص٤٤ ص٥٢-٥٥، شوهد في ٢٠٢١/٧/٧.

والازدهار دائم في بعض المناطق، هناك في مناطق أخرى الصراع والعنف لا نهاية له، ومع ذلك هذه ليست بأي حال من الأحوال نتيجة وحيدة ويجب حلها، للنزاعات المسلحة الشديدة وانعدام الأمن آثار مدمرة على تنمية البلاد، يؤثر على النمو الاقتصادي وغالبًا ما يؤدي إلى مظالم يمكن أن تستمر لأجيال، حيثما يكون هناك نزاع أو سيادة القانون فإن العنف الجنسي والجريمة وسوء المعاملة والتعذيب شائعة فيه أيضًا، ويجب على البلدان اتخاذ إجراءات لحماية أولئك الأكثر عرضة للخطر، يهدف هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف والعمل مع الحكومات والمجتمعات لإيجاد حلول دائمة للنزاع وانعدام الأمن، وأن تعزيز سيادة القانون أمر أساسي في هذه العملية، كما أنه من الضروري منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

١٧. **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف:** هذا الهدف الأخير من الخطة يعني عقد وإقامة شراكات بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في ضوء خطط مستنيرة للتنمية المستدامة، والمطلوب من الشراكات أن تتضمّن شتى المجالات[٤٠]، ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا بالتزام قوي بالشراكات والتعاون العالميين، تُعد زيادة الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة طريقة مهمة لمشاركة الأفكار ودعم الابتكار، وأن تنسيق السياسات لمساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها وتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا أمر حيوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، ومن المستهدفات من خلال هذا الهدف تطوير التجارة الدولية ودعم البلدان النامية لزيادة صادراتها لإنشاء نظام تجاري عادل ومفتوح ويقوم على قواعد عالمية ومنصف يستفيد منه الجميع.

---

[٤٠] محمد أمين المفتي. **أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وعلاقتها بجودة التعليم وجهة نظر**، ص١٧٤.

الجدول رقم (٧): أهداف خطة التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة

خطة التنمية المستدامة وأهدافها كما تمّ ذكرها مجموعة من الأهداف والخطط تسعى وتهدف إلى تحقيق عدة غايات قد تتلخّص كالآتي:

- تحقيق حياة أفضل للناس، وهذا من خلال عمليات تخطيط السياسات التنموية وبالتالي تنفيذها، بالتركيز على مجالات النمو وجوانبه، وإمكانية تحقيق نمو جيد للمجتمع وكيفيته سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، ويكون هذا بشكل مقبول وديمقراطي.
- احترام البيئة الطبيعية، فالارتباط القويّ بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدّى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة، هو الحفاظ على البيئة واحترامها، لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، وحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية.
- التنمية المستدامة تهدف إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تقع في العالم، فالتوعية تؤدّي إلى تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ الموارد، وفي حث

الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع مناسبة وتسهم في التنمية المستدامة[٤١].

- تسعى التنمية المستدامة أيضا لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد الموجودة، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس كي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، ف يكون الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة[42].
- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأف ا رد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة[٤٣].

في خلاصة الموضوع يرى الباحث أن الهدف الأساسي في التنمية المستدامة تحقيق الإنصاف في الجيل الحالي من خلال تحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، كما تراعي تلك الأهداف حماية البيئة راغبة في تقليل الأزمات والمشكلات البيئية العالمية، والخطة تدعو إلى العمل على استخدام تكنولوجيات أنظف تعمل على محاربة التلوّث وحماية البيئة.

---

[٤١] عبد الله محمد. وآخرون. التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، **مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**، (العراق: كلية التربية للعوم الإنسانية، جامعة ديالي، م١١، ع٦٧، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ص٣٤٢.

[42] رويدة أيوب المشني. ناشف، مآب معاوية. **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، بحث مقدم في مؤتمر "التنمية المستدامة في ظلّ بيئة متغيرة" المنعقد في ٢٠١٨/٤/٢٥ بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة النجاح الوطنية نابلس-فلسطين، ص٩.

[٤٣] عثمان محمد غنيم. ماجدة أبو زنط. **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عمان: دار صفا، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص٣٠.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في التجربة الماليزية:

سنتطرّق في المبحث إلى التجربة الماليزية في التنمية المستدامة من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن البلد مع التطرّق إلى مراحل تقدّمه الحضارية والجيوسياسية، ثم ننتقل إلى أهمّ مقوّمات التجربة الماليزية في التنمية المستدامة ومؤشراتها قدر الإمكان.

المطلب الأول: لمحة تاريخية جيوسياسية عن ماليزيا:

ماليزيا جغرافيا تقع في الجنوب الشرقي لقارة آسيا، وقرب الخطّ الاستوائي، وهي مكوّنة من منطقتين أساسيتين هما ماليزيا الشرقية والغربية، ولايتي صباح (**SABAH**) وساراواك (**SARAWAK**) في المنطقة الشرقية، أما بقيّة الولايات تقع في ماليزيا الغربية، تُسمّى المنطقة الغربية شبه جزيرة ماليزيا، من الشمال يحدّها البحر الصيني الجنوبي وجزيرة تايلاند، وفي جنوبها سنغافورة واندونيسيا، بينما في غربها مضيق ملقة وفي الشرق بروني دار السلام، هذه الدولة الاتحادية التي في قلب شرق آسيا عبارة عن ١٣ ولاية، وعاصمتها الفدرالية كوالالمبور.

الإسلام دين الاتحاد الرسمي، مع ضمان ممارسة الأديان الأخرى بسلام وتآلف في أي جزء من الاتحاد، والقانون الأعلى هو الدستور الفدرالي في هذه الدولة التي تأسست في عام ١٩٥٧م[٤٤]، والتركيبة السكانية في ماليزيا تتكوّن من ٣ عناصر رئيسية وهم: المواطنون الأصليين ويُسمّى الملايو (**MELAYU**) والصينيون والهنود، والديانات الموجودة في البلد يترتب حسب اغلبية هذه العناصر، حيث نسبة التركيبة السكانية والدينية تكون في كالتالي:

---

[٤٤] **دستور ماليزيا:**
http://www.jac.gov.my/spk/images/stories/10_akta/perlembagaan_persekutuan/federal_constitution.pdf
شوهد في ٢٠٢١/٧/١٠.

الجدول رقم (٨): نسبة المواطنين حسب أصولهم العرقية في عام ٢٠٢٠[٤٥]

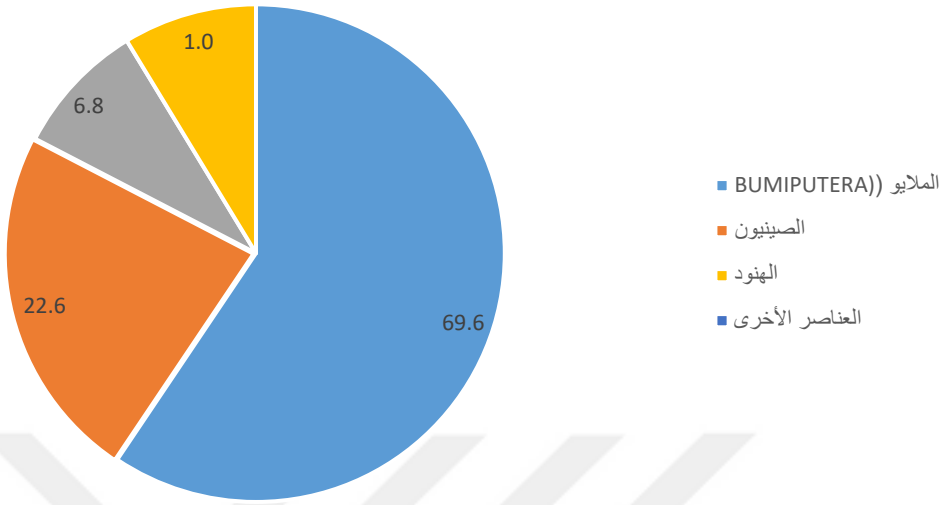

الجدول رقم (٩): نسبة المواطنين حسب دياناتهم في عام ٢٠٢٠ [46]

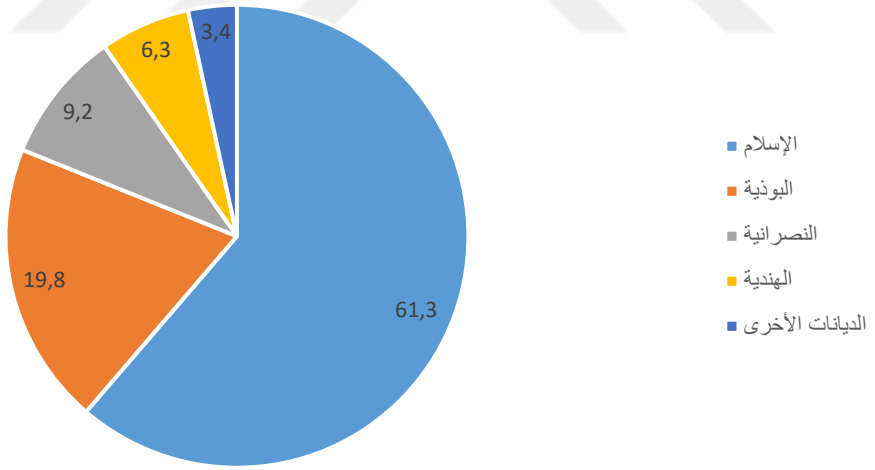

---

[٤٥] **مركز الإحصاءات الماليزية.** https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=155&bul_id=OVByWjg5YkQ3MWFZRTN5bDJiaEVhZz09&menu_id=L0pheU43NWJwRWVSZklWdzQ4TlhUUT09 شوهد في ٢٠٢١/٧/١٠.

[٤٦] **المصدر السابق.** https://www.dosm.gov.my/v1/index.php شوهد في ٢٠٢١/٧/١٠.

أثناء الحرب العالمية الثانية خوفا من فقدان سلطاتهم أمام الصينيين والهنود قاموا بتوحيد ٩ ولايات حماية لسلطات السلاطين الماليزيين في عام ١٩٤٨م[٤٧]، وهذا يُعتبر أول اتّحاد فيدرالي بانضمام معظم الولايات الماليزية، وهذا الوضع استمرّ إلى أن استقلّت ماليزيا من استعمار بريطانيا في عام ١٩٥٧م، ومع أنها تأسست في عام ١٩٥٧م إلا أنه تمّ اتّحاد الولايات على شكلها الحالي في عام ١٩٦٣م، وانضمّت الولايات التي في شبه جزيرة ملايا وولاية صباح وساراواك وسنغافورة في هذا الاتّحاد أيضا، وهذه الدولة ملكية انتخابية فيدرالية، وتحتوي على ١٣ ولاية كما مرّ ذكره، وحكم البلد مقسمٌ إلى حكومة فيدرالية وحكومات الولايات[٤٨].

بعد ٣ سنوات فقط انفصلت سنغافورة من الاتّحاد حيث أصبحت دولة مستقلة وحدها، بناء عليه صار دستور ماليزيا شامل كل الولايات التي انضمّت الاتّحاد وفق كل السلطات بوجود سلطات محلية في الولايات، وحاكم البلاد هو ينتخب من قبل مجلس الحكماء الماليزيين (مكوّنة من سلاطين الولايات) لمدة خمس سنوات ويُسمّى (**Yang di-Pertuan Agong**)[٤٩]، مع وجود الملك للبلاد هناك حكومة مركزية يرأسها رئيس الوزراء، والدستور نصّ على إقامة برلمان له صلاحية إقرار قوانين تخصّ الاتّحاد أو إحدى الولايات، والولايات والحكومة المركزية تعملان مشتركا في إدارة البلد، تتولّى حكومات الولايات بعض الاختصاصات بينما الحكومة المركزية هي الأصل في الإدارة، وفي كل ولاية مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي شبه الحكومة المركزية مسؤولة عن الأمور الداخلية في الولاية[٥٠]،

---

[٤٧] http://www.forumfed.org/libdocs/FedCountries/FC-Malaysia.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/١١.

[٤٨] **دستور ماليزيا**: مادة ٤٣-٥٠.
http://www.jac.gov.my/spk/images/stories/10_akta/perlembagaan_persekutuan/federal_constitution.pdf
شوهد في ٢٠٢١/٧/١١.

[٤٩] http://www.forumfed.org/libdocs/FedCountries/FC-Malaysia.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/١١.

[٥٠] **دستور ماليزيا**: مادة ٧٠-٩٥.
http://www.jac.gov.my/spk/images/stories/10_akta/perlembagaan_persekutuan/federal_constitution.pdf
شوهد في ٢٠٢١/٧/١١.

الجدول رقم (١٠): انقسامات إدارية بين الحكومة المركزية وحكومة الولايات[٥١]

اختصاصات فيدرالية	اختصاصات الولايات	اختصاصات مشتركة
- الشؤون الخارجية - الدفاع والأمن - التجارة الخارجية والصناعة - الملاحة والنقل والاصال - امدادات المياه والقنوات - المالية والضرائب - التعليم والصحة - الحاجات الاجتماعية والتأميم - الاشغال العمومية	- التشريع الإسلامي - الأراضي والعقار - الزراعة والغابات - اشغال الولاية وامدادات المياه (غير الفيدرالية) - التنمية المحلية - شؤون الملايو - الحكومة المحلية	- الضمان الاجتماعي - الصحة العمومية - تخطيط المدن - تهيئة المحيط - الحدائق العمومية والحظائر والحياة البرية

لا شكّ أن ماليزيا مرّت من فترات صعبة في تاريخها القريب، وآثار الاستعمار قاومتها بشدة، ولكن الماليزيون قد نجحوا في القيام وإقامة بلادهم وتأسيسها، واتّحدت الولايات كلّها حيث صارت البلاد ذات قوّة كبيرة مع دياناتها وأعراقها المختلفة، واهتمّوا بتطوير البلد من جميع الجوانب إلى أن وصلوا إلى مستوى دولة محترمة في المنطقة، وتمّ الاستقرار في البلد خلال سنوات قليلة، وهذا النجاح سوف كان يؤدّي إلى إنجازات أخرى من ناحية التنمية في بلادهم، وهو الذي سيتمّ عرضه في الجزء القادم.

المطلب الثاني: أهمّ مقوّمات التجربة الماليزية في التنمية المستدامة ومؤشراتها:

إن ماليزيا حاليا من أقوى الدول الآسيوية قدمّا بما تمّ إنجازه خلال تاريخها القصير بعد الاستقلال، وهذا النموذج ينبغي أن يؤخذ كعبرة، وأن هذا التقدم جاء نتيجة وضع الخطط

[٥١] حسام بن طيب. **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٣٥.

والاستراتيجيات القوية والصحيحة لبناء منظومة متكاملة تنمويا شاملة شتى المجالات، ولكن من الضروري أن هذا الإنجاز له أبعاد مهمّة تقتضي الاقتياد بها، وسيحاول الباحث عرض هذه الأبعاد قدر المستطاع كالتالي:

أولا: البعد الاقتصادي: لقد بدأ الفكر التنموي في ماليزيا في السبعينات، وكان الدافع تأثير اقتصاديات الدول الآسيوية وقتها، ومن هذه الدول كوريا الجنوبية وجمهورية الصين وتايوان وآخرهم جمهورية سنغافورة، وتلك الدول كانت تعتمد على التعدين والزراعة بنسبة كبيرة، ولكنها سرعان ما حوّلت اقتصادها إلى اقتصادا مصنعا، وأصبحت روّاد الصناعة في المنطقة، وماليزيا لم يكن بإمكانها أن تتأخر عن هذه الرحلة، ووجّهت وجهتها إلى الشرق أيضا إلى أن صارت ذات اسم ومكانة في مجال الصناعات الكبيرة.

القطاع الصناعي من القطاعات التي قفزت قفزة خلال فترة وجيزة، على سبيل المثال كانت ماليزيا لا تصدّر إلا المطاط والقصدير إلى أن اتّجهت إلى الصناعة الثقيلة، ونجحوا في إنتاج أول سيارة محلية الصنع (**PROTON SAGA**) في عام ١٩٨٣م[٥٢]، وتلت هذه التجربة الأولى الناجحة سيارات أخرى أيضا، وصارت من الدول التي تصنع سيارتها بل بدأت تصدّرها، وفي هذا الصدد يقابلنا مثال آخر وهو شركة "بتروناس" (**PETRONAS**) للنفط، الشركة حققت أكثر من ٢١ مليار دولار أمريكي من عوائد في عام ٢٠٠٣م مع أنها أسّست في عام ١٩٧٤م وبدأت عملها بالفعل في أواخر السبعينات[٥٣]، إضافة إلى ذلك قامت بتسهيلات عديدة كي ينجذب الاستثمار الأجنبي في البلاد، وهذه التسهيلات أيضا ساعدت في إنجاز الخطة كثيرا، هذه وقد استطاعت ماليزيا أن تحقق معدلات كبيرة، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد من ٢٠٠٠ دولار أمريكي في عام ١٩٨٥م إلى ١١٠٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٩م، فاقتصاد ماليزيا شهد هذا التطور في فترة تُعتبر قصيرة دون أن يتأثر من الأزمات التي حدثت في العالم

---

[٥٢] https://www.proton.com/en/corporate/corporate-overview شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

[٥٣] https://www.petronas.com/about-us/milestones شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

بشكل كبير، من أهمّ أسباب ذلك أسعار الفوائد المنخفضة، وقد وصلت نسبة قطاع الصناعة في ماليزيا إلى ٣٧،٤٢٪ في عام ٢٠١٩م[٥٤].

لا شكّ أن هذا التقدم ما جاء من عدم، بل من وجهة نظر الباحث كان التنويع الاقتصادي الموجود في ماليزيا دافعا ومؤثّرا قويّا في هذا، وإستراتيجيات وخطط ذكية وقوية أيضا ساعدتها في التنمية، فبالتالي استطاعت مواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة من خلال تلك الإستراتيجيات المطروحة، وأصبحت ثالث أغنى دولة في منطقة الآسيان[٥٥].

ثانيا: البعد الاجتماعي: إن ماليزيا بينما كانت تهتمّ بتطوير اقتصادها لم تنس الجانب الاجتماعي في خطتها التنموية المستدامة، بالعكس قامت بوضع إستراتيجيات للاقتصاد تماشيا مع الجوانب الاجتماعية، لأن الاقتصاد الماليزي يقوم على الفرد ولأجله في الأساس، لذلك نرى خططا ومشاريع كثيرة من أجل تطوير الجانب الاجتماعي وإيجاد حلول لمشاكل المجتمع الماليزي، ومن هذه مكافحة الفقر والقضاء على البطالة وتقديم خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان وتحسنها، وهذه كلها مشت وفق خطط تهدف إلى تنمية مستدامة شاملة وبطريقة ممنهجة، ويأتي تفصيلها كالتالي:

- **القضاء على الفقر والبطالة**: ماليزيا مرّت من أسوأ المراحل من حيث الفقر والبطالة في السبعينات، وقد ارتفعت نسبة الفقر في الشعب إلى أرقام كبيرة جدا، وسرعان ما قامت الحكومة بتنفيذ سياسات تنموية ممنهجة تماشيا مع تطوير قطاع الصناعة، وأثرت تلك السياسات في تقليل الفقر والبطالة بشكل ملحوظ، كما هو سيأتي في شكل صورة تحت أن نسبة الفقر انخفضت إلى حدود ١٪ أو أقل، وانخفاض الفقر والبطالة لم تكن محصورا بالمدن الحضارية فقط بل هو شامل الأرياف في الوقت نفسه، لأن هذه العملية كانت سارت بالتوازي بينهما.

هناك نقاط أساسية في قيام ماليزيا بتقليل الفقر والقضاء البطالة جدير ذكرها، أولها الخطط التي وضعتها الحكومة خلال كل فترة معيّنة تضمّ مشاريع هامّة جدا، وتستهدف إلى

---

[٥٤] https://www.statista.com/statistics/318732/share-of-economic-sectors-in-the-gdp-in-malaysia/ شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

[55] Tran Van Tho, *The Middle-Income Trap: Issues for Members of the Association of Southeast Asian Nations*, ADBI Working Paper Series (No:421), Asian Development Bank Institute, 2013, p.9-10.

إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للفقراء، ووضع برامج خاصة لدعم الفقراء مثل برنامج "التنمية للأسر أشد فقرا" (**AZAM1**)[٥٦]، وبرنامج "أمانة أسهم البوميبوترا (السكان الأصليين)" **Bumiputera Development Agenda** كان يهدف إلى زيادة دخل أسرة بوميبوتيرا ورفع مستوى دخلها إلى مستوى المعيشة يتماشى مع فلسفة التنمية والإنصاف، كان التركيز على تعزيز ريادة الأعمال، ورفع الملكية إلى ما بعد حقوق الملكية وزيادة عدد **Bumiputera** في الوظائف عالية الأجر[٥٧]، إضافة إلى هذه البرامج هناك العديد من أنواع المساعدات الحكومية للفقراء عن طريق منح إعانات مالية وتقديم قروض بدون فوائد لإنفاقها في أشياء أساسية مثل السكن، وتوفير مرافق البنية التحتية الأساسية الاجتماعية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذلك الخدمات الصحية والمدارس ومرافق النقل والاتصالات والمياه والكهرباء، وكذلك دعم الأدوية التي أكثر استعمالا من قبل الشعب وخدمات أخرى، كل هذه من ضمن خطط الحكومة الماليزية التي وضعتها من أجل تقليل الفقر والبطالة[٥٨].

---

[٥٦] **وزارة المرأة والأسرة وتنمية المجتمع الماليزية.** https://www.kpwkm.gov.my/kpwkm/index.php?r=portal/about&id=b0VEbVViL1Z4bThnd1FVQXNUVlFpZz09 شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

[٥٧] **خطة الحادي عشر للتنمية.** https://www.epu.gov.my/sites/default/files/2021-05/Strategy%20Paper%2003.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

[٥٨] وشول السعيد وآخرون. التجربة الماليزية في القضاء على الفقر والدروس المستفادة، **مجلة البشائر الاقتصادية**، (جامعة بشار، الجزائر، م٦، ع٣، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص٤٣٤-٤٣٥.

الجدول رقم (١١): خريطة نسبة الفقر في ماليزيا[٥٩]

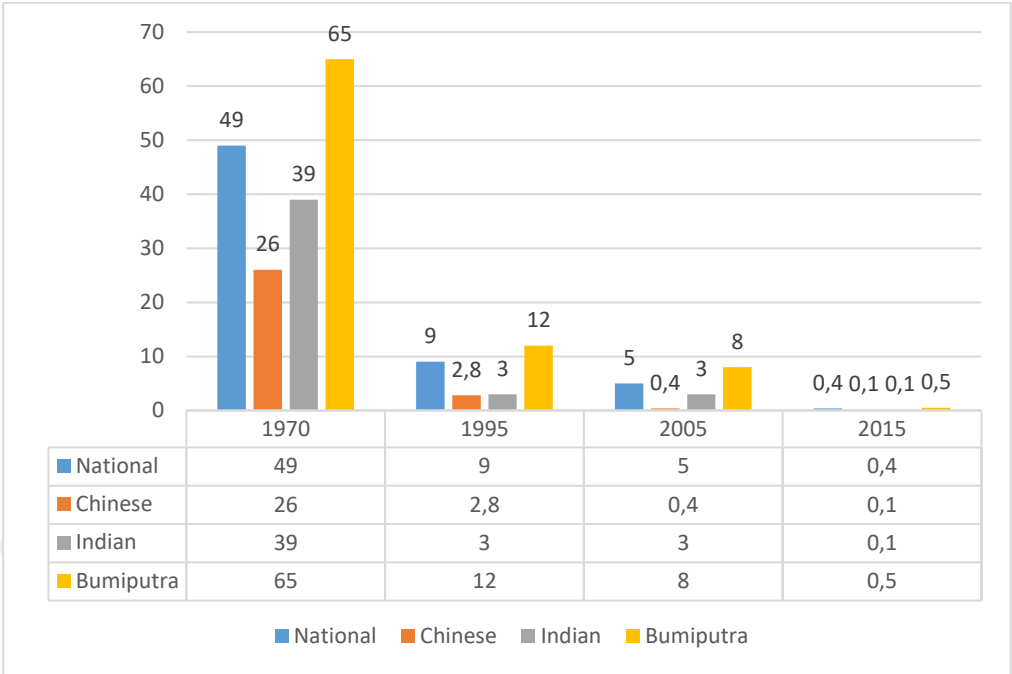

لقد نجحت الحكومة الماليزية في إنجاز عظيم فيما يخص القضاء على البطالة، وهي كانت حوالي ١٠٪ في الخمسينات والستينات ووصلت إلى أقل من ٣٪ في القرن الواحد والعشرين، حيث إنها أصبحت تحتاج إلى عمالة حاليا بينما كانت تعاني من مشكلة البطالة في تاريخها القريب، ولا شكّ أن هذا يعود إلى التخطيط السليم والدقيق في لتنمية الاقتصاد، ومدى إرادة الدولة الماليزية ظاهرة في سياستها التوظيفية، حيث تقوم بتوفير دورات تدريبية للناس مدفوعة الأجر خلال فترة الدورة كلها، وبعد أن تنتهي الدورة تقدّم لهم فرص عمل، ومن يرفض يضطر إرجاع المبلغ الذي استلمه خلال الدورة، كذلك تدعم وتشجع الجهات المستخدمة من أجل تقديم حوافز مالية ومزايا للعاملين الجدد[٦٠].

- **تحسين قطاع الصحة**: ومن ناحية الرعاية الصحية قامت الحكومة الماليزية بدعم كبير للغاية لقطاع الصحة، حيث إن الفرق الذي يميّز ماليزيا عن بقية الدول

---

[٥٩] **مركز الإحصاءات الماليزي**.
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=UlVlbUxzUWo0L3FEaWZmUVg4ZFQzZz09 شوهد في ٢٠٢١/٧/١٢.

[٦٠] وداد غزلاني. حنان حكار. **التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدارت**، ص١٢.

المجاورة هو الدعم المتزايد لقطاع الصحة وفق احتياجات المجتمع وإستراتيجيات تراعي مصالح الناس من الناحية الصحية، حيث تتكفّل الحكومة بتغطية ٩٨٪ من نفقات قطاع الصحة من أجل شعبها بغضّ النظر عن جنسيتهم الأصلية، ففي ٢٠١٧ قامت بتخصيص ٤,٢٤٪ من الناتج القومي الإجمالي للنفقات الصحية[٦١].

- **تحسين قطاع التعليم**: القطاع التعليمي من القطاعات التي اهتمّت بها الحكومة إلى درجة كبيرة، حيث بدأ الاهتمام بقطاع التعليم بعد الاستقلال مباشرة، وأظهرت الحكومة عزمها في تنمية ذلك القطاع كي يكون في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ونشرت الحكومة خططا خماسية فيها جوانب كثيرة مخصصة لقطاع التعليم، ويمكننا تلخيصها كالآتي:
  - مجانية التعليم الأساسي للجميع
  - اهتمام بتعليم البنات
  - اهتمام بمرحلة ما قبل الابتدائية
  - تنويع المناهج التعليمية والانفتاح على النظم المتطوّرة
  - تركيز على افتتاح معاهد التدريب للمعلمين
  - تركيز على تعليم المعارف الوطنية الأساسية
  - اهتمام بالتطوّرات التقنية الحديثة[٦٢].

يتمّ عرض نسبة إنفاق الحكومات الماليزية على قطاع التعليم في الجدول التالي:

---

[61] **Malaysia National Health Accounts, Health Expenditure Report**. https://www.moh.gov.my/moh/resources/Penerbitan/Penerbitan%20Utama/MNHA/Laporan_MNHA_Health_Expenditure_Report_1997-2017_03122019.pdf. شوهد في ٢٠٢١/٧/١٤

[٦٢] علي أحمد درج. التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، **مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة التطبيقية**، (العراق: جامعة بابل، م٢٣، ع٣، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ص١٣٧٣.

الجدول رقم (١١): نسبة نفقات الحكومات الماليزية على قطاع التعليم من الناتج القومي[٦٣]

العام	القيمة*	التغير (%)
١٩٩٦	٢,٩	٢١,٧
٢٠٠٠	٣,٧	٢٧,٦
٢٠٠٩	٦	٥٠
٢٠١٤	٥,٢	٥
٢٠١٦	٤,٨	٤

*القيمة بمليار دولار.

ثالثاً: البعد البيئي: البعد الثالث والأخير نتناوله هو البعد البيئي، السياسة القومية الماليزية بينما كانت تخطط في شتى مجالات من أجل مستقبل البلد سعت إلى توفير الاحتياجات اللازمة لحياة مواطنيها عبر احترام البيئة وضمانها، كما تسعى إلى خلق مجموعة أي بيئة مناسبة كي تضمن حياة كريمة للمواطنين، وتركز على نقاط عدّة في عملية الخطة هذه كالتالي:

- إيجاد بيئة مناسبة وآمنة للجيل الحالي والأجيال القادمة
- تركيز على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد من خلال اشتراك الجميع
- اهتمام بتوفير أسلوب حياة مستدام
- الاستفادة من الصحيحة من الموارد الطبيعية الموجودة على أن يتمّ الحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي[٦٤].

---

[٦٣] أحمد محي الدين محمد التلباني. التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية العلوم السياسية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، م٤، ع٧، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص٣٣.

[٦٤] حسين العلمي. **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-١-، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص٢٣١-٢٣٢.

بعد استعراض مراحل تطور فكرة التنمية في ماليزيا والتنمية المستدامة يختتم الباحث بذكر الخطط الإستراتيجية الخماسية التي وضعتها الحكومات الماليزية على التوالي والتي يرى أن الباحث أنها أدّت إلى إنجازات كبيرة في البلاد على شكل القائمة.

الجدول رقم (١٢): الخطط التنموية الخماسية في تاريخ ماليزيا[٦٥]

الرقم:	الاسم:	المدّة:
1.	First Malaysia Plan	1966-1970
2.	Second Malaysia Plan	1971-1975
3.	Third Malaysia Plan	1976-1980
4.	Forth Malaysia Plan	1981-1985
5.	Fifth Malaysia Plan	1986-1990
6.	Sixth Malaysia Plan	1991-1995
7.	Seventh Malaysia Plan	1996-2000
8.	Eight Malaysia Plan	2001-2005
9.	Ninth Malaysia Plan	2006-2010
10.	Tenth Malaysia Plan	2011-2015
11.	Eleventh Malaysia Plan	2016-2020

المبحث الثالث: تحديّات التنمية المستدامة في ماليزيا

سيتطرّق الباحث في هذا المبحث إلى التحديّات والمعوّقات المهمّة التي تواجهها خطة التنمية المستدامة في ماليزيا، وهذا سيكون من خلال تناول عدّة مواضيع ومنها التحديات الاقتصادية والتحديات السياسية والتحديات الاجتماعية والبيئية، ويأتي تفصيل ذلك كالآتي:

[٦٥] انظر: للمزيد راجع موقع البوابة الرسمية لوحدة التخطيط الاقتصادي بدائرة رئاسة مجلس الوزراء. https://www.epu.gov.my/en/economic-developments/development-plans/rmk/mid-term-review-eleventh-malaysia-plan-2016-2020 شوهد في ١٤/٧/٢٠٢١.

المطلب الأول: تحديّات التنمية المستدامة الاقتصادية في ماليزيا:

لقد مرّت ماليزيا من مراحل اقتصادية كثيرة، وهي منذ استقلالها بدأت تحاول تحسين اقتصادها وتبذل جهودها فيه، حيث إنها وصلت من الاعتماد على تصدير المطاط والقصدير والأخشاب وزيت النخيل إلى اقتصاد ناشئ ومنتج في الصناعة الثقيلة كما هو حاليا، وصارت قوّة اقتصادية كبيرة في المنطقة خاصة وفي لعالم عامة، ونسبة القطاعات الاقتصادية من إجمالي الناتج القومي وصلت إلى أكثر من ٣٠٪ بحلول عام ٢٠١٩م[٦٦]، وكذلك القطاع الزراعة، ولكن معدّل النموّ الاقتصادي السريع وضعف العمالة اللازمة أدّت إلى بعض العوائق.

- النقطة الأولى من تلك العوائق الاقتصادية هي ضغط التضخّم الذي يتطلّب رفع أسعار الفوائد في البلاد بحيث يكون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، ويكون مؤدّيا إلى امتصاص أكبر قدر للسيولة، وهذا قد يؤدّي إلى أضرار كثيرة في التنمية.
- نقص العمالة اللازمة من تُعتبر من التحديات الاقتصادية، حيث إن الدولة تحتاج إلى توظيف العمالة من خارج ماليزيا كي تستوعب وتلبّي الطاقة الكافية من العمالة، وهذا بدوره يؤدّي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والحاجة للخدمات الأساسية، فيقتضي الأمر دعم إنشاء مرافق أخرى في البنية الأساسية مثل مرافق الكهرباء والمياه والطرق والمطارات والموانئ وغيره من الخدمات نظرا لزيادة للتوسع الاقتصادي المستمر، وكل هذه من الأمور التي تحدّده فكرة التنمية المستدامة بشروط وضوابط، فيستوجب في كل هذا اتباع نهج التنمية المستدامة، وإلا تفشل الخطة المتّبعة في التنمية[٦٧].
- من التحديات البارزة في ماليزيا اقتصاديا نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى وجه الخصوص الظروف الراهنة التي يمرّ بها كل العالم أثّرت في الاستثمارات في ماليزيا بشكل كبير كما هو الحال في العالم، حيث انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ١٤،٦ مليار رينجيت في عام ٢٠٢٠ بينما كانت ٣٢،٤

---

[٦٦] https://www.statista.com/statistics/318732/share-of-economic-sectors-in-the-gdp-in-malaysia/ شوهد في ٢٠٢١/٧/١٥.

[٦٧] حسام بن طيب. **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، ص٤٩.

مليار رينجيت العام الذي قبله[٦٨]، وهذا يظهر أهميّة وضع تحفيزات أكثر تهدف إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كي تعود بنسبة فائدة أكثر للاقتصاد الوطني.

- ومن جانب آخر إن تدهور معدّلات التبادل الدولي له أثر في تحقيق خطة التنمية المستدامة اقتصاديا في ماليزيا، حيث إن الدول المتقدمة تبذل قصارى جهدها في توجيه شروط التجارة لصالحها غصبا عن البلاد النامية، وتقوم بذلك من خلال أسعار الصادرات والواردات، وماليزيا تكون من الدول المتأثرة أثناء ذلك التدهور في معدلات التبادل، على سبيل المثال النفط والغاز من الصادرات في ماليزيا، فأسعار هذه المواد تنخفض وترتفع في فترات الرواج العالمية حسب تقلّبات الطلب العالمي، فشهدت تراجعا كبيرا ممّا أدّى إلى التدهور في شروط التجارة ولغير صالح ماليزيا.

المطلب الثاني: تحديّات التنمية المستدامة السياسية في ماليزيا:

لا شكّ أن ماليزيا من الدول الناجحة سياسيا وعلى وجه الخصوص بما قامت به بعد استقلالها من الخطط والإستراتيجيات[٦٩]، ولكن مع ذلك هناك تحدّيات تؤدّي إلى بعض المشكلات مسيرتها التنموية، ويقتضي اتحاد المواطنين في البلاد من أجل استمرار خطتهم التنموية التي بدأتها الحكومة منذ وقت بعيد، وكذلك من أجل الحفاظ على الوحدة والاستقرار السياسي والرفاهية، وكل هذه متعلقة بالتنمية المخطّطة في البلد، فيختصر الباحث أهمّ المعوّقات السياسية التي تواجهها التنمية المستدامة فيما يلي:

- من أهمّ التحديّات السياسية التي تواجهها ماليزيا التنوع العرقي والسكاني والاختلافات الدينة في نظام فيدرالي، حيث إن ماليزيا مكوّنة من الأعراق

---

[٦٨] **مركز الإحصاءات الماليزي.**
https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=322&bul_id=WjJ6NU94Z3haUHEzcUxMaEdVbVVBQT09&menu_id=azJjRWpYL0VBYU90TVhpclByWjdMQT09 شوهد في ٢٠٢١/٧/١٥.

[٦٩] https://www.malaysia.gov.my/portal/content/30120 شوهد في ٢٠٢١/٧/١٥.

والديانات المختلفة مع بقاء الأغلبية في الماليزيين الأصليين (**BUMIPUTRA**)، والبلد مقسّمة على أساس الولايات، وكل ولاية لها صلاحية إلى حدّ معتبر، فتأتي أهميّة الوحدة وإرضاء جميع الأطراف للوصول إلى الاستقرار وتحقيق التنمية المطلوبة في البلاد[٧٠].

- كذلك عدم توافق بين وجود الثروة الواضحة من الموارد الطبيعية في بعض الولايات وتأثيرها في الدخل الفردي في الولاية نفسها، حيث بعض السكان الماليزيين الأصليين المقيمين في ولايات غنية بالموارد الطبيعية مثل ولاية صباح هم أقل دخلا مقارنة ببعض الولايات الأخرى التي لا تحظى بالثروات نفسها[٧١]، وهذه الولايات الغنية بالموارد مثل الغاز والبترول أفقر من الأخرى، وهذه الظاهرة تؤدّي إلى الاختلافات وعدم الرضاء عن الوضع، فيجب على الحكومة الفيدرالية إصلاح ذلك الوضع وتحسينه لصالح الشعب عامة ولمقيمين بتلك المناطق خاصة كي تمنع ظهور مشكلات سياسية وتوفّر الاستقرار السياسي واستمرار تنفيذ مشارعها من أجل تحقيق التنمية المستدامة[٧٢].
- النقطة الأخيرة التي يريد الباحث أن يشير إليها هي وجود مختلف العقائد الدينية وتأثيرها على النظام السياسي، حيث ماليزيا تستحوذ عقائد من أديان مختلفة، وتلك الأطراف تطالب القيادة الماليزية خلال قيامها بالنشاط السياسي وإدارة الدولة أن تراعي مصالحها وتضع في عين الاعتبار خصائصها، وأثناء عملية التشريع القانوني تهتمّ بالأمور المقدّسة لديها، على سبيل المثال الأديان والعقائد الموجودة تطالب الحكومة أن ترتّب مواعيد العمل باهتمام بأيّام وأوقات مهمّة في العقيدة، فالمسلمون يطالبون الحكومة أن تقوم بترتيب ساعات العمل في شهر

---

[٧٠] شنيقي سيف الدين. **التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات**، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ص٢٥٥.

[٧١] **إدارة معلومات الطاقة، الولايات المتحدة.** https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Malaysia/malaysia.pdf شوهد في ٢٠٢١/٧/١٥.

[٧٢] حسام بن طيب. **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، ص٥٢.

رمضان، بينما البوذيون يطلبون أن تكون أيام العبادة في عقيدتهم تكون إجازة احتراما لهم، فالحكومة الماليزية تجد نفسها أمام تلك المطالبات، قد تستطيع أن تلبّي بعضها وبعضها الآخر لا، هنا نجد أهميّة الحاجة للخطة والإستراتيجية الذكية كي يتمّ توفير الاستقرار السياسي، وإلا تؤدّي هذه المسألة إلى خلافات اجتماعية، وتنتهي تلك الخلافات في ساحة السياسية، وهذا معناه قد تعرقل البرامج التنمية الاجتماعية في البلاد[٧٣].

المطلب الثالث: تحديّات التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية في ماليزيا:

إن ماليزيا تختلف عن أي دولة عادية كونها تتكوّن من ديناميكيات كثيرة سواء في الأعراق والديانات وكثرة الهجرة إليها وموقعها الجغرافي، كل هذه لها إيجابيات لا شكّ فيها، ولكن هناك مشاكل وسلبيات أو صعوبات اجتماعية أخرى تأتي مع هذه الديناميكيات، فتواجه الدولة هذه الصعوبات في مسيرتها التنموية، وهنا يأتي الباحث بهذه المعوّقات باختصار.

- كما تمّ التطرّق إليه مسبقا أن ماليزيا مكوّنة من أعراق وديانات مختلفة، حيث يمثّل الملايو الأغلبية ويليهم الصينيون وفي الأخير الهنود بالإضافة إلى بعض المجموعات العرقية والدينية الصغيرة، والتعدّد العرقي والديني في حقيقته تحدٍّ كبير في الدول مع أنه يظهر بسمعة الشراكة والعيش الكريم واحترام الآراء المختلفة، لأنه فجأة قد يتسبّب في حادثة اجتماعية كبيرة، ففي ماليزيا مثلا يرى السكّان الأصليين (الملايو) أن الصينيين يمتلكون نسبة كبيرة من شروة البلاد مع أنهم لا يمثّلون أكثر من ربع البلاد كميّة[٧٤]، والسبب الأصلي في هذه الفكرة هو اختلاف العرق والدين، فبطبيعة الحال يطالبون القيادة الماليزية إصلاح الوضع لصالحهم كونهم أصحاب البلاد الأصليين، فالحكومة تبذل جهودها كي تحقّق التوازن بين

---

[73] Mohamed Fauzi Yaacob, *The Challenge of Religious Pluralism in Malaysia*, Journal of The Institute of Oriental Philosophy, V21, 2011. p.172-175.

[74] Naureen Nazar Soomro and Others, *Ethnic Relations in Multi-Ethnic Malaysia*, Journal of Social Sciences and Humanities, University of Karachi, V53, No:2, 2014. p.8

الأطراف المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن هذا الجانب (التعدّد العرقيّ والدينيّ) قد تسبب مشكلات وتوتّرات في تاريخ ماليزيا القريب[٧٥].

- تواجه ماليزيا تحدٍّ آخر أمام تنميتها المستدامة وهو النقص الكمّيّ للنموّ، حيث إن النموّ يحتاج إلى الطاقة الكافية من القوى العاملة، ولا يتحقق المطلوب من النموّ دونها، فينبغي على ماليزيا الاهتمام بهذا الأمر أكثر من غيرها كونها دولة تستورد العمالة الأجنبية أساسا كي تلبّي احتياجاتها، وهذا يعني أنها إن لم تنتبه لموضوع التعداد السكاني سوف تكون متعلّقة بالعمالة الأجنبية أكثر فأكثر، وقد يعرقل هذا الأمر استمرار مشارعها وخططتها في لحظة من اللحظات، لذلك من المستحسن أن تكون الحكومة دقيقة في التشجيع على الإنجاب ومتداركة الوضع[٧٦]، إضافة إلى ذلك الكثافة السكانية في بعض المناطق المعيّنة بسبب وجود مرافق قطاع الصناعة قد يؤدّي إلى بعض المشاكل الاجتماعية، حيث تلك المناطق على الأغلب تكون أفقر من غيرها مع أنها هي التي توفّر المستوى المعيشي الأفضل للبلاد، فالفرق البارز في رفاهية بعض المناطق وفقر بعضها الأخرى تكون نتيجة اضطرابات اجتماعية، وإذا أضفنا على ذلك تعدّد الأعراق والديانات يزداد الخطر، فعلى الحكومة توفير التوازن في المستوى المعيشي لدرء المخاطر والاضطرابات الاجتماعية من أجل استمرار المشروع التنموي للبلد.
- نقطة أخرى تجذب الانتباه في هذا الخصوص هو زيادة الهجرة إلى ماليزيا، وهذا بسبب قوّتها الاقتصادي واستقرارها السياسي في المنطقة، حيث معظم البلاد المجاورة لماليزيا تعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية في داخلها، وهذا يدفع الناس يبحثون عن بديل يعطيهم الحياة الكريمة، ويجدر بالذكر أن ماليزيا تحتاج إلى العمالة الأجنبية بسبب ضعفها في النموّ الديموغرافي في الوقت نفيه، وأوّل

---

[75] Max U. Montesino, *Multi-ethnicity in the Malaysian Workplace: The Net Balance of 35 Years of Affirmative Policies as Observed by a Foreign Visitor*, Work Paper Non-Journal, 2007. p.1 https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED504402.pdf شوهد في ٠٢/٠٩/٢٠٢٠.

[76] Kee-Cheok Cheong, *Revisiting Malaysia's Population-Development Nexus: The Past in Its Future*, University of Malaya Press, 2015. p.39-61.

اختيار هو ماليزيا بالنسبة لهؤلاء، فيتّجهون إلى ماليزيا كي يحصلوا على مستوى معيشي أفضل، ولكن هذا قد يؤدّي إلى مشكلات اجتماعية بين جنسيات وأديان مختلفة وبين الماليزيين، ومسبة العمالة الأجنبية في الارتفاع، حيث وصل عدد العمال الأجانب بحلول ٢٠١٧ إلى أكثر من ٣ ملايين نسمة[٧٧]، فعلى السلطات الماليزية إيجاد حلول مناسبة لحلّ هذه القضية وإلا قد تتوقّف او تتأخر عن خطتها التنموية فجأة.

- من التحديّات البيئية في ماليزيا التلوّث البيئي، وهذا تحدٍّ عالميّ لا شكّ فيه، بإمكاننا أن نعدّ كثرة عادم السيارات القديمة والنفيات الطبية التي يتمّ حرقها بطريقة غير صحية[٧٨] وحرائق الغابات التي تحدث في فصل الصيف عادة من هذا القبيل، إضافة إلى ذلك سياسات الدول المتقدمة في تصدير التلوّث إلى الدول النامية من خلال النهضة الصناعية، وإن لم تتخذ الإجراءات اللازمة في هل هذه القضية لوجدت مشكلات صحيّة في المجتمع وتدهور الوضع الصّحي العام وما يترتّب منه على الخطط التنموية المطبّقة.
- معروف أن ماليزيا دولة ثرية بالموارد الطبيعية والمعادن وغيرها، ومن هذه الغابات، وكثرة الغابات أدّت ماليزيا إلى اتجاه لصناعة الأخشاب، وبعد الستينات من القرن الماضي خاصة زاد الاهتمام بهذا المجال، وبدأت تلعب دورا كبيرا في تصدير الأخشاب بجانب زيت النخيل والمطاط، ولكن وصل استهلاك الغابات إلى نسبة عالية الخطورة، حيث انخفضت نسبة الأراضي المغطية بالغابات إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٨ بينما كانت أكثر من ٦٢٪ في عام ١٩٩٠[٧٩]، فهذا الانحسار الخطير

---

[٧٧] https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/who-is-keeping-score-estimating-the-number-of-foreign-workers-in-malaysia شوهد في ٢٠٢١/٧/١٦.

[78] Abdul Raufu Ambali and Others, *Environmental Policy in Malaysia: Biomedical Waste, Strategies and Issues*, Journal of Administrative Science, Universiti Teknologi MARA,UiTM, V10, No:1, 2013. p.1.

[79] https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.FRST.ZS?locations=MY شوهد في ٢٠٢١/٧/١٧.

يستوجب إجاد نظام أكثر استدامة لحماية البيئة، واتخاذ إجراءات وإستراتيجيات ذكيّة لتعويض الثروات الطبيعية وضمان التنمية المستدامة في خصوص البيئة.

- من التحدّيات الكبيرة في العالم قضية المياه عامة والمياه العذبة على وجه الخصوص، حيث إن المياه العذبة سوف تكون في مرتبة الطاقة بالنسبة للعالم حسب النقاشات، لذلك من أكبر التحديات في ماليزيا هو ازمة المياه، وبالنظر إلى أن احتياج ماليزيا للمياه يزيد كلّ سنة على السلطات التفكير في إيجاد طرق حديثة في إعادة تدوير المياه المستعملة، لأن الأمطار الموسمية والمياه الجوفية التي تعتمد عليها ماليزيا كمصدر مياه عذبة لن تكون كافية على المدى البعيد[٨٠].
- التحدّي الآخر المتعلق بالبيئة هو التوسع العمراني في المناطق الطبيعية نتيجة التطور الحضاري السريع، كذلك النهضة الصناعية تؤثّر في ذلك بشكل ملحوظ، والأراضي الزراعية والغابات أكثر المناطق تتأثر من تلك التوسعات، حيث إن المساحات التي تمّت إزالتها من تلك الأراضي وصلت إلى نسب عالية جدا في السنوات الأخيرة، ونشهد هذه الظاهرة في المدن الصناعية خاصة، فهذه الحالة الخطيرة تقتضي أتخاذ إجراءات من أجل استدامة التنمية البيئية خاصة وضمان حقّ الأجيال القادمة في هذا المجال[٨١].

لقد تبيّن للباحث ممّا سبق ذكره في الفصل أن التنمية المستدامة خطة إستراتيجية ذكية في مصالح البلاد والأجيال الحالية والقادمة، واقتنعت بها جلّ الدول في العالم، وهذه الدول منذ أواخر القرن الماضي إلى يومنا تحاول تحقيق تلك الخطة قدر المستطاع، ومنها من تقدّمت في الإنجاز ومنها من تأخرت أو لم تنجز شيئا معتبرا للحظة، وماليزيا من الدول التي تقبّلت فكرة التنمية المستدامة وجعلتها في أساس نهضتها، ولا شكّ أنها قد مرّت من مراحل صعبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في تاريخها، إلا أنها قامت بإزالة مشاكلها بكل قوّتها وإرادتها التي تهدف

---

[80]Siwar Chamhuri, Rawshan Ara Begum, *Water Resources in Malaysia: Issues and Challenges*, Journal of Food Agriculture and Environment, International Society of Food, Agriculture and Environment USA, V12, No:2, 2014, p.281-286.,

[81] Jeffrey R. Vincent and Yusuf Hadi, *Sustainable Agricultureand the Environment in The Humid Tropics*, National Academy Press Washington, D.C. 1993, p440.

إلى نهضة البلاد، وعزمها ساعدها في إنجاز مشارع وخطوات كثيرة جدا حتى اليوم، إلا أنها أيضا تواجه بعض العوائق في مسيرتها التنموية لا شكّ، وتلك العوائق تقتضي إستراتيجيات وحلولا ذكية للتخلّص منها إلى أن تتحقّق أهداف التنمية المستدامة المطروحة، وذلك سوف يتّضح مع مرور الوقت الكافي بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل القيادة الماليزية في مستقبل القريب والبعيد.

المبحث الرابع: دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة

في ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو تفعيل نظام السوق، ووضع الأنظمة والقوانين الملائمة لذلك وتعزيز التجارة وتحريرها وإعطاء دور متزايد للقطاع الخاص، ارتبطت قضايا تسريع وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا مباشرا و وثيقا بإعادة تقويم دور القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وقد تبلور توجه جديد في الأعوام الأخيرة يسعى لإعادة صياغة دور الدولة في الاقتصاد الحديث من مهيمن على النشاط الاقتصادي و منفذ للمشاريع الإنتاجية إلى منظم للحياة الاقتصادية بما يكفل تحقيق التوازن الجزئي والكلى للاقتصاد الوطني، كما تزايد الاهتمام بتنمية القطاع الخاص كوسيلة لتحقيق الأهداف التنموية في البلدان النامية وغير النامية وكأسلوب لتسريع خطى النمو وخلق فرص العمل وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة وهذا إلى جانب تخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، غير أن مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية ولم تصل إلى مستوى الطموح على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع الخاص من حيث الحوافز والتشريعات التي تنظم عمله – ومن هنا نطرح التساؤل التالي: ماهي المتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم القطاع الخاص ومساهماته في التنمية في الدولة؟

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص وخصائصه

لقد ظهرت عدة تعريفات متباينة ومختلفة للقطاع الخاص، تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للمهتمين بالموضوع، فيعرفه البعض بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق،

أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة"[٨٢]، كما يعرف القطاع الخاص، بشكل عام، بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية"، بالإضافة إليه أنه :"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة"[٨٣].

بناء على ما سبق يمكننا أن نلخص ونضع تعريفا لمفهوم القطاع الخاص بأنه الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها، ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية[84].

يعتبر القطاع الخاص اليوم محوراً مهماً في عملية التنمية المستدامة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لما يتمتع به من مزايا وقدرات تمكنه من القيام بدور ريادي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في ظل توجه عالمي. اتجاه لمنحه المزيد من الأدوار، كانت علاقة القطاع الخاص بعملية النمو الاقتصادي موضع نقاش معمق في إطار التعاون الدولي، حيث تؤكد معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية وقوية بينهما ويرتبط نمو الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، ومع التحولات في السياسة الاقتصادية تجاه السوق التي حدثت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي عزز هذا الاعتماد الهائل على القطاع الخاص، أدى انتشار برامج التخصيص على نطاق

---

[٨٢] حسين عمر. **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، د.ط. ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ص٢٠٣.

[٨٣] أحمد الكواز. **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، ع٢٨، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٧.

[84] شريط عابد. بن الحاج جلول ياسين. دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، (الجزائر: م٦، ٦١٠، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٢٤٠.

واسع إلى زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى إجمالي الاستثمارات من جهة، ونسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، علاوة على ذلك أدى هذا الاتجاه إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في بعض البلدان، وتؤكد بعض الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير الاستثمار العام مرة ونصف، وهذا يؤكد مدى ارتباط استثمارات القطاع الخاص باستدامة التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات التي تستخدم البيئة المناسبة للمساهمة في عملية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية بين دور الدولة والقطاع الخاص

لقد بدأت العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو العامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاتحاد السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور التي تمرد به الحكومة ويرجع هذا الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصص الموارد وتحقيق النمو، وأصبح السؤال المطروح الآن هو ما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في ظل اقتصاديات السوق.

هناك ثلاث عوامل في خصوص وظائف الدولة وأنشطتها في ظل اقتصاديات السوق داعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه العوامل هي[٨٥]:

- إخفاق آلية السوق وعدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية.
- الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.

---

[٨٥] عبد الرزاق الفارس. **الحكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة في عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في بلدان عربية–**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ص٣٣-٣٦.

وتمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث وهي الوظيفة التخصصية, الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية، الوظيفة الاستقرارية[٨٦]، وتلك الوظائف كالتالي:

١. **الوظيفة التخصصية:** تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى بحالات "فشل آلية السوق" أو حالات حدوث خلل في أداء السوق والذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت والأشكال الأخرى من الفشل، وتكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة لمعالجة مثل هذا الخلل، حيث تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام، والإنتاج العام، أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، والإجراءات التنظيمية ويشمل كذلك سياسة الضرائب والدعم والأسعار وغيرها.

٢. **الوظيفة التوزيعية:** بمعنى قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع وكذلك العمل على التأثير في توزيع الدخل لمنع التفاوت المضر بين الفئات ومحاربة مشكلة الفقر، أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (التوزيعية)، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات العامة والإنفاق العام.

٣. **الوظيفة التنظيمية والتشريعية:** ويعتبر الكثيرون هذا الدور الأهم للدولة، فحتى أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي للدولة يطالبوا بتوفير وحماية البيئة القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري ويبرز هذا الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية

---

[٨٦] نيفين محمد طريح. **أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة–**، رسالة الدكتوراه غير منشورة، (في العلوم الاقتصادية، جامعة حلوان، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٨٤.

والاجتماعية....الخ. ويتمثل هذا الدور في تشريع واحترام وتطبيق القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق بما في ذلك قوانين الملكية والتعاقد والشركات وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار وتنظيم الإفلاس، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي والخارجي وتضمن تطبيق القوانين بعدالة على كافة الأفراد في المجتمع.

٤. **وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:** وتتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار، والتوظف الكامل والنمو، وتشمل هذه الوظيفة رسم وتخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة أخطار البطالة والتضخم ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ويتضمن ذلك السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في دعم النموّ الاقتصادي

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو اقتصاد السوق فإن الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيد برامج الخصخصة أدى إلى زيادة في نسبة استثمارات القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية وإلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، و قد عزّز هذا التوجه زيادة الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول المختلفة، كما أن كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع الخاص تفوق كفاية وإنتاجية استثمارات القطاع العام، حيث خلص عدد من الدراسات إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا واسعا على النمو مصاحبا

للاستثمارات الخاصة مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة ليس هذا فحسب[٨٧]، بل أكدت الدراسات أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف، والتي تؤكد ارتباط درجة استثمارات القطاع الخاص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي في المجتمعات التي بين البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في تنمية.

يتضمن الجدول التالي نتائج دراسة أعدّها البنك الدولي شملت ٥٠ دولة نامية وتقارن بين فاعلية الاستثمار العام والخاص ويبدو واضحا من الجدول وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود ١٥ في المائة سنويا تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل ٥ في المائة سنويا، وعندما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي ١١,٩ في المائة تراوحت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ٣ في المائة و٥ في المائة سنويا، وأخيرا فإنه مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩,٩ في المائة انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون ٣ في المائة سنويا، وذلك على الرغم من نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا ومستقرة، وإذا كانت هذه الإحصائيات تدلّ على شيء فهي تدلّ على أن الكفاءة النسبية التي يتميّز بها استثمار القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام هذا عمل افتراض أن باقي عناصر المعادلة لم تتغير.

---

[٨٧] مولاي لخضر عبد الرزاق. بونوة شعيب. دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، **مجلة الباحث**، (الورقة–الجزائر: جامعة قاصدي ورقلة، م٧، ع٧، ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م)، ص١٣٨.

الجدول رقم (١٣): استثمار القطاعين الخاص والعام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧٠-١٩٨٨) %[٨٨]

	عالي	متوسط	منخفض
إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي	٢٤،٦	١٩،٩	١٨،٣
الاستثمار الخاص	١٥	١١،٩	٩،٩
الاستثمار العام	٩،٥	٨	٨،٤
معدل نموّ الناتج المحلي سنوياً	أكبر من ٥٪	بين ٣٪ و٥٪	أقل من ٣٪

كما أن الاستثمار الخاص يساعد في الحدّ من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نموّ الاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحدّ من الفقر، ويوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة بأن تتضمن استراتيجيات الحدّ من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، استراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي وتوليد الدخل للفقراء، إن تحفيز وتنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية وإشراكه في عملية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، صارا يشكلان شيئاً فشيئاً عنصرا أساسيا من جدول الأعمال الإنمائي.

---

[٨٨] عدي قصيور. **الآثار المالية والاجتماعية لتمويل القطاع الخاص مشروعات البنية الأساسية والاجتماعية**، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص١٠١.

الاستثمار في القطاع الخاص يؤدّي إلى ←	-زيادة التوظيف -رفع نسبة الدخل -زيادة في الإنتاج -زيادة إنفاق محدودي الدخل على الصحة والتعليم والإسكان وتلك الأمور ←	-نموّ الاقتصاد وتنميته -ارتفاع الرفاهية والخدمات للفقراء -تقليل معدل الفقر

المطلب الرابع: العوامل الخاصة لنموّ القطاع الخاص

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف فيه تعريف مناخ الاستثمار إلى "مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[٨٩]، ومن أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص:

أ. **معدل نموّ الناتج**: هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤلياً عن مستقبل الطلب الكلى والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وقد قدم "جرتين و"فيلانوفا" (**Greene ١٩٩١**

[٨٩] علي عبد القادر علي. **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة جسر التنمية، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ع٣١)، ص٥.

and Villanueva) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص[٩٠].

ب. **القروض المصرفية:** يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة، لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية، سواء تمّ تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشأة، وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم ريادة الاستثمار الخاص في الدول النامية كما هو محلّ البحث في هذه الدراسة.

ت. **سعر الفائدة:** فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص في الدول النامية – فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينيات، وطبقا للنظرية الكتربة والنيوكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج "**ماكينون شو**" في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وتبنّى صندوق النقد والبنك الدوليين السياسات الإصلاح الاقتصادي طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدّي من ناحية إلى تشجيع المدخرات، ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة التي تؤدّي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية، أما على المستوى التجريبي فإن التطبيق العملي

---

[٩٠] فريد بشير طاهر. محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، (الرياض: **مجلة التعاون**، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ع٥١)، ص٢٠.

لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أن ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار الخاص[٩١].

ث. **سعر الصرف**: يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات في تخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تميله عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخّم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات، وارتفاع أسعارها مما يؤدّي إلى انخفاض عام في الانفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية، فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم عن طريق خفض عرض النقود فسيؤدّي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

ج. **الضرائب**: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، ومن ثم فإن انخفاض دخولهم –نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل – سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب علي أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحدّ من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب، يضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحاها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الحصيلة مع عدم

---

[٩١] محمد سعيد بسيوني الجوراني. **محددات الاستثمار في مصر في الفترة ١٩٧٥–١٩٩٧**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص١٢٤.

زيادة الادخار الخاص، وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك –وهو ما يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه المنتجات– إلى تخفيض الطلب على المنتجات مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار، وهذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة.

ح. **الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص**: يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلباً على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلى مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي، فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص.

ثانيا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق، والسدود، والكهرباء، والمواصلات، والاتصالات، والصرف الزراعي والصناعي، والمدن والمجمعات الصناعية والأمن...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها التنفيذ مشاريعهم الجديدة، ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا، ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها[٩٢].

ثالثا: يرى آخرون أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الانفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي في

---

[٩٢] فريد بشير طاهر. **محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية**، ص٢١.

ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الربا على القروض، فتزيد تكلفة رأس المال ل لمشاريع الاستثمارية، مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص، وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثارا تكاملية إنجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه.

خ. **الديون الخارجية:** برز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع، فلا ضير من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن من استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي، ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار، ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري، فحلول موعد سداد الديون من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبياً على الاستثمار الخاص.

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتمّ تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا : من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية، الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلباً على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

د. **الاستقرار الاقتصادي**: يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن، أي تحقيق الوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي[٩٣]، يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي، ومن المتوقع يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي، الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيد مشاريعهم الاستثمارية بسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل، وبذلك تضاف تكلفة الانتظار لترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار، وخفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات:

أولا: تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة الحقيقي مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار.

ثانيا: تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار.

ثالثا: قد يتسبب خفض معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص في الطلب الكلي وتدنيا في مستوي الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت، فتقل قدرتها على التمويل الذاتي لمشاريعها الاستثمارية، وبالتالي يؤثر سلباً على حجم الاستثمار الخاص.

والمؤشر الآخر والهام لعدم الاستقرار الاقتصادي هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فوجود هذا العجز يعني وجود فجوة تمويلية سالبة، لا بد من تمويلها إما

---

[٩٣] محمود علي إبراهيم القصاص. **فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك**، رسالة الماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ص٣١.

بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على الاحتياطات النقدية للدولة، وجميعها تعني زيادة في عرض النقود، وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي إبان الأزمة المالية الأخيرة لدول النمور الآسيوية[٩٤].

ذ. **الاستقرار السياسي**: إن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكعنصر من عناصر المناخ الاستثماري فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية أو إلى اكتنازها ووضعها بعبدا عن مجالات الاستثمار.

وفي دراسة عن عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية، ظهر أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة ٦٣٪، وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف كل من العناصر المحفزة والعناصر المعوقة ل للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية – إلى مجموعات من حيث ترتيب أهميتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر اولي محفز للاستثمار[٩٥].

ر. **الاستقرار التشريعي**: يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية التي والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال،

---

[٩٤] مولاي لخضر عبد الرزاق. بونوة شعيب. **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية**، ص١٤٢.

[٩٥] محمد نظير محمد بسيوني. **دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي**، رسالة الدكتوراه غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ص٣١٧.

وإما غير مباشرة وهي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد وغيرها.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككلّ فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجّع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات وضوحها يقلّل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسيات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة، أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع.

ز. **البنية التحتية المادية والاجتماعية**: تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة در والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، والتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة، في تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية، وإلى إثقال المنتجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المدخلات الأساسية، أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شاها تعزير التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام، وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة، وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب،

ولذلك صار ضمان الاتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمرا بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببت بها البنى التحتية المادية غير المناسبة، وتشكل إمكانية الوصول الفعالة إلى المعلومات بوضوح جزءا من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية العصرية[٩٦].

إن مستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري ولا سيما على صعيد التعليم والصحة، ترسي الدعائم لنمو القطاع الخاص والقوى العاملة السليمة والمعلمة، هي قوى عاملة منتجة، إن الاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وإن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقولة هو أساس مهم التنمية القطاع الخاص.

س. **حكم القانون**: يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها، وتشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم الساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع لخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية، بالتالي يتعين على الحكومات وضع قواعد اللعبة أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات يجعلها قابلة للنفاذ، فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات، وأن الأنظمة القانونية المربكة والمتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة، وتدفع بالشركات إلى أن تصبح أو تظل غير رسمية، ربما يكون الفقير هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر في أحد التقديرات أن ٨٠٪ من المسائل القانونية التي تواجه الفقير تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية، وغالبا ما يلقي اللوم على الفساد بحسب تقدير البنك الدولي، يمكن للفساد أن يخفض معدل نمو الدول بما يقارب ٠،٥٪ أو ١٪ في السنة[٩٧].

---

[٩٦] http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

[٩٧] http://www.arab-api.org/conf_0309/p31.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

المبحث الخامس: ومشكلات التنمية المستدامة ونقدها

من الممكن أن يقال إن تحقيق فكرة التنمية المستدامة في أيّ مجتمع إنساني كان يقتضي وجود مجموعة من الشروط والعناصر الأساسية كي تتحقّق متطلبات الخطة من خلالها في يومنا، وتلك العناصر المؤثرة قد تختلف من مجتمع لآخر حسب الاحتياجات والظروف الواقعية والعوامل الأخرى فيه، لذلك ليس من السهل أن يوضع كل مجتمع أو دولة في المستوى نفسه، حيث هناك انتقادات مهمّة لفكرة التنمية المستدامة رغم إيجابياتها الكثيرة، فنحن في هذا المبحث سنحاول تناول تلك الانتقادات التي تتعرّض لها التنمية المستدامة قدر الإمكان.

المطلب الأول: انتقادات حول مصطلح التنمية المستدامة

أول الانتقادات الموجهة لمصطلح التنمية المستدامة هو نقد تعريف التنمية المستدامة، النقد الذي يعبر عنه كل من يتعامل مع المصطلح بشكل إيجابي أو سلبي هو "غموض المصطلح"، هناك تعريفات مختلفة للمفهوم فقط في تقرير "مستقبلنا المشترك"، نقد آخر للمصطلح هو أن المقصود بعبارة "احتياجات اليوم" في تعريف التنمية المستدامة مفتوح للنقاش، لان هناك فرق بين حاجات الدول المتخلفة والمتقدمة، بالنسبة للبلدان الأقل تقدمًا تكون الاحتياجات الأساسية فيها طبيعية مادية مثل الطعام والنوم والمسكن وما إلى ذلك، لذلك تظل كلمة الحاجة في تعريف التنمية المستدامة غامضة[٩٨]، ولم نستطع أن نتوصل بعد إلى تعريف ثابت وواضح، وقد نستطيع أن نقول إن التنمية المستدامة تستمدّ قوّتها وجاذبيتها من الغموض التي في تعريفها، ويرى الباحث أنّ هذا كذلك يؤدّي إلى مشكلات جذورية في فكرة التنمية المستدامة، ولا بدّ من تحديد تعريف شامل ووافٍ يغطي كل الجوانب والأبعاد المتعلقة بالموضوع، حيث بشكله الحالي يتعارض مع الخطة نفسها إذ إنه لا يراعي ظروف الدول المتخلفة أو النامية.

يتم إعداد معظم سياسات التنمية المستدامة من قبل الدول المتقدمة ونقلها إلى الوثائق الدولية، ينتج هذا الوضع الاعتماد على رغبات وسياسات الدول المتقدمة فيما يتعلق بتشكيل وإدارة سياسات التنمية الوطنية، بالإضافة إلى ذلك فإن معظم الشركات الاستشارية التي تعد

---

[٩٨] معتصم محمد إسماعيل. **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سورية أنموذجاً**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م)، ص٣٩.

مشاريع التنمية المستدامة وجميع المؤسسات المالية الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي التي تدرس هذه المشاريع وتدعمها ماليًا هي في أيدي الدول المتقدمة، لذلك يعتبر هذا الوضع فخًا جديدًا وضعته الدول المتقدمة لـ "إدارة" الدول المتخلفة تحت اسم "الحوكمة العالمية"[٩٩]، هناك أولويات واحتياجات مختلفة في الاستدامة والتنمية بين المناطق والبلدان، على الرغم من أن سياسات التنمية المستدامة التي يتم إعدادها وصياغتها بوثائق دولية وفقًا لأولويات الدول المتقدمة تحدد الأهداف الرئيسية إلا أنها غير متوافقة مع واقع وأولويات الدول والمجتمعات، في حين أن تحقيق أهداف الحدّ من انبعاثات الكربون في مكافحة تغير المناخ ليس ذا أهمية بالنسبة للأشخاص الذين يموتون جوعاً في بلدان وسط إفريقيا والذين يعانون من الأوبئة، لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى المياه النظيفة، بينما مكافحة تغير المناخ قضية أكثر أهمية بالنسبة للبلدان التي ستغرق بسبب ارتفاع الاحتباس الحراري مثل هولندا[١٠٠].

الصورة السلبية الأخرى للتنمية المستدامة هي الموقف غير المتسق للبلدان المتقدمة والنامية تجاه حماية البيئة، على سبيل المثال يُسمح باستخدام عقار ما في البلدان النامية بينما يُحظر استخدامه في البلدان المتقدمة، لمزيد من التنمية في البلدان التي حققت الثورة الصناعية وفي البلدان الواقعة بين الحداثة والتقاليد أو التي بنت حداثة بديلة فإن التدمير البيئي الطبيعي بمختلف أنواعه وأحجامه فقط للحفاظ على الحياة يؤثر سلبًا على التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى هناك رأي آخر مفاده أن "العلاقة بين التنمية وجودة البيئة ستنظمها أدوات سياسية وعملية مختلفة"، وهنا تتم الدعوة إلى إمكانية مواءمة التوازنات الاقتصادية الجديدة مع البيئة من دون التضحية بمفهوم التنمية، ومع ذلك لا يمكن الحديث عن الوعي البيئي ومفهوم الحماية وظاهرة ذات محتوى وجودة قابلين للتعميم، لأنه يُلاحظ أن الدول الصناعية تفضل استخدام وتنفيذ معايير حماية البيئة طالما أنها لا تؤثر على مصالحها الخاصة،

---

[٩٩] https://sendika.org/2008/02/surdurulebilir-kalkinmanin-kuresel-cokusu-baran-bozoglu-18230 / شوهد في ٢٠٢٢/٠٢/١٠.

[100] Alexandra Swann. *A Short Introduction to Understanding Agenda 21.* https://www.youtube.com/watch?v=VvDu9wC8UNI شوهد في ٢٠٢٢/٠٢/١٠.

لتوضيح الأمر بشكل أكثر يمكننا أن نقول إنه من المعروف أن الدول الصناعية تتعامل مع المشكلات التي تؤثر عليها سلباً بشكل جديّ، بينما يتغير تعاملها مع الدول النامية الأخرى، وتظهر سلوكيات مختلفة عندما يتعلق الأمر بعلاقاتها مع الطبيعة ومحاولة تنفيذ النظم الاقتصادية التي هي يتعارض مع البيئة بالنسبة لهم، إضافة إلى هذه الظاهرة إن الدول النامية تركز على المصالح قصيرة الأجل قبل كلّ شيء، وأنهم يريدون تحقيق إنتاج مربح باستخدام الموارد الطبيعية مثل الزراعة وتربية الحيوانات والتعدين وما شابه ذلك قدر الإمكان من أجل الحصول على الدخل من غير جهد والمزيد من الربح في وقت قصير[١٠١].

تتخذ الدول الصناعية قرارات وتقدمها كتوصيات للدول النامية مثل تسريع التنمية المستمرة والمتوازنة للبيئة، وتحرير التجارة، والدعم المتبادل للتجارة والبيئة، وتطوير السياسات الاقتصادية المتوافقة مع التنمية المستمرة والمتوازنة، ومع ذلك في حين أن البلدان النامية في طور دمج توصيات حماية البيئة هذه في خططها وبرامجها القطرية وجعلها فعالة، فإن المشاكل البيئية في هذه البلدان تتفاقم نتيجة البرامج التي تنفذها للبلدان الصناعية من أجل الدول النامية، والعقوبات الاقتصادية والسياسية التي تجلب ريعًا كبيرًا لبلدانهم، ولهذه الأسباب يتعرض العالم لأخطار جسيمة كبيرة، يشير ساكس إلى هذا الوضع قائلاً "الطريق ليكون خلاص الكوكب، موجة جديدة من التبرير للتدخل في حياة جميع الناس على الأرض"[١٠٢].

المطلب الثاني: تقديم الاقتصاد على البيئة

لقد ورد بوضوح في تقرير برونتلاند وبعده مع إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١، أن التنمية المستدامة تغطي التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بعبارة أخرى لا يؤدي التنمية المستدامة إلى زيادة النمو الاقتصادي فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى زيادة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، ومع ذلك في سياسات وممارسات التنمية المستدامة وتطبيقاتها فقد تمّ نسيان البعد الاجتماعي تدريجياً، وبدأت الأهداف الاقتصادية التي تركز على النمو المادي في الهيمنة، هذا التطور يبتعد

---

[101] Kubra G. OZCAN. *Failure of Sustainable Development, Criticism on Sustainable Development and Alternative Approaches to the Perception of Environment*, MA Thesis, Tekirdag Namik Kemal University, Turkey, 2019. p.24.

[102] Wolfgang Sachs. *Enviroment and Devolopment: The Story of a Dangerous Liason*, 1991. *The Ecologist*, 21 (6), p. 252-257.

عن هدف التنمية الاجتماعية، إن القضاء على التمييز الاقتصادي والسياسي والقانوني وعدم المساواة في المجتمع، وهو أحد أهداف التنمية، لا يمكن تحقيقه إلا بضمان التنمية الاجتماعية.

هناك حاجة في سياسات التنمية المستدامة إلى تعريفات للتنمية بغض النظر عن كون التنمية نموًا اقتصاديًا، في الاستخدام التقليدي غالبًا ما تستخدم التنمية كمرادف للنمو، ووفقًا للاقتصاد التقليدي يعتبر تحسين عناصر الإنتاج الحقيقي للفرد، ونصيب الفرد من الاستهلاك، والتضخم، والبطالة نموًا أو تطورًا، ومع ذلك إن التنمية مفهوم لا يتطلب فقط التقييم الكمي للاقتصاد، ولكن يتطلب أيضًا تحسّن الجوانب النوعية للاقتصاد وحتى التطورات في العديد من المجالات المختلفة خارج الاقتصاد، لأنّ التنمية المستدامة التي تهدف إلى التوزيع العادل للثروة بين البلدان وبين المجموعات داخل الدولة في جوهرها لا تستهدف فقط التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا تستهدف التنمية البشرية، لذلك فإن جميع البنود التي تمت مناقشتها في تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة مثل الحصول على المياه النظيفة، ومعدلات استخدام الكهرباء، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال أثناء الحمل والولادة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستوى التعليم، والمساواة بين الجنسين، ومعدلات استخدام الإنترنت، يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار في تخطيط التنمية المستدامة، كما يجب حساب نجاح الخطة على تطوير أو تحسين هذه العناصر[١٠٣].

بناء على ما تمّ ذكره يجب اعتبار تطوير سياسات التنمية المستدامة بمثابة تحسين اجتماعي وبشري وسياسي واقتصادي وبيئي ضروري لرفاهية الإنسان بدلاً من النمو الاقتصادي وحده، ومع ذلك فإن معظم خطط التنمية المستدامة تأخذ نظرة سطحية حول ما إذا كان النشاط يولد دخلاً اقتصاديًا، وما إذا كان مستدامًا على مدى فترة طويلة من الزمن، وجزئيًا ما إذا كان يضر بالبيئة أو الثقافة المحلية، ولكن في هذه الخطط من الضروري التعامل مع التنمية المستدامة بجميع أبعادها وتحقيق الهدف المتمثل في ضمان رفاهية الإنسان، في واقع الأمر حتى في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة يتم تعريف التنمية المستدامة الآن على أنه "تعظيم الرفاهية"، وليس "تعظيم المنفعة الناتجة عن الاستهلاك"، وبالتالي من حيث النظريات الاقتصادية

---

[103] Peter Marcuse. *Sustainability is Not Enough*, Environment and Urbanization, Vol. 10, No. 2, 1998. p.106.

يتم تضمين أهم عناصر رفاهية الإنسان مثل الغذاء والملبس والصحة والتعليم في تعريف التنمية المستدامة، بمعنى آخر يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها تشمل التنمية الاجتماعية، على سبيل المثال هناك اقتصاديون يعرّفون التنمية الاقتصادية على أنها "عملية معقدة لا تقتصر على أبعادها الاقتصادية فحسب، بل تشمل جميع الأبعاد الاجتماعية والنفسية والسياسية للمجتمع"[١٠٤].

المطلب الثالث: عدم العدل في توزيع الثروات والدخل ونموّ الاقتصادات

تنقسم دول العالم إلى مجموعتين أساسيتين من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، هما الدول المتقدمة والدول المتخلفة، لقد استغلت البلدان المتقدمة موارد العالم خلال عدّة القرون الماضية، ووصلت إلى موقعها المتميز الحالي بصفتها المالك الوحيد للثورة الصناعية والتجارة الدولية، تتحكم هذه البلدان الصناعية ذات التقنية العالية في التدفق الدولي للسلع والأموال والموارد، السمة الرئيسية للبلدان المتخلفة هو الفقر، يُشار إلى استخدام أقل للموارد الطبيعية، ومحدودية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخلف في المعلومات والتكنولوجيا كسبب لهذا الفقر، ولكن ومع ذلك فإن البلدان المتقدمة التي كانت تستغلّ موارد العالم لفترة طويلة، وتحول الموارد الجوفية والسطحية إلى مواد معالجة أو طاقة، وتنظم تداولها، لم يحصلوا على تلك الثروات فحسب، بل تسببوا في ظهور الفساد والتلوّث أيضًا نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي نفذوا حتى الآن.

الدول الصناعية التي تكشف عن مخاوفها بشأن البيئة تقع عمومًا في نصف الكرة الشمالية، فإن البلدان التي تسمى البلدان النامية أو المتخلفة والتي تؤكد على قضايا الفقر والتنمية تقع في الغالب في الجنوب، يوصف هذا التمييز على أنه التمايز بين الشمال والجنوب في نهج التنمية المستدامة، بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي فإن سبب المشاكل البيئية هو النمو السكاني المفرط، والتقنيات الملوثة غير الكافية والمستهلكة للطاقة، الحل هو سياسة فعالة لتحديد النسل، والتخلص من الديون الخارجية للبلدان المتخلفة ونقل التقنيات البيئية، أما بالنسبة للجنوب فإن المشاكل البيئية هي نتيجة طريقة الإنتاج / الاستهلاك المهدرة لدول القارة الشمالية

---

[104] Nazim – Elvan COKISLER. *Critics of The Concept of The Sustainable Development*, International Journal of Contemporary Tourism Research, 1, 2017. P.5.

أي المتقدمة وتخلف دول القارة الجنوبية، تريد البلدان المتخلفة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأرقام المطلقة والمطالبة بنقل التقنيات البيئية بحرية من البلدان المتقدمة وإلغاء ديونها.

من أهم العقبات التي تتعرض لها التنمية المستدامة عدم المساواة في الدخل، الإنسان الذي يتطلع إلى كسب وجبته التالية لن يستمع إلى النصائح حول حماية البيئة، الإجراءات التي يبدو أنها أسوأ ضرر بيئي لبلدان الشمال – مثل قطع الغابات المطيرة للحصول على الوقود – غالبًا ما يقوم بها أشخاص ليس لديهم وسائل أخرى للدخل إلا هي، أدى ظهور المشكلات البيئية بالتوازي مع التطور الرأسمالي وزيادة استهلاك الموارد الطبيعية إلى حقيقة، هي أن أبعاد وتأثيرات المشاكل البيئية في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة هي على مستويات مختلفة، لذلك أثناء تقييم التنمية المستدامة تكتسب معاني مختلفة من حيث البلدان المتخلفة والمتقدمة، وفي هذا الصدد برزت مسألة ما إذا كانت التنمية المستدامة هي نموذج إنمائي عالمي إلى التقدم.

في حين أن هناك تطورات اقتصادية كبيرة وزيادات في مستوى الرفاهية في بعض أجزاء العالم، لا يزال جزء كبير من سكان العالم يعيش في فقر مدقع وبؤس، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى استمرار الفقر عند هذه المستويات المرتفعة عدم المساواة التي نواجهها في مجالات مثل توزيع الدخل والثروة، والصحة، والتعليم، والحصول على الخدمات المالية، عدم المساواة هذا يتسبب في الفقر، وهو أيضًا مشكلة في حد ذاته في مجالات الحياة المختلفة، هناك مقاييس مختلفة تكشف عدم المساواة في الدخل بين الناس والبلدان والمناطق، في دراسة أجريت للكشف عن عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق، تم حساب بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٨٧٠م، وفقًا للمعلومات التي تم الحصول عليها من الدراسة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٨٧٣ دولارًا في عام ١٨٧٠م، في نفس العام كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية أعلى بخمس مرات من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الأفريقية، زاد هذا التفاوت إلى ١٣ ضعفا في عام ١٩٥٠م و ١٨ ضعفا في عام ٢٠٠٣م كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٤): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم حسب المنطقة بالدولار الأمريكي[105]

المنطقة	١٨٧٠	١٩١٣	١٩٥٠	١٩٧٣	٢٠٠٣
أوربا الغربي	١,٩٦٠	٣,٤٥٧	٤,٥٧٨	١١,٤١٧	١٩،٩١٢
الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا	٢,٤١٩	٥,٢٣٣	٩,٢٦٨	١٦,١٧٩	٢٨،٠٣٩
آسيا	٥٥٦	٩٦٩	٧١٧	١,٧١٨	٤,٤٣٤
أمريكا اللاتينية	٦٧٦	١,٤٩٤	٢,٥٠٣	٤,٥١٣	٥,٧٨٦
أوربا الشرقي، الاتحاد السوفيتي	٩٤١	١,٥٥٨	٢,٦٠٢	٥,٧٣١	٥,٧٠٥
إفريقيا	٥٠٠	٦٣٧	٨٩٠	١,٤١٠	١,٥٤٩
العالم	٨٧٣	١,٥٢٦	٢,١١٣	٤,٠٩١	٦,٥١٥
الفرق بين الأدنى والأعلى	٥,١	٨,١	١٣,١	١٢,١	١٨,١

[105] Jutta Bolt, Jan Luiten Van Zanden. The Maddison Project: Collaborative Research on Historical National Accounts, Economic History Review, V67, No:3 (2014), Pp. 627-651.

هذا الفرق الهائل أكثر خطورة اليوم، حسب البيانات التي نشرها البنك الدولي بينما بلغ متوسط دخل الفرد في أفقر ٢٠ دولة في العالم حوالي ١٣٠٠ دولار في عام ٢٠١٥، كان متوسط دخل الفرد في أغنى ٢٠ دولة حوالي ٦١ ألف دولار، أي ٤٦ ضعفاً، بالإضافة إلى عدم المساواة بين البلدان هناك تفاوت في توزيع الدخل بين الأشخاص الذين يعيشون في البلد نفسه، إن عدم المساواة الذي يُلاحظ في توزيع الدخل العالمي يكون أسوأ عندما ننظر إلى توزيع الثروات، ٦٧٪ من الثروة العالمية البالغة ٢٥٠ تريليون دولار موجودة في أمريكا الشمالية وأوروبا، بينما تمتلك أفريقيا التي يعيش فيها أفقر الناس ١٪ فقط من الثروة العالمية، عندما يتم فحص مؤشر نصيب الفرد من الثروة الذي يوفر مقارنة صحية يظهر عدم المساواة في الثروة بين المناطق بشكل أكثر وضوحًا، وبالتحديد بينما نجد ٣٧٪ من الثروة العالمية في أمريكا الشمالية ، يبلغ نصيب الفرد من الثروة السنوية ٣٤٢،٣٠٢ دولارًا، وهذا المبلغ ١٢٨,٥٠٦ دولارًا في دول أوروبا، أما إفريقيا والهند اللتان تمتلكان أصغر حصة من الثروة العالمية وهي تقارب ٤٠٠٠ دولار للفرد في السنة، هناك مؤشر آخر يُظهر أن القواعد تعمل لصالح الأقوياء وهي أن المؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (**IMF**) المعروفين باسم مؤسسات بريتون وودز (**Bretton Woods**)، ليست حساسة للغاية للقضايا الاجتماعية والاقتصادية، أوضح دليل على ذلك يلاحظ في نتائج دراسة أجريت باستخدام بيانات ٣٩ دولة مستفيدة من برامج الاستقرار التابعة لصندوق النقد الدولي، وحسب نتائج هذا البحث تؤدّي برامج الاستقرار التي ينفذها صندوق النقد الدولي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل في هذه البلدان[١٠٦].

المطلب الرابع: تقديم مصالح البشرية على حماية البيئة وحملة التصنيع

تكمن في مصادر فكرة التنمية المستدامة نظرية أن الإنسان هو صاحب الطبيعة، وأن الطبيعة هي المورد الذي يُعطى لخدمته وتصرفه لتنمية الإنسان ورفاهه، هذا الفهم البيئي حول الإنسان يؤسس العلاقة بين الإنسان والبيئة من خلال اتصال خاطئ، فسوف يعمل من نقطة خاطئة في تحديد طبيعة هذه العلاقة وقواعدها، لا يمكن حماية البيئة بشكل كامل من البشر في وجود

---

[106] Kubra G. OZCAN. *Failure of Sustainable Development, Criticism on Sustainable Development and Alternative Approaches to the Perception of Environment*, p.31.

نظرية وفهم يتفوق فيه البشر على البيئة[١٠٧]، تظهر ثلاثة عناصر في مقدمة بناء خطاب التنمية المستدامة، أولاً يتم التركيز على اقتصاد السوق ويتم إعطاء الانطباع بأن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث في اقتصاد السوق، ثانياً يتم التأكيد على البعد الإنمائي للتنمية المستدامة بدلاً من البعد البيئي، ثالثًا وأخيرًا يهدف في المقام الأول إلى زيادة الفوائد البشرية والصحة ونوعية الحياة في التنمية المستدامة من خلال نهج محوره الإنسان، هذا المنهج يخالف مفهوم التنمية المستدامة، وهذه من تناقضات الخطة.

حملة التصنيع من الجوانب التي يتمّ انتقاد مفهوم التنمية المستدامة من خلالها، حيث إن المفهوم بمعناه الأولي يشمل التنظيم الاجتماعي للإنتاج في إطار القواعد التي ستضمن تنسيق العناصر المشاركة في عملية الإنتاج خارج صور المصانع والآلات والتكنولوجيا، إلا أن المؤشرات التي يشير إلى الأيديولوجية البيئية واسعة بما يكفي لاختراق جميع مجالات الحياة، يُعرّف التصنيع الذي تقدم الأيديولوجية البيئية نفسها بديلاً له كنظام فكري وأسلوب سياسي تقوم عليه الأحزاب اليسارية واليمينية والأنظمة الرأسمالية والاشتراكية السابقة، ويشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفردية، حسب لأيديولوجية البيئية فإن الصناعة التي تحدد المجتمع الصناعي ورأس المال والتكنولوجيا توفر الرفاهية لأقلية صغيرة فقط من خلال تنظيم الإنتاج القائم على استفزاز الطلب في عملية إنتاج كثيفة على الصعيد الاقتصادي، بينما تدفع الأغلبية للفقر.

يُذكر أن هيكل التصنيع وإدارته وسياساته فيما يتعلق بالبيئة تتشكل من خلال وجهات نظر تتمحور حول الإنسان، ويُنظر إلى الطبيعة على أنها أداة يجب أن يتمّ غزوها وتهيمن عليها، وهي تخدم الأغراض البشرية، وتعتبر موردًا مفتوحًا إلى الأعمال التجارية بدلاً من أن تكون قيمة يجب حمايتها ونقلها إلى الأجيال القادمة، إن مصدر المشكلات المتنوعة والمعقدة التي تواجهها المجتمعات الصناعية في النصوص التي تشكلت فيها الأيديولوجية البيئية هو المجتمع الصناعي نفسه، والذي يتم تحديده بطريقة تفكيرية وسياسية المعبر عنها في مفهوم التصنيع، إن نقد مفهوم التصنيع في علاقة تبادلية مع العناصر الأيديولوجية الأخرى للبيئة، يعتمد حل المشكلات

---

[107] Chris Sneddon and Others. *Sustainable Development in a Post-Brundtland World*, Ecological Economics 57, 2006, p.260.

الاقتصادية التي تتراوح من البطالة إلى الفقر الناتجة عن النمو اللامحدود والنزعة الاستهلاكية والحتمية التكنولوجية التي تحكم الاقتصاد على قيود النمو، الذي هو أحد العناصر الأيديولوجية للبيئة، وإنشاء مقياس مناسب في التكنولوجيا وانخفاض عدد السكان[١٠٨].

المطلب الخامس: بعض الانتقادات الأخرى للتنمية المستدامة

إن أحد الجوانب التي يتمّ نقدها في مفهوم التنمية المستدامة هو علاقة الخطة والرأسمالية، في النظام الرأسمالي لا يمكن تحقيق سياسات التنمية المستدامة من ناحيتين، فإن الشرط الأساسي لاستدامة أي نشاط في الرأسمالية هو أن يكون النشاط مربحًا أو على الأقل تكون الفائدة التي سيتم الحصول عليها أكثر من التكلفة، لذلك في النظام الرأسمالي لا يمكن تطبيق خطة التنمية المستدامة إلا في القطاعات ذات الأرباح العالية وبطريقة تزيد الربح، لذلك ليس من الممكن أن تستمر الأعمال غير المجدية أو غير المربحة فيما يتعلق بقطاع ما، وإن ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة مثل حماية البيئة غالبًا ما يكون مرتفع التكلفة وغير مربح بالنسبة للقطاع أو الشركة، والعائد والمزايا الاجتماعية هي قضايا طويلة الأجل، في هذه الحالة لا يمكن تطبيق مقتضيات التنمية المستدامة في النظام الرأسمالي لأن الرأسمالية ليس لديها خطة أخرى سوى كسب المال[١٠٩].

ثانيًا تتعارض سياسات التنمية المستدامة الحقيقية مع دورة الإنتاج المستمرة للرأسمالية وزيادة الاستهلاك تمامًا، حيث إن التنمية المستدامة تتطلب أولاً إعادة تنظيم الأنشطة البشرية بطريقة تخفف من الضغط على البيئة، ولكن رغم أن سياسات التنمية المستدامة تهدف إلى زيادة رفاهية الناس ودخلهم، إلا أنها لا تهتمّ بكيفية استخدامهم للأموال، من ناحية أخرى في النظام الرأسمالي يميل الناس إلى الإنفاق والاستهلاك أكثر مع زيادة دخلهم ومستوياتهم الاقتصادية، لأن احتياجات ورغبات الإنسان غير محدودة، ومع تلبية الاحتياجات الأساسية تحل محلها المزيد والمزيد من الاحتياجات الفاخرة، بالإضافة إلى ذلك فإن الفهم الرأسمالي للاستهلاك يؤثر أيضًا على الناس لشراء سيارات أكبر ومنازل أكبر، والمزيد من السلع والمزيد

---

[108] Aykut COBAN. *The Articulation of Ideological Elements of Ecologism*, Journal of SBF Ankara University, V57, No:3. p.12-17.

[109] Peter Marcuse. *Sustainability is Not Enough*, Environment and Urbanization, p.107.

من الطعام وإلى آخره، إذا لم يتم منع الاستهلاك المفرط، وهو ضغط الرأسمالية، فسوف تستمر الضغوط على البيئة في الازدياد، لا يعني الاستهلاك المفرط استخدام المواد الخام فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى استخدام المزيد من الطاقة وتوليد المزيد من النفايات، في هذه الحالة سيكون من التناقض الكبير أن يكون الإنسان قادرًا على تطبيق كل من سياسات التنمية المستدامة التي تتطلب استهلاكًا أقل، والرأسمالية التي تفرض المزيد من الاستهلاك في الوقت نفسه، لهذا السبب اليوم لا يتم ذكر سياسات تقليل الاستهلاك على الإطلاق في سياسات التنمية المستدامة.

جميع سياسات التنمية المستدامة بما في ذلك تقرير برونتلاند تدعو إلى أهمية المزيد من التصنيع والمزيد من الإنتاج والمزيد من التحضر، يعد التحضر مهمًا بشكل خاص للتنمية والتحديث، ويتم تشجيع الدول المتخلفة على التحضر على النموذج الغربي، فإن المدن هي مستوطنات يتم فيها تنفيذ أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة أعلى، أي يتم تنفيذ المنتجات التي توفر الرفاهية، وبالتالي يتم إنتاج الرفاهية وتوزيعها من خلالها، ويتم تحقيق الابتكارات فيها[١١٠]، لذلك تعتبر سياسات التنمية المستدامة "أسلوب الحياة الغربية الحديثة"، خاصة في البلدان المتخلفة تعتبر التنمية أسلوب حياة على نمط الولايات المتحدة ودول أوروبا، ولكن إذا كان هدف التنمية والنمو والتصنيع والتحضر هو نموذج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، فنحن بحاجة إلى عالمين آخرين لاستهلاك مواردهما الطبيعية حتى يعيش سكان العالم الحاليون جميعا على هذا المستوى[١١١]، لهذا السبب تدعو لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وجدول أعمال القرن ٢١ إلى وضع حد لنمط الحياة الغربي، ومع ذلك يتم تفسير هذه الدعوات على أنها فرض للشيوعية ومحاولة تدمير نمط الحياة الديمقراطية الحديثة، خاصة في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد مراكز الحياة الحديثة[١١٢].

---

[110] Scott Campbell. *Green Cities ,Growing Cities, Just Cities*. Journal of the American Planning Association, Vol:62, No:3, p.297.

[111] Ronnie Harding. *Ecologically Sustainable Development: Origins, Implementation and Challenges*. Desalination, Vol:187, No:1, p.231.

[112] Alexandra Swann. *A Short Introduction to Understanding Agenda 21*. https://www.youtube.com/watch?v=VvDu9wC8UNI شوهد في ٢٠٢٢/٠٢/١٠.

الفصل الرابع

صيغ التمويل الإسلامي المصرفي المتعلقة بالتنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

تمهيد

إن عمل المصارف الإسلامية الأساسي الاستثمار وتوظيف الأموال بمراعاة القواعد والضوابط التي حدّدتها الشريعة الإسلامية، ومن أهمّ الوسائل التي تستخدمها المصارف في توظيف الأموال هو التمويل، والتمويل من أبرز الطرق التي تتحقّق به أهداف التنمية المستدامة في قطاع الصيرفة الإسلامية، هذا بسبب وجود الأبعاد المختلفة في قيام المصارف الإسلامية منها الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، تساهم المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مباشرة، وهذان الجانبان يكتملان ويتطوّران في حالة اهتمام المصرف بهما في معاملاته ومشاريعه التي يقوم بها بنفسه أو من خلال تمويلها، ولا يستهدف إلى التركيز على الربح فقط مثل المصارف التقليدية بل يراعي المجتمع ونهضته وتنميته بشكل مستديم، وفي هذا الصدد تقدم المصارف الإسلامية عدّة صيغ تمويلية تهدف إلى تحقيق التنمية بأنواعها مع توافقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وفي هذا الفصل سيقوم الباحث بتقسيم أهمّ هذه الصيغ إلى قسمين في مبحثين وهما الصيغ القائمة على أساس الاسترباح وهي تجمع المديونية والمشاركة والبيوع، والصيغ القائمة على أساس التبرّع، وفي المبحث الثالث والأخير يقوم الباحث بإبراز دور تلك الصيغ في تحقيق التنمية المستدامة قدر الإمكان، وقام الباحث بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرع وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

لا شكّ أن هناك كثير من صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي، وهذه الصيغ تقوم على أسس مختلفة، كما مرّ ذكره بعضها تهدف إلى الاسترباح وبعض الآخر مبنيّ على مفهوم التبرّع، في المبحث هذا سيختار الباحث منها ما يوضّح أهميّة الموضوع الذي هو صداد بحثه، لذلك سيقتصر في صيغ معيّنة فقط، ومن الصيغ التي سيدرسها الباحث في هذا المبحث والقائمة على أساس الاسترباح صيغة المرابحة (للآمر بالشراء) والمشاركة مع أنواعها والإجارة مع أنواعها.

المطلب الأول: صيغة المرابحة (للآمر بالشراء) وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة:

هو من أصل الرِبْحِ، وقيل عن الرِبْحِ الزيادةُ الحاصلةُ في المبايعة[١١٣]، والعرب يقول للرجل إذا دخل في التجارة بالرِّبْحِ والسَّمَاحِ، ورَبِحَ فلانٌ، وبَيْعٌ مُرْبِحٌ[١١٤]، وكذلك يُطلق على الزيادةُ الحاصلةُ على رأسِ لمالِ نتيجةَ تقْلِيبِ المالِ في عمليّات التَبَادُلِ المختلِفَةِ[١١٥]، والمرابحة مشتقة من هذا الأصل.

للمرابحة تعريفات عديدة أطلقها الفقهاء والمختصّون، وسوف يأتي الباحث بتعريفات عدة من المعاصرين والقدماء قدر الإمكان، من هذه التعريفات هو تعريف البنك الإسلامي للتنمية، يعرّف البنك المرابحة ببيع الشخص ما تملّكَهُ بالشراء بالسعر الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم[١١٦]، في تعريف الشيخ المناوي قيل البيع بزيادة على الثمن الأول[١١٧]، من تعريفات الفقهاء القدماء أنه بيع الشخص سلعته مرابحة ببيان رأس المال ومقدار الربح وما يزاد في الثمن[١١٨]، وأيضا يذكر الشيرازي في كتابه المهذب في الفقه الشافعي أنه يجوز بيع السلعة مرابحة،

---

[١١٣] الأصفهاني. **المفردات**، ص٣٣٨.

[١١٤] ابن منظور. **لسان العرب**، ج١، ص١٥٥٣.

[١١٥] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٢٢٦.

[١١٦] فخري حسين عزي. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص٣٨.

[١١٧] عبد الرؤوف المناوي. **التوقيف على مهمّات التعاريف**، ص٣٠٢.

[١١٨] الشيرازي. **التنبيه في الفقه الشافعي**، ص٩٥.

وهو أن يبين رأس المال ومقدار الربح، بأن يقول: ثمنها مائة، وقد بعتك إياها برأس مالها وربح درهم في كل عشرة، فجاز البيع به لأن الثمن معلوم كما لو قال بعتك بمائة وعشرة[١١٩]، وقيل في المذهب الحنفي إن المرابحة نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، وهو بيع جائز لاستجماع شرائط الجوائز[١٢٠].

لقد مرّ ذكر تعريفات عديدة عن بيع المرابحة من مصادر قديمة وحديثة، ووردت لها تعريفات عديدة، وفي التعريف الذي يميل إليه الباحث وفي التعريفات الأخرى وإن اختلفت الصياغة إلا أن لها دلالة واحدة في جميع التعريفات، حيث إن الموضوع يدور حول بيع البضاعة بثمن الشراء وزيادة ربح معلوم، فيقوم البائع في المرابحة بتعريف المشتري بثمن شراء سلعته، ويأخذ منه ربحا ما، ير، فلذلك تعتبر المرابحة من بيوع الأمانات، حيث إنه معتمد على إخبار المشتري بثمن السلعة وتكلفتها والزيادة التي عليها، من الممكن أن يستنبط هذا التعريف الشامل مع دلالتها من التعريفات التي سبق ذكرها، ولا شكّ أن المرابحة لها شروط وقواعد في تطبيقها، سوف يأتي الباحث الآن بضوابط أو شروط المرابحة ونختم هذا الموضوع.

شروط المرابحة: المرابحة من أكثر المعاملات المالية الإسلامية استخداما وتفضيلا، وهذا يزيد من أهميّتها، في هذه الفقرة يختصر الباحث الكلام في شروط صورتها القديمة والمطبقّة حالياً مع بعضهما قدر المستطاع.

١. أن يكون الثمن الأول والربح معلوما[١٢١]، يشترط في عقد المرابحة أن يكون رأس المال معلوما للمتعاقدين محل العقد، لأن بيع المرابحة هو بيع بالثمن الأول، وهذا العبء يقع على البائع، اشترط جميع الفقهاء معرفة رأس المال للسلعة للمتعاقدين، لأنه ليس هناك طريق آخر لمعرفة الثمن، أما الربح كذلك لا بد أن يكون معلوما من قبل المشتري[١٢٢]، حيث إن المرابحة من بيوع الأمانة.

---

[١١٩] الشيرازي. **المهذب في الفقه الإمام الشافعي**، ص١٣٣.

[١٢٠] علي بن أبي بكر المرغياني برهان الدين أبو الحسن، **الهداية شرح بداية المبتدئ مع شرح العلامة عبد الحي اللكنوي**، ج٥، ص١٥٦.

[١٢١] الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ج٣، ص١٥٩.

[١٢٢] الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، ج ٢، ص ٤٧٦.

٢. أن يكون عقد المرابحة خاليا من الربا، لقد ذكر الباحث سابقا أن المرابحة من بيوع الأمانة، لذلك اشترط لصحة عقد المرابحة أن يكون خاليا من المحظورات الشرعية والربا من أكبرها في المعاملات المالية خاصة، فلذلك يجب ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من الأموال الربوية، مثلا إذا اشترى البائع مكيلا بجنسه فلا يجوز له بيعه مرابحة، لأن في هذه الحالة الزيادة ستكون ربا وليس ربحا، أما إذا اختلف الجنس فتجوز الزيادة[١٢٣].

٣. أن يكون العقد الأول صحيحا، المرابحة بيع بالثمن الأول، فلذلك لا بد أن يكون العقد الأول صحيحا، فإن كان فاسدا لا تجوز المرابحة، لأن ما يبنى على فاسد فهو فاسد.

٤. أن يكون رأس المال من المثليات كالعدديات أو المكيلات والموزونات، فإن كان لا مثل له أو قيميّاً لا يجوز بيع السلعة مرابحة[١٢٤]، لأن المرابحة كما سبق ذكره هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ما، وبهذا الوجه هي تعتبر من بيوع الأمانة، لذلك يجب أن تكون بعيدة عن الأمور الربوية.

من الجدير بالذكر أن المرابحة المطبقة في الصيرفة الإسلامية آخذة في التوسع في معظم البلدان، حيث إنها تمويل على أساس الملكية وتجنب معاملات مالية تقليدية قائمة على القروض الربوية التي تجعل النقود سلعة تشترى وتباع، وهذا ما يجعل المرابحة أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في توظيف الموارد المالية في الاقتصاديات الإسلامية، إضافة إليه هي تكون معتمدة في الاستثمار الحقيقي المنتج ويجذب العمالة، ويهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة التي تعطى فيها الأولوية لمقاصد الشريعة الإسلامية للأجيال الحالية والمقبلة، هذا ما يجعلها من أهم أشكال التنمية المستدامة التمويل الإسلامي.

قبل أن ندخل في موضوع التمويل باستخدام بيع المرابحة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة نود أن نتطرق إلى أن السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية بشكل عام، وهو أن المصارف الإسلامية تقوم بتأسيس نظامها التمويلي على أساس دمج رأسمال بالعمل، بمعنى تمازج المال

---

[١٢٣] الكاساني، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ص٢٢١-٢٢٢.

[١٢٤] الخطيب الشربيني، **المصدر السابق**، ج ٢، ص ٤٧٧.

بجهد الإنسان هادفة إلى زيادة الإنتاج وخلق ثروة حقيقية وفقا للشريعة الإسلامية ومقاصدها كي يشارك الجميع في المجتمع في تحقيق التنمية الشاملة، بناء عليه يتمّ توجيه أغلب الودائع إلى المشاريع الإنتاجية، وهذا يؤدّي إلى استقرار القوة الشرائية للنقود مع انخفاض التضخم، فبالتالي تعود المصلحة إلى المجتمع كله[١٢٥].

يُعتبر التمويل بصيغة المرابحة من الأنواع القائمة على البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة، كما تختلف أساليبها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، تلك المجالات المناسبة لأهداف ومبادئ التنمية المستدامة تتمّ من عن طريق دعم التنمية الاقتصادية وتشجيع النمو اقتصاديا باستخدام التمويل في الأنشطة الصناعية، الزراعية، والخدمية من حيث تطبيقها المعاصر، ولا شكّ أنّ لها مساهمة بارزة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من الرفع في الناتج القومي للاقتصاد وتنويع الحركة التجارية، فبالتالي تصبح قادرة على خلق القيمة المضافة والقضاء على البطالة، كذلك اجتماعيا يساهم من خلال الخدمات وتلبية المجتمع والمؤسسات ومتطلباتها، إضافة إلى هذه يتمّ تنويع التمويلات كي يشمل كل طبقات المجتمع لتحسين مستوياتها المعيشية من أجل الحصول على حياة أفضل[١٢٦]، وكي يتمّ استيعاب أهميّة المرابحة في الصيرفة الإسلامية الماليزية يعرض الباحث نسب التمويل بالعقود الشرعية.

---

[١٢٥] إلياس يوسف بن خدة. **الوظيفة التنموية للمصارف الإسلامية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، د.ت.)، ص٢٩-٣٠.

[١٢٦] حسناوي بلال. **دور أساليب التمويل بالمرابحة للمشاريع في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجربة البنك الإسلامي للتنمية في بعض الدول–**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاد دويل والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص١٥٤.

الجدول رقم (١٥): نسب التمويل بالصيغ الإسلامية في الصيرفة الماليزية ٢٠١٦[١٢٧]

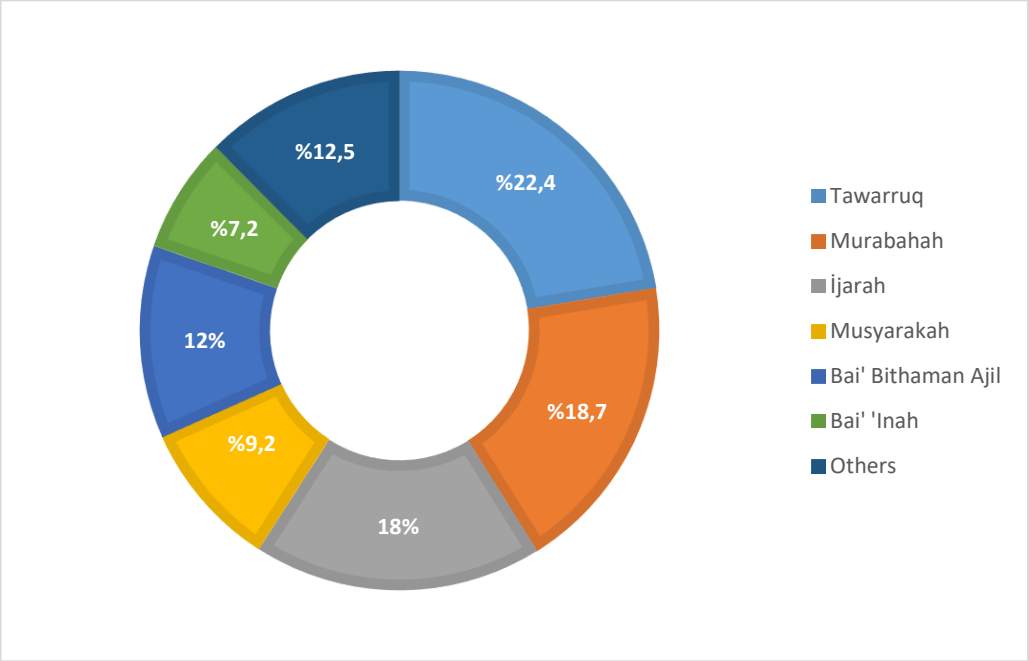

كما يتضح في الصورة التي تمّ عرضها أن المرابحة تأتي في الدرجة الثانية من العقود الشرعية التي يتمّ التعامل بها في الصيرفة الماليزية، ويجدر بالذكر أن معظم عقود المرابحة تخدم الأنشطة الاقتصادية المتوسطة والصغيرة حجما، فها يعني أنها قد خدمت آلافا من أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة، واستطاعوا إكمال أنشطتهم التجارية من خلال هذه الصيغة وباشروا أعمالهم، وهذا يعني أنها في أهميّة خاصة، للك سيقوم الباحث بالنظر في المرابحة وأثرها في التنمية المستدامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي القطاع الصناعي، القطاع الزراعي والقطاع الخدمي، سوف يتمّ التطرّق إلى مكانة المرابحة في هذه القطاعات الأساسية وأثرها في التنمية المستدامة من خلالها.

أ. **القطاع الصناعي**: يتم تمويل قطاع الصناعة بما يحتاجه من أدوات ومعدات ومواد خام أو المصانع، حيث إن هذه الصيغة الشرعية تمكّن تمويل متطلبات التنمية

---

[127] **Financial Stability and Payment Systems Report 2016**, Bank Negara Malaysia, p.91 https://www.bnm.gov.my/documents/20124/856371/cp04.pdf في شوهد ٠٢/٠٩/٢٠٢٠.

كالألة والأدوات الإنتاجية الأساسية، وتلك الأدوات التي يحتاجها الصناعيّون وقد لا يتوفر لديهم رأس مال اللازم لتمويلها، فتقوم هذه الصيغة بتمويلها على أساس أن يكون تسديد ثمنها بالأقساط وليس في مرة، توفري الخربة الكافية للمستثمر اليت متقنه من القدرة على اختيار التجهيزات ومستلزمات الاستثمار ذات الجودة العالية، وقد تُعدّ التجهيزات والمستلزمات الاستثمارية من هذا القبيل أيضا، حيث إن طالب المرابحة أي صاحب المشروع يحتاج إلى توفير احتياجات مشروعه الصناعي إما من رأسمال وإما من مستلزمات التشغيل والإنتاج، فهذه الصيغة تكون بديلا في غاية السهولة مقارنة بالإقراض الربوي من البنوك التقليدية.

ب. **القطاع الزراعي**: القطاع الزراعي يتمتّع بهذه الصيغة الشرعية من خلال تمويل التنمية كالأدوات والآلات الإنتاجية اللازمة لقطاع الزراعة، ويشمل هذا التمويل تلبية احتياجات المزارعين والفلاحين من بذور وجرارات زراعية ومعدات وبعض اللوازم الإنتاجية الأولية الأخرى في عملهم بالإضافة إلى بيع وشراء المحصول منهم، على سبيل المثال بإمكان المصرف عقد المرابحة مع مصنع على أن يشتري منه ما يجمعه من المزارع كالحليب واللحوم والدواجن ومشتقات هذه المواد ويبيعه بربح إضافي متفق عليه مسبقا، وتكون الاستفادة للفلاح والمصنع والمصرف والمشتري أيضا، فهذا يحرّك القطاع بشكل فعال، كذلك المزارعون إذا اطمأنّوا من الكساد أو انخفاض الأسعار يتماسكون بتسويق منتجاتهم وعملية الإنتاج أيضا، والمصرف وصيغة المرابحة هو الذي يمكنه ذلك للفلاحين والمزارعين، فنتيجته تكون استصلاح الأراضي وزيادة النموّ الزراعي، وهذا ما تتمنّاه الدول التي لديها خطط تنموية من حيث الزراعة.

ت. **القطاع الخدمي**: من خلال المرابحة يتمّ تمويل الأنشطة الخدمية المختلفة رغما محدودية الإمكانيات والموارد لدى كثير من الناس كي تغطّي احتياجاتهم الأساسية في حياتهم، ويشتمل هذا التمويل على الاحتياجات الضرورية مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات بالإضافة إلى السيارات والأثاث في السوق، وفي تمويل الأصول الحقيقية توفير ما تحتاجه الجامعات والمدارس من المباني

والقاعات للتدريس وأجهزة إلكترونية للتدريس وغيرها، كذلك توفير المعدات الطبية اللازمة للمستشفيات والمواد الخام والآلات لمصانع الأدوية من مجال الطب[١٢٨]، كما تمّ ذكره أن المرابحة للآمر بالشراء بإمكانها أن تقوم بتمويل الأنشطة الخدمية في نطاق واسع جدا، كما بإمكانها تمويل الأصول الحقيقية للمؤسسات والحكومات والشركات بالإضافة إلى توفير احتياجات الناس الضرورية والأساسية ورغباتهم مثل الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الاتصالات والنقل غيرها من المنافع، وهذا ما يبرز أهميّة تلك الصيغة، وتمكّن الناس والمؤسسات ما يحتاجونه بعيدا عن شبهة الربا.

يلعب التمويل المصرفي عن طريق المرابحة دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إمكانية تمويل العديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية، حيث إنها تؤدّي إلى سرعة حركات رأسمال العامل وسرعة تحقيق العائد وانخفاض مستوى المخاطرة بشكل عام، ويرى الباحث ومع تعدّد مجالات الاستثمار عن طريق صيغة المرابحة إلا أنها تناسب المصارف بشكل كبير، لذلك تعتبر المرابحة من الصيغة التمويلية المهمّة في مسألة التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة.

المطلب الثاني: صيغة المشاركة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

تأتي من أصل ش-ر-ك في اللغة، وهي مخالطة الشريكين، واشترك الرجلان أي شارك أحدهما الآخر، والشريك هو المشارك[١٢٩]، تُعدّ صيغة التمويل بالمشاركة كذلك من أهمّ صيغ التميل الإسلامي، وهي أحد أنواع العقود المعتمدة في قطاع الصيرفة وخاصة في الصيرفة الإسلامية، ومن تعاريفها أنها الاشتراك بين شخصين أو أكثر في استثمار مالٍ أو أموال معيّنة على أساس

---

[١٢٨] صمودي عائشة. لعرافة كريمة. **صيغ البيوع في المصارف الإسلامية بين الهدف التنموي والهدف الربحي – بعض المصارف الإسلامية نموذجا–** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر، ١٤٣٧هـ٢٠١٦م)، ص٥٤.

[١٢٩] ابن منظور. **لسان العرب**، ج٤، ٢٢٤٨.

اقتسام الأرباح أو الخسائر الناشئة عن القيام بعمل وتوزيعها[١٣٠]، كذلك يُقال عنها إنها تعاقد اثنين أو أكثر على إنشاء عمل أو مشروع تجاري أو زراعي أو صناعي، بهدف تحقيق الربح أو العائد، والطرفان إمّا يتساويان في رأس المال والعمل فيُسمّى شركة المفاوضة، أو يتفاوتان في العمل ورأس المال فيُسمّى شركة العنان[١٣١].

الجهة المموّلة في هذا العقد يقوم بتوفير اللازم من رأس المال لطالبه، والشريك الثاني عليه تحريك المشروع والعمل والإنجاز فيه، بينما البنك أو المموّل يتابع تسيير العمل، ويكون الربح لكلّ الأطراف حسب النسبة المتفقة عليها سابقا[١٣٢]، وتوزيع الربح أو تحمّل الخسارة يتمّ على قواعد وأسس متفقة عليها سلفا، في هذه الفقرة سيختصر الباحث شروط المشاركة قدر الإمكان.

شروط المشاركة:

- أن يكون رأس المال من النقود، كذلك يجوز أن يكون من العروض (عينيّ) بشرط أن يتمّ تقييمها بالنقود.
- يأخذ المشارك حصّة مقطوعة تمثّل نسبة مئوية من صافي الربح أو مبلغا نقديّا مقابل إدارته للمشروع اتفقوا عليه سابقا.
- المتبقي من الربح الصافي يُوزّع بنسبة مساهمة كلّ منهم في اجمالي التمويل.
- توزيع الخسارة يكون حسب نسبة رأس مال كلّ شريك[١٣٣].

أما أنواع المشاركة تتعدّد حسب مجال الاستخدام ونوع النشاط إلى الأقسام التالية:

١. **المشاركة الثابتة:** يتمّ في المشاركة الثابتة إسهام المشاركين برأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم أساسا، ويتملّك كلّ واحد من الشركاء حصّة معيّنة من رأس المال بصفة دائمة، ويدار

---

[١٣٠] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص٦.

[١٣١] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٤٣١-٤٣٢.

[١٣٢] نعيم حنك. **التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجا**، ص٢٨-٢٩.

[١٣٣] عبد الرحمن ماهر. **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، ص١٠-١١.

المشروع حسب اتفاق الأطراف، وذلك كلّ واحد منهم يأخذ الربح حسب الحصص التي اتفقوا عليها[١٣٤].

٢. **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)**: هي الصورة الثانية في المشاركة ومستجدة للتمويل، استجدّتها المصارف الإسلامية من أجل استثمار الأموال، وتلبية حاجات عملائها، وتُسمّى بالمشاركة المنتهية بالتمليك أحيانا، وهي بصورة عامة اتفاق طرفين على إحداث شركة مِلْك بينهما في مشروع أو عقار أو غير ذلك يشتريانه، على أساس أن تنتهي بانتقال حصّة أحد الشريكين (تكون حصّة المموّل أي البنك) إلى الآخر تدريجيا بعقود مستقلّة[١٣٥]، وفي هذا النوع أيضا يشترك الأطراف في الربح ويتحمّلون الخسارة سويّا[١٣٦].

ممّا سبق ذكره يمكن للباحث أن يقول إن الفرق بين المشاركة الثابتة والمتناقصة يتّضح في موضوع الزمن واستمرار الشراكة، حيث إن في المشاركة الثابتة يتفّق الأطراف على البقاء في المشروع حتى النهاية أو انفضاض الشراكة بأحد الأسباب، أما في المشاركة المتناقصة يتمّ الاتفاق على أن يخرج أحد الطرفين من المشروع ويتنازل عن حصّته لشريكه، وهذا يكون بالقصد والنيّة من الأطراف مذ بداية العقد، عقد التمويل بالمشاركة تُعدّ من أهمّ أنواع الصيغ التمويلية، حيث إنها تُستخدم في تمويل أنشطة من مجالات مختلفة، وتُعتبر من الخيارات الإسلامية للتمويل بالفائدة التي يتمّ استخدامه في البنوك التقليدية، واستخدام هذه الطريقة تؤدّي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين، كما أنها قائمة على أساس مشاركة الربح أي قائمة على مبدأ تحصيل الربح للطرفين، وفيما يليه سوف يقوم الباحث بدراسة أثر المشاركة في التنمية المستدامة أيضا.

صيغة التمويل بالمشاركة صيغة فعالة للتنمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة للاستثمار، وذلك لأن العائد من عقود المشاركة ينتج عن استثمارات حقيقية على الأغلب، وهذا بطبيعته يساعد في الحدّ من التضخّم الموجود في البلاد، وكذلك يتمّ تخفيض تكاليف

---

[١٣٤] الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٤٣٤.

[١٣٥] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ص٤١٦-٤١٧.

[١٣٦] نعيم حنك. **التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجا**، ص٣٣.

الاستثمارات وتوظيف الطاقات العاطلة من خلالها، تساهم المشاركة في تمويل التنمية من خلال عدة نقاط كما يلي:

- تخفّض تكاليف الاستثمار، والتمويل بالمشاركة أساسا لا يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمارات فقط، بل وينهي التكاليف الاقتصادية الإضافية التي هو عبئا على المجتمع كله، فانخفاض تكاليف التمويل يؤدّي إلى توسع نطلق الاستثمارات وانخفاض تكاليف البضاعة والخدمات المنتجة في الوقت نفسه، وهذا هو الذي يساعد في رفع وتحسين القدرة الشرائية للمجتمع[١٣٧].
- دور صيغة المشاركة يبرز في بتخطيّها لحاجز الضمانات الذي يمثل صعوبة كبيرة في حصول المستثمرين الصغار على التمويل اللازم لهم.
- دور صيغة المشاركة في توفير رأس المال العامل من أهمّ مزاياها، حيث إنها تلعب دورا هامّا جدا في توفير رأس مال العمل الذي هو ذو أهمية كبيرة في موضوع توفير السيولة اللازمة لسير المشروع المطروح وعدم توقفه عن طريق تمويل رأس المال العامل بنسبة يتفق عليها، ويتم هذا بعد تجهيز المعدات والموجودات التي سوف تستخدم في المشروع الإنتاجي[١٣٨].
- مساهمة المشاركة في توجيه موارد التمويل للاستثمارات: إن التمويل المشاركة صيغة مضمونة في توجيه الإمكانيات المالية إلى الاستثمارات الحقيقية، والسبب في ذلك مشاركة المصرف في المشروع ومسامته، وهذا غير موجود في نظام الصيرفة التقليدية.
- صيغة المشاركة لها دور تنموي آخر وهو توظيفه الطاقات العاطلة، إن بحثنا في يومنا عن الإمكانيات والفرص سوف نجد أموال وطاقات غير فعالة وعاطلة هروبا

---

[١٣٧] صالح بلدي. الطاهر نمرودي. **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–**، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، الجزائر، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م)، ص٧١.

[١٣٨] يحياوي الهام. بوكميش لعلى. بوحديد ليلى. المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامية، **مجلة الحقيقة**، (جامعة أحمد دراية أدرار، م١٥، ع٣، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٥٧٩.

من التعامل الربوي، ولكن صيغة المشاركة تزيل هذه الإشكالية، وتقوم بذلك عن طريق إقامة مشروعات تأتي نتيجتها بتخفيض نسبة البطالة وما يرتبط بذلك من تخفيض حجم الإعانات التي تقدمها الدولة[١٣٩].

يرى الباحث أن المشاركة صيغة بديلة للتمويل الربوي وفي غاية الأهمية كونها تُستخدم في مشاريع إنتاجية حقيقية تطلب عادة فترة زمنية طويلة، وهذا يناسب إلى درجة كبيرة المشاركة الثابتة أو المستمرة، كذلك يساهم في تقليل حالة التضخم بتقديم السلع والخدمات المقدمة من المشاريع الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع ناتج الاستثمار من خلال إشراك أكبر نسبة في المجتمع، وتحفيز المستثمرين المترددين في توظيف طاقاتهم المالية في مشاريع استثمارية مع مشاركة البنك دون علة الربا، كل هذه المؤشرات تبيّن لنا أن لها مكانة هامّة للغاية في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، حيث تلك الآثار التي تنتج من عملية استخدام المشاركة كلها تؤثّر فيها إيجابيا.

المطلب الثالث: صيغة الإجارة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

الإجارة مأخوذة من أجر يأجر لغة، وهو العوض، لذلك يُسمّى الثواب أجرا، وهو اسم للأجرة أو الكراء، يُقال الأجر جزاء العمل، والأجر والأجرة ما يعود من ثواب العمل في الدنيا أو الآخرة[١٤٠]، وفي لسان العرب قيل إن الإجارة من أَجَر يأْجِرُ، وهو ما أعطيتَ من أجر في العمل، والأجر هو الثواب[١٤١].

لها تعريفات لدى الفقهاء، فقالوا عنها بأنها تمليك منفعة بعوض، وهي كذلك عقد يفيد تمليك منفعة معلومة مقصودة من العين المستأجرة بعوض، وأيضا هو عقد يفيد منافع شيء مباح مدة معلومة بعوض غير ناشئ عن المنفعة، وفي تعريف آخر يرجّحه الباحث أنها عقد

---

[١٣٩] رويدة أيوب المشني. **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، ص٢٢.

[١٤٠] أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ص٥.

[١٤١] ابن منظور. **لسان العرب**، ج١، ص٣١.

على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم، وقيل إنه عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة بعوض معلوم[١٤٢].

يتمّ نقل حق الانتفاع بملكية معينة في عقد الإجارة من شخص إلى شخص آخر مقابل إيجار متّفق عليه، وبمعنى أوضح إن الإجارة تفيد إعطاء حقّ الانتفاع على أصل معيّن وليس المقصود منها إعطائه مقابل المجهود الإنساني، وذلك يضمن عدم بقاء الأصول عاطلة بينما يسهّل الأمور للشركات والمستأجرين أيضا من حيث الأعباء المادّيّة الثقيلة والمكلّفة[١٤٣]، وبالاختصار أن الإجارة عقد يؤجّر فيه المؤجّر معدّات أو أصول إلى المستأجر مبلغ ومدة يتفقان عليهما، ونبقى ملكيّة العين المؤجّرة لمالكها مع إمكانيّة انقالها أيضا[١٤٤].

الإجارة المنتهية بالتمليك: تمليك منفعة بعض الأعيان كالدور والمعدات مدة معينة من الزمن بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل على أن يملك المؤجّر العين المؤجّرة للمستأجر بناء على وعد سابق بتمليكها في نهاية المدة أو في أثنائها بعد سداد جميع مستحقّات الأجرة أو أقساطها[١٤٥].

عقد الإجارة له أركانه كذلك، وهذه الأركان لا بدّ منها في العقد كي يصحّ، وهي كالتالي:

- **العاقدان:** المؤجّر صاحب العين والمستأجر المنتفع به.
- **الصيغة:** الإيجاب والقبول بصيغة واضحة ومفهومة[١٤٦].
- **المعقود عليه:** يقصد به الأجرة والمنفعة، كذلك لا بدّ من بيانهما جنسا وقدرا وصفة صراحة دون غموض[١٤٧].

---

[١٤٢] أبو غدة. **الإجارة**، ص٩-١٠.

[١٤٣] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص١٠.

[١٤٤] بارش فضيلة. لحيلح الطيب. **الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–**، ص٢٠٠.

[١٤٥] سعيد، خنوش. **الإجارة المنتهية بالتمليك وإشكالاتها الفقهية دراسة شرعية تحليلية**، ص١٣.

[١٤٦] أبو غدة. **الإجارة**، ص١٥.

[١٤٧] محمد عبد العزيز حسين زيد. **الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية**، ص١٧.

هذه الأركان هي لا بدّ من وجودها كي يصحّ العقد، أما بالسنبة لأنواع الإجارة التي تتعلّق بموضوع البحث اثنين عند الاقتصاديين المعاصرين[١٤٨]، وهما الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية، ونشرحهما في الآتي:

- **الإجارة التشغيلية:** عقد بين طرفين على أساس تمليك منفعة معروفة من أصل مالي كتأجير المعدّات أو من إنسان كتأجير عمالة، أهمّ نقطة في هذا النوع هو أن الأصل المؤجَّر يبقى ملكا للمؤجِّر بعد انتهاء العقد، وهذا المعروف لدى الفقهاء.
- **الإجارة التمويلية:** هذه التسمية تُطلق على الإجارة المنتهية بالتمليك[١٤٩]، وفيه يشتري الطرف الأول الأصول التي يحتاجها المستأجر، ثم يؤجَّرها له بأجرة تضمن له استرداد سعر الأصل مع هامش ربح مناسب، ويتفق الطرفان أثناء إبرام العقد على انتقال الملكية إلى المستأجر بعد انتهاء مدة العقد[١٥٠].

بإمكان الإجارة أن تلعب دورا هامّا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويل في المجالات المختلفة كالآتي:

١. السكن من المشاكل الكبيرة في معظم الدول للبشرية، من أجله تحاول نلك الدول توفير ملايين الوحدات السكنية، وهذا ما يفسر الحاجة الملحة في الموضوع، تهمّ هذه القضية أكثر طبقة الدخل المحدود في المجتمعات التي هي أكبر طبقة غالبا، فهذه الطبقة من السكان هي التي تحتاج إلى تدخل المؤسسات العامة والخاصة لتوفير احتياجاتها إلى السكن، ولكن هناك عديد من عوائق تقف أمام حل مسألة الإسكان في مختلف دول العالم، فحلّ هذه المسألة تستدعي توفر مجموعة من الخطط والآليات المؤسسية والقانونية لإتاحة الفرصة أمام استثمارات تكون فعالة في قطاع الإسكان، ومن الذي بإمكانه إزالة هذه العوائق والمشكلة التمويل،

---

[١٤٨] زكريا هاما. **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك**، ص١٦.

[١٤٩] علي أبو الفتح أحمد شتا. **المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي**، ص٢٩.

[١٥٠] زكريا هاما. **المصدر السابق**، ص١٧.

ولكن التمويل الربوي الذي طُرح في محالة حلّ هذه المشكلة لم يأت بالنفع أمام الصيغ التمويلية الإسلامية، حيث إن التمويل الإسلامي يتمكّن من تعبئة أكبر قدر من المدّخرات التي بالإمكان توجيهها إلى قطاعات مختلفة منها الإسكان، إذن أهميّة التمويل يظهر هنا بوضوح، ومن أنواع التمويل الإسلامي هو الإجارة، هذه الصيغة صالحة للاستعمال في القطاع العقاري لاقتناء المساكن الفردية والجماعية، وبإمكان تطبيق الإجارة بصورتها العادية المباشرة أو بصورة أخرى هي صكوك الإجارة من أجل الحصول على السكن[١٥١].

٢. المجتمع الصحي والسليم من أسس التكوين البشري، ويقوم بتعزيز القدرة على التعليم وتخفيف من صور الفقر والحرمان، لا يقتصر تقديم الرعاية الصحية على الحدّ من الأمراض فحسب، بل يعني أيضًا توفير الظروف والإمكانيات اللازمة للوقاية من الأمراض، أي أنها تجسيد للاحتياجات الأساسية التي تعكس مستويات معيشية كريمة وصحية، مثل توفير الرعاية الصحية النظيفة والمياه وإنشاء مرافق صحية عالية الجودة مع مراعاة المساواة بين فئات المجتمع، بهذا المعنى يمكن أن يساهم عقد الإيجار في تحقيقه وبدور فعال من خلال استخدامه في بناء المنشآت الصحية كالمستشفيات والمراكز الطبية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه كطريقة التمويل للحصول على مختلف المعدات والوسائل الطبية المتطورة، يمكن للقطاع الصحي أيضًا الاستفادة من التأجير من خلال ما يسمى بعقد الإيجار التشغيلي الذي ينتج مواد تستخدم كمدخلات لتقديم خدمات الصحة العامة كالمنتجات الصيدلانية وغيرها من المواد[١٥٢].

٣. لإجارة من الوسائل المساهمة في نهضة قطاع التعليم من خلال تمويل البنية التحتية الخاصة بهذا القطاع كإنشاء المدارس والجامعات ومراكز التكوين المهني والتقني،

---

[١٥١] يوسف عبد الله الزامل. **تمويل الإسكان: منتج المشاركة المتناقصة**، مقال منشور عل موقع https://iefpedia.com/arab/?p=22202(12-2-2018 شوهد في ٢٠٢١/١٠/٩.

[١٥٢] أحمد جميل . **الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص١٥٤.

حيث إن التعليم من القطاعات ذات أهميّة كبيرة في جانب التنمية البشرية، كما بالإمكان توظيف الإجارة في الحصول على مختلف المعدّات والأدوات التعليمية، وبالتالي استعمال الإجارة في إدخال التكنولوجيا في قطاع التعليم له دور كبير، كذلك يمكن أن تساهم الإجارة في قطاع التعليم بطرق غير مباشرة، حيث إنه إذا تمّ استعمال الإجارة بطرق سليمة وصحيحة سوف يؤدّي ذلك إلى مزيد من التطوّرات في القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وهذا سيأتي بتطوّر وتقدّم في قطاع التعليم كذلك، كل هذه الأمور تستلزم تطوير المهارات والقدرات الفنية والإدارية، مما يأتي تطوير القطاع التعليمي بنتائج إيجابية للقطاع الصناعي والتجاري وغيرها من القطاعات المختلفة، فلذلك يتّضح دور الإجارة من صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة بمساهمتها في قطاع التعليم، كما أن التعليم من الوسائل الأساسية التي تقوم بإنضاج الوعي المجتمعي ممّا يؤدّي إلى التنمية الشاملة[١٥٣].

بعد عرض صيغ التمويل الإسلامي الثلاثة القائمة على أساس الاسترباح وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة سوف نختصر ما تمّ عرضه هنا كما يلي[١٥٤]:

- أول وأهمّ نتيجة اختيار تلك الصيغ هو النموّ في الاقتصاد، حيث إنها يتمّ استخدامها على أساس كفاءة السلعة وجودتها وسداد التكلفة والمشاركة الاقتصادية وغيرها من المميزات التي تؤدّي إلى الزيادة في النموّ الاقتصادي في البلاد، ولعلّ أهمّها المرابحة.
- الزيادة في عملية الاستثمار الحقيقي من نتائج تلك الصيغ أيضا، كما أنها يتمّ من خلال تشغيل الأيدي العاملة من أجل توفير الاحتياجات الأساسية.

---

[١٥٣] راضية اسمهان خزاز. **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف ١، الجزائر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص٥٨.

[١٥٤] صلاح الدين طلب سلامة فرج. **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة**، ص٣٠.

- يتمّ تقليل المخاطرة بتوظيف تلك الصيغ وخاصة بالمشاركة، حيث فيها تتوزّع المخاطرة على الطرفين.
- يتمّ تشجيع الاستثمارات الإنتاجية دون ضمان رأس المال كالإجارة، وهذا يؤدّي إلى حفظ حقوق الأجيال الموجودة والمقبلة.

المطلب الرابع: صيغة المضاربة وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

المضاربة من العقود المطبقة في قطاع التمويل الإسلامي، وهي كلمة مشتقة من أصل الضرب في الأرض، وهذا يعني السفر، وفي الفقه الإسلامي هي عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزّع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها، ولكن إذا وقعت الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده، ويخسر المضارب جهده وعمله، بمعنى أن رأس المال يأتي من طرف والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر[١٥٥].

تؤدي المضاربة إلى تحقيق مصلحة للطرفين صاحب أو ربّ المال والعامل أو المضارب، رب المال يملك مالا ولكن ليس عنده الخبرة الكافية أو الوقت الكافي للاستثمار والاتجار به، والعامل صاحب الخبرة في مجال من مجالات التجارة، ولكنه أيضا ليس عنده مال ليستغلّه ويتاجر به، كما أن المضاربة عقد مشروع بدلالة عموم الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ**﴾ [المزمل:٢٠]، وفي آية أخرى قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ [البقرة:١٩٨]، تلك الآيات وغيرها من الأدلة تشير إلى إباحة التجارة ومن ضمنها المضاربة.

إن تطبيق المضاربة بسيط وسهل، حيث يقدم شخص أو مصرف مالاً كصاحب المال، وآخر يقوم بحقل الاستثمار بتلك الأموال مقابل نسبة محددة متفق عليها من الربح، يتمّ تقسيم الربح أو العائد بين الطرفين في نهاية مدة المضاربة أو إنجاز المشروع المتفق عليه، يُوزع الربح بعد حسم النفقات والمصاريف حسب الاتفاق، في حالة الخسارة أو فشل المشروع لا يتحمل العامل

---

[١٥٥] وهبة الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٤٣٨.

أو المضارب شيئا من المسؤولية، بل المسؤول الوحيد هو المصرف أو الشخص الذي وضع ماله في هذه الصفقة[١٥٦]، والمضاربة تنقسم إلى قسمين كما يلي:

أ. **المضاربة المطلقة:** في هذا النوع يتمّ توكيل العامل أو المضارب في كل تصرّف كبير أو صغير كان، بمعنى تطلق يده، وهو كونه صاحب الخبرة في هذه الشراكة عليه أن ينتبه لضابطين أساسيين خلال عمله وهما: مصلحة الطرفين عامة ومصلحة رب المال على وجه الخصوص، وعرف التجاري الحالي والسائد في مجتمعهم، مع وجود تلك الشروط العامل له حرية التصرف كما يشاء دون الرجوع إلى صاحب المال إلا في نهاية المشروع أو الصفقة المتفق عليها.

ب. **المضاربة المقيدة:** هنا يشترط صاحب المال على المضارب بعض الشروط من أجل ضمان أمواله، فهو يقيّد العاملَ بالاستثمار في مجال معين أو سوق معروف أو بلد ما، كذلك بإمكانه أن يضع شروطا أخرى ليمنع ضياع المال، ولكن الشروط التي قد تمنع العامل من أداء عمله مرفوضة[١٥٧].

شروط المضاربة: يُشترط لصحة عقد المضاربة عدّة شروط وهي كالآتي:

١. أن يكون رأس المال من النقود ومعنيا حاضرا ومعلوما مقداره لا مجهولا عند التعاقد، في حالة عكس هذه لا تصحّ المضاربة لأنه يؤدّي إلى جهالة في الربح.

٢. أن يسلم صاحب المال رأس المال للمضارب أو العامل كي يتمكّن من العمل والتجارة والاستثمار به وإفساح المجال له كما يقتضي.

٣. أن يتمّ الاتفاق على نسبة معينة معلومة من الربح لكل منهما، ولا تكون النسبة مجهولة، في حالة جهالتها تبطل المضاربة بسبب عدم معرفة المعقود عليه[١٥٨].

لا يختلف تطبيق صيغة المضاربة في المصارف عن صورتها الواردة في الفقه الإسلامي بشكل ملحوظ، ولكن مع ذلك له بعض الجوانب الإضافية وهي كالآتي على شكل خطوات:

---

[١٥٦] فخري حسين عزي. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ص١٤٥.

[١٥٧] حسين عبد المطلب الأسرج. **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، ص٤.

[١٥٨] صالح بلدي. الطاهر نمرودي. **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–**، ص٣٧-٣٨.

- يتقدم صاحب رأس المال بمفرده ومدخراته إلى مصرف إسلامي كي يستثمر ماله في مجالات مناسبة ومتاحة.
- يعد المصرف دراسة تفيد فرص الاستثمار المناسبة والمتاحة للتمويل.
- يقوم المصرف بخلط تلك الأموال ويدفع بها للمستثمرين على حدة، وتعقد شركات المضاربة بين المصرف والمستثمر.
- ويتمّ احتساب الأرباح كل سنة بعد حسم النفقات والمصاريف.
- يوّزع المصرف الأرباح بين الأطراف حسب الاتفاق[١٥٩].

هناك نقطة جديرة بالذكر وهي أن عدد الأطراف في المضاربة المصرفية ثلاثة خلاف المضاربة الموجودة في الفقه، حيث في الفقه يتكون عقد المضاربة من طرفين كما ذكرنا، هما رب المال أو صاحب رأس المال والعامل أو المضارب، أما في المضاربة المصرفية هم ثلاثة، رب المال والمصرف والمضارب، حيث إن المصرف يقوم مقام وسيط بين صاحب رأس المال والمضارب، فيصبح الشركاء ثلاثة بدلا من الإثنين[١٦٠].

يرى الباحث أن صيغة المضاربة تتناسب مع أصحاب الخبرة والحرفيين الذين ليس لديهم القدرة المالية الكافية لاستكمال عملهم والحصول على الدخل من العمل، فتلك الصيغة تساعدهم وتوفر لهم الموارد المالية اللازمة للعمل، وهذا يؤدّي إلى إنتاج إضافي للبلاد، وبالتالي تجتمع المدخرات الصغيرة من خلال عقد المضاربة وتتحول إلى مشروعات جديدة وضخمة تنفع البلد وتحلّ بعض المشاكل، وتلبّي احتياجات المجتمع قدر المستطاع مثل خلق فرص عمل جديدة ورفع نسبة الدخل لأصحاب محدودي الدخل، بالإضافة إلى ذلك أن المضاربة تسهم في توسيع المشروعات القائمة أيضا، وكذلك تلعب المضاربة دورا في تنمية الاقتصاد بارتباطها بكفاءة تخصيص الموارد المالية، فلا شكّ أن المصارف تبحث وتختار أفضل المشروعات ذات الجدوى الحقيقية كي لا يخسر شيئا، فهو وسيلة للوصول إلى تحقيق نتائج حقيقية تنفع الأطراف والمجتمع والبلد بشكل عام.

---

[١٥٩] محمد عثمان شبير. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، ص٣٤٣.

[١٦٠] أميرة عبد اللطيف مشهور. **الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**،(القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ص٣٤٣.

المطلب الخامس: صيغة الاستصناع وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

الاستصناع عبارة مشتقة من أصل صَنَعَ – يَصْنَعُ – صَنْعاً، وهو فعلُ شيء، صَنَعَه أي عَمِلَه[١٦١]، والاستصناع في اللغة سؤال الصنع أو طلبه، وهو طلب عمل شيء خاص، على وجه مخصوص، مادّته من الصانع، فإذا قال شخص لآخر اصنع لي الشيء الفلاني بالأوصاف التالية بكذا درهما، وقبل الصانع ذلك، كان ذلك استصناعا[١٦٢].

يُعتبر الاستصناع كالسّلم عند الجمهور، لكنّ الحنفية تراها صيغة مختلفة، لذلك أحكامها وتكييفها الفقهي مثل السّلم عند الجمهور، أما الحنفية لديهم تفاصيل كثيرة حولها[١٦٣]، مع أن الجمهور يراها قسما من أقسام السّلم ليس هناك خلاف حاسم في جواز الاستصناع بين العلماء[١٦٤]، ولكن هذا ليس محل البحث فنتركه لأبحاث مستقلة خاصة بالاستصناع، أركان الاستصناع وأنواعه كالتالي:

أركان عقد الاستصناع: باعتباره عقدا لا بدّ من وجود الأركان التالية:

- الصيغة
- العاقدان
- المعقود عليه

كما ذكر سابقا أن هذه المقوّمات عند جمهور العلماء ركنا من الأركان، إلا الحنفية تعتبرها شرطاً ما عدا الصيغة.

شروط عقد الاستصناع: لن نذكر الشروط التي يجب أن تتوافر في كل العقود، بل سنشير إلى الشروط الخاصة بعقد الاستصناع هنا فقط، وهي كما يلي[١٦٥]:

---

[١٦١] الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ص٧٣٨.

[١٦٢] نزيه حماد. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء** ، ص٥٥.

[١٦٣] وهبة الزحيلي. **المعاملات المالية المعاصرة**، ص٣٠٣.

[١٦٤] وهبة الزحيلي. **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ج٤، ص٦٣٢.

[١٦٥] أحمد بلخير. **عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (فرع الاقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة–الجزائر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص١٧.

- يجب أن يكون المعقود عليه أي الطلب صنعه من الصانع معلوماً، وهذا من خلال تحديد الشروط ومواصفات الشيء المطلوب وإلا يدخل الغرر في العقد كما هو لا يجوز.
- لا بدّ من طلب شيء ممّا يجي عليه العرف استصناعا، لأنه ما لم يحظ بالتعارف على استصناعه فهو على أصل المنع كما هو التعامل دليل الحاجة[١٦٦].
- تحديد المدة اللازمة في العقد، وهذا لتسليم الشيء المطلوب.

تلك الشروط التي تمّ ذكرها ضرورية لعقد الاستصناع، ولا يصحّ العقد إلا بها، أما أنواع الاستصناع تحتاج إلى بيان أيضا، في الفقرة القادمة نقوم ببيان أنواع الاستصناع.

أنواع عقد الاستصناع: بإمكاننا تقسيم الاستصناع إلى قسمين أساسيين، وهما الاستصناع العادي أي التقليدي والاستصناع الموازي أو التمويلي، ويلي بيانهما كالآتي:

أ. **الاستصناع العادي (التقليدي)**: هذا النوع هو الذي ورد في الفقه الإسلامي تفصيله وبيانه، والذي تحدثت عنه كتب الفقه قديما وحديثا، وفيه طرفان المستصنع والصانع، المستصنع هو من يطلب صنع شيء من شخص ما، قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة، والصانع هو من يصنع الشيء المطلوب، قد يكون فرداً أو شركة أو مقاولاً، هذا العقد ينبني على فعل أو صنع شيء مخصوص بمواصفات معينة متفق عليها مقابل ثمن عاجل أو آجل، ويجري الأمر بين الطرفين فقط، ولا يوجد بينهما أو وسيط أو شخص آخر، فنرى هذا العقد في حياتنا اليومية كثيرا في مجال الحاجات الشخصية كالملابس أو الأثاث وغيرها، كذلك في مجال البناء والإنشاء، أغلب العقود التي يتمّ إبرامها في هذا القطاع هي عقود الاستصناع في حقيقتها، كالمناقصات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية من أجل إتمام المباني والإنشاءات.

ب. **الاستصناع الموازي (التمويلي)**: هذا النوع قامت به المصارف الإسلامية، وهو عقد مركّب من عقدين مختلفين، حيث أولهما يكون بين المصرف والمشتري الذي

---

[١٦٦] سليمان الأشقر وآخرون. **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، (عمان: دار النفائس، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ص٢٣٠.

يرغب في صنع شيء ما، ويكون المشتري مستصنعاً والمصرف صانعا في هذا العقد، أما العقد الثاني هو بين المصرف والصانع الحقيقي للسلعة لمطلوبة، وقد يكون الثمن معجلاً، لكنّه أقلّ من الثمن الأول بالطبع، ولما يستلم المصرف السلعة بعد إنتاجها وتحققت حيازته يقوم بتسليمها إلى المشتري، في هذه الحالة على البنك تحمّل ضمان العيوب للمستصنع والمسؤولية تجاهه عن مشكلة الأوصاف المشروطة في العقد الأول بينهما، ولا يتعامل المشتري أي المستصنع في العقد الأول مع الصانع الحقيقي في العقد الثاني، والفرق بين الثمن في العقد الأول والثمن في العقد الثاني يكون ربحا للمصرف يستحقه بسبب الضمان الذي تعهد به وتحمّله في العقد الأول[١٦٧].

يرى الباحث بعد بيان صيغة الاستصناع وتطبيقها المعاصر أنها صيغة مهمة في تحقيق التنمية المستدامة عامة والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص، حيث إنها تقوم بإسهام في تطوير القطاع الصناعي والتجاري والزراعي في البلد، أصحاب الأعمال في قطاع الصناعي يستفيدون من صيغة الاستصناع لا شكّ، يبيعون الآلات والمنتجات التي يصنعونها بهذه الطريقة، ويستقبلون الطلبات لآجال مستقبلية، وهذا لهم مصدر توفير فرص العمل، كذلك المنشآت الصناعية أيضا تشتري ما تحتاج إليها بهذه الصيغة، وهذا قد تكون المعدات الميكانيكية أو الأجهزة الصناعية وغيرها، في القطاع التجاري من القطاعات المستفيدة من الاستصناع، فهو يخدم التاجر شاء أكان شخصا حقيقيا أو معنويا، بالإضافة إلى الصانع، لأن الصانع عادة لا يملك التمويل اللازم للعمل، فيأتيه المستصنع بطلب سلعة معينة، وهذا يفعّل دور الإنتاج بين أصحاب الخبرة والحرفيين وفي قطاع التجارة خاصة، فبالتالي يتمّ تنشيط القطاع وتظهر الحركة التجارية المربحة لكل الأطراف، الاستصناع قد يلعب دورا في قطاع الزراعة أيضا، وهو من خلال إنشاء المرافق اللازمة للقطاع مثل شبكات الري والسدود، كل ذلك يدخل في تطوير القطاع الزراعي وتأتي

---

[١٦٧] حسين حامد حسان. **الاستثمار الإسلامي وطرق تمويله**، ص٧٢، منشور على موقع: https://iefpedia.com/arab/wp-conten/uploads/2010/04/حسان-حامد-حسين-تمويله-طرق-الاسلاي-الاستثمار.pdf شوهد في ٢٠٢١/٠٢/١٠.

بمصالح كثيرة للمجتمع والبلد في الوقت نفسه[١٦٨]، وتظهر آثارها في التنمية الاقتصادية والمستدامة، ولا ننسى كر المصارف الإسلامية ودورها في تفعيل صيغة الاستصناع هنا، إن المصارف الإسلامية تستطيع أن تلعب دورها في تحقيق بعض المكاسب من خلال عقد الاستصناع والتمويل به كصيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالآتي[١٦٩]:

- تحرير الإنسان من الأنانية
- تقوية ثقة الناس بالنظام الاقتصادي الإسلامي
- توفير مجالات وإمكانيات جديدة أمام المجتمع وإظهار الخير في العمل الجماعي بين الناس.

يتضح للباحث مما سبق ذكره أن صيغة الاستصناع هي صيغة مهمة من صيغ التمويل الإسلامي، ولها إسهامات واضحة في تطوير القطاعات الاقتصادية وتنميتها، وهذا في النهاية يؤدّي إلى التنمية المستدامة الشاملة والنموّ الاقتصادي في البلد والنهضة، والجدير بالذكر أنه يرفع مستوى المعيشي للأفراد، ويحسّن ويزيد رفاهية الناس في البلاد، بناء عليه لا يمكن الاستغناء من تلك الصيغ في المعاملات المصرفية المعاصرة وتمويلات المصارف.

---

[١٦٨] صالح بلدي. الطاهر نمرودي. **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–**، ص٧٥.

[١٦٩] أحمد جميل . **الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية**، ص٨٨-٨٩.

الجدول رقم (١٦): مراحل الاستصناع التمويلي

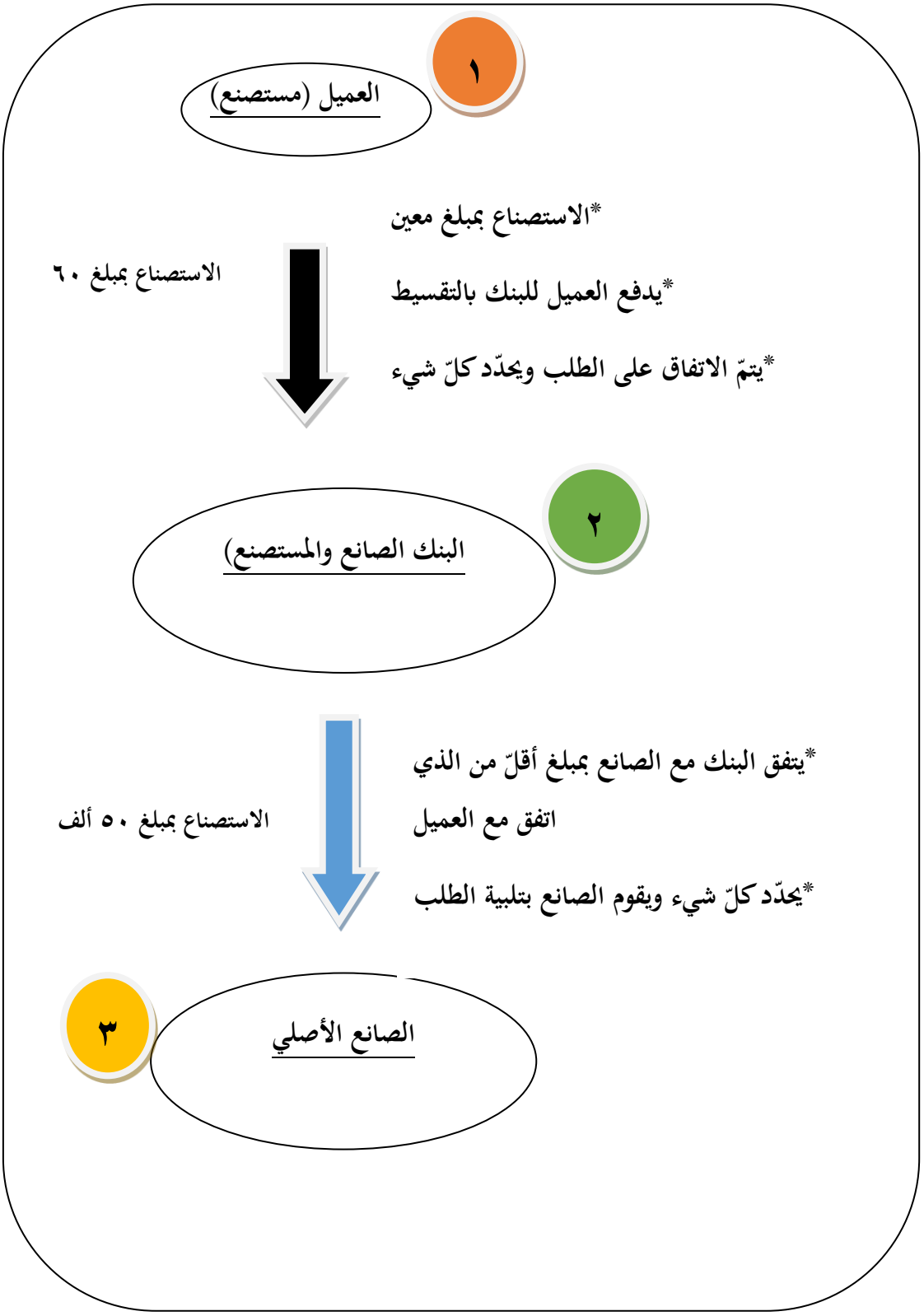

من إعداد الباحث.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرّع وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة

في هذا المبحث سيتطرّق الباحث إلى القرض الحسن والزكاة والوقف، من الطبيعي أن لا نجد هذه الصيغ في كل المصارف الإسلامية، بل القليل منها تقوم بالتعامل بها، لأن هذه الصيغ تقتضي جهدا إضافيا على الخدمات المصرفية التي تعوّد الجميع عليها، ولكن هذه الصيغ واستخدامها والتعامل بها أيضا يجب أن تكون من ضمن الأعمال المصرفية كون المصارف أكبر جهة في توظيف الأموال ولها دور كبير للغاية من ناحية المسؤولية الاجتماعية، بناء عليه سيحاول الباحث بيان دور الصيغ الثلاثة المذكورة أعلاه في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها كالآتي:

المطلب الأول: القرض الحسن وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

لقد عرّف القرض الحسن لغويا على أنه القطع، واصطلاحا دفع المال إرفاقا لمن ينتفع به ويرد مثله[١٧٠]، وهناك عدة ضوابط للقرض الحسن كما يلي[١٧١]:

- يجب أن يكون المقرض ذا أهليّة للتبرع، حيث إن القرض تمليك المال أي من عقود التبرّع.
- يشترط أن يكون المال من الأموال المثلية.
- لا يتمّ إلا بالقبض السليم.

التمويل عن طريق القروض الحسنة من أهمّ الوسائل التي تلعب دورا في المسؤولية الاجتماعية لدى البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن الخدمات المصرفية وحتى الخدمات الاجتماعية الموجودة في البنوك أيضا، حيث إن هذه الصيغة في طبيعتها لا تتطلّب أي نوع من أنواع العمولة، زيادة، فائدة أو عائد استثمار هذا المبلغ، يكتفي المصرف باسترداد أصل القرض الذي أقرضه لعميله.

---

[١٧٠] صالح بلدي. الطاهر نمرودي. **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–** ص٤٢.

[١٧١] ميلود بن مسعودة. **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٥٧.

صورة القرض الحسن في البنوك الإسلامية هي أن تخصص مبلغا يقصد صرفها لأصحاب الحاجة على أن يتمّ بشكل الإقراض، فيقوم المقترض المستفيد بسداده بعد انتهاء المدّة دون تحمّل أية زيادة فيه، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكبر طبقة تستفيد من هذه الصيغة، حيث إنهم لا يحتاجون إلى مبالغ هائلة بسبب حجم عمالهم وإنتاجهم، وكذلك يغطّون فجوة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في صورة أعمال حرفية ومنزلية، ممّا يؤدّي إلى نتائج إيجابية اقتصاديا في المجتمع كونهم الطبقة الكبيرة حجما أيضا، وهذه الطريقة من التمويل قد تُذكر عدة طرق لتشجيعها وتوفيرها منها[١٧٢]:

- العمل على إنضاج الوعي المجتمعي خاصة لدى البنوك الإسلامية والمواطنين القادرين بأهميّة القرض الحسن دينيا واقتصاديا واجتماعيا، كي يقوموا بتقديم بعض أموالهم مؤقتا لمن عنده حاجة قروضا حسنة.
- تخصيص نسبة من الحسابات الجارية في البنوك للقروض الحسنة، حيث إن البنوك الإسلامية لا تدفع عنها فوائد، فإذا تمّ توجيه جزء منها سوف تغلق فجوة كبيرة من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

وللقرض الحسن الذي بإمكان البنوك الإسلامي القيام به بعدان أساسيان، أولهما قيام البنك بمواجهات الأزمات الاقتصادية التي يتعرّض لها المجتمع، والثاني أن البنوك تتمكّن من تمويل بعض أنشطة عملائها بالقروض الحسنة لتخطّي عقباتهم وتخفيف عسرهم، وكلّ ذلك يعود إيجابيا إلى التنمية المستدامة الشاملة التي من ضمنها تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا[١٧٣].

المطلب الثاني: الزكاة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

إن الزكاة لها دور حيوي في إنماء الاقتصاد وتحقيق التنمية، حيث إنها تعتبر من وسائل التمويل الاستثماري التي تهدف إلى منع اكتناز الأموال واستمرارها كموارد ثابتة لا توفر منفعة حقيقية لاقتصاد المجتمع، إذ أن اكتناز الأموال من الوسائل التي تعوق التنمية الاقتصادية، لأن الموارد

---

[١٧٢] محمد عبد الحليم عمر. أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البرّ والإحسان للمشروعات الصغيرة، **مجلة دراسات اقتصادية**، (مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، ع٥، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص٢٩-٣٠.

[١٧٣] عماد فراح. **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، ص٧٨.

الساكنة لا تدفع عجلة الاقتصاد، بل تقوم بتقليل حجم الموارد المحلية، مما يسبب وجود مستوى تنموي أدنى بكثير مما يمكن تحقيقه إذا كان كلّ الموارد موظفة في إنماء الاقتصاد، فالزكاة تقوم بذلك بدوره الاستثماري، فيجب استخدامها أيضًا لخلق فرص استثمارية للفقراء حتى يتمكنوا بدورهم من امتلاك أدوات الإنتاج التي تضمن لهم دخلاً ثابتًا يكفيهم إضافة إلى توظيفها في سدّ احتياجاتهم الاستهلاكية كالطعام والملبس، وبالتالي تلبية احتياجاتهم بشكل مستمر، وهذا ما يحرّك عجلة النمو والتنمية داخل الدولة.

تُعدّ الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء إلى الفقراء، حيث إنها عملية تحويل الوحدات من دخل الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعروف أن الأغنياء لديهم نزعة هامشية أقل للاستهلاك[١٧٤]، بينما الفقراء على العكس يزيد الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يستتبع نتيجة مهمة وهي أن حصيلة الزكاة ستوجه إلى فئة من المجتمع يزداد فيها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ولكن الزيادة المتوقعة في الإنتاج هي زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية التي يستهلكها الفقراء والمحتاجون، وبالتالي يكون التخصيص كميًا من خلال التأثير على حجم الموارد الموجهة نحو الاستهلاك والتخصيص هو نوعي بالتأثير وفيما يتعلق بنوع البضائع المنتجة،[١٧٥].

تعتبر صناديق الزكاة سمة أساسية من سمات النظام المصرفي الإسلامي، وتنشؤها المصارف الإسلامية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد الذين يعملون فيها من خلال إحياء التزام الزكاة، والتي تشهد رعاية المستحقين للزكاة وتقديم المساعدة من ناحية ومن جهة أخرى تطهير أموال الملزمين بالزكاة، وتتضمن القوائم المالية والحسابات الختامية للمصارف الإسلامية حسابات مستقلة لأموال الزكاة، والتي تشمل من جانب الموارد زكاة المساهمين وجميع المحامين معها، وخاصة أصحاب الودائع بالإضافة إلى زكاة الأفراد والهيئات الذين يريدون توكيل المصارف الإسلامية بدفع الزكاة، وصناديق الزكاة في المصارف الإسلامية لها إدارات خاصة بها بالإضافة إلى أجهزتها ومواردها البشرية، كما لها جميع الإمكانيات التي تحتاجها بحيث يكون قادرة على توظيفها.

---

[١٧٤] عزيزة بن سمينة. طبني مريم. الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، **مجلة افاق للعلوم**، (جامعة زيان عشور الجلفة، م١، ع١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ص٣١٩.

[١٧٥] **المصدر السابق**، ٣١٩.

الزكاة وأثره في الاستهلاك: لا شكّ أن توظيف الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، لأن مصروفات الزكاة، كالنفقات على الفقراء والمحتاجين والعاملين عليها، وفي الرقاب، والغارمين، وابن السبيل، وهذه تخلق قوة شرائية جديدة يتمّ وضعها تحت تصرّف تلك الفئة وهي عنصر استهلاكية ذات ميول استهلاكية عالية، بحيث يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم واستهلاكهم، والتي تعود عليهم من مدخراتهم، وبما أن حجم الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، وينخفض مع انخفاضه يضاعف حجم استهلاكهم، لأنهم يحتاجون باستمرار إلى إشباع رغباتهم الأساسية واحتياجاتهم الضرورية، كما لا توجد إمكانية لتقليل استهلاكهم، مما يسبب بالتالي ازدياد مطالبهم، ومن ثم سيرتفع الطلب الاستهلاكي الإجمالي في السوق، وهذا يؤدي إلى نتيجة مهمة وهي زيادة النزعة الحدية للاستهلاك وهذا يتسبب في زيادة الطلب الفعال مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج[١٧٦]، ولكن الزيادة المحتملة في الإنتاج تكون في الإنتاج الضروري، والسلع الاستهلاكية التي يستهلكها الفقراء والمحتاجون[١٧٧].

أثر الزكاة في الاستثمار: إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية التي لا تستخدم في عملية الإنتاج سيجعل أصحاب هذه الأموال يبيعون ويتخلّصون من تحمل قيمة الزكاة عليها، مثل الأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأنها ستأكل الزكاة من نفسها تدريجياً، لذلك يُستحسن أنه يعمل على استثمار أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وقد يفكر في استغلالها في مجالات لا تفرض عليها الزكاة بمبالغ كبيرة، مثل الأنشطة الصناعية والتجارية، حيث هذه الأنشطة تعطي فرصة لزيادة العمالة في الوقت نفسه، ومع أن نسبة العائد قد تكون ضعيفة إلا أن هناك حافزا لزيادة الاستثمارات، وطالما تأتي بما يكفي لدفع الزكاة والحفاظ على

---

[١٧٦] رحال فاطمة. خبيزة أنفاق حدة. **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية، –دراسة كنموذج لولاية سلانجور بماليزيا–**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي الأول جول 'تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي' المنعقد في يومي ١٨=١٩ يونيو ٢٠١٢ بالجزائر، ص٧.

[١٧٧] عقبة عبد اللاوي. فوزي محيريق. **نمذجة الآثار الاقتصادية – دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنموّ الاقتصادي –**. (المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، =نموّ المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي= المنعقد في ١٨–٢٠ ديسمبر ٢٠١١)، ص٣.

أصل ما يمتلكه[١٧٨] الإنسان فهذا إيجابي، فإن الزكاة تعتمد على حركة رأس المال وسرعته، وهذا سبب أنها تُحسب من رأس المال والدخل الذي يأتيه معًا، ولا تأخذ من الخل فقط، فإن الإنفاق من عائداته على فئة الرقاب تحرير قوة عاملة تساهم في الأنشطة الاقتصادية، ويعود إلى المجتمع المزيد من الإنتاج، مما يؤدي إلى المزيد من فرص الاستثمار، وسداد المدينين يضمن أموال الدائن، فبالتالي يتجنب الإفلاس والحرمان الذي يؤدي إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض إذا اطمأنّ في سداد دينه لن يمتنع عن الإقراض، وهكذا تسبب الزكاة تسهيل الائتمان وتشجيعه[١٧٩] من خلال سهم الغارمين يدفعه أصحاب الأموال، مما يؤثر بشكل كبير على تمويل التنمية الاقتصادية للمساهمة في عملية الإنتاج، كما تضمن هذه الأسهم التأمين ضد الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال تشجيعها أصحاب المهارات خاصة على الاستثمار الحلال والعطاء في المصالح العامة[١٨٠].

أثر الزكاة في الحدّ من البطالة: الزكاة لها دور كبير في توفير فرص العمل وتقليل البطالة ومشاكلها، الزكاة كما نعلم تؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما تدفع الإنسان للبحث عن مجالات مناسبة يستثمر فيها بما يملكه لسدّ الجزء الذي ينقص بأداء الزكاة، والدخل الذي يحصل عليه الفقراء من أموال الزكاة الموجهة إليهم يُزيد من ميلهم للاستهلاك، وهذا الميل للاستهلاك على الأغلب سيتوجّه إلى استهلاك السلع الأساسية والضرورية، وبالتالي سيزداد الطلب الفعال، وسيكون لذلك نتيجة اقتصادية مهمة، وهي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، سيتم تعزيز الصناعات الاستهلاكية التي تؤدي إلى رواج السلع الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلع الاستهلاكية التي يحتاجها الفقراء، وبالتالي ستزيد فرص العمل التي ستأتي بنتيجة التوسع في عملية الإنتاج، لذلك فإن الزكاة هي نظام يتطلب استمرار تداول النقد دون أن ينقطع، ويعني هذا استمرار الطلب على المنتجات، واستمرار الطلب معناه تشجيع العرض لتلبية الطلب، أي

---

[١٧٨] الطيب داودي. دلال بن طبي. وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، (جامعة فرحات عباس سطيف، م٨، ع٨، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م)، ص٢٦.

[١٧٩] الطيب داودي. دلال بن طبي. **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي**، ص٢٦.

[١٨٠] محمد عبد الحليم عمر. **أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البرّ والإحسان للمشروعات الصغيرة**، ص٣١.

زيادة في الإنتاج، وكلما زاد الإنتاج كلما زاد الطلب على العمالة، وهذا سوف يؤدّي إلى وزيادة ارتفاع أجورهم، وبالتالي إلى الزيادة فب القوة الشرائية[١٨١].

المطلب الثالث: الوقف وأثره في تحقيق التنمية المستدامة

إن الوقف كما عرّفه الشيخ مصطفى الزرقاء في تعريفه الذي حظي بقبول واسع عند المتخصصين والذي ويرجّحه الباحث أيضا "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[١٨٢]، والوقف اليوم من الركائز الأساسية في التنمية المستدامة مع أنه لا يبدو كذلك، حيث إنه قائم على أساس الديمومة والاستمرار، وهدفي إلى استدراك أبعاد الخلل في التوزيع والتملك، وما يتعلّق بها من نواقص في إشباع الحاجات الأساسية والثانوية للناس، بناء عليه في هذا المطلب سيحاول الباحث إلقاء الضوء على دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جوانب مختلفة، وهي دور الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحت كل هذه يندرج ما يتعلق بها من المجالات كالآتي:

الوقف وأثره في التنمية الاقتصادية: يعتبر الوقف مورداً اقتصادياً هاماً ومساهما في تنظيم علاقات اجتماعية، والفكرة الاقتصادية الأساسية للوقف لا تعني تجميد الأموال وحرمان المجتمع عن الانتفاع بها، حيث إن الوقف إذا تم توظفه بطرق صحيحة هو مصدر للدخل بشكل مستمر يقوم بتلبية احتياجات المستهدفين الحاليين والقادمين، كذلك الوقف من الأنشطة المهمة في تحريك العجلة الاقتصادية وتحقيق النمو ومعالجة المشاكل الاقتصادية وعوائقها التي تؤثر على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، لقد يساهم الوقف في استفادة المجتمع من الموارد التي جعلها الله تحت تصرفه، وللوقف أثر بارز في المجال الاقتصادي من خلال أنشطته المختلفة و تأثيراته المتعددة[١٨٣].

---

[١٨١] محمد علي سميران. محمد راكان الدغمي. **الآثار الاقتصادية للزكاة، الدليل الإلكتروني للقانون العربي**، مقال منشور في موقع: https://iefpedia.com/arab/?p=1691 شوهد في ٢٠٢١/١٠/١١.

[١٨٢] مصطفى أحمد الزرقاء. **المدخل الفقهي العام**، (دمشق: مطابع ألف باء، ط٩، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م)، ج١، ص٢٤١.

[١٨٣] عامر بن محمد الحسيني. **الأوقاف للتنمية المستدامة**، مقال منشور علو موقع https://www.aleqt.com/2019/05/22/article_1603756.html شوهد في ٢٠٢١/١٠/١٤.

أ. **دور الوقف في التجارة**: يلعب الوقف دورا مهمّا في تحريك القطاع التجاري ورفع كفاءتها والحركة التجارية الداخلية والخارجية، كذلك بإمكانه توفير الأسواق اللازمة للمنتجين والمستهلكين كي يتمّ تقابل العرض الطلب بشكل أسهل، كما هو يسهم في توفير البنية التحتية كجزء من النظام الاقتصاد الإسلامي لإجاد الظروف المناسبة للمجتمع بشكل عام وللتجار وقطاع التجارة على وجه الخصوص[١٨٤].

ب. **دور الوقف في قطاع الصناعة والزراعة**: كما أن الوقف يؤثّر في تنمية قطاع الزراعة والصناعة أيضا، الأراضي الموقوفة التي تُستخدم في القطاع الزراعي يساهم في دعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى توفير وإنتاج المواد الغذائية الأساسية للمجتمع، وأما بالنسبة للقطاع الصناعي فهو مثل قطاع الزراعة يتطوّر من خلال الأوقاف المرصودة، ويتمّ تخصيصها لإنتاج المواد الخام والسلع الوسيطة وغيرها ما يحتاج إليه المجتمع.

ت. **دور الوقف في القضاء على البطالة**: الوقف له تأثير في تقليل مستوى البطالة أيضا، وذلك لأنه يستفيد من الموارد البشرية بقيامه بتشغيل الأفراد في مؤسسات الوقف واستثماراته، وكذلك عن طريق منشاتهم الخاصة التي يساعدهم الوقف في إنشائها بالإقراض والتمويل لهم حتى وإن كان من داخل منازلهم كأسر منتجة، وبهذا يحارب البطالة التي تهدد المجتمع أجمع، لأن البطالة من التحدّيات الأساسية للتنمية، ومن أصعب المشكلات التي تواجهها الدول حتى الدول المتقدمة، فالعالم كله بوضع خطط واتجاهات مختلفة ساعية إلى تقليلها، والمعاناة الكبيرة التي يعيشها العاطلون عن العمل من المشاكل الاجتماعية والأمنية بإمكان الوقف الإسهام في حلّ هذه الظاهرة السلبية من خلال استيعاب المؤسسات الوقفية من

---

[١٨٤] محمود حامد محمود عبد الرزاق. الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي، **مجلة العربية للإدارة**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، م٣٣، ع١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، ص٢١٠

الأيدي العاملة في المجالات المختلفة، بما يساهم في خلق طلب كبير على الأيدي العاملة بالمجتمع[١٨٥].

ث. **دور الوقف في توزيع الثروة الوطنية بالعدل:** توزيع الثروات الوطنية مسألة مهمّة جدا، حيث نرى في كثير من الدول فروق كبيرة اقتصادية بين طبقات المجتمع، وهذا بسبب حبس الثروة في أيدي محدودة فقط، وهذا يؤدّي إلى تفاوت كبير بين أفراد المجتمع، فالوقف من الوسائل الاختيارية التي تقلل التنافس الدنيوي والصراعات البشرية من خلال توزيع المال.

الوقف وأثره في التنمية الاجتماعية: إن أهميّة الوقف في الناحية الاجتماعية وأثره في المجتمع لا تقل عن دوره في جوانب أخرى، وإذا بحثنا سوف نجد لكل جانب من جوانب الحياة في المجتمع له صلة يربطه بنظام الوقف بشكل من الأشكال، فهذا العمل الاجتماعي يأتي بأهداف اجتماعية مستهدفة إلى العدل بين الأفراد ونهضة المجتمع من حيث الاقتصاد والرفاهية والاستقرار، كل هذه تحقّق حفظ النفس والنسل والدين والمال من مقاصد الشريعة الإسلامية، والوقف يقوم بإسهام ترتيب علاقات المجتمع كونه يوفّر الخدمات الاجتماعية العامة برّا بالمجتمع وإحسانا للأجيال القادمة كما هو الهدف في التنمية المستدامة[١٨٦]، وبذلك إن هذه الدعامة للتكافل الاجتماعي والتركيز على توفير احتياجات المجتمع وتحسين أوضاعه والرغبة في حلّ مشكلاته تأتي بنتائج في عدّة مجالات ومنها:

أ. **الرعاية الصحية والاجتماعية:** لقد تمّ وقف كثير من الإمكانيات لقطاع الصحة مع مرّ العصور، ولا شكّ أن الصحة من أهمّ القطاعات في المجتمع، فالواقفون قاموا بوقف ممتلكاتهم لصالح هذا القطاع ومنفعة المجتمع وعلى وجه الحصوص في المناطق النائية، وهذا من أهمّ مزايا الوقف، إضافة إليه يساعد الوقف في تطوير

---

[١٨٥] رباب حسن أحمد محمد عبد الدائم. **الوقف وأثره في التنمية البشرية: دراسة تطبيقية أنموذجا بولاية الخرطوم،** (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة النيلين، السودان، ١٤٣٩هـ/٢٠١٩م)، ص١٠٨.

[١٨٦] منذر قحف. **الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط،** ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ٢٠-٢٤ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨-١٢ / ١٠ / ٢٠٠١، ص١٤.

مهنة الطب عبر تقديمه المباني والأراضي لقطاع الصحة وإنشاء المستشفيات ومراكز التعليم الطبية، كذلك تجهيز المستشفيات والمراكز الطبية بالمعدّات اللازمة من آثار الأوقاف، حيث إنها تشتمل على دار المسنّين ودار الأيتام، وقد قامت الأوقاف بالاهتمام بمشكلات المطلّقات وختان الأطفال من الفقراء وتزويج الأيتام والمحتاجين وتلبية احتياجات الفقراء والمساكين والطلبة قدر الإمكان[١٨٧]، كل هذه نتيجة التكافل الاجتماعي الذي يستهدف إليه نظام الوقف، كما أن هذه تساعد في شيوع روح التراحم بين الناس وتقليل الطبقية في المجتمع[١٨٨]، كذلك الإنفاق في المشاريع التي تهدف إلى جلب النافع للمجتمع والمبادرات التي تحقّق الضمان التكافلي من أثار الأوقاف[١٨٩]، ولعلّ هذه من أهمّ أدوار الوقف في التنمية الاجتماعية.

ب. **الأمن الغذائي**: كما هو معروف أن الزيادة السكّانية وزيادة التحضر تسبّب في بعض الإشكاليات، منها النقص الغذائي، وهذه ظاهرة مهمّة للغاية خصوصا في الدول النامية والمناطق النائية، بالإضافة إلى ذلك نقص الإنتاج الغذائي ومشكلة المهدر في الاستهلاك بكميّات هائلة من أسباب ظهور النقص الغذائي، فالوقف قد يساهم في حلّ هذه المشكلة أو تحسينها، حيث إن من أدوات الوقف الأراضي الصالحة للزراعة، وتقوم المؤسسة الوقفية بزراعة تلك الأراضي واستغلالها واستثمارها، وبذلك يدعم الوقف الإنتاج الغذائي، والنقطة الثانية هي أن الوقف من منافذ التوزيع، فكما قامت المؤسسة باستغلال الأراضي كذلك بإمكانها توزيع ما يتمّ إنتاجه من الموادّ الغذائية للمحتاجين والفقراء والمساكين من خلال المنشآت

---

[١٨٧] رباب حسن أحمد محمد عبد الدائم. **الوقف وأثره في التنمية البشرية: دراسة تطبيقية أنموذجا بولاية الخرطوم**، ص١١١.

[١٨٨] ميمون جمال الدين. الوقف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (الجزائر، جامعة المسيلة، م٧، ع١١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م)، ص٦٥.

[١٨٩] صفية الودغيري. الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية، بحث منشور على موقع https://www.alukah.net/sharia/0/41786/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/١٦.

العديدة، ومن الجدير بالذكر هنا أن معظم الدول بحاجة إلى إعطاء الاهتمام بقطاع الزراعة واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة[١٩٠].

ت. **القضاء على الفقر**: إن فكرة الوقف تميل إلى الإنفاق على الفقراء على الأغلب، حيث الهدف الرئيسي أن يعيش المجتمع بكافة أفراده في مستوى معيشي جيد، ولا تهدر الموارد الموجودة، كما منع الشرع إسراف الأموال والممتلكات والموارد، حيث الوجوب في توظيف تلك الموارد في حلّ مشكلات المجتمع واستغلالها في أماكن صحيحة، والفقر من أهمّ مشكلات المجتمعات، لذلك يهتمّ نظام الوقف باستغلال الأوقاف واستثمارها بحيث يقضي على الفقر قدر المستطاع ويقلّله، وغالبية وثائق الأوقاف تثبت أن مساعدة الفقراء والمحتاجين كانت من الأولويات[١٩١]، ومن أمثلة استغلال الأوقاف في رعاية الفقراء الوقف في الأطعمة مثل المخابز، وإقراض الفقراء قروضا حسنة، ولكن الهدف الأساسي والحلّ القطعي هو إيجاد فرص عمل جديدة كي يتمّ توظيف هؤلاء المحتاجين ويتحوّلون إلى طبقة عاملة يكتفون بأعمالهم ودخلهم، فهذا من أهداف الوقف أيضا[١٩٢].

ث. **قطاع التعليم والبيئة**: يلعب الوقف دورا هامّا في عملية تثقيف المجتمع من خلال دعمه لدور العلم من المدارس والجامعات بالإضافة إلى أساتذتها وطلابها، مما يؤدي إلى الزيادة في عدد المتعلمين في مختلف تخصصات، وهذا يرفع من مستوى التحضر في المجتمع[١٩٣]، كما يؤدي إلى رفع وتحسين درجة سيادية القانون

---

[١٩٠] شعبان رأفت محمد إبراهيم. أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة، **المجلة القانونية**، (القاهرة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، م٧، ع٧، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م)، ص٣٣٠.

[١٩١] **المصدر السابق**، ص٣٢٥.

[١٩٢] عبد الجبار السبهاني. دور الوقف في التنمية المستدامة، **مجلة الشريعة والقانون**، (أبو ظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، م٢٠١٠، ع٤٤، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م)، ص٦٦-٦٧.

[١٩٣] صالح صالحي. نوال بن عمارة. الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف –، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، م١، ع١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٤م)، ص١٥٨.

واحترامه، ويقوم بتقليل العصبية والقبلية[١٩٤]، أما بالنسبة للبيئة فقد قامت مؤسسات الأوقاف باستغلال أموال الوقف في تمهيد الطرق داخل البلاد وتنظيفها، وتمّ استثمار الأوقاف في خدمة الرعاية الصحية للحيوانات والطيور المريضة، كما إهدار الموارد الطبيعية وغير الطبيعية ممّا يحاربه نظام الوقف أيضا، وهذه الظاهرة قلّما توجد في نظام اقتصادي آخر ما عدا في النظام الاقتصادي الإسلامي وفي بلاد المسلمين[١٩٥]، وبهذا الشكل ساهم نظام الوقف في بناء الحضارة وتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وإحيائها.

وفي خلاصة الموضوع إذا أردنا أن نختصر أثر صيغ التمويل القائمة على التبرعات في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام اختصارا وجيزا من خلال ما سبق بيانه على شكل النقاط كالآتي[١٩٦]:

- تلبية احتياجات الناس من خلال توفير المساعدات المادية اللازمة لإكمال المشروعات الصغيرة، أو متناهية الصغر عادة، كشراء بعض الاحتياجات المنزلية، أو تمويل الزواج، أو التعليم وغيرها[١٩٧].
- العدالة بين أفراد المجتمع ودفع عجلة التنمية المحلية من خلال تحويل الأفراد المحتاجين إلى عناصر فاعلة في المجتمع.
- خلق التمويل اللازم لخطة التنمية المستدامة وأهدافها عن طريق الزكاة والأوقاف والقروض الحسنة واستثمارها في مشاريع إنتاجية لإيجاد مصدر دخل مستمر ومتجدّد لمن يستحقه، مع زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات تزداد كذلك القدرة

---

[١٩٤] أحمد إبراهيم ملاوي. **دور الوقف في التنمية المستدامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة" المنعقد بالجامعة الإسلامية بالمدينة في ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ص١٥.

[١٩٥] عبد الرحمن بن عبد العزيز الجريوي. **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، بحث مقدم لملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنعقد بجامعة ٨ مايو ١٩٤٥ قالمة/الجزائر يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٢، ص٤٠.

[١٩٦] صلاح الدين طلب سلامة فرج. **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة**، ص٣٣.

[١٩٧] ميمون جمال الدين. **الوقف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية**، ص٦٦.

التمويلية في المؤسسات المالية، مما يوفر بعض تدفق السيولة إلى المجالات الرئيسية للتنمية المحلية.

- ضمان التكافل الاجتماعي من خلال الأجيال المتعاقبة المستفيدة من موارد المجتمع المختلفة سواء في المجالات الدينية مثل إنشاء وتوسيع المساجد أو دور المؤسسات القرآنية والمعاهد التعليمية الشرعية وصيانتها، أو في قطاع التعليم كإنشاء جامعات ومدارس والمكتبات العلمية وكل ما يخدم العلم ومساره، أو في منشآت صحية، أو بناء مراكز لعلاج الجرحى والمصابين، في توفير الخدمات الطبية اللازمة للمصابين بأمراض خاصة أو في مؤسسات المرافق الاجتماعية، والمؤسسات التي تهتمّ بتمويل الشباب الراغبين في الزواج وترعى المعوقين وكبار السن وغيرهم[١٩٨].
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية بين فئات المجتمع المختلفة، على أن تحصل كل فئة على ما تستحقّه دون خوف من شبهات دينية مثل جلب الفوائد الربوية المحرمة.

المبحث الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

لا شكّ أن المصارف الإسلامية تقوم بأعمال وخدمات عديدة، و لعلّ التمويل من أهمّ هذه الخدمات، حيث إنه يتمّ توظيفه في الاستثمارات فضلا عن تلبيته الحاجات للعملاء، لذلك التمويل الإسلامي مثل البنوك التقليدية يحتلّ مكانة عالية من ضمن الخدمات المصرفية، والمصارف الإسلامية توفّر صيغا كثيرة لعملائها من التمويل، وكما تمّت الإشارة إليها سابقا أن صيغ التمويل الإسلامي تحلّ محلّ القروض الربوية في البنوك التقليدية تراعي مقاصد وضوابط الشارع، هذا الفارق البارز بين المصارف الإسلامية والتقليدية صلة بين المسلم وربّه، وكذلك طريقة توظيف تلك الصيغ أيضا من المسائل المهمّة، حيث إن المصارف الإسلامية لا يمكنها تمويل كلّ ما يطلبه عملائها نظرا للضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية، والاستمرارية والعدل

---

[١٩٨] عبد الجبار السبهاني. **دور الوقف في التنمية المستدامة**، ص٢٧-٢٨.

من أهمّ هذه الضوابط التي هي أساس فكرة التنمية المستدامة، وفكرة التنمية المستدامة وما تستهدفه كانت وستظلّ موجودة في الإسلام أساسا، لذلك قامت المصارف الإسلامية بالخوض في موضوع التنمية المستدامة والدعم لآلياتها وما يحقّقها، فالتمويل الإسلامي وسيلة في غاية الأهميّة في تحقيق تلك الفكرة، المصارف الإسلامية الماليزية أيضا قامت بدعم المشاريع التي يتمّ تحقيق التنمية المستدامة من خلالها، فاستخدمت صيغا عديدة من أجلها، ولا شكّ درجة نجاح هذه الصيغ وكيفية توظيفها متفاوتة، في هذا المبحث سيتناول الباحث دور صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في قسمين كلّ واحد منهما في مطلب مستقلّ كما مرّ ذكره مسبقا، وفي المطلب الأخير سيحاول إلقاء الضوء على الآثار الناجمة عن استخدام تلك الصيغ في تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة.

المطلب الأول: دور صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس الاسترباح في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

يعتبر المصرف من أعمدة الاقتصاد ومن مصادره الأساسية، لأنه يحافظ على الأموال ويطورها، ويسهل تداولها، ويزيد من استثمارها، لا يمكن إنكار للدور الإيجابي الذي يلعبه النشاط المصرفي في خدمات التنمية والتمويل والاستثمارات التنموية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ينظم علاقات المجتمع ويسهل عملية التعامل مع الأفراد، سواء كانت باستجابة مطالبات العملاء بالتمويل مباشرة أو تسديد ديونهم وتلبية حاجاتهم، ولعلّ من أهم ما يميّز المصارف الإسلامية عن بعضها اليوم هو اهتمامها بالجانب التنموي والجهد المبذول من أجل تحقيقها، في هذا المطلب سيحاول الباحث التطرّق إلى دور صيغ التمويل الإسلامي (المرابحة-المشاركة-الإجارة) في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

كما تمّت الإشارة إليه مسبقا أن المرابحة والمشاركة والإجارة من الأوائل من ضمن العقود الشرعية التي يتمّ التمويل بها في قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية[١٩٩]، سيعرض الباحث

---

[199] **Financial Stability and Payment Systems Report 2016**, Bank Negara Malaysia, p.91 https://www.bnm.gov.my/documents/20124/856371/cp04.pdf شوهد في ٢٠٢١/٢/٣

الإحصائيات الرسمية حول نسبة استخدام تلك الصيغ والقطاع والغرض الذي تمّ التمويل من أجله على شكل الجداول، ثمّ سيقوم بتحليل النتائج لتحديد أثر الصيغ المذكورة أعلاه:

الجدول رقم (١٧): نسب التمويل الإسلامي حسب الصيغة في الصيرفة الإسلامية الماليزية ٢٠٢٠[٢٠٠]

	البيع بالثمن الآجل	الإجارة	الإجارة ثم البيع	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الاستصناع	الأخرى	الإجمالي
البنوك الإسلامية	٧٤٤,٩٣٥،٧	٩١,٧٢٨،٣	٨٨١,٠٤٩،٦	٣,٢٥٥،٠٤٢،٩	٧٠٩,٧٠٤،٢	٤٩٥,٠٨	١٥,١١٥٩،	١,٨٧٦٣٢٢،،٦	**٧,٥٧٤،٣٩٠،٠٥٠**
النوافذ الإسلامية	١٠٦،٤	١٢،٨٦٥،٨	٠،٠	٨٩,٤٦٩،٤	١,٥٠١٥،	٠،٠	٠،٠	١٠,٨٢٥،٧	**١١٤.٧٦٨،٨**
الإجمالي	٧٤٥,٠٤٢،١	١٠٤,٥٩٤،١	٨٨١،٠٤٩،٦	٣،٣٤٤،٥١١،٠١٣	٧١١،٢٠٥،٧	٤٩٥,٠٨	١٥,١١٥٩،	١,٨٨٧١٤٧،،٠١٣	**٧,٦٨٩،١٥٨،٨٥٠**

[٢٠٠] **تقارير البنك المركزي السنوية.** https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020 شوهد في ٢٦/١٠/٢٠٢١.

الجدول رقم (١٨): نسب التمويل الإسلامي حسب الغرض في الصيرفة الإسلامية الماليزية عام ٢٠٢٠[٢٠١]

	الأوراق المالية	السيارات	العقارات والأصول الثابتة	التمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية	السلع الاستهلاكية	البناء	القوى العاملة	الأخرى	الإجمالي
البنوك والنوافذ الإسلامية	٥٨٢,٠٢ ٠،٠٥٦	٩٦٩,٣٩ ٠،٠٤٣	٣,٠٧٢،١٥ ٩،٢٠١	٨٠٠,٥٢٦، ١١٧	١٨٢،٦	٢٣٢,٧٣٠ ٠٥١،	١,٦٦٦،٩ ١٠،٠٧٤	٤١٣,٢٣٣ ٠٧٣،	**٧,٧٣٧، ٩٦٨،٧٨ ٦**

الجدول رقم (١٩): نسب التمويل الإسلامي حسب القطاع في الصيرفة الإسلامية الماليزية ٢٠٢٠[٢٠٢]

	الزراعة	الصناعة والتعدين	الماء – الكهرباء– الغاز وتجارة الجملة والتجزئة	البناء والعقارات والمنازل	النقل والاتصالات	التأمين والأنشطة التجارية	التعليم والصحة وغيرها	الأخرى	الإجمالي
البنوك والنوافذ الإسلامية	٢١٩,١٩ ١،٠٦٣	٤٠٦,٧٧ ٨،٢٠٩	٤٤٩,٤١ ١،٥٠٠	٥,٥٨٧،٤ ٩٩،٨٠٠	٢٢٨,٢٢ ٨،٦٠٠	٤٠١,٥٤ ٣،٠٠٠	٣٢٦,٧١ ٥،٩٠٠	١١٢,٢٧ ٠،١٠٠	**٧,٧٣١،٦ ٣٨،١٧٢**

[٢٠١] **تقارير البنك المركزي السنوية.** https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020 شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٦.

[٢٠٢] **تقارير البنك المركزي السنوية.** https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020 شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٦.

الجداول الثلاثة التي تمّ استعراضها توضّح لنا كمّية التمويل الإسلامي وأنواعها والغرض منها وكيفية توظيفها من قبل العملاء لدى المصارف والنوافذ الإسلامية الماليزية، تؤكّد الجداول النقاط الآتية:

- إن المرابحة تحتلّ المرتبة الأولى في تصنيف التمويلات الإسلامية كصيغة بأعلى نسبة من إجمالي التمويلات، بينما تتبعها المشاركة والإجارة، بناء على ذلك مجموع هذه الصيغ الثلاثة يساوي أكثر من نصف التمويلات الإسلامية في العام كله، وبهذا تتبيّن أهميّة تلك الصيغ من حيث التأثير.
- توزيع التمويلات الإسلامية من حيث الغرض يبيّن أسباب طلب التمويل من تلك المؤسسات لدى الشعب الماليزي، حيث إن الغرض الرئيسي حسب تقرير البنك المركزي الماليزي شراء العقارات والأصول الثابتة بما فيها المنازل والمباني والأراضي وغيرها، ويليه التمويل من أجل القوى العاملة في المرتبة الثانية، هذا يشمل أجور العاملين ومصاريف الإنتاج والمحلات والمصانع وغيرها من النفقات اللازمة، والذي بعده شراء السيارات بما فيه وسائل النقل الكبيرة والسيارات الشخصية، هذه أول ثلاثة أغراض في طلبات التمويل من المؤسسات التمويلية الإسلامية الماليزية، والترتيب يستمرّ بالتمويلات الشخصية والبطاقات الائتمانية والأوراق المالية والإنشاء والسلع الاستهلاكية وغيرها.
- بالنسبة للقطاعات التي تأخذ النصيب من التمويلات الإسلامية قطاع العقارات والبناء بكلّ أنواعها يأخذ أكبر نصيب منها، حيث إنه يأتي في المرتبة الأولى ب ٤٥٤ مليون رينجيت من إجمالي ٦٣١ مليون رينجيت، والقطاعات التي تليه بالترتيب هي تجارة الجملة والتجزئة وإمدادات المياه والغاز والكهرباء، ثم قطاع الصناعة والتعدين وبعده قطاع التأمين والأنشطة التجارية، وفي نهاية الجدول يأتي قطاع النقل والاتصالات وقطاع الزراعة والصحة والتعليم.

يرى الباحث بالنظر إلى البيانات أدناه أن صيغ التمويل الإسلامي التي أشار البحث إليها وكيفية توظيفها تقوم بتحقيق أهداف كثيرة من التنمية المستدامة، حيث إن أغلب تلك التمويلات تّستخدم في البناء والصناعة وقطاع التجارة والاستثمارات، وقد نقول بالتحديد إن

معظمها تُنفق في استغلال الأصول الثابتة سواء للاستثمار أو الإنشاء والبيع، وبالتالي يتمّ توظيف النصيب الثاني في القوى العاملة بشكل عام، وهذان الاثنان من أهمّ الوسائل التي تتحقّق التنمية من خلالها في البلاد بالاستمرار والاستدامة، ونهضة الدول النامية معتمدة على هذه بشكل كبير، كما يظهر كثير من الإيجابيات بالاهتمام بهما كخلق فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وتطوّر التجارة الداخلية والخارجية ورفع مستوى رفاعية الشعوب وغيرها من الإيجابيات، لذلك إذا قيل إن أهميّة تلك التمويلات وطريقة توظيفها لا تقلّ عن أي بديل أو خيار يحقّق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي القائمة على أساس التبرّع في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

إن صيغ التمويل الإسلامي التي قد تكون بديلة للنظام التقليدي مثل القروض الحسنة والزكاة والوقف نسبتها أقلّ بكثير من باقي الصيغ في الصيرفة الإسلامية من حيث الاستخدام، لأن أساس المعاملات المالية في يومنا مرتبط بالاسترباح، وتلك الأنواع المذكورة قائمة على أساس التبرّع ولا يأتي بالربح في نهاية المطاف، الهدف الأساسي وربما الوحيد مساعدة المحتاجين وتنمية المجتمع ورفع رفاهية الناس من خلال تلك الطرق التي شرعها الله للمسلمين، مع ذلك في الصيرفة الإسلامية الماليزية نرى توظيف هذه الصيغ وإن كان أقلّ من غيرها، لذلك العمل في هذا المطلب سيكون في تسليط الضوء على استخدام الصيغ المذكورة في البنوك بالإشارة إلى المنتجات الصادرة من خلالها وكيفية توظيفها والنتائج التي تأتي بها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية قدر المستطاع.

١. **القرض الحسن**: إن المكوِّن الرئيسي لعقد قرض الحسن هو القرض الذي لا يلوثه الربا بأي شكل من الأشكال، هناك مقرض ومقترض في العقد، ويتمّ ذلك العقد بدون إشارة إلى السوق حتى لا يعطي انطباعًا بأنه يجب أن يكون هناك "سعر" له، العلاقة بين المقرض والمقترض هي علاقة دائن ومدين، ويظلّ أصل المال الذي تمّ إقراضه في مسؤولية المقترض، لا يجوز للمقرض أن يطلب مستحقاته قبل انتهاء مدة العقد.

أ. إذا نظرنا إلى البنوك الإسلامية الماليزية لوجدنا أن القروض الحسنة أقلّ الصيغ القائمة على أساس التبرّع تطبيقا، وبعد الاطلاع على المصادر المتاحة وجد الباحث فكرة القرض الحسن في بنك معاملات ماليزيا، حيث إنه حسب تقريره السنوي لعام ٢٠١٦ أقرض ١٢٥ شخصا بالقروض الحسنة بنسبة ١٥٨ ألف رينجيت ماليزي إجمالا[٢٠٣]، وتمّ الإقراض تحت إشراف برنامج **Tabung Mawaddah**، وفي عام ٢٠٢٠ هناك القروض الحسن (أو ما يُسمّى بالقرض في تقرير البنك) بقيمة ٧٠ ألف رينجيت تقريبا للمستحقين[٢٠٤]، وهذا يستهدف إلى مساعدة المحتاجين والفقراء بالأغلبية ومنهم من سيقوم بتنفيذ مشروع تجاري عادة، وقد تصل مدة سداد المبلغ بهذه الطريقة إلى سنتين في البنك، تلك المبالغ مقارنة بالصيغ الأخرى تشكّل كمّية صغيرة جدا من إجمالي تمويلات المصرف.

ب. البنك الراجحي كان من البنوك التي تقدم القرض الحسن لعملائه المستحقّين حتى السنة ٢٠١٢، وقد اتضّح هذا الأمر بعد الاطلاع على تقارير البنك من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٢٠، وكذلك المبالغ التي كانت تُخصّص للقروض الحسنة كانت تساوي أقلّ من ١٪ من إجمالي تمويلات اللنك[٢٠٥].

ت. بيت التمويل الكويتي (**Kuwait Finance House**) تقوم بتقديم القرض الحسن، ولكن النسبة المخصوصة للقروض الحسنة لا تكاد تُحسب، حيث في عام ٢٠١١ وهو من أعلى المعدلات في القرض الحسن وصلت

---

٢٠٣ تقرير البنك السنوي، ص٦٠. https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2016.pdf شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

٢٠٤ التقرير السنوي، ص٢١٨. https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2020/pdf/Bank-Muamalat-AR2020.pdf شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

٢٠٥ لتفصيل التقارير: https://www.muamalat.com.my/corporate-overview/financials/?y=2020 شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

نسبته إلى **٠،٠٠٩٣٤**٪ فقط من إجمالي التمويلات[٢٠٦]، والسنوات الأخرى أقل من هذه النسبة[٢٠٧].

ث. بنك آخر يقوم باستخدام القروض الحسنة هو **Alliance Islamic Bank**، حيث إنه مستمر في تخصيص نسبة للقرض الحسن إلا أنها لا تتجاوز ٦ آلاف رينجيت سنويا[٢٠٨]،

ج. بنك إسلام ماليزيا توقّف عن تقديم قروض حسنة في عام ٢٠٠٨، بنك **CIMB Islamic** خلال آخر ٥ سنوات لم تقرض أكثر من ٥ آلاف رينجيت سنويا[٢٠٩]، بينما بقية البنوك الإسلامية الموجودة في قائمة البنك المركزي الماليزي[٢١٠] لا تقوم بتقديم القرض الحسن.

٢. **الزكاة**: إن الزكاة من عناصر المجتمع الإسلامي الراقي من حيث التضامن والتكافل الاجتماعي، ويتحقّق من خلالها زيادة النموّ والنهضة ما لا يستطيع تحقيقه نظام آخر، هذا النظام التضامني الاجتماعي خصيصا بالإسلام، يساعد في غلق فجوة في غاية الأهمية في المجتمع، حيث يتمّ تثبيت المحتاجين بالفعل ومساعدتهم ماديّا، وفي يومنا تقوم بعض البنوك الإسلامية بخدمة الزكاة من جمع وتوزيع بالإضافة إلى استثمار أموال الزكاة أيضا، في الصيرفة الإسلامية الماليزية نجد عدّة بنوك إسلامية تتوفّر عندها تلك الخدمات ونبيّنها كالآتي:

أ. يقوم ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) منذ عام ٢٠١٣ بتقديم مساعدات للمحتاجين والفقراء تحت برنامج **Maybank**

---

206 Seyed Kazem Sadr. *Qard Hasan Financing in Islamic Banks*, Isra International Journal of Islamic Finance, 6(2), 2015, p.8.

٢٠٧ https://www.kfh.com.my/malaysia/personal/reports.html شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

٢٠٨ https://www.alliancebank.com.my/islamic/corporate/investor-relations/annual-reports.aspx شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

٢٠٩ https://www.cimb.com/en/investor-relations/annual-reports.html شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

٢١٠ https://www.bnm.gov.my/islamic-banks شوهد في ٢٠/١٠/٢٠٢١.

Islamic's Regional Ramadhan Relief Programme داخل ماليزيا وخارجها في بعض الدول المنطقة[٢١١]، حيث هذا البرنامج يشمل بتوزيع المساعدات الغذائية لمن يحتاج من أسر فقيرة، ويتمّ إنفاق هذا البرنامج الاجتماعي من أموال الزكاة في شهر رمضان من كلّ عام، وبحلول عام ٢٠٢٠ لقد استفاد منه أكثر من ٩٠ ألف أسرة محتاجة، كما تمّ إنفاق ١٣ مليون رينجيت ماليزي خلال السنوات السبع السابقة[٢١٢].

ب. يتمّ تنفيذ جمع وتوزيع الزكاة في بنك معاملات ماليزيا تحت إشراف لجنة **Tabung Mawaddah** التي أشيرت إليها سابقا، هذه اللجنة المسؤولة عن الأنشطة الاجتماعية تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها للمستحقّين، حيث إن البنك والمجموعة قام بإخراج حوالي ٩ ملايين رينجيت ماليزي في عام ٢٠٢٠ كمخصص للزكاة[٢١٣]، الخدمة الثانية في البنك هو احتساب الزكاة من مدخرات وودائع العملاء، حيث يقوم بالبنك بأخذ قيمة الزكاة تلقائيا بعد طلب العميل إن توفّرت الشروط، وهذه النسبة (٢،٥٪) تشمل كل ما يمتلكه العميل بغض النظر عن مصدرو ونوعه، ثمّ يتمّ توزيعه بدلا من العميل في أمكان وخدمات تستحقّ[٢١٤]، والخدمة الأخيرة تقوم بها البنك هو دفع زكاة الفطر من خلال برنامج أطلقه باسم (**Quick Response QR Code**) نتيجة تطور تكنولوجيا المالية الإسلامية، فبإمكان العملاء أداء إخراج الفطرة في شهر رمضان دون الحاجة إلى الذهاب بأنفسهم إلى

---

٢١١ https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/islamic-my/document/my/en/islamic/about-us/news-highlights/RegionalRamadhanRelief_2018.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢١.

٢١٢ https://www.maybank.com/islamic/en/newsroom/2020/news2020_ramadhan.page شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢١.

٢١٣ https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2020/pdf/Bank-Muamalat-AR2020.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢١.

٢١٤ https://www.muamalat.com.my/downloads/consumer-banking/FAQ_Ez-Zakat_Muamalat.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢١.

مكان يؤدّون فيه زكاتهم، وهذه الطريقة الإلكترونية يتمّ عن طريق تطبيق البنك وواسطة هاتف العميل المحمول حسب رمز الولاية الذي يختاره العملاء، بهذا الشكل يكون قدّ تمّ الدفع بكلّ سهولة[٢١٥].

ت. بنك إسلام ماليزيا من تلك البنوك التي تقوم بخدمة جمع وتوزيع الزكاة من خلال برامج متنوعة أطلقها، حيث يقدّم البنك مساعدات مادّية اجتماعية كثيرة من خلال تلك البرنامج، والزكاة من أهمّ مصادر تمويلها، من هذه البرامج احتساب زكاة أرصدة العملاء البنكية نيابة عنهم وتوزيها للمستحقين، تعمل المبادرة التي أُطلق عليها اسم " **Zakat Akaun Simpanan dan Pelaburan**" بناء علة طلب العملاء الذين تتوفّر عنهم الشروط لأداء الزكاة[٢١٦]، وبحلول ٢٠١٩ قام ٤ مليون شخص بالاستفادة من هذه الخدمة[٢١٧]، يستخدم البنك الزكاة كأداة التمويل في مشروع خيري آخر يُسمّى "**Housing Aid Project** "، يهدف البرنامج بناء منازل للفقراء والمحتاجين، هذا النظام التكافلي يخدم لمن دخله لا يزيد عن ١٥٠٠ رينجيت شهريا، بالتعاون مع الجهات المعنية في الولايات يتمّ إنشاء منزل لمن يحتاج، إلى اليوم حصل أكثر من ٣٠٠ أسرة على منزل بقيمة وصلت إلى أكثر من ٩ ملايين رينجيت ماليزي[٢١٨]، أحد

---

٢١٥ https://www.muamalat.com.my/wp-content/uploads/2020/04/PR-DuitNow-QR-kini-Diperluas-Untuk-Bayaran-Zakat-Fitrah.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢١.

٢١٦ https://www.bankislam.com/personal-banking/deposit-and-investments/services/savings-investment-zakat/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

٢١٧ http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/SIARAN-MEDIA-BANK-ISLAM-SEDIA-KEMUDAHAN-BAYAR-ZAKAT-AKAUN-SIMPANAN-DAN-PELABURAN.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

٢١٨ https://www.bankislam.com/wp-content/uploads/MEDIA-RELEASE-BANK-ISLAM-HAND-OVERS-11-HOUSING-UNITS-TO-ASNAF-AHEAD-OF....pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

البرامج التي يقدمها البنك بالتمويل من أموال الزكاة هو توزيع أموال الزكاة مباشرة للمحتاجين والفقراء أيضا، والمبادرة المسمّاة ب" **AMAL Bank Islam**" تشتمل على حملات اجتماعية كثيرة، منها كما تمّ ذكره توزيع أموال الزكاة المحصّلة مباشرة في مناسبات دينية على وجه الخصوص، حيث يقوم البنك بتنفيذ هذه الحملة التوزيعية في عيد الأضحى وشهر رمضان وغير ذلك من المناسبات، كما يتمّ دعم مشاريع صغيرة للمحتاجين، وتزويد الطلبة والمدارس والمساجد بما يحتاجون إليها، وفي نهاية عام ٢٠١٩ تمّ تخصيص ١٣،٥ مليون رينجيت ماليزي إجمالا لجميع المشاريع الخيرية من أموال الزكاة والتبرّعات[٢١٩].

٣. **الوقف**: إن الوقف من الوسائل التي تحقّق التنمية المستدامة بسبب دوره الذي قد يلعبه في تمويل مشاريع تنموية، وفي الصيرفة الإسلامية الماليزية تقوم بعض البنوك الإسلامية الاستفادة من نظام الوقف في توظيف التمويلات من خلال بعض الخدمات والمنتجات الوقفية، ونعرضها كالآتي:

أ. بنك إسلام ماليزيا من البنوك التي تقوم باستخدام الوقف في مشاريع كثيرة، أولها مشروع التمويل الإسكاني " **Al-Waqf Home Financing**" الذي يتمّ بناء على التورّق[٢٢٠]، ويستهدف إلى بناء المنازل وتطوير العقارات الوقفية بالتعاون مع السلطة الدينية في الدولة[٢٢١]، وقد أطلق البنك أول صندوق للوقف باسم "**Makmur myWakaf Fund**"، حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع المستثمرين الراغبين في وقف جزء من أرباحهم لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة في ماليزيا، ويتمّ

---

٢١٩ http://bimb.irplc.com/docs.htm?filepath=BIMB/bimb-ar2019-corporatebook-a.pdf.pdf شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

٢٢٠ http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BIMB-Shariah-Book-240613-FA.pdf شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

٢٢١ **State Religious Authority (SRA).**

استثمار ما اجتمع في الصندوق وتوزيع نصف أرباحه في مشاريع مؤسسة "**MyWakaf**" المختلفة، أما النصف الآخر يُستثمر من جديد[٢٢٢].

ب. الوقف من اهتمامات بنك معاملات أيضا كما هو الحال في الزكاة، يوفّر البنك بعض الفرص لعملائها من خلال الوقف، منها مشروع " **Aisya Debit Card-i**" هو عبارة عن بطاقة ائتمانية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولكنها ليست بطاقة فقط، إنها تأتي مع ميزة فريدة من نوعها وهي الوقف، حيث يقوم البنك بوقف ٢٠٪ من مستحقاته من رسم المعاملات التي يتمّ بهذه البطاقات من قبل العملاء، فيساعد كل عميل يستخدم تلك البطاقة في معاملاته التسويقية والمصرفية في وقف مبلغ معيّن[٢٢٣]، ويحصل العميل على مميزات أخرى في الخدمات المصرفية بالإضافة إلى هذا العمل الخيري، هناك حملة أخرى أطلقها البنك "**Wakaf Muamalat**" من أجل الحصول على الوقف النقدي من الشركات والأفراد بالتعاون مع مجالس الشؤون الدينية في الولايات الماليزية، يستهدف البنك بهذه الحملة الخيرية إلى توظيف تلك الأموال الوقفية في مشاريع وقفية تعود مصالحها إلى فئات اجتماعية محتاجة في قطاع الصحة والتعليم[٢٢٤]، وبلغ مجموع المبالغ المحصلة عن طريق الحملة في عام ٢٠١٩ إلى أكثر من ٤ ملايين، كما تمّ صرف حوالي ٤ ملايين للمشاريع التي تمّت الموافقة عليها مسبقا[٢٢٥].

---

٢٢٢ https://bimbinvestment.com.my/wp-content/uploads/2021/03/Prospectus-Makmur-myWakaf-Fund.pdf شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

٢٢٣ https://www.muamalat.com.my/wp-content/uploads/2019/02/160720-PR-BANK_MUAMALAT_Debit_Card_Launch_2016.pdf شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

٢٢٤ https://www.muamalat.com.my/wakafmuamalat/index.html شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

٢٢٥ https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2019.pdf شوهد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

ت. قام ماي بنك الإسلامي بإطلاق مشروع "**Waqf Perak Ar-Ridzuan**" في عام ٢٠١٦، حيث يشتمل المشروع على وقف مباشر من البنك بقيمة ١٠ ملايين رينجيت ماليزي، نصفها لبناء سكن جامعي لطلبة "**Universiti Islam Sultan Azlan Shah**"، و٥ ملايين رينجيت نقدا على أساس المطابقة، يقوم البنك بوقف رينجيت مقابل كلّ رينجيت من قبل الواقفين إلى حدّ ٥ ملايين رينجيت، بهذا الشكل قد تمّ وقف ١٠ ملايين رينجيت من البنك[٢٢٦]، البنك قام بحملة وقفية أخرى في الولاية نفسها تحت إشراف المبادرة التي تمّ ذكرها، حيث هذه الحملة "**Wakaf Bot**" تهدف إلى قوارب كبيرة الحجم لصيادي الولاية ذات الأهميّة الكبرى في صيد الأسماك، حيث معظم الصيادين لا يمتلكون منها، وتعاني الولاية من افتقار تلك القوارب، وتعاون البنك بجمعية الصيادين لتوفيرها بعد التحصيل المبلغ اللازم من خلال إنشاء صندوق وقفي للأموال الموقوفة على المشروع، ودور البنك جمع وتحصيل ٢٠٠ ألف رينجيت ماليزي لاستكمال المشروع، ومن الجدير بالذكر أن المشروع لم يكتمل بعد[٢٢٧].

ث. مشروع ماي وقف "**MyWaqaf**" مبادرة دعاها البنك المركزي الماليزي لتوحيد صندوق الوقف بين البنوك الإسلامية، هي أداة اقتصادية شاملة تقوم على القيمة الخيرية من أجلي تحقيق أفضل خدمة لأفراد المجتمع والمحرومون على وجه الخصوص، الحصول على خدمات أساسية عالية الجودة وتلبية احتياجاتهم، كذلك يستهدف إلى تطوير إمكانيات الوقف، كما يُعتبر الوقف أداة مهمّة للشمول المالي والنموّ الاقتصادي، حاليًا هناك ستة بنوك إسلامية تشارك في تنفيذ الوقف الذي يتكوّن من أفين بنك

---

[٢٢٦] https://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/Maybank-SR2016.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

[٢٢٧] http://wakafperak.gov.my/portal/index.php/en/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٢.

الإسلامي **Affin Bank Islamic**، وبنك إسلام ماليزيا **Bank Islam Malaysia**، وبنك معاملات ماليزيا **Bank Muamalat Malaysia**، وبنك راكيات **Bank Rakyat**، وماي بنك الإسلامي **Maybank Islamic**، وبنك آر إتش بي الإسلامي **RHB Islamic**[228]، هذه المبادرة الفريدة التي تتميّز بها ماليزيا تقوم بدعم مشاريع كثيرة للفئات المحتاجين من المجتمع في الولايات الماليزية المختلفة، ومن هذه المشاريع التمويلات الإسكانية، بناء سكنات طلابية، توفير الحافلة النقالة كعيادة أسنان، وإنشاء مراكز طبية خاصة بغسيل الكلى وغيرها من المشاريع لا زالت مستمرة[٢٢٩]، علما بأن كل مشروع له ميزانيته وله بنك من البنوك المشتركة في المبادرة يشرف عليه، المبالغ التي يتمّ إنفاقها على تلك المشاريع نحصل عليها من تقارير البنوك السنوية، تمّ جمع ٧،٦ مليون رينجيت ماليزي أجمالا بنهاية عام ٢٠٢٠[٢٣٠].

ممّا سبق ذكره اتّضح للباحث أن هناك صيغا كثيرة تقوم بها قطاع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، منها تهدف إلى أغراض اجتماعية والأخرى هادفة إلى تحقيق الربح والتجارة، يتمّ تطبيق تلك الصيغ التمويلية في بعض البنوك وليس كلّها، كذلك يرى الباحث أن ميول البنوك الإسلامية الماليزية إلى الصيغ القائمة على أساس الاسترباح أكثر من غيرها كما تبيّن له ذلك من الإحصائيات والنتائج التي يتمّ نشرها في تقارير البنوك السنويّة، بناء عليه يمكن للباحث أن يقول إن الصيرفة الإسلامية الماليزية تقوم باستخدام الصيغ التمويلية في معاملاتها بشكل فعّال، والأنواع القائمة على التبرّع والتي تستهدف إلى مصالح اجتماعية أقلّ نسبة من الصيغ القائمة على الاسترباح، هذا ما يحتاج إلى التركيز فيه والتفكير في إيجاد طرق لرفعها في القطاع.

---

228 https://www.mywakaf.com.my/about-us/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٣.

٢٢٩ https://www.mywakaf.com.my/our-projects/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٣.

٢٣٠ https://www.bnm.gov.my/documents/20124/3026128/ar2020_en_ch1d_islamicfinsys.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٣.

المطلب الثالث: إسهامات الصيرفة الإسلامية وفوائدها في تحقيق التنمية المستدامة

في هذا المطلب الأخير نرغب في بيان دور الصيرفة الإسلامية في تطوير التنمية المستدامة وإسهاماتها العامة فيها بشكل عام، وسنذكرها في ثلاث نقاط أساسية كالتالي:

١. **زيادة الاستقرار والمرونة في الاقتصاد:** إن التمويل الإسلامي له إسهامات كثيرة بشكل كبير في تنمية الاستقرار والاستدامة في القطاع الاقتصادي دون شكّ، ويمكنه أن يقدم الدعم بكلّ سهولة، وبحسب تقدير الباحثين في مكتب الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة في دالاس أن المبلغ الإجمالي في فترة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقدر الخسارة ما بين ٦ و١٤ تريليون دولار أمريكي، على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ لها أسباب مختلفة، إلا أنه يمكننا أن نضع أنشطة الإقراض المفرط غير الحكيمة في مقدمة هذه الأسباب، كذلك قد نعدّ بعض الأسباب من هذا القبيل على شكل السؤال كما قاله الباحث نيال فرجسون (Niall Ferguson) كالآتي :

- كيف تمكّن العديد من البنوك الأمريكية والأوروبية من أن يكون لديها مثل هذه الميزانية العمومية عالية الاستدانة؟ بعبارة أخرى، لقد اقترضوا أموالاً تتجاوز بكثير أصل رأس مالهم وقاموا باستخدامه كقروض؟
- قطاع التأمين بقيادة الشركة الأمريكية العملاقة American International Group (AIG) كيف تحول من المفهوم التقليدي للمخاطر إلى سوق المشتقات، وتصبح عرضة للمخاطر المالية التي تنطوي على عدم اليقين؟

يقيّد مبدأ تقاسم المخاطر الذي يأتي في مقدمة مبادئ التمويل الإسلامي، وضرورة وقوع المعاملات الحقيقية المبنية على تجارة حقيقية الاقتراض والإقراض في مبالغ عالية، يجبرُ تقاسم المخاطر داخل النظام المالي البنوك على تقييم المخاطر بعناية أكبر وتشجيع مقرضيهم على التحكم بشكل أكثر فعالية في القروض التي يستخدمونها، لذلك التقييم المزدوج للمخاطر من قبل البنوك الممولة والمقترضين سيجعل النظام المالي في موقف أكثر انضباطًا، ونتيجة لذلك

سيمنع استخدام القروض المفرطة التي تُمنح بالاعتماد فقط على الضمانات في مشاريع غير فعالة أو عمليات مضاربة، وسيتم دعم إنشاء نظام مالي سليم وحقيقي .

غياب المعاملات المالية في المصرفية الإسلامية وعدم اليقين الناتجة عن مشتقات المنتجات والمعاملات المنفذة لأغراض المضاربة أيضًا من المبادئ التي تساهم في تطويرها في الاستقرار المالي والقدرة على الصمود، ويمكننا أيضًا أن نقول إنه سيتم منع المخاطر النظامية في الاقتصاد وعدم إفلاس المؤسسات في حالة تطوير تقاسم المخاطر والإقراض بصيغة المشاركة بدلا من الاعتماد على أدوات إقراض الأموال العادي، يجدر بالذكر تمويل رأس المال قضية يدعمها الاقتصاديون التقليديون .

على الرغم من ترويج طريقة تقاسم الأرباح والخسائر في التمويل الإسلامي، اليوم نسبتها في البنوك الإسلامية أقلّ من نسبة الأنشطة القائمة على البيوع، والتي نعرفها أكثر بعقود المرابحة عامة، تفضل المصارف الإسلامية عقود البيوع على الأغلب لأن العائد مضمون فيها، وبالتالي خطر الخسارة فيها أقلّ من غيرها، اختصار الفكرة أن استخدام أساليب التمويل القائمة على البيوع أكثر توافقاً مع مبادئ الصيرفة الإسلامية، لكنّ التمويل القائم على تقاسم الربح والخسارة سيزيد نسبة التمويل الخالي من الفوائد، ويأتي بالمنافع الاجتماعية والاقتصادية .

٢. **زيادة شمولية النظام الاقتصادي:** إن توفير العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع بزيادة مستوى الرفاهية في المجتمع من أهم أهداف الإسلام، نلاحظ نقطتين أساسيتين في هذا الموضوع في قطاع الصيرفة الإسلامية، أولهما تقاسم المخاطر، أما النقطة الثانية المهمة هي تخصيص جزء معقول من الموارد من قبل المصارف الإسلامية وتوظيفه في خدمة ذوي الدخل المنخفض للقضاء على الفقر، والعمل على إيجاد إمكانيات جديدة لزيادة فرص العمل، وهكذا يمكنها أن تساعد في تقليل عدم العدل في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع.

حسب بيانات البنك الدولي ما يقرب من ١,٧ مليار نسمة خاصة في الدول النامية ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد المالية التي يمكن أن تحسن دخلهم أو رفاهية حياتهم أو لديهم إمكانيات ضعيفة للغاية في هذا الخصوص ، أولئك الذين ليس لديهم ضمانات كافية لتقديمها مقابل التمويل يُعتبرون عملاء ذوي المخاطر من قبل البنوك والمؤسسات التمويلية،

لذلك يتم تحديد انضمام هؤلاء الأشخاص في النظام المالي، أساليب التمويل الأصغر التي ظهرت طرق تمويل مهمة للقضاء على الجوع والفقر في العالم، وتُعدّ من حلول هذه المشكلة ووسيلة لزيادة الشمول المالي، لذلك إدراج التمويل الأصغر وانتشار أساليبه بين أنشطة البنوك الإسلامية مهمّ للغاية.

إن افتتاح مؤسسة تمويلية جديدة للتمويل الأصغر يأتي بفوائد، وهي بإمكانها استخدام الموارد البشرية الموجودة وتوظيفها في خدمة العديد من العملاء ذوي الدخل المنخفض، إضافة إلى ذلك ممكن أن تعمل تلك المؤسسات الجديدة بالاتفاق مع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأوقاف الاستثمارية بدلا من أن تعمل البنوك التقليدية وحدها وتجمع كلّ الثروات في البلد، وتخصص تلك الأموال في مصلحة المجتمع والبلاد .

٣. **تحسين المشكلات الاجتماعية والبيئية:** مع زيادة الوعي بأنشطة الاستدامة بشكل خاص في السنوات العشرين الماضية بدأت التغييرات تحدث في استراتيجيات الأعمال للشركات، تتزايد تدريجياً فلسفة "العمل الجيد بفعل الخير"، في نطاق هذه الفلسفة بدأت الشركات تبذل قصارى جهدها مالياً واقتصادياً في محاولة دعم جميع أنواع التنمية من خلال التصرف الصحيح والسليم أثناء أعمالها ذو المسؤولية تجاه البيئة والمجتمع، مع الشعور بالمسؤولية تشارك في الأنشطة التي من شأنها أن تقلل من انبعاثات الكربون من قبل المؤسسات لتطوير استراتيجيات أعمال مستدامة بدلاً من الأنشطة التي تدمر الطبيعة، تعطي الأولوية لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات، لا سيما في مجالات هامّة مثل الصحة والتعليم.

هناك العديد من الأوامر والنواهي المشجعة فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية في الصيرفة الإسلامية، يجب توافق جميع أعمال وأنشطة الصيرفة الإسلامية مع الشريعة بينما أيضا الاجتناب عن كلّ معاملة تخالف الشرع قاعدة أساسية، إطار الحلال والحرام يغطي مساحة واسعة جدا، ومع ذلك يمكننا أن نقول إن الحلال في المعاملات المالية متعلق بما لا يضر بالبيئة والمجتمع بشكل عام، بينما الحرام في قطاع الاقتصاد ما يسبب الضرر والدمار للمجتمع والبيئة، نجد في القرآن آيات متعلقة بزيادة الرفاهية والمساعدة الاجتماعية والتضامن في المجتمع وعن الابتعاد عن الأنشطة التي تفسد بالنظام البيئي، نذكر بعضها مثل قول الله ﷻ ﴿**وَاِذْ اَخَذْنَا**

ميثَاقَ بَنِي اِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ اِلَّا اللهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ اِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبٰى وَالْيَتَامٰى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَاَقِيمُوا الصَّلٰوةَ وَاٰتُوا الزَّكٰوةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ اِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَاَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [البقرة:٨٣]، في آية أخرى يقول الله ﷻ **﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكاً اَيْنَ مَا كُنْتُ وَاَوْصَانِي بِالصَّلٰوةِ وَالزَّكٰوةِ مَا دُمْتُ حَياًّ۞وَبَراًّ بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّاراً شَقِياًّ﴾** [مريم:٣١-٣٢]، في آية أخرى إشارة إلى إفساد البيئة والنظام البيئي بيد الناس ودمارهم في قول الله ﷻ **﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ اَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾** [الروم:٤١] .

على الرغم من أن أسس الصيرفة الإسلامية مصممة وفقًا لمبادئ الدين الإسلامي، إلا أنها لا تمنعنا من أن نقيم المشاركات مع الأشخاص والمؤسسات والمنظمات من مختلف الأديان والثقافات بما يتماشى مع قيمهم الخاصة، حيث الهدف الأخير من أهداف التنمية المستدامة وهو "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف" وهو فكرة لا بدّ منها ومن تطبيقها، تشير إليه آية قرآنية كما قال الله ﷻ **﴿لَا يَنْهٰيكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ اَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا اِلَيْهِمْ اِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾** [الممتحنة:٨]، في حالة قيام المصارف الإسلامية بجميع أنشطتها الاقتصادية والمالية بمراعاة للآيات التي ذكرناها والسنة النبوية سيكون دعما في غاية الأهمية للتنمية الشاملة لا يمكن إنكاره.

الفصل الخامس

تقييم أداء التمويل الإسلامي المصرفي في التجربة الإسلامية الماليزية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى مراعاة مقاصد الشريعة فيه

تمهيد

إن ماليزيا تُعتبر من روّاد الاقتصاد الإسلامي في العالم، وهي من النمور الآسيوية التي حققت إنجازات هائلة في الاقتصاد الإسلامي، حيث وصلت إلى أوائل التصنيفات العالمية في الآونة الأخيرة في منطقتها وفي العالم أيضا، ومن ضمن الوسائل التي منحتها هذا التقدم التمويل الإسلامي، حيث اهتمّت الدولة باستخدام هذه الأداة وتوظيفها كوسيلة لتحقيق الأهداف والاستراتيجيات التي تؤدّي إلى التنمية والنهضة، وفكرة الاستدامة في شتى المجالات أخذت نصيبها ضمن هذا الإطار التنموي، وفيما يخصّ هذه الدراسة هو التمويلات المصرفية الإسلامية في قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية، حيث ستقوم الدراسة في هذا الفصل بالنظر في أداء المصرفية الإسلامية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويلاتها الإسلامية، وبعد البحث فيه ستتناول الدراسة مدى مراعاة مقاصد الشريعة في هذه التطبيقات في المبحث الثاني، وستحاول في المبحث الثالث والأخير إظهار الآثار الناجمة عن توظيف تلك التطبيقات، وستكون الدراسة مقتصرة في صيغ التمويل الإسلامية القائمة على أساس الاسترباح، منها المرابحة والمشاركة والإجارة، سوف يتمّ التركيز على المصارف الماليزية الإسلامية الثلاثة وهي بنك **HSBC AMANAH** وماي بنك الإسلامي (**MAYBANK ISLAMIC**) وبنك آر إتش بي الإسلامي (**RHB ISLAMIC**)، وهذا من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التجربة الماليزية. المبحث الثاني: مدى مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجربة الماليزية. المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

المبحث الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التجربة الماليزية

المبحث الثاني: مدى مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجربة الماليزية

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

المبحث الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التجربة الماليزية

لا شكّ أن التمويل الإسلامي شهد قفزات هائلة في السنوات الأخيرة في ماليزيا، وهذا نتيجة الاستراتيجيات التي وضعتها الحكومات الماليزية المتتالية من أجل تحقيق أهدافها التنموية، والبنوك الإسلامية من أهمّ الوسائل في تحقيق هذه الأهداف، وتطوّر البنوك الإسلامية وتقدّمها يثبت ذلك، في هذا المبحث سيقوم الباحث بتقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في **HSBC AMANAH** وماي بنك الإسلامي، حيث سيتناول تمويلات هذين البنكين السنوية كي يُبرز كيفية توزيعها من حيث الصيغة والقيمة، وبناء عليه يصل إلى نتيجة مكانة تلك الصيغ في تحقيق التنمية المستدامة وتأثيرها فيها، لذلك سيكون المبحث مقسما إلى مطلبين، أوّلهما تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بنك إسلام ماليزيا، وأما المطلب الثاني هو تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في ماي بنك الإسلامي.

المطلب الأول: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بنك HSBC AMANAH

إن بنك **HSBC AMANAH** أول بنك أجنبي مؤسس محليًا يحصل على ترخيص فرعي للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، وهو بنك إسلامي مملوك بالكامل لبنك **HSBC** ماليزيا، بدأ عملياته في أغسطس ٢٠٠٨، والبنك له أكثر من ٦٠ فرعًا في ماليزيا، ثلثها فروع

HSBC AMANAH[٢٣١]، وهو كبقيّة البنوك الإسلامية الماليزية تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي بشكل مستمرّ، وتزيد في البنك المبالغ التي يتمّ توزيعها على شكل تمويلات مصرفية كلّ سنة، والصيغ التي اختارها الباحث (المرابحة-المشاركة-الإجارة) تحتلّ المراتب الأوليّة من ضمن الصيغ المطبقّة في البنك، النسب والمبالغ التي تمّ توزيعها من خلال عقود المرابحة والمشاركة والإجارة وغرض هذه التمويلات الموزّعة في البنك كالآتي:

الجدول رقم (٢٨): التمويلات المصرفية في بنك HSBC AMANAH ما بين ٢٠١٦-٢٠٢٠ [٢٣٢]

	المرابحة	المشاركة	الإجارة	الإجمالي
٢٠١٦	٥,٦١٢،١٠٤	٥,٣٨٥،٣٣٢	٩٩٩،٣٦٩	**١٢,٠٠٦،٠٣٥**
٢٠١٧	٧,٢٤٧،٤٠٩	٥,٣٩٤،١٥٨	١,٠٩٦،٦٤٨	**١٣,٧٣٩،٦١٠**
٢٠١٨	٧,٨٢٩،٥٨٨	٥,٣٤٤،٣٦٠	١,٢٧١،٨٠٩	**١٤,٤٤٥،٨٧١**
٢٠١٩	٦,٧٠٦،٥٦١	٥,١٤٠،٩٧٥	١,٤٥٢،٦١٣	**١٣,٣٠٠،٢١٨**
٢٠٢٠	٧,٥٤٦،٥١٧	٤,٩٩٧،٤٦٩	١,٢٩٦،٨٧١	**١٣,٨٤٠،٨٩١**

من إعداد الباحث.

---

[٢٣١] https://www.about.hsbc.com.my/hsbc-in-malaysia شوهد في ٢٠٢١/١٠/٣٠.

[٢٣٢] تقارير البنك السنوية، ص١١٤. https://www.hsbcamanah.com.my/amanah-and-you/financial-results/ شوهد في ٢٠٢١/١٠/٣٠.

لجدول رقم (٢٩): تمويلات بنكHSBC AMANAH حسب الغرض[٢٣٣]

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الإجمالي
الزراعة–الصيد–الأسماك–الغابات	١٣٦،٣٧٢	٩٧،٤١٨	١٨،٩٨٦	١٦،٧١٥	١٥،٣٩٢	**٢٨٤،٨٨٣**
التعدين–الصناعة	١،٤٠٦،١٣٥	١،٧٦٢،١٦٨	١،٧٢٦،٧٦٦	١،٣٨٧،٤٢٣	١،٦٣٧،٧٨٥	**٧،٩٢٠،٢٧٧**
البناء–العقارات–المنازل	٧،٧١٣،١٩٤	٨،٢٤٤،٩٣٣	٨،٦٩٩،٣٤١	٨،٥٩٦،٠٣٤	٨،٤٤٤،٣٤٩	**٤١،٦٩٧،٨٥١**
الكهرباء–الغاز–الماء	٣٢،٩٠٧	٦٣،٢٧٠	١٢٨،٢٦٢	١٩٩،٣١١	٨٢،٠٤٢	**٥٠٥،٧٩٣**
تجارة الجملة والتجزئة–مطاعم–فنادق	٨١٦،٣٢٣	٩٠٤،٧٦٥	٩٩٥،٥٦٩	٨٢٤،٣١٤	٧٨٦،٨٢٩	**٤،٣٢٧،٣٠٠**
النقل–الاتصالات	١٨٦،٧٢١	٥٤٩،٣٨٢	٢١٤،٢٩١	١٧٧،٥٧٢	١٨٥،٩٨٤	**١،٣١٣،٩٥٠**
التأمين–خدمات تجارية	٩٢٩،٧١٤	٩٩٣،٦٠٤	١،٠٤٠،٦٧٢	٨٦٨،٣٠٩	٩٨٣،٩٠٢	**٤،٨١٦،٢٠١**
الأخرى	٧٨٤،٦٦٩	١،١٢٤،٠٧٢	١،٦٢١،٩٨٤	١،٢٣٠،٥٤٠	١،٧٠٤،٦٠٨	**٦،٤٦٥،٨٧٣**

[٢٣٣] **المصدر السابق**، https://www.hsbcamanah.com.my/amanah-and-you/financial-results/، شوهد في ٢٠٢١/١٠/٣٠.

بناء على ما سبق ذكره من بيانات البنك في خصوص التمويلات التي يقدمّها سنويّا يتبيّن للباحث أن المرابحة تتصدّر صيغ التمويل في البنك، وتتبعه المشاركة في المرتبة الثانية، وأما الإجارة أقلّ نسبة من الأخرى، وحسب الجدول الثاني أن البنك يوظّف معظم تمويلاته لقطاع البناء والعقارات والمنازل بشكل عام، والمبالغ التي يتمّ توظيفها في ذلك القطاع تساوي أضعاف أقرب القطاعات إليه، وبعده يأتي التركيز في قطاعات الصناعة والتعدين وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع التأمين، هناك برنامج في البنك يجدر ذكره للاستفادة من منتجات البنك في قطاع التعليم، البرنامج يُسمّى ب **HSBC Amanah Personal Financing-i (Education)**، عبارة عن صيغة تمويلية مقدمة للعملاء، حسب هذا البرنامج يقوم العميل بتسجيل أولاده في أحد المدارس المتفقة مع البنك[٢٣٤] لإكمال دراسته، ويتجه إلى البنك لتقدّم بطلب التمويل لمصروفات الدراسة، ويشتري من البنك سلعة متوافقة مع الشريعة بزيادة الربح، ثم يبيع البنك تلك السلعة كوكيل العميل في سوق السلعة، والعميل يدفع سعر البيع النهائي من قبل البنك للبنك بدفعات متعددة، والبنك يقوم بسداد رسومات المدرسة المعنية، هذا البرنامج من طرق التمويل المطبقّة في البنك، ولكن لا يتمّ ذكر المبالغ المخصصة له في تقارير البنك السنوية، لذلك نسبة المقدمة للبرنامج غير معروفة[٢٣٥].

يتبيّن للباحث حسب ما ورد أعلاه من المعلومات والبيانات أن البنك يقوم بتوظيف أغلب تمويلاته في مجالات معيّنة، ويقتصر معظمه في تمويل المشاريع الصناعية ومشاريع البناء وشراء العقارات والأصول الثابتة، لا شكّ أن هذه تحقّق جزء من أهداف التنمية المستدامة، على وجه الخصوص توفّر أداة من أهمّ الأدوات اللازمة في حياة الإنسان وهي مسكن، وهو من الضروريات بلا شكّ، أما بقية المشاريع تبقى ناقصة من حيث الدعم التمويلي، ولا تمتدّ تمويلات البنك إلى مشاريع تقوم بتحقيق أهداف تنموية اجتماعية تؤدّي إلى توفير الأساسيات اللازمة الأخرى في حياة الناس كمشاريع اجتماعية من التعليم والصحة والحياة اليومية والمناسبات

---

[٢٣٤] انظر لقائمة المدارس: https://www.hsbcamanah.com.my/financing/products/personal-financing-i-education/ شوهد في ٢٠٢١/١١/١.

[٢٣٥] https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/personal-financing-i-education-terms-en.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/١.

الاجتماعية، كما هو جدير بالذكر أن عملية التنمية لا يقتصر في قطاع الصناعة والعقارات والبناء، هناك حاجة ماسة في الجانب الاجتماعي في المجتمع، وذلك البعد الذي تضعف مراعاته في التمويلات الإسلامية في البنك في غاية الأهميّة للناس بالإضافة إلى نهضة الاقتصاد الكلّي.

المطلب الثاني: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في ماي بنك الإسلامي (Maybank Islamic)

مجموعة ماي بنك المصرفية الإسلامية (**Maybank Group Islamic Banking**) هي الموفّر الرائد للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية في منطقة الآسيان، تستفيد من نظام المجموعة والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن شبكة التوزيع لتقديم حلول مالية شاملة قائمة على أسس الشريعة عبر ٤٠٧ نقاط اتصال ماي بنك في ماليزيا، بالإضافة إلى عملياتها الخارجية في إندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ ولندن ولابوان، ويعتبر الشركة الرائدة في السوق المحلية من حيث إجمالي الأصول، وإجمالي التمويل (الودائع وحسابات الاستثمار غير المقيد) بالإضافة إلى الربحية في جميع قطاعات الأعمال الرئيسية[٢٣٦]، يعتمد نهجًا إسلاميًا أولاً حيث يقدم للعملاء منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كمنتج أساسي، البنك يحتلّ المراتب الأوّلية في البنوك الإسلامية، حيث تصدّر قائمة البنوك الإسلامية من حيث الأصول بنسبة ٢٩٪، وحصّته في السوق من حيث التمويلات ٣٠,٨٪ والودائع ٢٨،٩٪ بحلول عام ٢٠٢٠[٢٣٧].

لقد اتّضح مكانة ماي بنك الإسلامي وأهميّته في قطاع الصيرفة الإسلامية الماليزية من خلال ما تمّ ذكره سابقا، وهذا الذي أدّى الباحث إلى اختيار ذلك البنك كنموذج في دراسته، بعد هذا المدخل الوجيز سيخوض الباحث في عرض نسب التمويلات في البنك وكيفية توظيفها في آخر ٥ سنوات، ومن ثمّ سيحاول تحليل البيانات الواردة كي يبرز كيفية أداء البنك في

---

[٢٣٦] https://www.maybank.com/islamic/en/about-us/about_maybank_islamic.page، شوهد في ٢٠٢١/١١/١.

[٢٣٧] https://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/presentations-and-webcasts/2020/Maybank_9MFY20_Analyst_Presentation.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/١.

توظيف تمويلاته من أجل تحقيق التنمية المستدامة قدر الإمكان، فالبيانات الموجودة عن البنك في خصوص التمويلات كالآتي:

الجدول رقم (٣٥): التمويلات المصرفية في ماي بنك الإسلامي[238]

	المرابحة	المشاركة	الإجارة	الإجمالي التمويلات في العام
٢٠١٦	١٥٨،٠٧٠،٤٠٩	٣،٩١٣،٩٣٥	٣٦،٤١٦،٦٧٣	**٢٤٧،١٧٠،٠١٠**
٢٠١٧	١٧٨،٧٦١،٣١٤	٣،٥٨٤،١٩٨	٣٧،٤٥٥،٢١٩	**٢٦١،٠٣٦،٣٣٨**
٢٠١٨	١٩٥،٥٧٣،١٩٧	٢،٧١٣،٣١١	٣٨،١٦٧،٦١٠	**٢٧١،٧١٨،٠٥٧**
٢٠١٩	٢١٠،٩٤٧،٦٢٦	٢،٦٧٧،٣١٠	٣٧،٢٦٦،٥٣٩	**٢٨١،٠٩١،٣١٧**
٢٠٢٠	٢٢٨،٠١٣،٨١٤	٢،٤٩٦،٩٢١	٣٥،٦٨٦،٧٧٧	**٢٩٢،٤٠٣،٩٩٩**

من إعداد الباحث.

[238] https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page شوهد في ٢/١١/٢٠٢١.

الجدول رقم (٣٦): تمويلات ماي بنك الإسلامي حسب الغرض[239]

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الإجمالي
الأوراق المالية	١٩،٥٤٩،٩٦٧	٢٠،٣٥١،٤٩٥	٢٣،١٦٣،٤٩٥	٢٤،٥٧٣،٥٤٧	٢٤،١١٨،٣٨١	**١١١،٧٥٦،٨٨٦**
السيارات	٣١،٢٨٦،١٢٤	٣٢،٢٢٤،٢١١	٣٣،١١٨،٣٠١	٣٦،٣٥١،٨٢٧	٤٠،٨٤٠،٤٢١	**١٧٣،٨٢٠،٨٨٤**
العقارات	٤٢،٠٠٩،٢٠٦	٤٧،١٩٤،٣٤٩	٥٢،٦٣١،٩٨٧	٦٠،٥٢٣،٠١٦	٦٩،١٨٥،٤٥٣	**٢٧١،٥٤٤،٠١١**
الأصول الثابتة	٣٠،٨٦٧	٤٠،٤٥١	٥٤،٨٧٦	١٠١،١٠٣	١٤٨،٤٩٢	**٣٧٥،٧٨٩**
التمويل الشخصي	٣،٢٩٣،٠١٩	٣،٥٤٠،٢٤٨	٣،٨٥٣،٥٢٧	٣،٩٩٥،٦٥٠	٤،٧٨٤،٨٤٥	**١٩،٤٦٧،٢٨٩**
البناء	٣،٥٥٣،٢٥٩	٣،٦٢٧،٠١٩	٢،٥٧٦،٥٦٦	٣،٠٠٥،٣١١	٢،٥٤٢،٢٦٠	**١٥،٣٠٤،٤١٥**
القوى العاملة	٤٩،٣٩٣،١٨٠	٥٥،٥٦٦،٥٧٩	٦٠،٢٦١،٨٦٠	٦٢،١٣٦،٠٦٠	٦٣،٧٨٣،٩٦٠	**٢٩١،١٤١،٦٣٩**
البطاقات الائتمانية	٨٦٧،٩٠٤	١،٠٢٨،٣٤٩	١،١٥٨،٨٦٢	١،٣١٦،٥٦٧	١،٣٠١،٦٨٣	**٥،٦٧٢،٣٦٥**

من إعداد الباحث.

239 https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page شوهد في ٢/١١/٢٠٢١.

يتّضح للباحث أن ماي بنك الإسلامي ذو أهميّة بالغة في التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية الماليزية، حيث يقوم البنك بتمويل مشاريع وطلبات مختلفة بقدر أكثر من ٢٠٠ مليون رينجيت سنويّا في ماليزيا، هذا لا شكّ يجعله من روّاد الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، إضافة إلى ذلك الصيغ المختارة في الدراسة تتصدّر القائمة أيضا، تأتي المرابحة في أول الترتيب وتليه الإجارة والمشاركة، أما القطاعات التي يتمّ التمويل فيها تختلف، حيث تمويلات القوى العاملة وقطاع العقارات بشكل عام تحتلّ المرتبة الأولى من ضمن تمويلات البنك كمبلغ، والذي بعده تمويلات السيارات والتمويل للأوراق المالية، تلك القطاعات الأعلى نسبة من غيرها من حيث التمويل الإسلامي، وكذلك في التنمية المستدامة يبذل جهدا ببرامج عديدة قد تمّ ذكر بعضها سابقا، ويراعي تنمية المجتمع اقتصاديا ورفاهية، هذا دور البنك في الجانب الاجتماعي، ولكن مع كلّ هذه الإيجابيات يرى الباحث أنه لا يمكن أن يُحكم بأن البنك قائم بأعمال اجتماعية وتنموية في تحقيق التنمية المستدامة قدر ما يكفي، إذا نظرنا إلى الجداول السابقة يتّضح الأمر أكثر، حيث إن البنك يقوم بتمويل مبالغ هائلة سنويّا في قطاع العقارات والقوى العاملة والسيارات والأوراق المالية، بينما يتمّ تخصيص مبالغ تكاد لا تُذكر في مشاريع وبرامج اجتماعية تنموية مقارنة بالأخرى، ومن الجدير بالذكر أن ماي بنك الإسلامي من أفضل البنوك في موضوع التنمية المستدامة والدور الاجتماعي، مع ذلك تُلاحظ فروق لا تستهان بها، وكذلك نفس التأثير سوف نراه في تحقيق مقاصد الشريعة، حيث يركّز أغلب التمويلات في تحقيق مقاصد معيّنة ولا يشمل كلها كما سيأتي شرحها في المبحث القادم.

المطلب الثالث: تقييم أداء التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في بنك RHB ISLAMIC

مجموعة **RHB** المصرفية هي مزود خدمات مالية إقليمي متعدد الجنسيات ملتزم بتقديم حلول كاملة للعملاء من خلال عروض قطاعات متباينة ونظام بيئي يدعم تجارب العملاء البسيطة والسريعة، مدعومة بقوة عاملة متماسكة وملهمة، وعلاقات مبنية مع أصحاب المصلحة، تم تصنيف **RHB** من بين أفضل البنوك في ماليزيا مع وجود كبير في **ASEAN**، ولديه ريادة قوية في السوق في ماليزيا عبر المنتجات والقطاعات المستهدفة، مع أكثر من ١٤٠٠٠ موظف على

مستوى المجموعة، يمتد وجود **RHB** في ٩ دول في منطقة **ASEAN**، مجموعة آر إتش بي المصرفية هي مجموعة خدمات مالية متكاملة في ماليزيا، يتم تنظيم الأعمال الأساسية للمجموعة في خمس ركائز عمل، وهي الخدمات المصرفية المجتمعية للمجموعة، والخدمات المصرفية الجماعية للمجموعة، وأعمال الشريعة الجماعية، والأعمال التجارية الدولية للمجموعة، والتأمين الجماعي[٢٤٠].

تم اندماج **Kwong Yik Bank Berhad** و**DCB Bank Berhad** لتشكيل **RHB Bank**، ثم أصبح ثالث أكبر مجموعة خدمات مالية في ماليزيا، وحصل بنك حصلت **RHB** المصرفية على ترخيص لذراعها المصرفي الإسلامي – بنك آر إتش بي الإسلامي بيرهاد **RHB ISLAMIC BANK**، استحوذت **RHB Capital** على **OSK Investment Bank**، مما يمهد الطريق لوجود قوي لمجموعة **RHB Banking Group** في الآسيان وهونغ كونغ.

بنك آر إتش بي الإسلامي هو ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية للمجموعة، ويقدم خدمات مصرفية ومالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال أربع وحدات أعمال هي الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، والخدمات المصرفية للأعمال والمعاملات، والخزينة الإسلامية، لا تزال من بين المؤسسات المالية المفضلة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تلبية الطلبات المتغيرة باستمرار وإضافة القيمة عبر سلسلة التوريد للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال منتجات سلسلة التوريد المالية المبتكرة.

إذا نظرنا إلى أعمال البنك المعني وتقاريره السنوية نجد أنه من البنوك الفعالة والقوية في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث إنه يقوم باستخدام وتقديم عقود وصيغ إسلامية لعملائه بالاستمرار، ويأتي تفصيل ذلك في تقاريره السنوية كالآتي:

---

[٢٤٠] https://www.rhbgroup.com/others/about-us/who-we-are.html شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

الجدول رقم (٤٢): التمويلات المصرفية في بنك آر إتش بي الإسلامي (RHB)[٢٤١]

	المرابحة	المشاركة	الإجارة	الإجمالي التمويلات في العام
٢٠١٦	١٦،٦٣١،١٨٩	٨،٥٤١،٧٦٤	٦،١٨٨،٤٨٤	**٣٣،٨٤١،٥٦٦**
٢٠١٧	٢٣،٣٣٨،٠٢٩	١٠،٥٧٥،٠٨٩	٦،٧١٢،٠٤٣	**٤٢،٧٠١،٧٩٤**
٢٠١٨	٣٠،٢٧٠،٣٣٨	١٢،٢٢٣،٠٣٧	٧،٤٤٨،٢٤٧	**٥١،٨١٣،٢٣٠**
٢٠١٩	٣٧،٧٨٢،٤١٣	١٢،٧٢٨،٩٧٣	٧،٨١٠،٦٩٢	**٦٠،٢٦٣،٥٤٦**
٢٠٢٠	٤٤،٧٧٤،٠٦٢	١٣،٠٨١،٢٧٣	٨،٦٥٤،٤٨٤	**٦٦،٧٨٨،٣٤٤**

من إعداد الباحث.

[٢٤١] https://www.rhbgroup.com/malaysia/investor-relations/financial-reports/annual-reports/rhb-islamic-bank-berhad شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

الجدول رقم (٤٣): تمويلات آر إتش بي الإسلامي حسب الغرض[242]

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	الإجمالي
الأوراق المالية	٦٥،٥٢٤	١،٧٥٨،٣٠٨	٢،٨٨٤،٨٠٧	٤،٣٣٥،٦٠٤	٥،٢٨٨،٢٠١	**١٤،٣٣٢،٤٤٤**
السيارات	٥،٥٧٣،٧٩٩	٦،١٥٦،٤٣٥	٧،٢١٧،٢٥٩	٧،٦٨٦،٦٥٢	٨،٥٥٦،٨٨٠	**٣٥،١٩١،٠٢٥**
العقارات	١١،٢٤٥،٥٥٨	١٤،٤٨٠،٦٦١	١٨،٠٧٦،٦٦٦	٢١،٨٠٣،٨٤٥	٢٥،١٠٨،٦٧٥	**٩٠،٧١٥،٤٠٥**
الأصول الثابتة	٧٥٥،٩٤٦	٦٦١،٩٠١	٥٢١،٣٢٥	٥٤٢،٩٢٧	٦١٤،٦٧٥	**٣،٠٩٦،٧٧٥**
التمويل الشخصي	٢،١٦٢،٥١٩	٢،٧٩٨،٣١٣	٣،٥٤٠،٧٤٣	٤،١٨٤،٣٧٨	٤،٦٠٧،٢٦٢	**١٧،٢٩٢،١٧٥**
البناء	٥٥٠،٠٣٠	٩٨٠،٠٥٠	١،٢٤٠،٧٤١	١،٤٩١،٢٣٠	١،١١٧،٥٨٩	**٥،٣٧٩،٦٤٠**
القوى العاملة	٧،٤٢٢،٠٣٩	٩،٣٠٩،٥٠٤	١١،٧٦٣،٧٨٣	١١،٦٩٨،٦١٧	١٤،٦٦٠،٧٣٦	**٥٤،٨٥٤٦٧٩**
البطاقات الائتمانية	٢٧٤،٥٣٢	٢٦٧،٥٧٧	٢٨٤،١٧٠	٢٩٣،٥٢٣	٢٧٣،٩٦٦	**١،٤٠٣،٧٧٧**
الأخرى	٤،٥٩٩،٦٢٢	٥،٢٤٣،٠١٤	٥،٤٧٢،٠٠٥	٧،١٣٢،٧٦٧	٥،٦٦٧،٠٧٥	**٢٨،١١٤،٤٨٣**

من إعداد الباحث.

[242] https://www.rhbgroup.com/malaysia/investor-relations/financial-reports/annual-reports/rhb-islamic-bank-berhad شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

يتّضح للباحث مما سبق عرضه من بيانات وتقارير بنك **RHB** الإسلامي أن له أهميّة كبيرة في التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية الماليزية، حيث يقوم البنك بتمويل مشاريع وطلبات مختلفة بقدر حوالي ٥٠ مليون رينجيت سنويّا في ماليزيا، هذا لا شكّ يجعله من روّاد الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، ويجدر بالذكر أن هذا البنك تأسس في عام ٢٠٠٥، وهو أول بنك إسلامي ماليزي كامل نضج من عملية نافذة مصرفية إسلامية، إضافة إلى ذلك الصيغ المختارة في الدراسة تتصدّر القائمة أيضا، تأتي المرابحة في أول الترتيب وبعدها المشاركة وفي الترتيب الثالث نرى الإجارة، أما القطاعات التي يتمّ التمويل فيها تختلف، حيث تمويلات قطاع العقارات بشكل عام تحتلّ المرتبة الأولى من ضمن تمويلات البنك من حيث المبلغ، والذي بعده تمويلات القوى العاملة والسيارات، تلك القطاعات الأعلى نسبة من غيرها في الترتيب، ويراعي تنمية المجتمع اقتصاديا ورفاهية، هذا دور البنك في الجانب الاجتماعي، ولكن مع كلّ هذه الإيجابيات يرى الباحث أنه لا يمكن أن يُحكم بأن البنك قائم بأعمال اجتماعية وتنموية في تحقيق التنمية المستدامة بصورة كافية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذا نظرنا إلى تمويلات البنك نرى ذلك، حيث إن البنك يقوم بتمويل مبالغ كبيرة سنويّا في قطاع العقارات والقوى العاملة والسيارات، بينما يتمّ تخصيص مبالغ صغيرة في مشاريع وبرامج اجتماعية تنموية مقارنة بالأخرى، مع ذلك تُلاحظ فروق لا تستهان بها في نسبة التمويلات المخصصة للقطاعات، وكذلك نفس التأثير سوف نراه في تحقيق مقاصد الشريعة، حيث يركّز أغلب التمويلات في تحقيق مقاصد معيّنة ولا يشمل كلها كما سيأتي شرحها في المبحث القادم.

إن الدراسة حاولت أن تتناول أداء البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويل الإسلامي، وقامت باختيار ثلاثة بنوك من البنوك الإسلامية الماليزية (**RHB Islamic Bank – HSBC – Maybank Group Islamic Banking AMANAH**)، وركزّت في صيغة المرابحة والمشاركة والإجارة، وجمعت بيانات إحصائية من تقارير البنوك السنوية والبنك المركزي كي تصل إلى أرقام صحيحة في نسبة التمويلات الإسلامية في البنوك المعنيّة وكيفية توظيفها، بعد الجمع والاستقصاء قامت بتحليل وتصنيف وتقييم ما تمّ جمعه من البيانات، وبذلت هذا الجهد راغبة في الوصول إلى نتيجة بخصوص أداء البنوك

الإسلامية الماليزية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التمويلات الإسلامية، وبعد هذه الخطوات واطّلاع على ما تمّ البحث فيه يذكر الباحث النقاط التالية:

- تقوم البنوك المختارة خاصة والبنوك الإسلامية الماليزية عامة بتمويل مبالغ هائلة عن طريق الصيغ الشرعية، وبهذا تنافس الصيرفة التقليدية، بل تسبقها.
- أغلب التمويلات في قطاع البناء والعقارات والقوى العاملة والأوراق المالية والسيارات.
- نسبة التمويلات التي تحقّق التنمية والرفاهية للمجتمع ضعيفة للغاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبهذا يضعف دور البنوك في البعد الاجتماعي أو أقلّ تأثيرا.
- يتمّ تخصيص معظم التمويلات في مشارع وبرامج وقطاعات استرباحية.

المبحث الثاني: مدى مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التجربة الماليزية

إن الهدف الرئيسي في الشريعة الإسلامية هو تعزيز الرفاهية أو المنفعة ودفع المفسدة للبشرية، بالنسبة إلى الشاطبي تتحقق المصلحة من خلال الترويج للضروريات/الأساسيات، والمتطلبات التكميلية/الحاجيات، والتجميليات/التحسينيات[٢٤٣]، الأساسيات تستلزم العناصر الأساسية لحياة كريمة، وحمايتها تحقق مقاصد الشريعة، يعرّف الإمام الغزالي المقاصد بأنها حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال[٢٤٤]، وهكذا فإن الهدف من النظام الاقتصادي الإسلامي هو حماية وتعزيز مقصد واحد أو أكثر.

يعتبر التمويل الإسلامي من أهمّ أجزاء الاقتصاد الإسلامي الذي له توجه اجتماعي، الهدف الأساسي في هذا النظام هو تحقيق مقاصد الشرع من خلال النمو في الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، هذا يعني أن التمويل الإسلامي يجب أن يلبي الاحتياجات الاجتماعية بالإضافة

---

[٢٤٣] وائل حلاق. **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام مقدمة في أصول الفقه السنّي**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، ص٢٢٤.

[٢٤٤] أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي. **المستصفى**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص١٧٤.

إلى استيفاء المتطلبات القانونية، وعليه هناك اتفاق على وجوب وجود المقاصد متأصلة في عمليات ومنتجات المؤسسات المالية الإسلامية[٢٤٥].

يمكن تحديد شرطين كمتطلبات لتحقيق مقاصد الشريعة في المعاملات المالية الإسلامية، الأول يتعلق بالجانب القانوني للمعاملات، يؤكد أن المقاصد على مستوى المعاملات يتم تحقيقها بواسطة تحقيق الأهداف الأساسية للتبادل المنصوص عليها في الإسلام[٢٤٦]، وتشمل هذه دعم حقوق الملكية، واحترام الاتساق من استحقاقات مع حقوق الملكية، وربط المعاملة بنشاط الحياة الحقيقية، ونقل حقوق الملكية في المبيعات، وحظر بيع الديون، الجانب الثاني من المقاصد يتعلق بالمتطلبات الاجتماعية، يجب أن يحقّق التمويل الإسلامي كعنصر من مكونات الاقتصاد الإسلامي مقاصد الشريعة، النظام المالي الإسلامي المتكامل القائم على مبادئ ومقاصد الشريعة يلتزم بصناعة الإحسان الاجتماعي من خلال قيامه بأنشطة تعزّز أهداف اجتماعية ورفاهية المجتمع[٢٤٧]، فهذا المبحث يقوم بتسليط الضوء في مدى مراعاة مقاصد الشريعة في المصارف الإسلامية الماليزية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية.

سيتناول الباحث في هذا المبحث تقييم دور صيغ التمويل الإسلامي التي تقوم بها البنوك الإسلامية الماليزية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في تحقيق المقاصد الضرورية الخمسة، وهذا سيكون بالنظر في البيانات المذكورة أعلاه في خصوص نسبة التمويلات وكيفية توظيفها، ويجدر بالذكر أنه سيتمّ التقييم في البنوك الإسلامية الماليزية عيّنة الدراسة فقط، وهو في المطالب الخمسة التالية كالآتي:

---

245 Mohammad Nejatullah Siddiqi. *Shariah, Economics, and the Progress of Islamic Finance: The Role of Shariah Experts*. Presented to Select Ethical and Methodological Issues in Shari'ah - Compliant Finance 7th Harvard Forum on Islamic Finance Cambridge, USA 2006.

246 Monzer Kahf. *Maqasid al Shariah in the Prohibition of Riba and Their Implications for Modern Islamic Finance*, Paper Presented at IIUM International Conference on Maqasid al Shari'ah, Malaysia, August 8-10, 2006. p.14.

247 Habib Ahmed. *Maqasid Al-Shari'ah and Islamic Financial Products: A Framework for Assessment*. ISRA International Journal of Islamic Finance, 3 (1). 2011. Malaysia. p.150.

المطلب الأول: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ الدين

إن التمويل الإسلامي له دور في تحقيق مقصد حفظ الدين، يقول الله تعالى: ﴿**وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ**﴾ [النور:٣٣]، تشير الآية إلى أهميّة المال في تحقيق العبودية لله، وهذا من خلال البعد المالي كسبا، وتملّكا، وإنفاقا، وتوزيعا، وإعادة توزيع، وتنظيمها بقواعد الشريعة ومبادئها، كذلك ربط هذه كلها بالعقيدة والأخلاق الحسنة، وقد يتحقق هذا المبدأ بصيغ اجتماعية على الأغلب، كالزكاة مثلا، على سبيل المثال إذا قام البنك بخدمة جمع وتوزيع الزكاة بدلا من عملائه يكون قد حقّق عبادة من العبادات الواجبة على المسلمين، ومن الممكن أن يجهل بعض العملاء في خصوص الزكاة واحتسابها وإخراجها وتوزيعها، فيأتي دور البنك هنا في مساعدة العملاء، وبذلك يتمّ أداء واجب من الواجبات التي فرض الله على المسلمين، وهذا من باب حفظ مقصد الدين، أمّا إذا نظرنا إلى صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الصيرفة الإسلامية يصعب علينا ملاحظة هذا الجانب كونها وسيلة لتحقيق مشاريع إنتاجية وربحية وتجارية على الأكثر، حيث تمّ ذكر إحصائيات حول توزيع التمويلات الإسلامية في المصارف الإسلامية الماليزية –عيّنة الدراسة– ويُلاحظ منها أن أكبر نسبة تُوزّع على مشاريع البنا والعقارات والقوى العاملة والسيارات، وقد يستطيع أن يقول القارئ تلك الوسائل تحقّق مقصد حفظ الدين من جوانب ثانوية، ولكن الدراسة هذه تركز في أولويّة الصيرفة الإسلامية الماليزية في توزيع التمويلات، بناء عليه لم يستطع أن يجد الباحث مشروعا أو برنامجا خصّيصا ومباشرة يؤدّي إلى تحقيق مقصد حفظ الدين في المصارف الإسلامية الماليزية –عيّنة الدراسة– من خلال صيغها التمويلية الإسلامية (المرابحة–المشاركة–الإجارة).

المطلب الثاني: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ النفس

يحتلّ التمويل الإسلامي مكانة مهمّة في حفظ النفس، حيث إن استمرارية الحياة والنفقات مبنيّة على المال أو المرتبطة بالمال، فالناس بشكل عام يحتاجون إلى المال لتوفير احتياجاتهم الأساسية والضرورية لاستكمال حياتهم، وقلّة النقود أو المال أهمّ العوائق أمام ذلك في يومنا،

لأن الحياة الكريمة لا تأتي إلا بحالة مادية مقبولة كحدّ أدنى، كما هناك فئات كثيرة محتاجة إلى المال بشكل ضروري ليعيشوا حياتهم ويحموا أنفسهم من الجوع والأمراض ومخاطر أخرى ومن الصعوبات التي يواجهونها يوميا، وقد حرّم الله أي الضرر والاعتداء على البشرية بأي طريقة حيث قال: ﴿**مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ**﴾ [المائدة:٣٢]، لذلك يُمنع أي وسيلة تمسّ بنفس الإنسان بالأذى والضرر، فأوجب على الإنسان أن يمدّ نفسه بوسائل الإبقاء على حياته من تناول للطعام والشراب وتوفير اللباس والمسكن، فيحرم على المسلم أن يمتنع عن هذه الضروريات إلى الحد الذي يهدد بقاء حياته، كما اعتبر الحصول على هذه الضروريات هو الحدّ الأدنى الذي يلزم المجتمع ممثلا في الدولة بتوفيره للأفراد العاجزين عن توفيره لأنفسهم، بل أوجب على الإنسان -إذا وجد نفسه مهددة- أن يدفع عن نفسه الهلاك بأكل مال غيره بقدر الضرورة[٢٤٨]، وأما المصارف لها دور لا يُستهان به في حلّ ومساعدة هذه المشكلات وتحقيق المقصد، لأن المصارف مصدر المعاملات المالية وفي مركز هذا الموضوع، والمصارف الإسلامية على وجه الخصوص مسؤولة من الدرجة الأولى كونها ذات دور وجانب اجتماعي في الإسلام، فينبغي أن تراعي المصارف الإسلامية ذلك البعد الاجتماعي، وتحاول تحقيق هذا المقصد العظيم من مقاصد الشريعة، وبإمكانها عقد برامج نشاطات تمويلية تؤدّي إلى تحقيق هذا المقصد، وبذلك تكون قد أدّت واجبها من هذا الجانب.

وإذا نظرنا إلى تمويلات المصارف الإسلامية الماليزية -عيّنة الدراسة- وتأثيرها في تحقيق مقصد حفظ النفس نجد أنها تقوم بتمويلات بعض القطاعات والمجالات تتحقّق من خلالها مقصد حفظ الدين، وأهمّ هذه التمويلات هي التي يتمّ توظيفها في قطاع العقارات والبناء، كما ذكر سابقا أن المسكن من الوسائل التي تحقّق حفظ النفس من مخاطر كثيرة، وقطاع العقارات والبناء يأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي التمويلات، لقد وجد الباحث بعد الاطلاع على تقارير ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) أنه تمّ تمويل مبلغ قدره أكثر من

---

[٢٤٨] https://al-maktaba.org/book/1921/14 شوهد في ٢٠٢١/١١/٧.

٢٧١،٥٤٤،٠١١ رينجيت ماليزي خلال آخر ٥ سنوات، والمبلغ الذي يُخصّص لذلك القطاع لا يقلّ عن **٤٠,٠٠٠,٠٠٠** رينجيت سنويا[٢٤٩]، وبذلك تسبقه تمويلات القوى العاملة فقط في ماي بنك الإسلامي، وفي بنك **HSBC Amanah** قد تمّ تخصيص **٤١،٦٩٧،٨٥١** رينجيت خلال الفترة نفسها، وليس هناك أي قطاع ينافس قطاع العقارات والبناء من حيث الكمية، حيث تمويلات قطاع العقارات والبناء أضعاف القطاعات الأخرى، أما في تقرير البنك المركزي الماليزي (**Bank Negara Malaysia**) ورد أنه إجمالي التمويلات التي تستخدم في قطاع العقارات والبناء والمنازل في الصيرفة الإسلامية الماليزية كلّها قد وصل إلى **٥,٥٨٧,٤٩٩,٨٠٠** مليار رينجيت في عام ٢٠٢٠م، وإذا نظرنا إلى إجمالي التمويلات في الصيرفة الإسلامية الماليزية في عام ٢٠٢٠م نجد أن المبلغ قد وصل **٧,٧٣١,٦٣٨,١٧٢** مليار رينجيت، هذا وقد اتّضح أهميّة القطاع وتأثيره في تحقيق المقصد بصورة أوضح[٢٥٠]، وحسب تقرير البنك المركزي قطاع العقارات والبناء يأخذ أكبر نسبة من التمويلات الإسلامية المقدمة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

وجد الباحث بالنظر إلى منتجات ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) في هذا الخصوص أن البنك لديه برنامج أطلقه البنك باسم **Commodity Murabahah Home Financing-i**[251]، ويتمّ تطبيق هذه الصيغة عن طريق المرابحة، حيث إذا طلب العميل شراء عقار أو مسكن وطلب التمويل من البنك يقوم البنك بشراء سلعة معيّنة (كزيت النخيل الخام) من السوق، ويبيعه للعميل بهامش ربح، ثم بعد أن تمّ توكيل البنك من قبل العميل يبيع البنك السلعة لطرف آخر غير البائع الأول مقابل رسوم التسهيل، وفي الخطوة الأخيرة يتمّ صرف العائدات للعميل أو للبائع مباشرة، وبعده يدفع العميل الدين بالأقساط كما اتّفق عليه

---

[٢٤٩] https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page شوهد في ٢٠٢١/١١/٢.

[٢٥٠] **تقارير البنك المركزي السنوية.** https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020 شوهد في ٢٠٢١/١١/٨.

[251] https://www.maybank2u.com.my/maybank2u/malaysia/en/personal/loans/home/commodity_murabahah_home_financing_i.page شوهد في ٢٠٢١/١١/٩.

الطرفان[٢٥٢]، ولقد خصّص البنك لتمويل المسكن بهذه الصيغة في عام ٢٠٢٠م **٧٧،٠٠٦،٨٢٢** مليون رينجيت، وأما في السنوات الخمسة الأخيرة تمّ تمويل **٣٣٦،٦٥١،٦٧٦** مليون رينجيت بصيغة المرابحة كما ذكرنا تفصيلها أعلاه[٢٥٣]

هناك منتج يقدّمه بنك **HSBC Amanah** عن طريق صيغة المشاركة للحصول على المسكن، وهو ما يُسمّى في البنك ب **HSBC Amanah HomeSmart-i**[٢٥٤]، هذه العملية تتمّ بمراحل بدايتها طلب العميل وتقدّمه إلى البنك، والعميل والبنك يشتريان العقار كل واحد منهما شريك فيه برأس مال معيّن، بعد الشراء يقوم البنك بتأجير حصّته في العقار للعميل عن طريق المشاركة المتناقصة، والعميل يسدّد الأقساط الشهرية حسب الاتفاق والنسب التي أبرم بينه وبين البنك، بناء عليه حصّة العميل تزيد شهريّا في العقار بينما حصّة البنك تتناقص كل شهر، وهكذا يستكر العميل إلى أن يتمّ سداد جميع الأقساط ويحصل على العقار بشكل كامل، ومن شروط الحصول على العقار أو المسكن بهذه الطريقة أن لا يكون العقار مخالفا للشريعة ولا يستخدم بطريقة غير أخلاقية، وفقا لهذه الصيغة تمّ تخصيص مبلغ قدره **٤،٠٤٤،٠٠١** مليون رينجيت في عام ٢٠٢٠م، وفي عام ٢٠١٩م المبلغ المخصّص كان **٤،١٦٤،٣٧٢** مليون رينجيت، أما إجمالي المبالغ التي قدّمها البنك بهذه الصيغة في آخر ٥ سنوات بلغ **١٦،٤٩٢،٢٦٧** مليون رينجيت[٢٥٥]، وهذا وسيلة في غاية الأهميّة في تحقيق مقصد حفظ النفس عن طريق التمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

إذا نظرنا إلى العينة الثالثة من البنوك المختارة في الدراسة وهي بنك آر إتش بي **(RHB)** الإسلامي نجد عندها عدة خيارات في تمويل العقار لمن له حاجة إليها، وعدد برامج تمويل

---

[٢٥٢] https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/pdf/personal/loans/home/mortgage-islamic_PDS.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/٩.

[٢٥٣] أعدّ الباحث هذه البيانات من تقارير البنك السنوية المتاحة على موقع: https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page شوهد في ٢٠٢١/١١/٩.

[٢٥٤] https://www.hsbcamanah.com.my/financing/products/homesmart-i/ شوهد في ٢٠٢١/١١/٩.

[٢٥٥] https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/homesmart-i-product-disclosure.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/٩.

العقارات يصل إلى خمسة برامج في البنك، وبهذا هو أكثر البنوك تنوّعا في موضوع تمويل العقارات من عينات الدراسة، وتلك البرامج تحت اسم **Home Financing (Islamic)** بالترتيب كالآتي:

- **Equity Home Financing–i**
- **Equity My First Home Financing–i**
- **Commodity Murabahah Term Financing–i (CMTF–i) for Home**
- **Commodity Murabahah Term Financing–i (CMTF–i) for Home (Full Flexi)**
- **Commodity Murabahah First Home Financing–i**

لا شكّ أن تنوّع الخيارات شيء إجابي للعملاء، ويسهم في معاملات البنك المعني، حيث كل واحد من الخيارات له شروطه الخاصة به ويخاطب مجموعة معينة من العملاء، على سبيل المثال برنامج **Equity Home Financing–i** يعتمد على صيغة الإجارة والمشاركة المتناقصة، يشتري البنك العقار كاملاً، ويتمّ إيجار جزء معين منه للعميل، وخلال المدة المتفق عليها يحصل عليه ويتملكه العميل من خلال سداد الأقساط، الثاني وهو **Equity My First Home Financing–i** عرض خاص بالماليزيين الذين يقومون بشراء العقار لأول مرة، كذلك اعتماده على الإجارة والمشاركة المتناقصة، ويكسب العميل ملكية العقار المعني مع سداد الأقساط، الخيار الثالث المسمى ب **Commodity Murabahah Term Financing–i (CMTF–i) for Home** يقدمه البنك لعملائه في حالة شراء عقار تحت الإنشاء أو مكتمل أو في إعادة تمويل عقار مكتمل، وهذا يكون من خلال التورق، حيث يدفع العميل الراغب في شراء العقار ثمن سلعة ما للبنك، ومن ثمّ يتمّ بيع تلك السلعة، فمن هذه العملية يحصل العميل على عائد يمكّنه من تمويل طلبه وهو العقار، **Commodity Murabahah Term Financing–i (CMTF–i) for Home (Full Flexi)** يشبه ما قبله مع فارق بينهما، وهو في حالة وجود مدفوعات زائدة يتمّ السماح للعميل بسحبها من خلال مفهوم المساومة، الخيار الأخير هو **Commodity Murabahah First Home Financing–i** كذلك يستهدف أصحاب العقارات الماليزيين لأول مرة، وتتمّ العملية هنا

أيضا عن طريق صيغة التورق، يدفع العميل ثمن سلعة ما للبنك، فيقوم البنك ببيعها، فيحصل العميل على عائدات نقدية من هذا البيع، ويستخدمها في تمويل العقار الذي يرغب في شرائه.

كل هذه الخيارات متوافقة مع الشريعة، وتستهدف من هو يهتمّ بهذا الأمر، وكل خيار له تفاصيل أخرى كنسبة التمويل والأوراق المطلوبة والفئة المستهدفة وغيرها، لكن بغضّ النظر عن التفاصيل يدلّ ذلك على اهتمام البنك بالموضوع، وهو نتيجته تحقيق مقصد مهمّ من مقاصد الشارع وهو حفظ النفس، كما ذكرنا سابقا أن الإنسان بحاجة ماسة إلى مسكن يسكنه ويحمي نفسه وأهله من المصائب والسيئات، لقد قام بنك آر إتش بي **(RHB)** الإسلامي بتمويل العقارات في آخر خمس سنوات بمبلغ يصل قدره إلى **٩٠,٠٠٠,٠٠٠** مليون رينجيت ماليزي، والمبلغ المخصص للعقارات لا يقلّ عن ١١ مليون سنوياً[٢٥٦]، ونلاحظ الزيادة البارزة في نسبة التمويلات المخصصة في العقارات في آخر خمس سنوات قد وصلت من **١١,٠٠٠,٠٠٠** مليون رينجيت إلى **٢٥,٠٠٠,٠٠٠** رينجيت تقريبا، وهذا يعني أن ثلث تمويلات البنك يُخصّص في القطاع المعني، وبذلك نستطيع أن نقول إن البنك له إسهام كبير في تحقيق مقصد حفظ الدين من هذه الناحية.

المطلب الثالث: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ العقل

العقل أساس البشرية وأساس طبيعتها، وأساس التكليف والمسئولية فيها، وهو المكان الذي تنبثق منه حضارة الأمة، والضامن لعزّتها وشهادتها على الناس، لذلك يجب على الإنسان أن يحافظ على كل عنصر من عناصره سليمًا وصحيًا فيه، لأن العقل يمدّ الإنسان بالخير والنفع[٢٥٧]، وإذا اضطرب العقل فقد اضطرب نظام الأمة بطريقة ما، وبالتالي يجب على الإنسان أن يعرف أن

---

[٢٥٦] https://www.rhbgroup.com/malaysia/investor-relations/financial-reports/annual-reports/rhb-islamic-bank-berhad شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

[٢٥٧] محمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي. **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، (الرياض: دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ص٢٣٥-٢٣٦.

عقله ليس خاصا به فقط[٢٥٨]، بل في حفظه أو إفساده آثار تعود إلى المجتمع كله، فمن هذا المنطلق نجد أن حفظ العقل مقصد في غاية الأهميّة بسبب احتمالية تأثيره على الفرد والمجتمع، وقد يكون التمويل الإسلامي من الوسائل التي تساعد في تحقيق ذلك المقصد، وأهمّ المجالات التي تساعد في الحفاظ على العقل هو مجال التعليم، حيث يلعب قطاع التعليم دورا همّا للغاية في تربية الأجيال الحالية والمستقبلية، وكذلك التعليم المبني على المناهج الصحيحة تؤدّي إلى نشأة أجيال ذو قيم ومبادئ، والعلم والدراسة هو أهمّ الوسائل في تحقيق ذلك بعد الأسرة، حيث يقضي الأطفال والشباب في مجتمعات متقدمة ونامية فترة زمنية طويلة في حياتهم في طلب العلوم والدراسة، وهذا يأتي بتنمية العقول والأفكار والثقافة، وقد يستطيع التمويل الإسلامي المساعدة في تحقيق مقصد حفظ العقل عن طريق دعمه المادي بطريقة مباشرة كتمويل نشاطات واستثمارات تعليمية أو غير مباشرة كدعمه المادي للمحتاجين والفقراء حيث يتحسّن مستواهم المادي، وهذا يدفعهم إلى طلب العلم لأهليهم وذويهم نتيجة لتحسّن مستواهم الثقافي أيضا.

بالنظر في تمويلات المصارف الإسلامية الماليزية –عيّنة الدراسة– وجد الباحث أنها تقوم بدعم قطاع التعليم والأنشطة العلمية أيضا، واطّلع على أرقام وبيانات في تقرير البنك المركزي الماليزي (**Bank Negara Malaysia**) حوله، فوجد الباحث أن أجمالي التمويلات التي تمّ تخصيصها في قطاع التعليم والأنشطة التعليمية من قبل البنوك الإسلامية الماليزية في عام ٢٠٢٠م بلغ **٣٢٦،٧١٥،٩٠٠** مليون رينجيت، وبهذا سبقت تمويلات قطاع التعليم قطاع الزراعة والاتصالات والنقل حسب بيانات البنك المركزي، وإذا تذكرنا إجمالي مبلغ التمويلات في الصيرفة الإسلامية الماليزية أنه **٧،٧٣١،٦٣٨،١٧٢** مليار رينجيت، نجد أن المبلغ الذي يُخصّص لقطاع التعليم يصل إلى أكثر من ٤٪ تقريبا من إجمالي التمويلات في عام ٢٠٢٠م[٢٥٩].

---

[٢٥٨] محمد عبد رب النبي. **حفظ العقل في الإسلام**، مقال منشور على موقع: http://www.manaratweb.com/%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%89-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

[٢٥٩] **تقارير البنك المركزي السنوية**. https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020 شوهد في ٢٠٢١/١١/٨.

بنسبة لإسهامات ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) وجد الباحث أنه قام بتخصيص **٩،٢٠٠،٠٠٠** مليون رينجيت ماليزي للمنح الدراسية الموزّعة من قبل مجموعة ماي بنك بحلول ٢٠٢٠م، كذلك المبلغ الذي أنفقه البنك تحت اسم دعم التعليم (**Education Support**) في عام ٢٠٢٠م بلغ **٤،٨٨٠،٠٠٠** مليون رينجيت، وعدد المستفيدين منه ٤٨١٧ شخصا، وهذا أقلّ من المبلغ الذي وزّع البنك في القطاع، حيث كان الملغ الإجمالي في عام ٢٠٢٠م بلغ **٥،٥٥٩،٨٥٠** مليون رينجيت شمل ٦٥٣٧ شخصا[٢٦٠]، علما بأن البنك لم يدعم فصول التعليم الأكاديمي في عام ٢٠٢٠م، لأنه ركّز في التعليم العالي وبرامج تعليم القرآن فقط، ويجدر بالذكر أن البنك قد وزّع ٣٠٠،٠٠٠ ألف رينجيت منحة دراسية لتخصص الاقتصاد الإسلامي في العام نفسه، هناك برنامج آخر يقوم به ماي بنك الإسلامي وهو **Maybank Islamic Education Financing-i**، هذا النوع من التمويل يتمّ عن طريق صيغة المرابحة لاستكمال الدراسة في مرحلتي البكالوريوس والماجستير فقط، والحدّ أدني هو **١٠،٠٠٠** رينجيت، حيث يقوم البنك بتمويل عميله لأغراض دراسية وتعليمية بعد طلبه بشراء سلعة باسمه، ويبيع تلك السلعة للعميل بربح معلوم، بعد هذه الخطوة يقوم البنك ببيع السلعة نفسها نيابة عن عميله لطرف ثالث بثمن عاجل وبمقابل مادي، والمبلغ المحصول من هذه العملية تدخل في ذمّة العميل، وفي المرحلة الأخيرة يسدّد العميل ذلك المبلغ للبنك، ولا بدّ من أن يكون عمر المستفيد ما بين ١٨-٤٥ سنة، وقد يصل مبلغ التمويل إلى **١٥٠،٠٠٠** ألف رينجيت كحدّ أقصى[٢٦١].

بنك **HSBC Amanah** يقوم بتمويل الاحتياجات التعليمية والدراسية بصيغة شبيهة بالتي في ماي بنك الإسلامي، حيث أيضا يقوم بالبنك كوكيل العميل الوحيد بشراء سلعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وبيعها للعميل بالربح، ثم يبيع السلعة مرة ثانية نيابة عن عميله لطرف آخر وبمقابل مادي، حيث في نهاية المطاف يحصل العميل على المبلغ الذي يحتاجه عن

---

260 Maybank Sustainability Report FY2020, p:27. Available on: https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports-details.page?detailId=161129980593703

٢٦١ https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/pdf/personal/loans/edu-financing_pds.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/٨.

طريق المرابحة، والبنك يكسب من الربح في عملية بيع السلعة للعميل وبيعها مرة ثانية لطرف آخر بالمقابل، والفرق الذي بينه وبين ماي بنك الإسلامي هو أن بنك **HSBC Amanah** يجبر العملاء على الاستفادة من المدارس والمراكز التعليمية المتفقة معه فقط، بمعنى أن العميل الذي يتقدم إلى البنك بطلب التمويل للدراسة يتوجب عليه الدراسة في المدارس الموجودة في قائمة البنك فقط[٢٦٢]، ومن حيث المبالغ لم يقف الباحث على بيانات مذكورة في تقارير البنك بخصوص التمويلات الموزّعة في مشاريع تعليمية خاصة.

أما بنك آر إتش بي (**RHB**) الإسلامي لا تقدم مشروعا خاصّا يؤدّي إلى تحقيق هذا المقصد حسب اطلاع الباحث، فالباحث لم يجد صيغة من صيغ التمويل أو قرضاً من أنواع القروض يتمّ تقديمه لتحقيق وسيلة من وسائل حفظ العقل، على سبيل المثال البنك ليس لديه تمويلا خاصّا بالدراسة وتكاليف الدراسة للطلبة، وكذلك لا يقوم البنك بتمويل متعلق بالمجال نفسه حاليا، قد يُعتبر التمويل الذي يقدمه البنك باسم التمويل الشخصي من هذا القبيل، ولكن ما يقصده الباحث هو الذي يتمّ تخصيصه من أجل غرض معيّن وليس غيره، إضافة إلى ذلك هناك منح دراسية تعطيها مجموعة بنك آر إتش بي (**RHB Banking Group**) للطلبة، لكنها ليس من نافذة البنك الإسلامي، وتركز الدراسة في البنوك الإسلامية وتطبيقاتها فقط، أما البنوك التقليدية ليس مجال هذه الدراسة، لذلك لا يعتبر الباحث ما يقدمه البنك التقليدي إسهاما من البنك الإسلامي ولو من البنك نفسه.

المطلب الرابع: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ النسل

الحفاظ على النسل (و قد يُسمى بحفظ النسب) هو رابع الضرورات الخمس، وُعنى به الإنجاب، والتناسل الشرعي بالعلاقة الزوجية الشرعية بين الذكر والأنثى، وهي بعيدة كل البعد عن العلاقات المحرّمة، لتحقيق هدف بناء الكون والبشرية، حيث جاء في الآية الكريمة: ﴿ **وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ**﴾ [الأنعام:١٥١]، كذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا**

---

[٢٦٢] https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/personal-financing-i-education-terms-en.pdf شوهد في ٢٠٢١/١١/٨.

تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾ [الإسراء:٣٢]، ومن حماية النسل من حيث الأداء تشريع الزواج أو النكاح، والحث عليه وتسهيله، وإلزام نفقة المولود على الأب وهو في بطن أمه، وتأمين النفقة والرضاعة عليه، من صور حفظ النسل تحريم الزنا، ومن أمثلة مراعاة الشريعة ضرورة الحفاظ على النسب[٢٦٣]، والتمويل الإسلامي قد يساهم في تحقيق حفظ النسل من خلال دعم الشباب الراغبين في الزواج الشرعي والحلال، وكذلك بإمكانه تقديم التسهيلات في مصروفات قبل الزواج وبعده من خلال صيغ تمويلية إسلامية، لا شكّ أن الزواج تكلفة عالية على الناس، وليس كلّ الناس بنفس المقدرة، خصوصا الجوائح والظروف القاسية أثّرت على الاقتصادات وما يتعلّق بها، ومن أكبر الفئات التي تتأثر من هذه الظروف هم الشباب، وزيادة البطالة والفقر التي هي نتيجة سوء الاقتصاد تزيد من الصعوبات التي يعاني منها الشباب في وزاجهم، حيث تشير الأبحاث إلى أن نسبة العنوسة في الارتفاع، كما وصل نسبة عدم الزواج بين الماليزيين الذين تزيد أعمارهم عن ثلاثة عاما إلى أكثر من خمسة ملايين شخص[٢٦٤]، لذلك الحالة المادية قد تُعتبر من أكبر العوائق أمام الزواج وتأسيس الأسرة التي هي جذر المجتمعات وأساسها، وتهديد الأسرة يأتي بتهديد النسل وتعطيله، فدور المصارف الإسلامية قد يغيّر هذا المشهد بتقديم التمويلات والتسهيلات في الزواج، وبذلك يكون قد أسهم في تحقيق هذا المقصد العظيم.

يتبيّن للباحث بالنظر إلى الصيرفة الإسلامية الماليزية –عيّنة الدراسة– ودورهم في تحقيق حفظ النسل أنها لا تُسهم في هذه الجانب الاجتماعي بشكل ملحوظ، حيث لم يقف الباحث على منتج أو صيغة من صيغ التمويل الإسلامي تقدّم دعما للراغبين في الزواج أو تسهيلات للشباب والشابات للزواج، ولم يطّلع الباحث على مشروع أو برنامج يحثّ الشباب الماليزيين على الزواج بدعم مادي عن طريق التمويل الإسلامي، ولا شكّ أن التمويل الإسلامي بطبيعته

---

[٢٦٣] أحمد الريسوني. **مدخل إلى مقاصد الشريعة**، (مصر – المنصورة: دارة الكلمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ص٨٥-٩٢.

[264] https://www.sinarharian.com.my/article/72038/LAPORAN-KHAS/Dilema-5-juta-bujang-senja-Malaysia. شوهد في ٢٠٢١/١١/٩

يساعد في تحقيق حفظ النسل بطريقة ثانوية ولكن ليست مباشرة، حيث دعم ومنتجات المصارف الإسلامية في الحصول على السكن والمساعدة المادية في سداد تكلفة الدراسة تُسهم في الزواج لا شكّ فيها، ولا يخفى أثر هذه المساعدات، ولكنها لا تلعب دورا مباشرا فيه، ولا تقوم المصارف الإسلامية ومنتجاتها بحثّ الشباب على الزواج، وما يستوجب عليها إعادة النظر في برامجها ومنتجاتها ومراعاة هذا النقصان، وتحاول إيجاد صيغ مناسبة تشجّع الشباب على الزواج أو تقدّم التسهيلات لمن هو راغب في الزواج أصلا ولكن يؤجّله بسبب المشكلات المادية، وهذا سيكون أثر المصارف الإسلامية ودعمها في حلّ مشكلة العنوسة في المجتمع الماليزية، وبناء عليه سيكون إنجازا في تحقيق حفظ النسل.

المطلب الخامس: دور صيغ التمويل الإسلامي المطبّقة في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الإسلامية الماليزية في تحقيق مقصد حفظ المال

من الممكن أن يكون أهمّ العلاقات والارتباطات بين التمويل الإسلامي ومقاصد الشريعة علاقته وارتباطه بمقصد حفظ المال، حيث إن مقاصد الشريعة عامة ومقصد حفظ المال على وجه الخصوص تستهدف إلى حفظ مال الأفراد والأمة وعدم تبذيره ونماء الأموال واستثمارها في أماكن صحيحة وتجنب المحرّمات في توظيفها، كما يقول العلامة محمد الطاهر بن عاشور في كتابه الشهير عن هذا المقصد "هذا وقد تقرّر عند علمائنا أن حفظ الأموال من قواعد كليات الشريعة الراجعة إلى قسم الضروري، ويؤخذ من كلامهم أن نظام نماء الأموال وطرق دورانها هو معظم مسائل الحاجيات كالبيع والإجارة والسلم، وقد أشرت في المبحث المتقدّم إلى أن المقصد الأهم هو حفظ مال الأمة وتوفيره لها، وأن مال الأمة لما كان كلّا مجموعيّا، فحصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومه، وبضبط أساليب حفظ أموال الأفراد، وأساليب إدارتها، فإن حفظ المجموع يتوقف على حفظ جزئياته، وإن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد، وآيلة إلى حفظ مال الأمة، لأن منفعة المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة"[٢٦٥]، وقد جاء نظام الاقتصاد الإسلامي منطلقا من هذه الفكرة للحفاظ على أموال

---

[٢٦٥] محمد الطاهر بن عاشور. **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، ص٢٩٧-٢٩٨.

المسلمين ويقدّم بديلا للنظام التقليدي (الربوي) كمحاولة من علماء وخبراء الأمة في المجال، ولا شكّ أن التمويل الإسلامي هو من أهمّ أجزاء هذا النظام، وعليه أن يقوم بإسهام في ذلك، لأن التمويل الإسلامي أكبر لاعب في ساحة الأموال والاستثمارات، ومقصد حفظ المال مقصد ضروري، فبذلك يلعب التمويل الإسلامي دوره الذي بإمكانه قد يغيّر أشياء كثيرة، ومنها الحفاظ على الأموال بطرق شرعية، واستثمراها في مشاريع صحيحة كي تعود إلى الأمة بمصلحة ومنفعة، ودعم المحتاجين بتمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية كي يبنوا حياتهم على أسس تؤدّيهم إلى كسب رزقهم ونفقتهم، ولا تُهدر الأموال في أمور غير شرعية فتزيد المشكلات المادية في المجتمع والطبالة والفقر، هذا من أهمّ جوانب الارتباط بين التمويل الإسلامي ومقصد حفظ المال[٢٦٦].

إذا نظرنا إلى المصارف الإسلامية الماليزية –عيّنة الدراسة– في هذا الخصوص يتّضح أنها تحاول تحقيق هذا المقصد عن طريق دعمها للمشاريع التي تعود إلى المجتمع بمنافع ظاهرة، وهي مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن هذا القطاع يحتلّ مكانة كبيرة في الاقتصاد من حيث النسبة، وبنك **HSBC Amanah** في عام ٢٠٢٠م قام بتخصيص **١،٠٩٥،٢٠٧** رينجيت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما في عام ٢٠١٩م كان المبلغ **٩٣٧،٣٩٧** رينجيت، وأجمالي التمويلات ما بين سنة ٢٠١٦م و٢٠٢٠م قد وصل إلى **٧،٧٩٩،٣١٦** رينجيت، وهذا من اهتمام البنك بهذا القطاع المؤثّر، والذي يأتي بمنافع ونموّ بارز من أجل تحقيق مقصد حفظ المال وثروات المجتمع.

إن ماي بنك الإسلامي (**Maybank Islamic**) كذلك يراعي هذا القطاع من خلال دعمه بالتمويلات عن طريق العقود الشرعية، وفيما اطّلع عليه الباحث أن البنك قام بتخصيص **١٧،٤٠٥،٦٦٢** رينجيت ماليزي لمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم في عام ٢٠١٦م، بينما تظهر الزيادة البارزة في السنوات المتعاقبة حيث التمويلات لهذا القطاع بلغ إلى **٢٦،٣١٩،٧٠٣** رينجيت ماليزي في عام ٢٠٢٠م، وكذلك ما بين ٢٠١٦م و٢٠٢٠م أجمالي المبلغ الذي وزّعه

---

[٢٦٦] صفوان عضيبات. مقال منشور على موقع:
https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=3511#.YYt6Z2DP2Uk شوهد في ٢٠٢١/١١/١٠.

البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ **١٣٢،٩٠٣،٧٦٥** رينجيت، لا شكّ أن هذه المبالغ تؤثّر في مستوى القطاع المذكور بشكل ملحوظ، وتنعكس آثار هذا التحسّن في اقتصاد البلاد دون شكّ، وبذلك يكون البنك قد قام بدوره في إثراء المستوى العام ومساعدة تحقيق مقصد حفظ مال المجتمع عن طريق تمويلاته الشرعية.

أما بنك آر إتش بي (**RHB**) الإسلامي هو أيضا مهتمّ بهذا القطاع، ويسهم في وسائل تحقق حفظ المال من خلال تمويلاتها، ويلعب دوره في ذلك، إذا نظرنا إلى تمويلات البنك في آخر خمس سنوات نجد أنه قد خصّص **٥،٣١٧،٤٩٢** رينجيت لدعم مشاريع الصغيرة والمتوسطة حجما عام ٢٠٢٠م، كما كان هذا المبلغ **٤،٦٢٧،٤١٣** رينجيت عام ٢٠١٩، والعام الذي قبله كان **٤،١٧٧،٤١١** رينجيت، يظهر اهتمام البنك بالمجال بوضوح مع وقوع حوادث طارئة والجوائح، إذ أن الإجمالي المبلغ المخصص ما بين ٢٠١٦م و٢٠٢٠م يصل إلى قرابة **٢٠,٠٠٠,٠٠٠** رينجيت[٢٦٧]، وهذا يدلّ على تركيز البنك الوثيق، لا شكّ أن هذا الدعم له إسهامات كثيرة في رفع المستوى المعيشي للمجتمع بالإضافة إلى اقتصاد البلد.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن توظيف صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة في الصيرفة الإسلامية الماليزية

كما ذكرنا سابقا أن التمويل من الوسائل التي تحقّق أهداف التنمية المستدامة، حيث إن من مميزات التمويلات المصرفية توظيفها في مشاريع ومبادرات إنتاجية وتنموية تساعد في نهضة البلد والاقتصاد ورفاهية الناس، والتمويل الإسلامي له مكانة لا يمكن إهمالها وعلى وجه الخصوص في البلاد التي تعتمد على الصيرفة الإسلامية بشكل فعّال.

إذا نظرنا إلى حجم التمويلات المصرفية الإسلامية في ماليزيا نجد أن إجمالي حجمها وصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليون رينجيت سنويا بجميع صيغها، وهذا يساوي ٤١٪ من إجمالي

---

[٢٦٧] https://www.rhbgroup.com/malaysia/investor-relations/financial-reports/annual-reports/rhb-islamic-bank-berhad شوهد في ٢٠٢١/١٢/٣٠.

التمويلات التي تمّ تقديمها في ماليزيا في عام ٢٠٢٠[٢٦٨]، لا شكّ أن هذه النسبة الهائلة تأتي بنموّ كبير في الاقتصاد الماليزي أيضا، كما أن نسبة التمويلات الإسلامية ارتفعت ٨،٥٪ مقارنة بالتمويل التقليدي الذي شهد ارتفاع ٠،٥٪ فقط في العام نفسه، وهذا وقد احتلّت ماليزيا المرتبة ٥٥ عالميا من أصل ١٥٦ دولة من حيث الأداء الشامل لأهداف التنمية المستدامة[٢٦٩]، كما أصبحت ماليزيا بحلول ٢٠١٧ أكبر سوق للاستثمار المستدام في آسيا (باستثناء اليابان)[٢٧٠].

أظهرت ماليزيا ريادتها في تهيئة البيئة المواتية للاستثمار الإسلامي المسؤول اجتماعياً والتمويل الأخضر الذي هو من ضمن فكرة الاستدامة، على مر السنين قدمت الدولة عدة مبادرات بشأن التمويل المستدام لدعم الأجندة الخضراء، وخطوات أخرى لتشجيع تمويل الاستثمارات المستدامة والمسؤولة في إطار تقرير الاستدامة في بورصة ماليزيا والإطار البيئي والاجتماعي والحوكمة من أجل تحقيق التمويل الإسلامي لإمكاناته وتقديم الدعم الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

جمع الزكاة وتوزيعها أيضا من المؤثرات التي تقدمّها البنوك الإسلامية كصيغة تمويلية في ماليزيا، ولها آثار تنموية إيجابية، حيث قبل تدخّل البنوك الإسلامية في موضوع جمع الزكاة وتوزيعها واستثمارها كان أفقر ١٠٪ من السكان يتلقون ٠,٦٥٪ فقط من إجمالي دخل البلاد بينما أغنى ١٠٪ كانوا يحظون بنسبة ٣٦,٤٠٪ من إجمالي الدخل، بعد تدخّل البنوك الإسلامية في استلام الزكاة تحسّن مستوى المجتمع بشكل طفيف حيث أفقر ١٠ ٪ من السكان حصلوا على أكثر من ٢٪ من الدخل الإجمالي بينما أغنى ١٠٪ من السكان انخفضت نسبتهم إلى

---

٢٦٨ https://www.bnm.gov.my/documents/20124/3026128/ar2020_en_ch1d_islamicfinsys.pdf شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٣.

269 Adnan Zaylani Mohamad Zahid (Assistant Governor of the Central Bank of Malaysia). *Sustainability and the Challenges a Head*, IFN Green and Sustainable Finance Forum, Kuala Lumpur, 3 December 2019. Available at https://www.bis.org/review/r191204b.pdf Retrieved from 24-10-2021.

٢٧٠ https://blogs.worldbank.org/eastasiapacific/sustainable-development-goals-and-role-islamic-finance شوهد في ٢٠٢١/١٠/٢٤.

٢٩٪[٢٧١]، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي لأنشطة ريادة الأعمال في ماليزيا هي مساهمة حقيقية في النمو الاقتصادي[٢٧٢].

شهد الاقتصاد الماليزي خلال ١٣ السابقة (٢٠٠٧-٢٠١٩) بشكل عام نموّا إيجابيا باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي شهد الماليزيون النموّ ١,٨٠-% سلبيّا، وتتراوح نسبة النموّ سنوّيا ما بين ٣،٦٠٪ و٧،٤٥٪[٢٧٣]، والتمويل الإسلامي أيضا أظهر ارتفاع نسبة نموّه في الفترة نفسها، وآثار التمويل الإسلامي تعود إلى إجمالي الناتج القومي إيجابيا، حيث يؤدّي تغيير ١٪ في ودائع البنوك الإسلامية إلى زيادة ٠،٦٢٪ في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي[٢٧٤]، وهذا يعني أنه من الضروري التأكد من أن ودائع البنوك الإسلامية وتمويلاتها تستخدم وفقا لإستراتيجيات ذكية بحيث تأتي بفوائد من الاستثمارات والإنتاج تؤدّي إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص على تلك البنوك توظيف تمويلاتها أكثر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي والتنمية المستدامة.

مما سبق ذكره يتمكّن الباحث من الوصول إلى أن خلاصة الفصل أن المصارف الإسلامية الماليزية تقوم بتقديم تمويلات عن طريق صيغ شرعية ومتوافقة مع الشريعة لا شكّ

---

[271] Eman Hashem. *The Role of Islamic Finance in Achieving SDGs: Case Study- Egypt.* International Research Journal of Finance and Economics, Issue 176 November 2019. p.76. Available at: http://www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com/ISSUES/IRJFE_176_04.pdf

[272] Mohammed Ayoub Ledhem and Warda Moussaoui. *Islamic Finance for Entrepreneurship Activities and Economic Growth: A Parametric and Non-Parametric Analysis from Malaysia.* Emerald Publishing. 2021. Available at https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/PRR-02-2021-0012/full/html Retrieved from 24-10-2021.

[273] https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctwo&menu_id=TE5CRUZCblh4ZTZMODZIbmk2aWRRQT09. شوهد في ٢٥/١٠/٢٠٢١

[274] Ibrahim Musa Gani and Zakaria Bahari. *Islamic Banking's Contribution to The Malaysian Real Economy.* Emerald Publishing. 2020. Available at https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/IJIF-01-2019-0004/full/pdf?title=islamic-bankings-contribution-to-the-malaysian-real-economy Retrieved from 25-10-2021.

فيها، كذلك قطاع الصيرفة الإسلامية تتسابق البنوك التقليدية بل تسبقها، وحجم التمويلات الشرعية وصلت إلى مبالغ هائلة كما هي في الارتفاع سنويّا، وتلك البنوك تحاول تحقيق مقاصد الشريعة من خلال صيغها التمويلية وتبذل جهودا في سبيله، ومع ذلك هناك نقص في بعض الجوانب المقاصدية في تطبيق التمويل الإسلامي وتوظيفه، ويحتاج إلى الأكثر من الانتباه وعرض منتجات ومشاريع تؤدّي إلى تحقيقها، وبذلك تكون قد قامت بإيجاد حلول ومصالح أكثر للمجتمع الماليزي، وتكون قد أدّت دورها بالنجاح.

الخاتمة

إن البحوث العلمية لا تتوقّف، والبحوث الفقهية كذلك لا يمكن أن تتوقّف خصوصا في الظروف الحالية التي تؤدّي إلى تغيير وتجدد التطبيقات وإحداث المفاهيم الجديدة في كلّ فترة قصيرة، وما زال هناك كثير من المشكلات والمجالات بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسات، ولعلّ مجال الاقتصاد الإسلامي هو أكبر المجالات نشاطا وتجددا بما فيه نوازل وتطبيقات جديدة بشكل مستمر، ومع أن التمويل الإسلامي موجود منذ فترة طويلة في حياتنا إلا أنه يحتاج إلى تطوّرات وإسهامات في حلّ تلك النوازل بشكل مستمر أيضا، فالصيرفة الإسلامية الماليزية تُعتبر من النماذج الناجحة في هذا القطاع، حيث إنها قامت بتطبيق الصيغ الشرعية مستهدفة تحقيق التنمية الحقيقية، وتحقيق مقاصد الشريعة التي هي من أهمّ الأهداف والمبادئ يجب مراعاتها في القطاع، وقد تبيّن للباحث من خلال الدراسة هذه أن أهميّة الاقتصاد الإسلامي عامة والتمويل الإسلامي على وجه الخصوص لن تقلّ بل سوف تزيد يوما بعد يوم كما هو الحال حتى اللحظة، وأسلمة هذا القطاع لا يمكن أن تتحقّق إلا بمراعاة مقاصد الشرع التي تضبط الأسس والمبادئ في تطبيقه، لذلك لا بدّ الاعتناء أكثر بالمجال من قبل الخبراء والعلماء والمختصّين وكلّ من يشعر بشعور المسؤولية في هذا الموضوع بالمزيد من الأبحاث والدراسات للوصول إلى حلول ملائمة له، وهذا سوف يأتي الإنتاج الحقيقي والرفاهية الحقيقية والتنمية الحقيقية في المجتمع.

أولاً: نتائج البحث

توصل الباحث بعد دراسة الموضوع محل البحث دراسة تحليلية نقدية -بعون الله تعالى- إلى نتائج أهمها:

١- إن التنمية المستدامة خطة اتخذها معظم الدول ومنها ماليزيا، وقد وجدت الخطة لها مكانا في الخطط السابقة والحالية والمستقبلية في ماليزيا بطرق ومجالات كثيرة.

٢- يُعدّ التمويل الإسلامي وسيلة في غاية الأهميّة من الوسائل التي تؤدّي إلى تحقيق التنمية بشكل مستديم، وكذلك يساعد في نهضة البلاد اقتصاديا بشكل ملحوظ.

٣- الصيرفة الإسلامية الماليزية تحتلّ مكانة كبيرة في استثمارات الدولة الاقتصادية والصناعية ولها دور قوي في تحسين رفاهية المجتمع الماليزي.

٤- المصارف الإسلامية الماليزية بشكل عام تقوم بمراعاة مقاصد الشريعة من خلال صيغها التمويلية الشرعية، ولكن هناك نقص في الاعتناء بمقصد حفظ النسل وحفظ الدين وحفظ العقل في الصيغ التمويلية عينة الدراسة.

٥- صيغ التمويل الإسلامي -عينّة الدراسة- في المصارف التي تمّ اختيارها في البحث من أكثر الصيغ استخداما وحجماً فيها، ويتمّ استخدامها في مشاريع ومنتجات كثيرة للغاية، إلا أنها لا تقوم بمراعاة مقاصد الشريعة كلها من خلال تلك المنتجات، والمصارف الإسلامية بشكل عام تميل إلى المنتجات التي تأتي بالربح عادة، وها ما يؤدّي إلى الإهمال في تحقيق المقاصد المستهدفة كما تدّعي تلك البنوك.

٦- التوافق بين خطة التنمية المستدامة والتمويل الإسلامي ومقاصد الشريعة أدّت الدولة إلى إنجازات عديدة في الجانب الاقتصادي والمالي، وكذلك لا يخفى التطوّر والنهضة في قطاعات مختلفة عن طريق دعم التمويل الإسلامي من قبل الصيرفة الإسلامية الماليزية انطلاقا من فكرة التنمية المستدامة.

ثانياً: توصيات البحث

١- يوصي الباحث المسؤولين والمختصّين بالاعتناء أكثر بمجال التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة ومراعاة هذه بمقاصد الشريعة في الصيرفة الإسلامية الماليزية.

٢- يوصي الباحث بالبنوك الإسلامية الماليزية بعرض منتجات شرعية تراعي تحقيق مقاصد الشريعة عامة ومقصد حفظ النسل وحفظ الدين على وجه الخصوص.

٣- على المصارف الإسلامية الاهتمام بتخصيص تمويلاتها في مجالات وقطاعات متنوّعة تعود إلى المجتمع الماليزي بالمنفعة والرفاهية للشعب، ولا تقتصر في مجالات معينة في تمويلاتها.

٤- يوصي الباحث بالمزيد من الأبحاث والدراسات في الموضوع لما فيه أهميّة كبيرة اقتصاديا، ومصالح عظيمة للمجتمع وللدولة.

٥- يقترح الباحث على منظمة التعاون الاسلامي اعتماد التجربة الماليزية في الصيرفة الاسلامية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة على وفق مقاصد الشريعة، علما بأن الدولة الوحيدة التي أسّست في البنك المركزي (**Bank Negara**) هيئة شرعية للإشراف على المعاملات الاسلامية في البنوك والمؤسسات المالية في الدولة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم

إبراهيم، شعبان رأفت محمد. أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة، **المجلة القانونية**، (القاهرة، جامعة القاهرة فرع الخرطوم، م٧، ع٧، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م).

ابن ساس، إلياس. قريشي، يوسف. **التيسير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

ابن طيب، حسام. **تحديات التنمية المستدامة في ماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، شعبة العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م).

ابن عبد السلام، العزّ. **قواعد الأحكام في مصالح الأنام**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م).

بن علي، عبد المؤمن. صالح، حليمة بوصبيع. **آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي — الجزائر، يومي ٦-٧ ديسمبر ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م).

ابن عايشوش، مبروكة هاجر. **أثر التمويل الذاتي على النموّ الداخلي للمؤسسات الاقتصادية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).

ابن قدامة، موفّق الدين أبي بحمد عبد الله بن أحمد بن محمد. **المغني**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي – عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

أبو الحسن، علي بن أبي بكر المرغياني برهان الدين. **الهداية شرح بداية المبتدئ مع شرح العلامة عبد الحي اللكنوي**، تحقيق: نعيم أشرف نور محمد، (باكستان: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر، د.ط. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

أبو زيد، محمد عبد المنعم. **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة تحديات العولمة، القاهرة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

أبو غدة، عبد الستار. **الإجارة**، (جدة: مجموعة دلة البركة، شركة البركة للاستثمار والتنمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

أبو مؤنس، رائد نصري. التمويل الإسلامي الماهية والخصائص المعيارية: دراسة تحليلية، **مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات**، (جامعة فلسطين، غزة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ج٩، ع١.

أبو النصر، مدحت. محمد، ياسمين مدحت. **التنمية المستدامة مفهومها–أبعادها–مؤشراتها**، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، د.ط. ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م).

أحمد، جميل. **الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

أحمد، عبد الرحمن يسري. **الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

إدريس، محمود محمد علي محمود. جهود المالكية في تجديد صيغ عقود الاستثمار وتطيرها: التمويل بالمزارعة نموذجا، **مجلة التراث الدولية في الثروة والتمويل الإسلامي**، (معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، م١، ع٢، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م).

الأسرج، حسين عبد المطلب. صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة دراسات إسلامية**، (ألمانيا: جامعة ميونخ، MPRA، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

الأصفهاني، الراغب. **المفردات**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، (دمشق: دار القلم، ط٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

إكرام ابن عزة، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية: دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ج٩، ع١٦.

باشا، محمد قدري. **مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان**، (القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ط٢، ١٣٠٨هـ/١٨٩١م).

البدران، كاسب بن عبد الكريم. **عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**، (الرياض: جامعة الملك فيصل، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

بلال، حسناوي. **دور أساليب التمويل بالمرابحة للمشاريع في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجربة البنك الإسلامي للتنمية في بعض الدول–**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاد دويل والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

بلحناشي، زليخة. **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

بلدي، صالح. نمرودي، الطاهر. **صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–**، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، الجزائر، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م).

بنك التضامن الإسلامي. **المزارعة وأحكامها الفقهية**، (خرطوم: سلسلة مطبوعات بنك التضامن الإسلامي، ط٢، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس. **كشاف القناع عن متن الإقناع**، (بيروت: دار عالم الكتب، د.ط. ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

التلباني، أحمد محي الدين محمد. التجربة الاقتصادية الماليزية "التقويم والدروس المستفادة"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية العلوم السياسية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، م٤، ع٧، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

توفيق، جميل أحمد. **أساسيات الإدارة المالية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ت، د.ط.).

جبرين، مختار أبوبكر. **عقد المضاربة والمرابحة كوسيلتي للاستثمار في البنوك الإسلامية (دراسة لبنك جائز بنيجيريا)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (معهد الصيرفة الإسلامية والتمويل، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٦م).

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، د.ط. د.ت.).

الجريوي، عبد الرحمن بن عبد العزيز. **أثر الوقف في التنمية المستدامة**، بحث مقدم لملتقى مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنعقد بجامعة ٨ مايو ١٩٤٥ قالمة/الجزائر يومي ٢٧-٢٨ نوفمبر ٢٠١٢.

جمال الدين، ميمون. الوقف التنمية المستدامة: دراسة تحليلية، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (الجزائر، جامعة المسيلة، م٧، ع١١، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).

جمعة، مصطفى عطية. **الإسلام والتنمية المستدامة**، (القاهرة: شمس للنشر والإعلام، ط١، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م).

الجيوسي، عودة راشد. **الإسلام والتنمية المستدامة (رؤية جديدة)**، (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، د.ط، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

حبيب، محمد بكر إسماعيل. **مقاصد الشريعة تفصيلا وتفعيلا**، إدارة الدعوة والتعليم سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكّم، (مكة: رابطة العالم الإسلامي، ع٢١٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

حردان، طاهر حيدر. **الاقتصاد الإسلامي المال – الربا – الزكاة**، (عمّان: دار وائل للنشر، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).

حسين، محمد أحمد. **المضاربة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس بعنوان: "التمويل الإسلامي – ماهيته، صيغه، مستقبله "وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المنعقد في ٢٦ ماي ٢٠١٤، رام الله– فلسطين.

الحسيني، عامر بن محمد. **الأوقاف للتنمية المستدامة**، مقال منشور علو موقع https://www.aleqt.com/2019/05/22/article_1603756.html

حلاق، وائل. **تاريخ النظريات الفقهية في الإسلام مقدمة في أصول الفقه السنّي**، (بيروت: دار المدار الإسلامي، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

حماد، نزيه. **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

حنك، نعيم. **التسعير وآلياته في المنتجات المالية الإسلامية المشاركة المتناقصة نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٦م).

خثلان، سعد بن تركي. **فقه المعاملات المالية المعاصرة**، (الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، د.ط. ١٤٣٣/٢٠١٢م).

خدة، إلياس يوسف بن. **الوظيفة التنموية للمصارف الإسلامية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، د.ت.).

خديجة، خالدي. **خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**، ورقة علمية مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، يومي ١٤=١٥ ديسمبر ٢٠٠٤، الجزائر.

خديجة، خالدي. البنوك الإسلامية: نشأة، وتطوّر وآفاق، **مجلة دفاتر MECAS**، (جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، م١، ع١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

خزاز، راضية اسمهان. **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف ١، الجزائر، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

الخليفي، رياض منصور. المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، (جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)، م١٧، ع١.

داودي، الطيب. طبي، دلال بن. وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، (جامعة فرحات عباس سطيف، م٨، ع٨، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

درج، علي أحمد. التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، **مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة التطبيقية**، (العراق: جامعة بابل، م٢٣، ع٣، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي. **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).

دوابة، أشرف محمد. **علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده**، (القاهرة: دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

رب النبي، محمد عبد. **حفظ العقل في الإسلام**، مقال منشور على موقع: http://www.manaratweb.com/%D8%AD%D9%81%D8%B8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%84-%D9%81%D9%89-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

رفيع، محمود. **البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي ثلاثون عاما من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة فترة ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ أبريل ٢٠٠٨م المنعقد بجدة – المملكة العربية السعودية.

الريسوني، أحمد. **مدخل إلى مقاصد الشريعة**، (مصر – المنصورة: دارة الكلمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

الريسوني، أحمد. **نظرية المقاصد عن الإمام الشاطبي**، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٤، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

الزامل، يوسف عبد الله. **تمويل الإسكان: منتج المشاركة المتناقصة**، مقال منشور عل موقع https://iefpedia.com/arab/?p=22202(12-2-2018

الزحيلي، وهبة. **المعاملات المالية المعاصرة**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

الزحيلي، وهبة. **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

الزرقاء، مصطفى أحمد. **المدخل الفقهي العام**، (دمشق: مطابع ألف باء، ط٩، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م).

زغود، سهيل. حكيمة، مرازقة. هماش، ساعد. التنمية المستدامة من خلال القرآن والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الإسلامي، **المجلة الدولية لتخطيط التنمية الحضرية والمستدامة**، (بريطانيا: المنظمة الأوروبية العربية لبحوث البيئة والمياه والصحراء، م٦، ع١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

الزهراني، جمعة بنت حامد يحي الحريري. عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة: دراسة فقهية، **مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا**، (كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، م١، ع٣٠).

زيد، محمد عبد العزيز حسين. **الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر في المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

الزيلعي، عثمان بن علي. **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق**، (القاهرة: المطبعة الأميرية الكبرى، ط١، ١٣١٤هـ/١٨٩٦م).

الساعاتي، عبد الرحيم. التمليك الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية: تقويم شرعي، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، م٢١، ع١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

الساعاتي. عبد الرحيم. المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة: تحليل اقتصادي شرعي، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٢٠، ع١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

ساعد، ابتسام. خوني، رابح. تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، م٩، ع٣٠، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م).

السبهاني، عبد الجبار. دور الوقف في التنمية المستدامة، **مجلة الشريعة والقانون**، (أبو ظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، م٢٠١٠، ع٤٤، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م).

السرخسي، محمد بن أمحد بن أبي سهل. **المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

سرى، حسن. **الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأهداف وخصائص**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

سعيد، خنوش. الإجارة المنتهية بالتمليك وإشكالاتها الفقهية دراسة شرعية تحليلية، **مجلة حوليات الجزائر**، (جامعة الجزائر، م٣٠، ع١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

السعيد، فكرون. **إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر – دراسة نظرية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، (قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري – قسنطينة، الجزائر، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

السعيد، وشول وآخرون. التجربة الماليزية في القضاء على الفقر والدروس المستفادة، **مجلة البشائر الاقتصادية**، (جامعة بشار، الجزائر، م٦، ع٣، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

سمينة، عزيزة بن. مريم، طبني. الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، **مجلة افاق للعلوم**، (جامعة زيان عشور الجلفة، م١، ع١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م).

سويلم، سامي. **المنتجات المالية الإسلامية بين الإبداع والتقليد**، (مقالات في التمويل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، متاح على:
https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2009/06/d985d982d8a7d984d8a7d8aa-d981d98a-d8a7d984d8aad985d988d98ad984d8a7d984d8a5d8b3d984d8a7d985d98a-d8afd8b3d8a7d985d98a-d8a8d986-d8a5.pdf

سويلم، سامي. **حقيقة التمويل الإسلامي**، (مقالات في التمويل، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م) متاح على:
https://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2009/06/d985d982d8a7d984d8a7d8aa-d981d98a-d8a7d984d8aad985d988d98ad984d8a7d984d8a5d8b3d984d8a7d985d98a-d8afd8b3d8a7d985d98a-d8a8d986d8a5.pdf

الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد بن اللخمي. **الموافقات**، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، (المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

شبير، محمد عثمان. **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**. (عمان: دار النفائس، ط٦، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري. **لسان العرب**، (القاهرة: دار المعارف، ط١، د.ت.).

شتا، علي أبو الفتح أحمد. **المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي**، بحث تحليلي من إصدارات البنك الإسلامي للتنمية، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

الشرباصي، أحمد. **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، (بيروت: دار الجيل، د.ط. ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشافعي. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م).

شنيقي، سيف الدين،. **التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤشرات**، (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

الشيرازي أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز بادي. **المهذب في الفقه الإمام الشافعي**، تحقيق: محمد الزحيلي، (بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

الشيرازي أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز بادي. **التنبيه في الفقه الشافعي**، تحقيق: مركز الخدمات، (القاهرة: دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

صادق، محمد توفيق. **التنمية في دول مجلس التعاون**، مجلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع١٠٣، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

صاري، علي. دغرير، فتحي. **واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة**، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية

صفاقس – الجمهورية التونسية والذي نظّمته جامعة صفاقس – تونس، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة خلال الفترة ٢٧ – ٢٨ – ٢٩ / ٦ / ٢٠١٣م).

صالحي، صالح. نوال بن عمارة. الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة – عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف –، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، م١، ع١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٤م).

الطائي، ورقاء يونس يحيى. المساقاة والمزارعة وأحكامهما في ضوء أحاديث كتاب (الصحيح البخاري) للإمام البخاري: دراسة مقارنة، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، (القاهرة: جامعة عين الشمس، م٤، ع٤٩، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م).

طبري، سعد. **دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن. **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، (بريدة: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، ط١١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

عائشة، صمودي. كريمة، لعرافة. **صيغ البيوع في المصارف الإسلامية بين الهدف التنموي والهدف الربحي – بعض المصارف الإسلامية نموذجا–** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر، ١٤٣٧هـ٢٠١٦م).

عابدين، محمد أمين بن عمر. **ردّ المحتار على الدرّ المختار**، تحقيق: عادل لأحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، (بيروت: دار عالم الكتب للطباعة والمشر والتوزيع، طبعة خاصة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).

عبد، أحمد ياسين. محمد، عزيز إسماعيل. التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميّته الاقتصادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامع**ة، (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

عبد الدائم، رباب حسن أحمد محمد. **الوقف وأثره في التنمية البشرية: دراسة تطبيقية أنموذجا بولاية الخرطوم**، (بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، جامعة النيلين، السودان، ١٤٣٩هـ/٢٠١٩م).

عبد الرحمن، ربيع محمد. جمال الدين، محمد نظام. المضاربة –الفردية والمشتركة– دراسة فقهية، **مجلة الصراط**، (جامعة سلطان احمد شاه الإسلامية باحانج، م٢، ع١٨، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م).

عبد الرحمن ماهر. **صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في النشاط الاقتصادي دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية**، مقال متاح على: https://www.researchgate.net/publication/316941118_sygh_altmwyl_alaslamyt_wathrha_fy_alnshat_alaqtsady_drast_halt_albnk_alaslamy_lltnmyt

عبد الرزاق، محمود حامد محمود. الوقف كأحد أدوات النظام المالي الإسلامي ودوره التنموي، **مجلة العربية للإدارة**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، م٣٣، ع١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

عزي، فخري حسين. **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، ورقة مقدمة في ندوة عقدت في الخرطوم خلال الفترة ٢٥–٢٧ رجب ١٤١٣هـ الموافق ١٨–٢٠ يناير ١٩٩٣م، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٢).

العسل، إبراهيم. **التنمية في الإسلام مفاهيم– مناهج وتطبيقات**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

عضيبات، صفوان. **المقاصد سياج يحمي المصرفية**، مقال منشور على موقع: https://www.aliftaa.jo/Article.aspx?ArticleId=3511#.YYt6Z2DP2Uk

عفانة، حسام الدين بن موسى. **يسألونك عن المعاملات المالية المعاصرة**، (أبو ديس، فلسطين: دار الطيب للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

العلمي، حسين. **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-١-، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م).

علي، محمد كوسى. **دور السّلم في إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية: دراسة فقهية تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية المختارة في ماليزيا**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (قسم الفقه وأصول الفقه، كلية معارف الوحي العلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٨م).

عمر، محمد عبد الحليم. أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البرّ والإحسان للمشروعات الصغيرة، **مجلة دراسات اقتصادية**، (مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، الجزائر، ع٥، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

عياش، زبر. مناصرة، سميرة. التمويل الإسلامي كبدل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة-الجزائر، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م)، ج٢، ع١.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد. **المستصفى**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

غزلاني، وداد. حكار، حنان. التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدارت، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (مجلة محكمة علمية دولية، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م) ع٣.

غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة. **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (عمان: دار صفا، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

فاطمة، رحال. حدة، خبيزة أنفاق. **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية، –دراسة كنموذج لولاية سلانجور بماليزيا–**، بحث مقدم في الملتقى العلمي الدولي الأول جول 'تثمير أموال الزكاة وطرق تفعيلها في العالم الإسلامي' المنعقد في يومي ١٨=١٩ يونيو ٢٠١٢ بالجزائر.

فراح، عماد. **دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (شعبة المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة والعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م).

فرج، صلاح الدين طلب سلامة. صيغ التمويل الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة الفقه والقانون**، (مجلة محكمة إلكترونية شهرية تعنى بنشر الدراسات الشرعية والقانونية، المملكة المغربية، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، ع٧٧.

فرحان، محمد عبد الحميد محمد. **التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهمّ مصادر التمويل**، (القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، د.ط. د.ت.).

فضيلة، بارش. الطيب، لحيلح. الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري–، **مجلة حوليات الجزائر**، (جامعة الجزائر، م٣٢، ع٤، ١٤٣٩هـ/٢٠١

فلاق، علي. **تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ووسائله ومؤسساته**، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م).

الفنجري، محمد شوقي. **بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٨، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

قحف، منذر. **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد العالمي للبحوث والتدريب، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

قحف، منذر. **أساسيات التمويل الإسلامي**، (ماليزيا: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية **ISRA**، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م).

قحف، منذر. غسان، محمود. **الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم**، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

قحف، منذر. **الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط**، ورقة عرضت في ندوة نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ٢٠-٢٤ رجب ١٤٢٢هـ الموافق ٨-١٢ / ١٠ / ٢٠٠١.

قدي، عبد المجيد. عصام، بوزيد. **التمويل في الاقتصاد الإسلامي – المفهوم والمبادئ**، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية "النظام المصرفي الإسلامي نموذجا" المنعقدة بالجزائر يومي ٥-٦ مايو ٢٠٠٩.

القرافي، العباس بن إدريس بن عبد الرحمن. **الفروق**، (بيروت: دار عالم الكتب، د.ط. د.ت.).

القرضاوي، يوسف. **بيع المرابحة كما تجريها المصارف الإسلامية**، (دمشق: مؤسسة الرسالة، د.ط. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

القونوي، قاسم بن عبد الله. **أنيس الفقهاء**، (بيروت: دار الكتب العلمي، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

قره داغي، علي. **مقاصد الشريعة في الاقتصاد**، مقال متاح على: http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/11/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A3.%D8%AF.%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%BA%D9%8A.pdf

القره داغي، علي محيي الدين. **مبدأ الرضا في العقود: دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م).

القره داغي، علي محيي الدين. **التأمين الإسلامي**، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

القصيّر، سليمان بن عبدالله. **أحكام الدين دراسة فقهية حديثية**، (الرياض: كنوز اشبيلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

الكواملة، نور الدين عبد الكريم. **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة**، (عمّان: دار النفائس، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م).

قلعه جي (قلعجي)، محمد رواس. **معجم لغة الفقهاء**، (بيروت: دار النفائس، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

قويدري، محمد. الزهراء، فاطمة سبع. أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبّق في الاقتصاد الإسلامي، **مجلة التراث**، (جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، ج٨، ع١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م).

الكاساني، جمال الدين محمد بن مكرم. **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

الكفراوي، عوف محمد. **البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي**، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

اللاوي، عقبة عبد. محيريق، فوزي. **نمذجة الآثار الاقتصادية – دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنموّ الاقتصادي –**. (المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، –نموّ المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي– المنعقد في ١٨–٢٠ ديسمبر ٢٠١١)

المالقي، عائشة الشرقاوي. **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، (بيروت: المركز العربي الثقافي للنشر، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م).

المجاجي، محمد سكحال. **أحكام الشركات في الفقه الإسلامي المالكي**، بيروت: دار المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م).

محمد، سعد عبد. مي حمودي عبد الله. عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، (كلية معترفة بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٢ م) م١، ع٣١.

محمد، عبد الله. وآخرون. التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، **مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**، (العراق: كلية التربية للعوم الإنسانية، جامعة ديالي، م١١، ع٦٧، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م).

محمد علي سميران. محمد راكان الدغمي. **الآثار الاقتصادية للزكاة، الدليل الإلكتروني للقانون العربي**، مقال منشور في موقع: https://iefpedia.com/arab/?p=1691

محمد علي، محمد عبد العاطي. **الضروريات والحاجيات والتحسينيات**، بحث مقدم في المؤتمر العام الثاني والعشرين للمجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٨–١١ ربيع الأول ١٤٣١هـ الموافق ٢٢–٢٥ فبراير ٢٠١٠.

محمود، علي شاكر. أثر التمويل طويل الأجل في صافي الربح: دراسة تحليلية لعيّنة من المصارف العراقية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، (المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، م٧، ع٢٠.

محمود، موسى بلا. **صكوك الاستصناع وتطبيقاتها وفق ضوابط هيئة الأوراق المالية بماليزيا دراسة تحليلية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، (كلية أحمد إبراهم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠١٠م).

مسعودة، ميلود بن. **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

المشني، رويدة أيوب. ناشف، مآب معاوية. **دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، بحث مقدم في مؤتمر "التنمية المستدامة في ظلّ بيئة متغيرة" المنعقد في ٢٠١٨/٤/٢٥ بكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة النجاح الوطنية نابلس- فلسطين.

المفتي، محمد أمين. أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٣٠) وعلاقتها بجودة التعليم وجهة نظر، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي**، (القاهرة، جامعة عين الشمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، م٤٩، ع٤٩، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م).

المقري، أحمد بن محمد بن علي الفيومي. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (القاهرة: دار المعارف، ط٢).

ملاوي، أحمد إبراهيم. **دور الوقف في التنمية المستدامة**، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف بالمملكة العربية السعودية الوقف الإسلامي "اقتصاد، وإدارة، وبناء حضارة" المنعقد بالجامعة الإسلامية بالمدينة في ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

المصري، رفيق يونس. **بيع التقسيط: تحليل فقهي اقتصادي**. (بيروت: دار القلم، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

المصري، رفيق يونس. **أصول الاقتصاد الإسلامي**، (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

المصري، رفيق يونس. **التمويل الإسلامي**. (دمشق: دار القلم، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).

المصري، رفيق يونس. **بحوث في المصارف الإسلامية**، (دمشق: دار المكتبي، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

ملحم، أحمد سالم. **بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**، (عمان: دار الثقافة، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).

منتصر، عبد الحليم. الصوالحي، عطية. أحمد، محمد خلف الله. **المعجم الوسيط**، (القاهرة: إصدارات مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م).

المناوي، عبد الرؤوف. **التوقيف على مهمّات التعاريف**، تحقيق: عبد الحميد صالح حمدان، (القاهرة: دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

الموسوي، حيدر يونس. جواد، كمال كاظم. المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، (الجامعة القادسية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، م١١، ع٤، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).

الميداني، محمد أيمن عزت. **الإدارة التمويلية في الشركات**، (الرياض: شركة العبيكان للنشر، ط٣، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).

الميداني، عبد الغني الغنيمي الدمشقي. **اللباب في شرح الكتاب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. (بيروت: المكتبة العلمية، د.ط. د.ت.).

النجار، أحمد عبد العزيز. **بنوك بلا فوائد**، (جدة: دار السعودية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

نعمة، نغم حسين. نجم، رغد محمد. المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية** (كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م)، ج١٢، ع٢.

هاما، زكريا. **عقد الإجارة المنتهية بالتمليك**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، (كلية أحمد إبراهيم للحقوق، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، ٢٠٠٤م).

هشام، بن عزة. **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، ١٤٣٢هـ٢٠١١م).

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، **المعايير الشرعية**، (المنامة: هيئة المحاسبة والمراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م).

الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي. **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

الودغيري، صفية. **الوقف وأثره في تحقيق التنمية الاجتماعية**، بحث منشور على موقع https://www.alukah.net/sharia/0/41786/

وليد، بقاش. عمر، بن دادة. حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمعاصرة**، (الجزائر: جامعة المسيلة، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)، م٤، ع١.

اليوبي، محمد سعد بن أحمد بن مسعود. **مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية**، (الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

ثانيا: المراجع الإنجليزية

Abdul Raufu Ambali and Others, *Environmental Policy In Malaysia: Biomedical Waste, Strategies And Issues*, Journal of Administrative Science, Universiti Teknologi MARA,UiTM, V10, No:1, 2013.

Adnan Zaylani Mohamad Zahid (Assistant Governor of the Central Bank of Malaysia). *Sustainability and the Challenges a Head*, IFN Green and Sustainable Finance Forum, Kuala Lumpur, 3 December 2019. Available at https://www.bis.org/review/r191204b.pdf

Ahmed, Habib, Mohieldin, Mahmoud. (2015). *On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance*. (Policy Research Working Paper 7266). WORLD BANK GROUP.

Archer, S., Karim, R.A.A, &Nienhaus, V. (2009). Takaful Islamic Insurance- Concept and Regulatory Issues, John Wiley & sons (Asia) Pte.Ltd.

Eman Hashem. *The Role of Islamic Finance in Achieving SDGs: Case Study- Egypt*. International Research Journal of Finance and Economics, Issue 176 November, 2019. p.76. Available at: http://www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com/ISSUES/IRJFE_176_04.pdf

Gundogdu, Ahmet Suayb. (2018). *An Inquiry into Islamic Finance from the Perspective of Sustainable Development Goals*. Europan Journal of Sustainable Development. Vol. 7 No. 4. Italy.

Habib Ahmed. *Maqasid Al-Shari'ah And Islamic Financial Products: A Framework For Assessment*. ISRA International Journal of Islamic Finance, 3 (1). 2011. Malaysia.

Ibrahim Musa Gani and Zakaria Bahari. *Islamic Banking's Contribution to The Malaysian Real Economy*. Emerald Publishing. 2020. Available at: https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/IJIF-01-2019-0004/full/pdf?title=islamic-bankings-contribution-to-the-malaysian-real-economy

Ismail, Abdul Ghafar, Shaikh, Salman Ahmed. (2017). *Role of Islamic Economics and Finance in Sustainable Development Goals (SDGs)*. IESTC Working Paper Series, Working Paper No. 5. Bangi: Islamic Economic Studies and Thoughts Centre.

Jeffrey R. Vincent and Yusuf Hadi, *Sustainable Agricultureand the Environment in The Humid Tropics*, National Academy Press Washington, D.C. 1993.

Kee-Cheok Cheong, *Revisiting Malaysia's Population-Development Nexus: The Past in Its Future*, University of Malaya Press, 2015.

Khan, Tariqullah. (2019). *Reforming Islamic Finance for Achieving Sustainable Development Goals*. JKAU: Islamic Econ., Vol. 32 No. 1, pp: 3-21. Hamad Bin Khalifa University, Qatar.

Max U. Montesino, *Multi-ethnicity in the Malaysian Workplace: The Net Balance of 35 Years of Affirmative Policies as Observed by a Foreign Visitor*, Work Paper Non-Journal, 2007. Available on: https://files.eric.ed.gov/fulltext/ED504402.pdf

Mohammed Ayoub Ledhem and Warda Moussaoui. *Islamic Finance for Entrepreneurship Activities and Economic Growth: a Parametric and Non-Parametric Analysis from Malaysia*. Emerald Publishing. 2021. Available at https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/PRR-02-2021-0012/full/html

Mohamed Fauzi Yaacob, *The Challenge of Religious Pluralism in Malaysia*, Journal of The Institute of Oriental Philosophy, V21, 2011.

Mohammad Nejatullah Siddiqi. *Shariah, Economics and the Progress of Islamic Finance: The Role of Shariah Experts*. Presented to Select Ethical and Methodological Issues in Shari'ah -Compliant Finance 7th Harvard Forum On Islamic Finance Cambridge, USA 2006.

Monzer Kahf. *Maqasid al Shariah in the Prohibition of Riba and Their Implications for Modern Islamic Finance*, Paper Presented at IIUM International Conference on Maqasid al Shari'ah, Malaysia, August 8-10, 2006.

Muhammad Ridhwan AB Aziz, *Islamic Banking and Finance in Malaysia: System, Issues and Challenges*, USIM Publisher, Malaysia, 2013.

Naureen Nazar Soomro and Others, *Ethnic Relations in Multi-Ethnic Malaysia*, Journal of Social Sciences And Humanities, University of Karachi, V53, No:2, 2014.

Norma Md. Saad & Others, *Macro Economic Application in South East Asian Countries*, International Islamic University of Malaysia Press, Kuala Lumpur, 2004.

Official Journal of Europan Communities, *Towards Sustainability, A Eurpoan Community Programme of Policy and Action in Relation to the Environment and Sustainable Development*. No: C 183. Available on: https://ec.europa.eu/environment/archives/action-programme/env-act5/pdf/5eap.pdf

Pinninti Krisha Rao, *Sustainable Development: Economics and Policy*, Oxford: Blackwell Publishing, 2000.

Saleh Ali Husseini, *Islamic Banking Revolution in Malaysia: A Review*, Humanities & Social Sciences Reviews, Vol 7, No 4, 2019.

Siwar Chamhuri, Rawshan Ara Begum, *Water Resources in Malaysia: Issues and Challenges, Journal of Food Agriculture and Environment*, International Society of Food, Agriculture and Environment USA, V12, No:2, 2014.

Sulaiman Abdullah Saif Al Nasser. Joriah Muhammed, *Introduction to History of Islamic Banking in Malaysia*, Emerald Insight Publishing, V29, I2, 2013.

Tracey Strage, Anne Bayley. *Sustainable Development, Linking Economy, Society, Environment*, OECD Publishing, 2008.

Tran Van Tho, The Middle-Income Trap: *Issues for Members of the Association of Southeast Asian Nations*, ADBI Working Paper Series (No:421), Asian Development Bank Institute, 2013.

Tuba ERYILMAZ, *Sustainable Development and Sustainable Development in Turkey*, Master Thesis, Baskent University, Ankara-Turkey, 2011.

ثالثا: المواقع

https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/malaysia

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/ctwo&menu_id=TE5CRUZCblh4ZTZMODZIbmk2aWRRQT09

https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/

https://kantakji.com/files/SK_BakmsDifferences.pdf

https://al-maktaba.org/book/1921/14

https://blogs.worldbank.org/eastasiapacific/sustainable-development-goals-and-role-islamic-finance

https://www.bnm.gov.my/documents/20124/3026128/ar2020_en_ch1d_islamicfinsys.pdf

https://www.sinarharian.com.my/article/72038/LAPORAN-KHAS/Dilema-5-juta-bujang-senja-Malaysia

https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/personal-financing-i-education-terms-en.pdf

https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/pdf/personal/loans/edu-financing_pds.pdf

https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports-details.page?detailId=161129980593703

https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/homesmart-i-product-disclosure.pdf

https://www.hsbcamanah.com.my/financing/products/homesmart-i/

https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page

https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/pdf/personal/loans/home/mortgage-islamic_PDS.pdf

https://www.maybank2u.com.my/maybank2u/malaysia/en/personal/loans/home/commodity_murabahah_home_financing_i.page

https://www.kfh.com/dam/jcr:260e418e-d4d3-46be-b61c feb17cdbc1d4/Memorandum%20&%20Articles%20of%20Association%20Arabic.pdf

https://iifa-aifi.org/ar/2302.html

https://www.alukah.net/sharia/0/68397/#ixzz6ynV6xUqt

https://www.tabunghaji.gov.my/en/corporate/corporate-information/about-us

https://www.bankislam.com/corporate-info/resources/our-history/

https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/

https://www.reuters.com/search/news?blob=Fitch%3A+Islamic+Finance+in+Malaysia%3A+An+Evolved+Sector

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical-bulletin-december-2015

https://www.researchgate.net/publication/334945734_History_of_the_Establishment_and_Development_of_Islamic_Banking_in_Malaysia

https://undocs.org/ar/A/CONF.216/PC/2

https://www.environmental-auditing.org/media/2936/sustainability-reporting-concepts-frameworks.pdf

https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9/

https://www.unfpa.org/sites/default/files/event-pdf/PoA_en.pdf

https://unhabitat.org/ar/node/2971

https://www.unescwa.org/ar/focus/2030-agenda

https://www.who.int/ar/news/item/11-09-2018-global-hunger-continues-to-rise---new-un-report-says

https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA72/A72_11Rev1-ar.pdf

https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/246475a.pdf

https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019_Arabic.pdf

https://www.un.org/sustainabledevelopment/water-and-sanitation/

https://www.iaea.org/ar/min-nahn/alhadaf-6-min-ahdaf-altanmiat-almustadamt-almiah-alnazifat-walsirf-alsihiyi

https://www.undp.org/sustainable-developmentgoals?utm_source=EN&utm_medium=GSR&utm_content=US_UNDP_PaidSearch_Brand_English&utm_campaign=CENTRAL&c_src=CENTRAL&c_src2=GSR&gclid=CjwKCAjw_oHBhAsEiwANqYhp2fHEtiAP6kax8AQl3V-7vOM5d2-xMldFzJffrGDRYmyXM666BZqyxoC_ogQAvD_BwE#decent-work-and-economic-growth

https://www.tr.undp.org/content/turkey/tr/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html

https://www.tr.undp.org/content/turkey/tr/home/sustainable-development-goals/goal-12-responsible-consumption-and-production.html

https://www.un.org/sustainabledevelopment/climate-action/

https://www.un.org/sustainabledevelopment/oceans/

http://www.jac.gov.my/spk/images/stories/10_akta/perlembagaan_persekutuan/federal_constitution.pdf

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=155&bul_id=OVByWjg5YkQ3MWFZRTN5bDJiaEVhZz09&menu_id=L0pheU43NWJwRWVSZklWdzQ4TlhUUT09

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php

http://www.forumfed.org/libdocs/FedCountries/FC-Malaysia.pdf

https://www.proton.com/en/corporate/corporate-overview

https://www.petronas.com/about-us/milestones

https://www.statista.com/statistics/318732/share-of-economic-sectors-in-the-gdp-in-malaysia/

https://www.kpwkm.gov.my/kpwkm/index.php?r=portal/about&id=b0VEbVViL1Z4bThnd1FVQXNUVlFpZz09

https://www.epu.gov.my/sites/default/files/2021-05/Strategy%20Paper%2003.pdf

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cone&menu_id=UlVlbUxzUWo0L3FEaWZmUVg4ZFQzZz09

https://www.moh.gov.my/moh/resources/Penerbitan/Penerbitan%20Utama/MNHA/Laporan_MNHA_Health_Expenditure_Report_1997-2017_03122019.pdf

https://www.epu.gov.my/en/economic-developments/development-plans/rmk/mid-term-review-eleventh-malaysia-plan-2016-2020

https://www.dosm.gov.my/v1/index.php?r=column/cthemeByCat&cat=322&bul_id=WjJ6NU94Z3haUHEzcUxMaEdVbVVBQT09&menu_id=azJjRWpYL0VBYU90TVhpclByWjdMQT09

https://www.malaysia.gov.my/portal/content/30120

https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Malaysia/malaysia.pdf

https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/who-is-keeping-score-estimating-the-number-of-foreign-workers-in-malaysia

https://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.FRST.ZS?locations=MY

https://www.bnm.gov.my/documents/20124/856371/cp04.pdf

https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-december-2020

https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2016.pdf

https://www.muamalat.com.my/corporate-overview/financials/?y=2020

https://www.kfh.com.my/malaysia/personal/reports.html

https://www.alliancebank.com.my/islamic/corporate/investor-relations/annual-reports.aspx

https://www.cimb.com/en/investor-relations/annual-reports.html

https://www.bnm.gov.my/islamic-banks

https://www.maybank2u.com.my/iwov-resources/islamicmy/document/my/en/islamic/about-us/news_highlights/RegionalRamadhanRelief_2018.pdf

https://www.maybank.com/islamic/en/newsroom/2020/news2020_ramadhan.page

https://www.muamalat.com.my/downloads/corporateoverview/annual/2020/pdf/Bank-Muamalat-AR2020.pdf

https://www.muamalat.com.my/downloads/consumer-banking/FAQ_Ez-Zakat_Muamalat.pdf

https://www.muamalat.com.my/wp-content/uploads/2020/04/PR-DuitNow-QR-kini-Diperluas-Untuk-Bayaran-Zakat-Fitrah.pdf

https://www.bankislam.com/personal-banking/deposit-and investments/services/savings-investment-zakat /

http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/SIARAN-MEDIA-BANK-ISLAM-SEDIA-KEMUDAHAN-BAYAR-ZAKAT-AKAUN-SIMPANAN-DAN-PELABURAN.pdf

https://www.bankislam.com/wp-content/uploads/MEDIA-RELEASE-BANK-ISLAM-HAND-OVERS-11-HOUSING-UNITS-TO-ASNAF-AHEAD-OF....pdf

http://bimb.irplc.com/docs.htm?filepath=BIMB/bimb-ar2019-corporatebook-a.pdf.pdf

http://www.bankislam.com.my/home/assets/uploads/BIMB-Shariah-Book-240613-FA.pdf

https://bimbinvestment.com.my/wp-content/uploads/2021/03/Prospectus-Makmur-myWakaf-Fund.pdf

https://www.muamalat.com.my/wp-content/uploads/2019/02/160720-PR-BANK_MUAMALAT_Debit_Card_Launch_2016.pdf

https://www.muamalat.com.my/wakafmuamalat/index.html

https://www.muamalat.com.my/downloads/corporate-overview/annual/2019.pdf

https://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/Maybank-SR2016.pdf

http://wakafperak.gov.my/portal/index.php/en/

https://www.mywakaf.com.my/about-us/

https://www.mywakaf.com.my/our-projects/

https://www.bnm.gov.my/documents/20124/3026128/ar2020_en_ch1d_islamicfinsys.pdf

https://www.about.hsbc.com.my/hsbc-in-malaysia

https://www.hsbcamanah.com.my/amanah-and-you/financial-results /

https://www.hsbcamanah.com.my/financing/products/personal-financing-i-education

https://cdn.hsbcamanah.com.my/content/dam/hsbc/hbms/documents/financing/personal-financing-i-education-terms-en.pdf

https://www.maybank.com/islamic/en/about-us/about_maybank_islamic.page

https://www.maybank.com/iwov-resources/corporate_new/document/my/en/pdf/presentations-and-webcasts/2020/Maybank_9MFY20_Analyst_Presentation.pdf

https://www.maybank.com/en/investor-relations/reporting-events/reports/annual-reports.page